

الطبعة
الثانية

فتح مصر

...وثائق
التمكين
الإخوانية

حمدي رزق



فتح مصر

وثائق التمكين الإخوانية

تأليف

حمدي رزق

العنوان:
فتح مصر
وثائق التمكين الإخوانية

تأليف:
حمدي رزق

إشراف عام:
داليا محمد إبراهيم

جميع الحقوق محفوظة © لدار نهضة مصر للنشر

يحظر طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين
أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي صريح من الناشر.

الترقيم الدولي: 977-14-4377-1
رقم الإيداع: 10780 / 2013
الطبعة الثانية: يوليو 2013

تليفون: 33466434 - 33472864 02
فاكس: 33462576 02

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

إهداء

إلى أمي التي ماتت وهي تخشى، وإلى زوجتي
التي تحيا وهي تخشى، وإلى ابني الذي عليه أخشى..
وإلى أبي الذي علمني ألا أخشى إلا الله.

حمدي رزق

ما تيسر من سيرتي مع الإخوان...

صومعتي في «دار الهلال» كانت تشبه «قلاية» الرهبان، كان عم حسن عمار «ساعي الدار» المخضرم⁽¹⁾ يسميها «القلاية».. يقلب القاف جيأ «الجلاية»⁽²⁾، لا أظن أن عمي حسن - كنت أزيد الباء لأنزله منزلة عمي الذي لم تلده جدتي، والذي عاش وحيداً من الأشقاء الذكور، رجل وأربع بنات، كانوا يسمونه «أخو البنات» وتلمست في عمي حسن عما طيباً مكافحاً، كان فيه من سمت والدي رحمه الله الكثير - لا يباري في حق اعتقده.

عمي حسن حين كان يدخل «القلاية» فجأة يقول بقلق بالغ: «مالك يا بيه بس بالإخوان؟» كانت عيناه تنطقان بمزيج من القلق وعدم اليقين بصحة ما أكتبه، نفس ما كانت تنطق به عيون بسطاء كثيرين يقابلونني مصادفة في عرض الطريق، وتعاتبني أصوات شابة ذقونها نابتة جهرة: «مالك والإخوان؟ كفاية، إنهم معذبون في السجون، ومطاردون في الرزق، ومستضعفون، حرام عليك» كنت أرد بابتسامة خجول، وبينني وبين نفسي يلهج لساني بالدعاء لهم جميعاً، أكثر الناس لا يعلمون، ولأبين لهم الذي فيه يختلفون في شأن الإخوان.

ذات مرة، اتصل بي شاب من الإخوان على التليفون الأرضي في مجلة «المصور» طالبًا اللقاء، فأذنت له، فلم يصدق أنني أنا الذي أرد عليه وأحدد الميعاد، وعبثًا أفهمته أنني أنا، لكنه كان مصرًا على أنني مدير مكتب الأستاذ «حمدي رزق»، وقَبِلَ الموعد من مدير المكتب - الذي هو أنا - مترددًا، وجاء في الموعد يقدم رجلًا ويؤخر أخرى، وصعد إلى الطابق الأول على درج يعود إلى الأربعينيات⁽³⁾ فلهجت أنفاسه، ودخل «قلايتي» قاطع النفس، وبادرني: «عندي موعد مع الأستاذ حمدي رزق»، قلت له أهلاً وسهلاً، أنا حمدي رزق.. فتعجب الشاب كل العجب (... أmaal فين الحراسة والحراس، والسكرتارية والفراشين، والمكتب الوثير، والسكرتيرة الحسنة، وطاقم المساعدين؟...).

هدأت من روعه وطلبت له الشاي، وجاء به عم حسن بينطاله المرفوع بحبل غسيل يكشف عن ساقين نحيلتين، يرتدي شبشبًا بلاستيكيًا بسيطًا، زاد تردد الشاب، فباغتني: «متأكد أنك الأستاذ حمدي رزق؟»، أكدت له أنني حمدي.. بينما كانت ابتسامة مرسومة على وجهي ترد إليه الثقة التي غارت في بئر عميقة من عدم ثقة، يزداد مع كل تطور للقاء.

لم يستطع صبرًا، وقال: نحن نعرفك جيدًا، نعرف تحركاتك بين البارات، وصالات القمار، وكتاباتك الماسونية، وعلاقاتك الأمنية، وأنت مسيحي واسمك ليس حقيقيًا، اسمك كما نعرفه في الشُّعْب والكتائب الإخوانية هو «جورج رزق» لكن ما أراه عجيبًا، لا شيء بالمرّة، أتسخر مني أم مني هم يسخرون؟! وطال اللقاء وتصفح الشاب عناوين تطل من مكتبة ثرية

بالكتابات الإخوانية وقال: لو لم أكن في مكتبك لحسبتها مكتبة «أخ» من الإخوان، ولا يزال الحوار قائماً بمزيد من الاحترام بعد أن صار الشاب صحفياً مجتهداً بعيداً عن الإخوان، ويحرص على لقائي كلما أعد برنامجاً، وآخرها برنامج في «الجزيرة الوثائقية» أحسست بتقديره في دفع اللقاء، والشاي الذي قال لي إنه ردّاً على شاي عمي حسن، ضاحكاً، إنه يتذكر تفاصيل اللقاء وفجيئته في الإخوان.

وبمناسبة فرية «جورج رزق»، فوجئت بصديق منزع جداً من تكفيري وإخراجي من الملة على موقع أردني! يؤكد فيه الكاتب المجهول، الذي ينتسب بالعائلة لكاتب إخواني شتّام، أنني «جورج رزق» تابع وممول من «مجلس الكنائس العالمي» خبط لـزق، لم أعر الأمر اهتماماً حتى فوجئت بصديق معتبر مهتم بملف «الإسلام السياسي» يطلبني ويبادرني بالقول ساخراً: أهلاً يا جورج، ألسنت جورج رزق؟! وطفق يضحك، كدت أتصوره يهتز من شدة الضحك، ثم قال دون مناسبة: لا تقلق كثيراً ولا تلق بالآلحكاية جورج رزق، كل المناهضين للإخوان هم كفرة في نظر هؤلاء، ويحاولون تلطيخ الصورة بمزيد من الترهات والأباطيل، اثبت يا بطل.



كان اللقاء دافئاً في جزيرة في نيل أسوان، مؤتمر حول «مستقبل الحكم في مصر»، وبالمصادفة كان الجالس بجواري الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية⁽⁴⁾، وكان يدافع عن حق الإخوان في الانخراط في الحياة السياسية،

ورفع القبضة الحديدية عن قياداتهم، وكان رجلاً ذا مبدأ واحترمه إلى الآن، في المركب التي تربط الجزيرة التي عليها الفندق الذي يحتضن المؤتمر، وكان د. نافعة إلى جوارى، تقدم شاب خجول ليسلم عليّ وقال جملة صغيرة: «يا أستاذ خف شوية عن الإخوان»، رددت باسمًا: «حاضر.. تؤمر» دومًا أعتقد أن قول «حاضر» يريح الأعصاب، ويحمي من وجع الدماغ، ويمنع المناقشات التي لا طائل من ورائها، في هذا التوقيت المبكر على موقعي من الإخوان والدنيا بأسرها نيام، كنت أواجه بنفس السؤال الذي يحمل معنى الرجاء، «خف عن الإخوان»، انصرف الشاب بعيدًا، وسألني الدكتور نافعة: «تعرف الشاب؟» رددت: لا، قال إنه «أحمد أبو بركة»⁽⁵⁾، شاب واعد من الإخوان، لم يكن قد حصل على الدكتوراه بعد، ولم يكن سبب شعره، وارتدى غالي البدل والكرافات، وفتح أكمام القميص حتى لا تعوقه عن التشويح والتلويح في وجه الخصوم، بعد أن أصبح ضيفًا مستديماً على فضائيات الليل وآخره، يجاهد في سبيل المشروع الإخواني الحلم «دولة الخلافة» ويُسخر علمه وظهوراته الكثيرة للدفاع عما يعتقد، وإن كنت أعتقد أنه باطل؛ مصر لن تكون أبدًا عاصمة «الخلافة الإسلامية» ولو بعد حين.



التقيت من مرشدي الإخوان الثانية حتى الآن خمسة، ولا أنسى تعزية رقيقة من المرشد الحالي الدكتور محمد بديع⁽⁶⁾ في وفاة والدتي، كان قد اتصل معزيًا الدكتور جمال نصار (المستشار الإعلامي للمرشد السابق محمد مهدي

عاكف)، ونقل الهاتف المحمول إلى الأستاذ عاكف وجاء صوته جهورياً: إننا لله وإنا إليه راجعون، صبر جميل، وتالت الكلمات الطيبات من فضيلته، ثم نقل الهاتف إلى الدكتور محمد بديع، وعطف على أحزاني وبلسم بكلماته الحانيات آلامى، اليتيم يتم الأم، ثم عاد الهاتف إلى الحاج مسعود السبحي الذي انطلق في دعاء اغرورقت منه عيناى بالدموع، وكنت أسمع «آمين.. آمين» من صوت الحضور، كان المرشد بديع كريماً في ترديد الدعاء من وراء الحاج مسعود السبحي، جاملني المرشد بالتعزية، وشرفني وفد من إخوان المنوفية في صوان العزاء بـ «منوف» ووفد أكبر في صوان العزاء بمسجد الشرطة في صلاح سالم، ولولا الحرج السياسي لكان المرشد حاضراً، كف العزاء لا يمنعه خلاف سياسي أو توجهات، هكذا تعلمنا، ولكن جرت تحت الجسور مياه مسمومة سممت النهر المصري، ماء كالمهل يغلي في البطون شراب الأثيم، لا أحد يغفر، لا أحد يعذر، وكانت أيقونة الإمام الشهيد حسن البنا لإخوانه؛ فليعذر بعضنا بعضاً!!

قبل الميلاد - ميلادي في العام 1964 - لم أَر اثنين، الإمام الشهيد حسن البنا⁽⁷⁾، والمستشار حسن الهضيبي⁽⁸⁾، وما تبقى لي منهما جملتان تاريخيتان، ظلتا في حوزتي لا تغادران ذاكرتي أبداً، وشكلتا موقفى تجاه الإخوان.

الأولى قوله البنا التاريخية بعد مقتل القاضي «الخازندار»⁽⁹⁾: «ليسوا إخواناً ولا مسلمين»، والثانية للهضيبي، وهى عنوان كتابه المهم «دعاة لا قضاة»، وفلت منى الأستاذ عمر التلمساني⁽¹⁰⁾، مجدد دعوة الإخوان، وبقيت لي منه رواية صغيرة تقول: «إن سباكاً ذهب إلى التلمساني يصلح له بيته،

فأصلح حاله» دله على مركز الشبان المسلمين، وأوصاه بأن يحضر درس البناء، وكان التلمساني مدخناً شرهاً معنيًا بالفن والطرب، ويذهب إلى القاهرة من شبين القناطر أسبوعيًا لينهل من فن القاهرة وموسيقاها ومدنيتها، ذهب التلمساني، ندهته النداهة، خطفته من دنياها إلى دنيا أخرى، دنيا الإخوان، وصار علمًا ومدرسة، وله تلاميذ أشهرهم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح⁽¹¹⁾ الطالب النجيب في مدرسة التلمساني التي ذهبت باعتدالها ووسطيتها أدرج الرياح، وحلت محلها مدرسة سيد قطب⁽¹²⁾ بغلظتها وعتتها وتطرفها، المدرستان صارتا في صراع مرير حسمه القطبيون أخيرًا في مكتب الإرشاد، وخرج أبو الفتوح ومن بعده خلق كثير؛ اعتراضًا على تفشي الحالة القطبية في الجماعة الإخوانية، يقينًا ماء الجماعة صار ملحًا أجاجًا.



في مغامرة صحفية قررت أن أجري حوارًا مع المرشد الرابع للإخوان، حامد أبو النصر⁽¹³⁾ وكان في النزاع الأخير، أسجل فيه شهادته على جماعة الإخوان، ذهبت إليه في «منفلوط» على خط التماس قبل مدينة أسيوط بـ 30 كيلومترًا، وكنت معذبًا، رئيس التحرير الكبير قامة وقيمة، الأستاذ مكرم محمد أحمد، لم يبد الترحيب الكافي بالحوار، وقال: «الحوار ورطة، لو الرجل هاجم النظام ماذا سنفعل، بالضرورة سننشر حوار، لو ركب الحوار تبقى مشكلة»، بمعنى: سيطر على الحوار ووجهه نحو الجماعة وضد النظام، ولكن حاسته الصحفية جعلته يتخلى عن حذره ويسمح بإجراء الحوار،

طلبت التليفون الأرضي (قبل دخول المحمول) وكان على الجانب الآخر ابنه «سيد»، وقال: «تعال وربنا يسهل، وتكون صحة الوالد كويسة، وقادرًا (بالجيم) على إجراء الحوار، وأنت ونصيبك، الوالد تعبان، لعل وعسى».

ذهبت أنا والزميل المصور الصحفي «فاروق عبد الحميد» لإجراء الحوار، كان ترحيبًا صعيديًا خالصًا: تفضلوا على الطعام! اكتفينا بالشاي وقدر الله الرجل، وجلس على الأريكة الخشبية كشبح من الماضي، بجلباب القيلولة الذي يبدو أنه كان يقيّل (من القيلولة)، أثار النوم بادية على محياه وجلبابه ليس مهندمًا على جسد نحيل ووجه معروق تحت طاقة قماش تعصب رأسه، تبرز أصابع قدميه طويلة من الشبشب الزحاف، وبذلت قصارى جهدي لاستنطاق الرجل، ولكنه كان في دنيا تانية، ذاكرة ضعيفة مشوشة، عبثًا حاولت، كان يؤثر السلامة، وعُدت بحوار «يعني» بردًا وسلامًا من جانب الرجل.

استلقت الصور الغريبة لمرشد الإخوان في التزع الأخير نظر الأستاذ مكرم، وتعجب منها عجبًا شديدًا، وقرر نشر الحوار بدون كلمة نقص أو زيادة، مثنًا الخبطة الصحفية، لكن استرعى انتباهي أن الأستاذ مكرم كان يتملى في الصورة على نحو غريب، وكأن لسان حاله يقول: «هو ده بقى مرشد الإخوان»، الأستاذ مكرم من مدرسة تخشى الإخوان، وأمام ناظره دومًا خطورتهم الداهمة على مصر التي يعرفها، وتأذى في محاولة اغتيال دنيئة، مرتكبوها صاروا نجومًا للفضائيات بعد عمليات الغسيل التي جرت لهم من جانب الإخوان، أفرجوا عن الكثير حتى تجار المخدرات ليداروا سوءاتهم

عندما اقتحموا السجون وهربوا من خلف الأسوار (حوار أبو النصر منشور في عدد «المصور» رقم 3695 بتاريخ 4 أغسطس 1995).

انتقل أبو النصر إلى جوار ربه وجرت «بيعة المقابر» للحاج مصطفى مشهور⁽¹⁴⁾، وكتبت يومها مقالاً عن التاريخ السري لمشهور المرشح مرشداً للإخوان، وسردت قضيته الشهيرة المعروفة بالسيارة الجيب⁽¹⁵⁾ ويومها بحثت طويلاً حتى كُلت قدماي عن منزل المستشار عادل حسونة⁽¹⁶⁾، وزير العدل أيام عبد الناصر، الذي حقق القضية آنذاك، والتقيته وكان حواراً أهداني فيه كتابه الشهير «كنت وزيراً للعدل» وفيه سرد كامل لقضية مشهور المعروفة بـ «السيارة الجيب» وهناك تعرفت لأول مرة إلى ابنته الفاضلة الدكتورة أنيسة حسونة، كانت غاية في الكرم طوال اللقاء مع الرجل الذي أقعدته السنون والقضايا فلم يعد يبدي حراكاً.



كنت تواقاً لحوار مع آخر عنقود التنظيم الخاص⁽¹⁷⁾، ولم يتيسر لي الحوار بعد أن قطع علينا الصحفي النابه «خالد داود» -المتحدث الحالي باسم جبهة الإنقاذ- خط الرجعة مع مشهور بحوار شهير في «الأهرام ويكلي» قال فيه مشهور بفرض الجزية على الأقباط، ومنع دخولهم الجيش. وعبثاً حاول الإخوان كعادتهم تكذيب الحوار، ولكن التسجيل كان في حوزة داود، واضطر الإخوان للحجر إعلامياً على الحاج مصطفى مشهور، وتوارى عن الأنظار، وتركوا مهمة الإعلام للمستشار مأمون الهضيبي⁽¹⁸⁾ الذي كانت

زلات لسانه لا تحصى، وتسبب في مشكلة ضخمة للإخوان عندما ابتدر «إخوان الكويت» في حوار أجراه الأستاذ عبد الله كمال -الذي أصبح رئيس تحرير روزاليوسف فيما بعد- وكان الحوار أثناء حرب الخليج والكويت محتلة قائلاً: «أقول لإخوان الكويت مع السلامة».

وحاول الإخوان كالعادة تكذيب الحوار لكن الكاسيت موجود، والحوار مسجل.

رحل مشهور وكان في وداعه نحو 80 ألفاً من إخوانه، وتولى الهضيبي الذي كان محباً للإعلام، لا يرفض الحوار بتاتاً مع كائن من كان، ورغم عنفه اللفظي مع المحاور أيّما كان، كان متعجرفاً بلا أسباب واضحة رغم أنه حديث عهد بالإخوان- كان يعمل مستشاراً للأمير نايف، وزير داخلية السعودية- لكنه كان دومًا ما يخطئ في الكلام، المرء مخبوء تحت لسانه، ويأما أخطأ الهضيبي (صحفيًا) كثيرًا في حواراتي معه، وهي اعتيادية لا تشكل ملمحًا يجب التوقف عنده.



توفي مأمون - رحمه الله - وتأخر الإخوان كثيرًا في اختيار المرشد الجديد، وتطايرت الأسماء هنا وهناك على نحو غم على الكثير معرفة اسم المرشد الجديد، كان القائم بأعمال المرشد الأستاذ محمد هلال⁽¹⁹⁾، طلب مني الأستاذ مكرم محمد أحمد حوارًا ضخمًا مع المرشد الانتقالي محمد هلال، ورجح أن الإخوان سترفعه إلى مرتبة المرشد وتنتهي الجدل في الجماعة، طلبت الدكتور

عصام العريان ليسهل لي الحوار مع القائم بالأعمال، وتحدد الميعاد، وذهبت قبل صلاة الظهر متوضئاً؛ لأنهم في مقر الإرشاد بالملك الصالح عادة ما يخلعون الحذاء على الباب. صلينا وراء الحاج مسعود السبحي، وكان سكرتيراً للإرشاد، وحوارت الرجل حواراً جاداً متوسماً أنه المرشد القادم على نحو ما أكدته لي رئيس التحرير، ومعلوم عنه أنه صحفي متصل ومطلع وعليم ببواطن الأمور السياسية، وخبرته الإخوانية غير منكورة، وقبل نهاية الحوار البارد من جانبه، سألني هلال سؤالاً بسيطاً: «لا بد من تداول السلطة! يكفي أن مصر لا يوجد فيها رئيس سابق» ورددت السؤال بسؤال: «ولماذا لا يوجد في الإخوان مرشد سابق؟» فرد الرجل بعفوية من بوغت بالسؤال: «أنا أول مرشد سابق!!»

دهشة العريان غلبت على ابتسامته المصطنعة عادة، كان فاغراً فاه، عند هذا الحد خلص الكلام، وقبل أن يفيق العريان من صدمة الإجابة طلبت منه لقاء الأستاذ مهدي عاكف، فأذن لي باللقاء. دخلت على الرجل، هاشاً باشاً بصوت عريض استقبلني، ولم يمهلني إلا بطلب جهاز تسجيل من خارج الغرفة الصغيرة ليسجل الحوار ليكون شاهداً على كلماته (... أصله اتقرص من الإعلام قبل كده)، أنا أسجل وهو يسجل. بداية فاجأته بأنه لو كان مرشداً ماذا يفعل في كيت وكيت؟ استملح كلمة المرشد، وأسقطت الكلمة بعدها بسؤال، وقلت بصفتك المرشد، لم يتوقف عند الإيلاء، وتتالى الحوار جاداً غاضباً مازحاً، ابن نكتة الأستاذ عاكف، ولا يمسك اللسان، ويعطي الصحفي ما شاء من عناوين صادمة، مجلجلة، الحوار مع عاكف على كل الأحوال ناجح صحفياً وسياسياً،

يشير زوابع على نحو زوبعة «ظظ في مصر» ولها قصة جديرة بالرواية في سطور تالية، كما أنه ابن نكتة ولطيف المعشر، سألته في نهاية الحوار:

كم تبلغ من العمر الآن؟

قال: أنا من مواليد 1928 كفر عوض - السنطة - مركز أجا - دقهلية (ثم طفق ضاحكًا) أحدهم قال لي ذات مرة: بلدكم طلعت في التلفزيون لأن «سنبل» الذي مثل دوره «محمد صبحي» عندما كانوا يسألونه: إنت منين؟ فيرد بطريقة مضحكة: «من السنطة مركز أجا - دقهلية»، وتركته مقهقهًا.

عدت بالحوارين مرجحًا عاكف مرشدًا، ورغم تردد الأستاذ مكرم محمد أحمد الذي يعلي المصداقية على ما عداها من احتمالات، حسم الأمر ونشر الحوار مع مهدي عاكف مرشد الإخوان، كانت مغامرة، ولم تكن محسوبة جيدًا، فقط لدينا شريطا كاسيت يؤكدان أن عاكف هو المرشد، ومكرم كعادته توعدني، وأنا ظللت طوال الليل، ليل الثلاثاء وصباح الأربعاء، واجف القلب، ضنين الكلام، لا أستقر على حال، قلق على قلق كأن الرياح تحتي، ومكتب الإرشاد سيجمع لاحقًا في منتصف يوم الأربعاء، لم أطق صبرًا، ذهبت إلى مكتب الإرشاد لحضور المؤتمر الصحفي الذي سيعلن فيه اسم المرشد، وكلمة التقيت أحد الإخوة عاتبني بشدة، أنت استبقت الأحداث، وتطايير الغلاف إلى وكالات الأنباء، وكانت مجلة «المصور» صادمة بغلافها وصورة مهدي عاكف مرشدًا، دون بقية المجلات واليوميات «الصحف اليومية» ووكالات الأنباء، اعتصرني الألم فركنت على مقهى قريب من مكتب الإرشاد، وكلمة

قسوت في لوم نفسي قلت كالمجنون الذي يكلم نفسه: مستحيل، حدسي لا يخيب، الرجل قال أنا أول مرشد سابق، والثاني قال أنا مرشد الإخوان، ماذا بعد ذلك؟ استرها يا رب لأجل حبيبك النبي ﷺ، وفجأة وعلى غير توقع جاء صديق من مكتب الإرشاد يسعى، التقاني مصادفة، وعاتبني: «منك لله حرقت علينا خبر مرشد الإخوان»، قلت: «أنا؟ لا والله ما حصل».. «يا رجل أنت الوحيد في مصر الذي كنت تعرف من هو المرشد بل تجري معه حوارًا، وتنشره قبل الوكالات، أنت صحفي تتعامل معنا بنظرية الأرض المحروقة، حرقت الأرض لدرجة أن مرشد الإخوان قال ما أريد أن أقوله تجدونه في مجلة «المصور»، ثم سألني: «بذمتك إنت مش إخوان؟!».. (الحوار منشور في عدد «المصور» 2326 في 14 يناير 2004).

عاكف عقد مؤتمرًا صحفيًا وكان بجواره الدكتور محمد حبيب (نائبًا)، وسألته الزميلة عزة محيي الدين مراسلة BBC عن ماليات الجماعة، فقال: «هذا شأن خاص بالجماعة، حد يسأل حد عن فلوسه»، اعترضت بصياح وقلت: «هذه جماعة تصفها بأنها غير منحلة وغير محظورة ومفتوحة للجميع؛ إذن تمويلكم كام ومنين؟»، قال لي بالنص: «اقعد إنت على جنب، خليك ساكت»، على اعتبار لسه خبطة «المصور» مبردتشي، وسبحان الله الإجابة نفسها تلقيتها من الرئيس الدكتور محمد مرسي عندما سألته في أول لقاء له مع الصحفيين، وكنت رئيسًا لتحرير مجلة «المصور»، وكان صوتي عاليًا، وسألته أنت الرئيس الشرعي ولم أنتخبك أو أنتخب منافسًا، كنت من المقاطعين، ورغم ذلك أنت رئيسي، وأقسمت سيادتك على احترام الدستور والقانون،

ابتسم الرجل، وكان يعرف موقفى من الجماعة وحزبها «الحرية والعدالة» ومنه شخصيًا، لدرجة أنه اشتكى لصهره الدكتور أحمد فهمي رئيس مجلس الشورى (لاحقًا) من صورته على غلاف «المصور» وهو يتوعد بأصابعه، ويستحلف للمصريين، وقال فهمي لكاتب السطور: «خف شوية، الرئيس بيحبك ويحترمك ولكن الصورة صعبة عليه واشتكى منها»، قلت: «صورته ولا أنا عامل لها مونتاج؟»، قال: «لا. صورته ولكن إنت اخترتها من عشرات الصور، بطل خبث.. خف شوية».

وأترك لزميلي «خالد البلشي» عضو مجلس نقابة الصحفيين تكملة الرواية على موقعه الإلكتروني المعتبر «البداية»؛ لأنني كنت منفعلاً على ما يبدو أمام الرئيس، يقول خالد: وسأل الزميل حمدي رزق الرئيس حول موقفه من تقنين أوضاع جماعة الإخوان المسلمين، وقال: «إذا كنا نريد دولة قانون فالأولى بالرئيس أن يطبقه على الجماعة غير القانونية، وفي الوقت الذي تطالب فيه الجماعة بإعلان ميزانية الجيش ومناقشتها، نجد أن الجماعة نفسها تعيش عبر ميزانية سرية لا يعرفها أحد، فكيف سيتصرف الرئيس مع هذا الوضع غير القانوني؟ وكيف يكون هناك مرشد للجماعة، وهو موقع غير قانوني؟». وقال مرسي في إجابة مقتضبة: «سمعت من قيادات الجماعة أنهم ينوون تقنين أوضاع الإخوان لكن بعد صدور قانون الجمعيات الأهلية الجديد».

السؤال كان محرجًا، والإجابة لم تشف غليل المعارضين للجماعة، وكرر الروائي الكبير علاء الأسواني⁽²⁰⁾ السؤال نفسه في لقاء الرئيس مع طائفة من المثقفين (لاحقًا على لقاء الصحفيين وأثار ضجة مماثلة)، أذكر أن الرئيس على

ما يبدو قام بعدها مباشرة لالتقاط الصور مع الصحفيين؛ لأنه كان السؤال قبل الأخير، وتلقى سؤالاً هامشياً «مجاملاتياً» من الزميل ممدوح الولي نقيب الصحفيين السابق⁽²¹⁾، بناءً على طلب الرئيس قائلاً: «رد يا ممدوح على حمدي رزق، يقول عليك إخوان»، رد ممدوح ضاحكاً بتوتر: «هو يتهمني بالإخوان الله يسامحه»، ضحك الرئيس حتى لا يبدو غاضباً، وانتشر الخبر انتشار النار في الهشيم، وأفردت المواقع الإلكترونية لسؤالي وإجابة الرئيس خبراً خاصاً دون اللقاء كله، وصورتي أمام صورة الرئيس وكأنني أتحداه أو صنوه وقرينه، وما كان هذا يجول بخاطري قط.

بعد اللقاء كنت واقفاً مع الأستاذ ياسر رزق رئيس تحرير الأخبار، آنذاك، ودخل الرئيس البهو فوجدنا أنفسنا يمين وشمال الرئيس، فطلب ياسر حواراً مع الرئيس، وقال له: «وعدتني بأول حوار لو نجحت»، فقال له الرئيس: «طيب وحمدي رزق مالوش حوار، نعمل حوار معكنا ويبقى الرئيس يحاور عائلة رزق» كان إفيهاً بأسماً وضحكناً، فظهرت الصورة ونحن مع الرئيس وضحكتي على وجهي؛ مما أثار حفيظة البعض، كيف يهاجم الرئيس وجماعته ليل نهار، ثم يضحك ملء شذقيه في صورة مع الرئيس، مضحك جداً، مفترض أن أعبس في وجه الرئيس!! لم أعلق، دعهم يقولوا.



فضيحة «ظظ في مصر» كنت مهندسها ولا أدعي ذلك. نشر خبر صغير في صحيفة «الأهالي» مفاده أن مرشد الإخوان هاجم مبارك، وأن حزب

التجمع يستنكر. خبر على عمود على خجل في صفحة داخلية لا يرى بالعين المجردة، اجتهدت لأقرأ الحرف الصغير من أصل الموضوع المنشور، كان الخبر منقولاً عن حوار منشور في صحيفة «الكرامة» التي كان يملكها ويحررها آنذاك حمدين صباحي - المرشح الرئاسي السابق - وبتأسي تحريرها الصحفي النبيل عبد الحليم قنديل، ما خفي بين السطور كان أعظم من الهجوم على مبارك، كتبت عموداً نارياً في «المصري اليوم» عنوانه بمقولة «ظظ في مصر» التي قال بها الأستاذ عاكف مرشد الإخوان، اتصل بي الزميل المعتبر سعيد شعيب، وقال إن الحوار حوار، والحوار مصيبة وما نشر في «الكرامة» قليل من كثير، قلت له نتقابل وقابلني، وصدقاً قلت له «المصور» عادة لا ينشر المنشور، ولو كان هناك نية حوار مع المرشد لأجريناه، ربما تجد فرصة للنشر في روزاليوسف «الجورنال» لأنه جديد، ويبحث عن الخطبات، ليس لديه قوانين النشر الصارمة في «المصور» التي ابتدعها الأستاذ مكرم محمد أحمد، وسار عليها الكاتب الكبير عبد القادر شبيب. اتصلت بالأستاذ عبد الله كمال رئيس تحرير روزاليوسف وقتها، اشترط سماع الشريط أولاً، وذهب سعيد إلى عبد الله وكان ما كان من فضيحة «ظظ في مصر» التي خسر فيها المرشد عاكف كثيراً، ولا يزال مطارداً بها حتى بعد الثورة، واستلزمت الحَجَر عليه إعلامياً على نحو ما جرى مع الحاج مصطفى مشهور قبلاً.



لم تكن هناك فرصة للقاء المرشد بديع بعد أن استعرت الحرب الإعلامية بين «المصور» والإخوان، كنت رأس الحربة في الهجوم الكاسح على الإخوان

وورائي مصادر من قلب الإخوان، متصلة وقادرة على معرفة دبة النمل في أروقة الجماعة، وتالت الخطبات صادمة، وسط صمت إعلامي وصحفي على الإخوان الذين كانوا يستعدون لانتخابات 2005. الطريف أنه كلما اتهمت صحيفة من النظام المبارك بالعمل مع الإخوان كانوا يحاولون استكتابي لنفي التهمة، وقيلت مرات عديدة من أصحاب صحف في مواجهة مسئولين، لدرجة أنني أصبحت محللاً صحفياً في كثير من الأحيان، ولا أنسى كلمة طيبة من المحامي المعتبر حسين حلمي، المستشار القانوني لحزب الوفد، عندما التقاني على قهوة «زغلول» في شارع قصر العيني، معلقاً على ظهوري مراراً في برنامج «حالة حوار» الذي كان يقدمه على القناة الأولى في التلفزيون المصري الصديق الدكتور عمرو عبد السميع، نصحني قائلاً: «لا تنصب مدفعك على تبة غير تبتك، إنهم يستفيدون وتجنّي أنت الخسارة من الإخوان والمتعاطفين»، وصلت الرسالة، البعض كان يستخدم هجماتي المروعة والموثقة على الإخوان، أما قربي للنظام فيقربني إليه، ونفر كان يتقرب من الإخوان فيها جمني بلا سابق معرفة وبجهل كامل؛ فقط ليتقرب من الإخوان، ويجري حوارات مع المرشد على هدي ما أنشره هنا وهناك، على طريقة «يقال صحفياً، يشاع في دوائر صحفية» ويتلقى الإجابة ولا ينسى أن يلعن «سنسفيل» حمدي رزق أولاً قبل الحوار؛ ليفتح شهية المرشد عاكف الذي كان «رزق» بالنسبة له بعبء، كان يقرأ «المصري» قبل المنام ليطمئن ماذا كتب «إبليس» - يقصدني - ويحضرون لفضيلته «المصور» و«المصري اليوم» ساعة النزول للأسواق ليرى ما فيها مما يخص الإخوان.

وحاولوا كثيرًا أن يوقفوا مقالاتي في «المصري اليوم» عبر عصام العريان، وكان لقاء عاصفًا بيني وبين الزميل المعتبر رئيس تحرير «المصري اليوم» في ذلك الوقت مجدي الجلاد، والكبير سنًا ومقامًا رجل الأعمال صلاح دياب الذي كان يقوم بدور الناشر، كان مجدي يشكو من هجوم الإخوان على الجورنال، وأن سكرتيرته طوال النهار تتلقى سباب الإخوان بسبب مقالات حمدي رزق، وأن قيادات الجماعة تلومه وتشكو من سيل الهجوم الجارف الذي يشنه حمدي رزق، حسم الأستاذ صلاح دياب الموقف بقوله: «مهم يكون عندك كاتب يثير جدلاً، وإذا كان هناك من يرفض وجوده، فهناك من يقبل بوجوده وأنا منهم»، الحمد لله فشلت خطة العريان كما فشلت خطة رجل الأعمال أحمد عز - أمين التنظيم في الحزب الوطني المنحل - بعدها بنفس الأساليب، وصمد الجلاد بدعم دياب في المواجهة، وجاء أحمد عز في مائدة حوار (صلح) في «المصري اليوم» كان أبرز شروطها ألا يحضرها حمدي رزق، وقد كان، لم أحس بغضاضة وعذرت الجلاد ودياب في حرصهما على ترضية عز!



على أيام المرشد عاكف جاءتني فتاة محجبة تنوح من غدر الإخوان، وتحدث عن زواج (عرفي) لا يريد الزوج الإخواني الذي يعمل في مكتب الإرشاد الاعتراف به ولا بالجنين الذي يتحرك في أحشائها، وروت حكاية فيها من الأسماء من أول المرشد حتى الحاج مسعود السبحي، أسماء تصنع فضيحة بجلاجل، سألت الفتاة، هل تتوين فضيحة أم زواجًا، أي سترة؟ قالت: «عاوزة أنشر الفضيحة»، صرفتها بهدوء لأنني لا أنشر الفضائح، الخلاف

سياسي وليس فضائيًا، نسيت الموضوع برمته حتى فوجئت بالموضوع منشورًا في «صوت الأمة»، بقلم زميلي عبد الحفيظ سعد، تذكرت هذه القصة عندما ذكرني بها الأستاذ عبد الجليل الشرنوبى، رئيس تحرير «إخوان أون لاين» السابق، في نقاش جمعي معه والداعية والباحث المعتبر الأستاذ عصام تليمة، اتضح أنها يعرفان القصة كاملة، ولديهما علم برفض نشرها، وقالوا: البنت تزوجت الشاب وأنجبا بنين وبنات، علق عبد الجليل يومها بأن حمدي رزق كان يواجه الإخوان بشرف ولكنهم لا يعرفون الشرف!



بمناسبة «إخوان أون لاين» ذات مرة هاتفني الدكتور «جمال نصار»، مستشار المرشد عاكف، طالبًا طلبًا بسيطًا، ألا أكتب اسم المرشد مهدي عاكف متبوعًا أو مسبوقًا بجملته «أبو رسالة» وقد فهمت الرسالة، على «الكي بورد» حرف الياء يسكن جانب السين، وإذا استبدلنا السين بالياء لكان لفظًا سخيفًا لا أقبله على الرجل، وأصل حكاية «أبو رسالة» أنه كان يخرج على الناس برسالة أسبوعية صباح كل خميس، رسالة المرشد العام كان يكتبها في الأساس الدكتور جابر قميحة⁽²²⁾، ونالني من هذا الرجل - الله يرحمه - الكثير من رذاذ قلمه، كما وسخ الودان، وكذا كثير من كتبة الإخوان القاعدين والراجلين، حتى هؤلاء كانوا يتقربون للمرشد ومكتب الإرشاد بمقالات من أحط الكلمات وأقذعها سبابًا للعبد لله، لدرجة أن موقع «إخوان أون لاين» كان مخصصًا للهجوم على العبد لله، قلت للدكتور جمال

نصار: «سنكف عن «أبورسالة»، هلا كففت موقع إخوان أون لاين عني»،
ووعد ولم يف لأنها كانت تعليمات الرجل الخفي المهندس خيرت الشاطر⁽²³⁾
الذي يضمم للعبد لله العداة لله في الله.

قال عاكف في حوار تليفزيوني على قناة «المحور» للمرحوم محمود فوزي:
«أعداء الإخوان اثنان لا ثالث لهما، واحد شنيوعي قديم هو رفعت السعيد،
وواحد طالع في المقدر جديد اسمه حمدي رزق»، وقال الدكتور محمد
حبيب⁽²⁴⁾ للصديق العزيز سامح فوزي عضو مجلس الشورى، عن سؤاله
عن صحة الوثائق الإخوانية والحكايات التي يكتبها حمدي رزق، قال: «زي
ما يكون قاعد معانا في مكتب الإرشاد».

أعرف الدكتور حبيب منذ كنت في المهة الصحفي صبيًا، كنت أغطي
انتخابات نادي أعضاء هيئة تدريس جامعة أسوط، وكان الرجل ملء
السمع والبصر أستاذًا أكاديميًا في كلية العلوم، صاحب شعبية جارفة، ذات
مرة عندما كان الدكتور حبيب يحاكم عسكريًا في «الهايكتب» وكنت أغطي
المحاكمة صحفيًا، باعتباري مهتمًا بالإخوان ولكوني مراسلًا عسكريًا، ناداني
الرجل وقال: «قل للأستاذ مكرم نحن مظلومون»، بلغت مكرم الرسالة
كمن لدغته حية «رسالة وأنا مالي، لا تنقل لي رسائل من هذه النوعية مرة
أخرى»!! ووعيت الدرس، الاقتراب من الإخوان كالابتعاد عنهم نار الله
الموقدة التي تطلع على الأفئدة.

هوامش

(1) حسن عمار: أشهر سعاة مؤسسة «دار الهلال» الصحفية، وأقدم العاملين بها إلى اليوم، فاقت شهرته شهرة بعض كبار صحفيي وإداريي المؤسسة المخضرمين.. الرجل الذي تخطى الستين لا يزال يكافح كما كافح من اللحظة الأولى، وتربطه بأبناء المؤسسة عمومًا و«المصور» خصوصًا علاقات إنسانية تجعله أقرب لفكرة الأب الروحي في المكان.. إنه أول من يدخل المؤسسة في السادسة صباحًا، ويستقبل العاملين فيها حتى قبل مجيء أفراد الأمن.. وله مكانة شديدة الخصوصية في نفس كاتب هذه السطور، فمن جهة اعتبره رمزًا مشرفًا لكفاح الإنسان المصري البسيط جدًا في ثقافته وفي أصوله الاجتماعية، لكنه يكتسب مكانته بالعمل والجدية والصبر والروح الحلوة، ومن جهة يحيلني بشخصيته الفريدة إلى كثير من ملامح أبي، رحمة الله عليه.

(2) القلاية: الغرفة المعزولة التي يدخل إليها سالك الرهينة من بداية طريق رهبته، وهي من أهم سمات الرهينة المصرية منذ عصر الشهداء قبل نحو 1700 سنة، ويقال في الأدبيات الأرثوذكسية إن الجلوس في القلاية هو أن يتذكر الإنسان خطايا، ويبكي وينوح من أجلها ويتحرز ألا يسبي عقله، وإن سبي فليجاهد أن يردّه إليه.

(3) دار الهلال: من أقدم المؤسسات الصحفية في العالم العربي كله، أسسها الأديب والمؤرخ جورج زيدان عام 1892، وبدأت بإصدار أولى مطبوعاتها «الهلال» التي لا تزال تصدر شهريًا إلى اليوم كأول مجلة ثقافية عربية على الإطلاق، ثم تابعت الإصدارات وعلى رأسها مجلة «المصور» التي تأسست عام 1924 ورأست تحريرها

من 2009 إلى 2012، ومجلات «الكواكب، حواء، طبيبك الخاص، سمير، ميكي (خرجت قبل بضعة أعوام عن إصدارات دار الهلال وذهبت للقطاع الخاص)، توم وجيري».. والمبنى الحالي للمؤسسة من أشهر معالم حي السيدة زينب بقلب القاهرة القديمة.

(4) حسن نافعة: الدكتور حسن السيد نافعة هو الرئيس السابق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ويعمل أستاذًا بها منذ عام 1978. ولد في محافظة البحيرة عام 1947م. حصل على بكالوريوس من كلية التجارة بجامعة الإسكندرية عام 1967م ودكتوراه الدولة في العلوم السياسية من جامعة السوربون بفرنسا عام 1977م بمرتبة الشرف الأولى. عمل أستاذًا زائرًا في العديد من الجامعات، وحاضر في العديد من المعاهد الدبلوماسية التابعة لوزارات الخارجية في مصر وعدد من الدول العربية، خاصة سلطنة عمان. له نشاط عام بارز؛ فقد كان مسئولًا عن النشاط الثقافي في نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، وأمينًا عامًا للجمعية العربية للعلوم السياسية، ومنسقًا عامًا للحملة المصرية ضد التوريث ثم للجمعية الوطنية للتغيير، وهو عضو الهيئة الاستشارية لمجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة «الأهرام».

(5) أحمد أبو بركة: قيادي بالإخوان المسلمين ومحام بمحكمة النقض، يعمل أستاذًا في الاقتصاد السياسي والسياسات المالية بكلية الحقوق جامعة أسيوط، وهو المستشار القانوني لحزب الحرية والعدالة، وعضو سابق بمجلس الشعب عن دائرة كوم حمادة بمحافظة البحيرة، كما أنه أمين عام نقابة المحامين بمحافظة البحيرة.

(6) د. محمد بديع عبد المجيد سامي (7 أغسطس 1943)، المرشد العام الثامن لجماعة الإخوان المسلمين، تم انتخابه في 16 يناير 2010 خلفًا للمرشد السابق مهدي عاكف. بديع أستاذ علم الأمراض بكلية الطب البيطري جامعة بني سويف، ولد في المحلة الكبرى. انتخب مرشدًا عامًا للجماعة في انتخابات أثارت الكثير من الجدل، وخلف فيها محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق في سابقة هي الأولى على مر تاريخ الجماعة في مصر باختيار مرشد عام للجماعة بالانتخاب في ظل وجود مرشد عام على قيد الحياة؛ ليصبح محمد مهدي عاكف صاحب لقب أول مرشد عام سابق

للجماعة.. ولا يزال بديع مرشدًا للجماعة إلى اليوم، وهو أول مرشد في تاريخها يشهد عصره صعود الجماعة إلى سدة الحكم وتغلغلها في جميع مرافق وهياكل الدولة المصرية.

(7) حسن أحمد عبد الرحمن محمد البنا الساعاتي المعروف بحسن البنا: ولد في 14 أكتوبر 1906، مؤسس جماعة الإخوان وأول مرشد عام لها.. من مواليد المحمودية - محافظة البحيرة، حصل على ليسانس دار العلوم العليا سنة 1927 وكان ترتيبه الأول على دفعته، وعين معلمًا بمدرسة الإسماعيلية الابتدائية الأميرية. وفي مارس من عام 1928 تعاهد مع ستة من الشباب على تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في الإسماعيلية وهم حافظ عبد الحميد، أحمد الحصري، فؤاد إبراهيم، عبد الرحمن حسب الله، إسماعيل عز، وزكي المغربي. وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب المصرية قاومت فكر حسن البنا وحالت دون توسع رقعة الإخوان المسلمين السياسية، ومن بين تلك الأحزاب: حزب الوفد - أكثر الأحزاب انتشارًا وشعبية وتأثيرًا في ذلك الوقت - والحزب السعدي (المنشق على الوفد).. وكان البنا قد خاض الانتخابات أكثر من مرة بدائرة الدرب الأحمر بالقاهرة، وكان بها المركز العام لجماعته وكان يقطن بها في حي المغرلين، لكنه لم يفز في أي مرة في أي دائرة لا هو ولا زملاؤه بمن فيهم أحمد السكري سكرتير الجماعة وكان مرشحًا بالمحمودية مقر ولادته.. اغتيل في محيط جمعية الشبان المسلمين مساء السبت 12 فبراير 1949.

(8) المستشار حسن الهضيبي: المرشد الثاني للجماعة خلفًا لحسن البنا، اسمه الكامل «حسن إسماعيل الهضيبي»، بعد اغتيال البنا أخذ الإخوان يبحثون عن قائد آخر، وأجمعت الهيئة التأسيسية على انتخاب «حسن الهضيبي» مرشدًا عامًا وذلك بعد ترشيح حسن البنا له كخليفة له؛ حيث قال لبعض الإخوة في مكتب الإرشاد: «لو حدث لي شيء واختلفتم على من يكون مرشدًا بعدي فاذهبوا إلى المستشار حسن الهضيبي فأنا أرشحه ليكون مرشدًا بعدي». وبقي الهضيبي يؤدي عمله سرًا نحو ستة أشهر، كما أنه لم يترك العمل في القضاء خلالها. ولما سمحت حكومة النحاس باشا للهيئة التأسيسية للإخوان بالاجتماع، طلب أعضاؤها من الهضيبي أن يرأس اجتماع الهيئة بصفته مرشدًا للجماعة، لكنه رفض طلبهم؛ إذ اعتبر انتخابه من قبل

الهيئة التأسيسية في المرحلة السرية من الدعوة لا يمثل رأي جمهور الإخوان، وطلب منهم أن ينتخبوا مرشدًا آخر غيره، ولكن الإخوان رفضوا طلبه، وقصدت وفود الإخوان من جميع مصر بيته، وألحت عليه بالبقاء كمرشد عام للجماعة، وبعد أخذ ورد وافق على مطالب وفود الإخوان، وقدم استقالته من القضاء؛ ليتفرغ للعمل في الإخوان المسلمين. وفي 17 أكتوبر 1951 أعلن «حسن الهضيبي» مرشدًا عامًا للجماعة الإخوان المسلمين.. وقامت ثورة 23 يوليو 1952 وهو مرشد للجماعة. وبعد شهر عسل ليس بطويل بين الإخوان والضباط الأحرار، انقلبت العلاقة إلى جحيم، لاسيما بعد أن حاول الإخوان اغتيال جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية 1954، الأمر الذي أفضى بتصفية الجماعة بين السجن والمعتقل والإعدام، وحكم على الهضيبي بالإعدام ثم خفف الحكم إلى الأشغال الشاقة.

(9) الخازندار: أحمد بك الخازندار رجل قانون وقاض مصري راحل (وكيل استئناف)، سجل اسمه في تاريخ الاغتيالات في مصر التي أدين فيها أفراد متممون لجماعة الإخوان المسلمين؛ نظرًا لكونه كان ينظر في قضية أدين فيها أعضاء في تنظيم الإخوان المسلمين.. وأرجع الدكتور عبدالعزيز كامل وزير الأوقاف المصري الأسبق في مذكراته التي صدرت عن «المكتب المصري الحديث» الحادث إلى مواقف الخازندار المتعسفة في قضايا سابقة أدان فيها بعض شباب الإخوان لاعتدائهم على جنود بريطانيين في الإسكندرية بالأشغال الشاقة المؤبدة في 22 نوفمبر 1947 بعد حكم الخازندار بالسجن على المتهمين الإخوان، قال عبدالرحمن السندي رئيس النظام الخاص إن حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين قال في اجتماع بجماعته: «ربنا يريحنا من الخازندار وأمثاله»، وهو ما اعتبره أعضاء في التنظيم بمثابة «ضوء أخضر» لاغتيال الخازندار.

في صباح يوم 22 مارس 1948 خرج القاضي أحمد بك الخازندار من منزله بشارع رياض بحلولان ليستقل القطار المتجه إلى وسط مدينة القاهرة حيث مقر محكمة. وكان في حوزته ملفات قضية كان ينظر فيها وتعرف بقضية «تفجيرات سينما مترو»، التي اتهم فيها عدد من المتهمين لجماعة الإخوان المسلمين، وما إن خرج من باب مسكنه حتى فوجئ بشخصين هما عضوا جماعة الإخوان حسن عبد الحافظ ومحمود

زينهم يطلقان عليه وأبلاً من الرصاص من مسدسين يحملانها. أصيب الخازندار بتسع رصاصات ليسقط صريعاً في دمائه.

وقد ذكر الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف المصري في مذكراته تعليقاً على الحادث غضب حسن البنا من تلك الجريمة «إلا أن الشيخ البنا آنذاك غضب مما حدث وكان ثائراً، وقال يعني ليس معنى أن يخطئ قاضٍ في حكمه أن يقتل، وأن ما حدث لم يعلم به الإمام البنا» حاول الجناة الهرب سرياً والتصرف بهدوء لكن سكان حي حلوان الهادئ تجمعوا فوراً عقب سماع صوت الرصاصات التسع وطاردوا المجرمين، فقام أحدهما بإلقاء قبلة على الناس الذين تجمعوا لمطاردتهم فأصاب البعض، لكن الناس تمكنوا من القبض عليهما.

وفي قسم الشرطة عثر بحوزتهما على أوراق تثبت انتهاءهما لجماعة الإخوان المسلمين لتقوم النيابة باستدعاء مرشد الجماعة آنذاك حسن البنا لسؤاله حول ما إذا كان يعرف الجانبيين إلا أن البنا أنكر معرفته بهما تماماً. لكن النيابة تمكنت من إثبات أن المتهم الأول حسن عبد الحافظ كان «السكرتير الخاص» للمرشد العام للجماعة حسن البنا، وهنا اعترف البنا بمعرفته للمتهم إلا أنه نفى علمه بنية المتهمين اغتيال القاضي الخازندار.

(10) عمر عبد الفتاح عبد القادر مصطفى التلمساني: (4 نوفمبر 1904 - 22 مايو 1986) المرشد الثالث لجماعة الإخوان المسلمين وقد تميز بقدرته الفائقة على الحوار واحتواء معارضي الجماعة من التيارات العلمانية والإسلامية الأخرى في مصر. يعتبر التلمساني مجدد شباب الجماعة والذي أعاد تنظيمها بعد خروج أعضائها من السجون في أيام الرئيس الراحل أنور السادات، الذي استخدم الإخوان والتيارات الدينية الصاعدة لمواجهة الناصريين والماركسيين المعارضين له في الحياة السياسية والشارع والجامعات أيضاً آنذاك، وعادت الجماعة للحياة باتفاق سري بين السادات والتلمساني. توفي عمر التلمساني في 22 مايو 1986 بعد معاناة مع المرض عن عمر يناهز 82 عاماً، ثم صُلي عليه بجامع «عمر مكرم» بالقاهرة، وكان تشييعه في موكب شارك فيه رئيس الوزراء، وشيخ الأزهر، وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية ورئيس مجلس الشعب، وبعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، ومجموعة كبيرة من

الشخصيات المصرية والإسلامية، إلى جانب حشد كبير من السلك الدبلوماسي..
العربي والإسلامي. حتى الكنيسة المصرية شاركت بوفد برئاسة الأنبا غريغوريوس
في تشييع الجثمان.

(11) عبد المنعم أبو الفتوح عبد الهادي وشهرته عبد المنعم أبو الفتوح: (15 أكتوبر -
1951) المرشح السابق لانتخابات رئاسة الجمهورية 2012، والأمين العام لاتحاد
الأطباء العرب وأحد القيادات الطلابية في السبعينيات وعضو سابق بمكتب إرشاد
جماعة الإخوان المسلمين في مصر. اشتهر وسط القوى السياسية الأخرى ووسط
العديد من أفراد الإخوان المسلمين بأنه من أكثر الإخوان المتفتحين والأكثر جرأة
وشراسة في معارضة الحكومة، وهو من رواد جيل التجديد داخل الجماعة.. وهو
مؤسس ورئيس حزب «مصر القوية».

(12) سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي (9 أكتوبر 1906م - 29 أغسطس 1966م):
كاتب وأديب ومنظر إسلامي مصري وعضو سابق في مكتب إرشاد جماعة الإخوان
المسلمين ورئيس سابق لقسم نشر الدعوة في الجماعة ورئيس تحرير جريدة الإخوان
المسلمين. ولد في قرية «موشا» وهي إحدى قرى محافظة أسيوط، بها تلقى تعليمه
الأولي وحفظ القرآن الكريم ثم التحق بمدرسة المعلمين الأولية (عبد العزيز)
بالقاهرة ونال شهادتها والتحق بدار العلوم وتخرج عام 1933، عمل بوزارة
المعارف بوظائف تربوية وإدارية وابتعثته الوزارة إلى أمريكا لمدة عامين وعاد عام
1950. انضم إلى حزب الوفد المصري لسنوات وتركه على أثر خلاف في عام
1942، وفي عام 1950 انضم إلى جماعة الإخوان وخاض معهم أزمته التي بدأت
منذ عام 1954 إلى عام 1965 وحوكم بتهمة التآمر على نظام الحكم وصدر الحكم
بإعدامه وأعدم عام 1965، ولقطب مؤلفات كثيرة أهمها - في الجانب الأدبي -
«طفل من القرية، أشواك، المدينة المسحورة، النقد الأدبي أصوله ومناهجه، التصوير
الفني في القرآن، مشاهد القيامة في القرآن». وفي الجانب السياسي والديني «هذا
الدين، المستقبل لهذا الدين، في ظلال القرآن (موسوعة في تفسير القرآن الكريم في 8
مجلدات) ولماذا أعدموني؟».

(13) محمد حامد أبو النصر: المرشد الرابع للإخوان، من مواليد 25 مارس 1913

بمنفلوط - أسيوط، وتنتمي أسرته إلى الشيخ على أحمد أبو النصر أحد رواد الحركة الأدبية في مصر، وأحد علماء الأزهر الشريف في عصره. حصل أبو النصر على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة، ثم تفرغ لرعاية أملاك الأسرة التي كانت واسعة الثراء، وقد عاشت جماعة الإخوان في عهده أحداثاً بارزة على الصعيد السياسي، كان أهمها ترسيخ الوجود الفعلي لرموزها في العديد من النقابات المهنية، ونوادي التدريس الجامعية والجمعيات الأهلية. خاضت الجماعة في عهده الانتخابات النيابية في 1987 متحالفة مع حزبي العمل والأحرار، وهو ما أتاح لها دخول 36 نائباً إخوانياً لأول مرة في تاريخ الجماعة مجلس الشعب وأدى إلى قيادتها للمعارضة بشكل فعلي، كما خاضت الجماعة التجديد النصفى لمجلس الشورى 1989 وقاطعت انتخابات البرلمان 1990 وتبعتها بقية أحزاب المعارضة احتجاجاً على استمرار العمل بقانون الطوارئ، وعدم وجود ضمانات كافية لنزاهة الانتخابات.. وفي عام 1992 خاضت الجماعة انتخابات المجالس المحلية. توفي أبو النصر في القاهرة 20 يناير 1996 عن عمر ناهز 83 عاماً.

(14) مصطفى مشهور: المرشد الخامس للجماعة، ولد في قرية السعدين التابعة لمركز منيا القمح - محافظة الشرقية 15 سبتمبر 1921 والتحق بكلية العلوم جامعة القاهرة وتخرج فيها سنة 1942، وكان قد التحق بالجماعة في 1936، بعد تخرجه، عين في الأرصاد الجوية بوظيفة «متنبئ جوي»، ونقل إلى الإسكندرية؛ ليقضي سنة تحت التمرين، ثم عاد إلى القاهرة لممارسة عمله كمتنبئ جوي. في يونيو 1954 أبعد عن العمل إلى مرسى مطروح، ثم اعتقل في مطروح، وأحضر إلى السجن الحربي. حكم عليه بعشر سنوات أشغال شاقة، ثم نقل إلى ليان طرة، ومنه إلى سجن الواحات. اعتقل مرة أخرى على خلفية قضية سيد قطب الشهيرة سنة 1965؛ حتى أفرج عنه في عهد الرئيس السادات، تولى مهام المرشد العام للإخوان المسلمين بعد وفاة الأستاذ محمد حامد أبو النصر سنة 1996 م. توفي سنة 2002.

(15) قضية السيارة الجيب: من أشهر القضايا الأمنية المعروفة عن الإخوان.. وجرت في عهد حكومة النقراشي باشا، حين قام النقراشي باشا بحل فرع الإخوان المسلمين في الإسماعيلية وكانت هناك إرهابات كثيرة عن عزم الحكومة على حل جماعة

الإخوان عامة، فقرر أحمد عادل كمال العضو بالتنظيم الخاص أن ينقل بعض الأوراق والمعدات المتعلقة بالنظام من إحدى الشقق بحي المحمدي إلى شقة أحد الإخوان بالعباسية واصطحب معه طاهر عماد الدين في إحدى السيارات المخصصة لأعمال النظام الخاص وهي سيارة جيب يقودها مصطفى كمال عبد المجيد.

وتم نقل كل موجودات شقة المحمدي إلى السيارة واتجهت حتى وصلت إلى منزل إبراهيم محمود علي بالعباسية لتودع هذه الموجودات أمانة هناك وكان ذلك نحو الساعة الثالثة من بعد ظهر 15 نوفمبر 1948 في شارع جنينة القوادر بحي الوايلي أمام المنزل رقم 38، وكان من سكان هذا المنزل مخبر في حالة خصام مع جاره إبراهيم محمود علي، هو البوليس الملكي صبحي علي سالم، وهناك لاحظ المخبر أن السيارة لا تحمل أرقامًا وأنها تخص خصمه إبراهيم محمود علي، فانتهاز الفرصة بأن يضبط السيارة كيدًا في إبراهيم، وقد اشتد سروره عندما تبين أن الأمر أكبر من مجرد استعمال سيارة بدون ترخيص فقد كان في السيارة بعض المحظورات من الأسلحة والمتفجرات. جرى ركاب السيارة ولكنه لاحقهم واستعان بالناس صارخًا أنهم صهيونيون، فتم ضبط كل من أحمد عادل كمال وطاهر عماد الدين، أما مصطفى كمال عبد المجيد فلم يضبط. أبلغ مصطفى كمال عبد المجيد «سعد كمال» صاحب ورشة سيارات في شارع أحمد سعيد قرب تقاطعه بشارع الملكة نازلي (شارع رمسيس حاليًا) بواقعة ضبط السيارة وأعطاه فكرة عن محتوياتها.

وكان هناك في نفس يوم ضبط السيارة اجتماع لقيادة النظام بمنزل مصطفى مشهور الذي يقع منزله قريبًا من ورشة سعد كمال، فتوجه سعد كمال إلى منزل مشهور دون أن يعلم شيئًا عن الاجتماع المنتظر بمنزله؛ ليبلغه بواقعة ضبط السيارة، كما توجه مصطفى كمال عبد المجيد إلى منزل محمود الصباغ دون أن يعلم هو أيضًا شيئًا عن هذا الاجتماع؛ ليبلغه واقعة ضبط السيارة وكان هذان البلاغان قبل موعد اجتماع قيادة النظام بما يقرب من ساعتين.

فقام مصطفى مشهور بإخلاء منزله من أي أوراق لها علاقة بأعمال النظام تحسبًا أن يفتش كغيره من الإخوان المعروفين، فجعلها جميعًا في حقيبة، وذهب ليوذعها عند

قريب لا علاقة له بالإخوان، وهو لا يدري أنه سيسير في الشارع نفسه الذي ضبطت فيه السيارة الجيب، وترك رسالة في منزله أنه سيعود حالاً لحضور الاجتماع.

ذهب محمود الصباغ وأحمد زكي حسن وأحمد حسنين من قيادة النظام إلى منزل مصطفى ليتنظروه في حجرة الصالون، وفي هذا الوقت كان قد قبض على مصطفى مشهور ومعه الحقيبة التي تحتوي على الأوراق الخاصة بالنظام.

دخل ممثلو النيابة والبوليس شقة مصطفى مشهور لتفتيشها وقادة النظام جلوس في حجرة الصالون، فقبض عليهم، أما عبد الرحمن السندي فقد لاحظ وهو في الطريق إلى الاجتماع الحركة غير العادية خارج منزل مشهور فاستمر في سيره إلى منزله ولم يقبض عليه في هذا اليوم، وإن كان قد قبض عليه بعد ذلك عندما ورد اسمه في التحقيقات. وفي يوم 21 نوفمبر 1948 نشرت الصحف نبأ أذاعته وزارة الداخلية يقول: «إنه قد تم ضبط سيارة جيب بها كميات كبيرة جداً من المتفجرات الخطرة والأوراق في دائرة قسم الوايلي أمام أحد المنازل. وتبين أن راكبي السيارة الذين جروا و قبض عليهم من جماعة الإخوان المسلمين». وفي 25 سبتمبر 1949 وضع النائب العام محمد عزمي بك تقرير الاتهام في هذه القضية، فقدم 32 متهماً بتهمة الاتفاق الجنائي على قلب نظام الحكم.

(16) مستشار عادل حسونة: وزير العدل 1-10-1965، تخرج في حقوق القاهرة 1940، وعمل مستشاراً بمحكمة استئناف أسيوط 1960، محافظ أسيوط 1960، وبني سويف 1962، وبورسعيد 1964، شارك في تحقيق قضية اغتيال النقراشي، ومحاولة اغتيال النحاس 1951، رئيس المحكمة العليا بغزة، أسرته إسرائيل 1956، وعاد 1957، ألغى تنفيذ أحكام الطاعة جبراً، وأعد أول قانون للأحوال الشخصية، وقانوناً بإلزام رئيس الجمهورية بتقديم إقرار الذمة المالية، أشرف على تحقيق حادث انتحار المشير عامر، من مؤلفاته: «التشريع وأحكام القضاء في جرائم الصحافة والقذف والسب والشيوعية (مشترك)، 23 يوليو وعبد الناصر، شهادتي»، زوج الدكتورة فتحية المرصفاوي وكيل وزارة الصحة سابقاً.

(17) التنظيم الخاص: النظام الخاص بجماعة الإخوان أو التنظيم السري لجماعة الإخوان،

وجميعها مسميات لشيء واحد هو نظام عسكري أسسته الجماعة في عام 1940 وهدفه بحسب محمد مهدي عاكف «إعداد نخبة متقاة من الإخوان المسلمين للقيام بمهام خاصة والتدريب على العمليات العسكرية ضد العدو الخارجي ومحو الأمية العسكرية للشعب المصري في ذلك الوقت»؛ حيث كان كل فرد يمكنه دفع عشرين جنيهًا ليستطيع التخلص من الخدمة العسكرية. «وبحسب محمود عبد الحليم في كتابه «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ» قام النظام الخاص من أجل «محاربة المحتل الإنجليزي داخل القطر المصري والتصدي للمخطط الصهيوني اليهودي لاحتلال فلسطين» وكان من أشهر أعضائه: جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين وفق شهادة محيي الدين نفسه في كتابه «الآن أتكلم» وقد انضموا إلى النظام الخاص عام 1943 وفق رواية أحمد رائف. تشكّل النظام الخاص وفقًا لمجاميع عنقودية متسلسلة، بحيث تتكون المجموعة القيادية من خمسة أفراد يتولى كل منهم تكوين مجموعة من خمسة آخرين، ويظل الأمر متسلسلاً إلى ما لا نهاية، ومن هذا التسلسل يكون الأفراد الذين يقومون بالتواصل مع بعضهم ويعرفون بعضًا لا يزيدون على ثمانية أفراد. وكانت القيادة العليا للتنظيم تتكون من عشرة أفراد، خمسة منهم المجموعة العنقودية الأساسية التي كانت مشكلة - حسب الترتيب التنظيمي - من عبد الرحمن السندي ومصطفى مشهور ومحمود الصباغ وأحمد زكي حسن وأحمد حسنين؛ أما الخمسة الآخرون فكانوا صالح عشاوي ومحمد خميس حميدة والشيخ محمد فرغلي وعبد العزيز كامل ومحمود عساف. وقد سار عبد الرحمن السندي في بداية الأمر سيرًا حسنًا نال به رضا القيادات والأفراد في النظامين الخاص والعام في الإخوان المسلمين، خاصة للدور المهم الذي قام به أعضاء هذا النظام في حرب فلسطين ومساعدتهم للشوار الفلسطينيين ومعاونتهم للجيش المصري هناك، بالإضافة لدورهم في قض مضاجع الإنجليز في القاهرة ومحافظات مصر، ولكن ثمة تغيرات ظهرت فيما بعد على شخصية وسلوك السندي بدأت تقود النظام لاتجاه مخالف عن نهج المرشد حسن البنا.

(18) مأمون الهضيبي: المستشار القاضي محمد مأمون حسن إسماعيل الهضيبي من مواليد سوهاج 28 مايو 1921 المرشد السادس لجماعة الإخوان المسلمين وهو نجل المستشار حسن الهضيبي ثاني مرشد للجماعة، تم اختياره خلفًا لمصطفى مشهور في

نوفمبر 2002، توفي 9 يناير 2004، ليصبح أقل مرشدي الجماعة في المدة الزمنية التي شغل فيها الإرشاد العام.

(19) محمد هلال: عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان، والقائم بأعمال المرشد بعد وفاة مأمون الهضيبي وحتى تولى المرشد السابق محمد مهدي عاكف، كان محامياً ومستشاراً قانونياً سابقاً بجماعة الإمام محمد بن سعود بالرياض بالسعودية. توفي في 21 سبتمبر 2009.

(20) علاء الأسواني: طبيب أسنان وأديب مصري. يكتب القصة القصيرة والرواية، ولد في 26 مايو 1957، عضو في حركة كفاية، كانت أمه زينب من عائلة أرستقراطية؛ حيث كان عمها وزيراً للتعليم قبل ثورة يوليو. والده عباس الأسواني، جاء من أسوان إلى القاهرة عام 1950، حيث كان كاتباً، روائياً ومحامياً، وكان يكتب مقالات في روز اليوسف تحت عنوان أسوانيات، وحصل عام 1972 على جائزة الدولة التقديرية للرواية والأدب. أتم دراسته الثانوية في «مدرسة اليسيه فرنسيه» في مصر. حصل على البكالوريوس من كلية طب الفم والأسنان جامعة القاهرة عام 1980، وحصل على شهادة الماجستير في طب الأسنان من جامعة إلينوي في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية. لا يزال يباشر عمله في عيادته بحي جاردن سيتي، كما تعلم الأسواني الأدب الإسباني في مدريد. يتحدث الأسواني أربع لغات: العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية.

(21) ممدوح الولي: نقيب الصحفيين المصريين السابق (نوفمبر 2011 - مارس 2013) وعيّن في منصب رئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام ولا يزال يشغله إلى اليوم.

(22) د. جابر قميحة: الدكتور جابر المتولي قميحة (12 إبريل 1934 - 9 نوفمبر 2012)، شاعر وأديب مصري. ولد في مدينة المنزلة بمحافظة الدقهلية.

(23) خيرت الشاطر: محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر وشهرته (خيرت الشاطر)، ولد في 4 مايو 1950 مهندس مدني ورجل أعمال مصري، والنائب الأول لمرشد جماعة الإخوان المسلمين، ترشح كمستقل لانتخابات الرئاسة المصرية 2012، وتم استبعاده من الانتخابات. من مواليد محافظة الدقهلية بمدينة شربين في

4 مايو 1950، متزوج من المهندسة «عزة توفيق» وله ثماني بنات وولدان وستة عشر حفيدًا. تعرض للسجن ست مرات بإجمالي 12 سنة في السجن. تم مصادرة ممتلكاته عدّة مرات. في 1 مارس 2011 وبعد 3 أسابيع من تنحي حسني مبارك بعد ثورة 25 يناير أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرارًا بالإفراج الصحي عن خيرت الشاطر وشريكه حسن مالك بعد قضاء ما يقرب من 4 سنوات وربع السنة من الحكم عليهما بـ 7 سنوات في القضية 2 لسنة 2007م جنایات عسكرية والمعروفة إعلاميًا بـ «قضية ميليشيات الأزهر»، بعد ذلك أدرج اسمه بكشوف الناخبين وقد قام بالإدلاء بصوته في الانتخابات البرلمانية 2011 - 2012. وفي 12 فبراير 2012 أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرارًا بالعفو الكلي عن الشاطر ضمن قرار عفو عام عن 112 آخرين استنادًا للمادتين 74 و75 من قانون العقوبات، وقد نص على: «إعفاء المهندس محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر من كل العقوبات المحكوم بها عليه، وسقوط كل العقوبات التبعية، والآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم»، وقد أصبح هذا الحكم ساريًا وتم تنفيذه حيث أصدرت مصلحة الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية نفاذًا لذلك القرار صحيفة الحالة الجنائية له أثبتت بها مضمون أثر القرار بأنه لا يوجد أحكام مسجلة ضده.

(24) د. محمد السيد حبيب: كان النائب الأول للمرشد العام للإخوان المسلمين، وهو أستاذ جامعي في كلية العلوم قسم الجيولوجيا - جامعة أسيوط. وهو متزوج وله ستة أبناء. انفصل عن الجماعة عقب ثورة ٢٥ يناير ليشكل حزب النهضة.

ما قبل فتح مصر...!

ليست مصادفة أن يضع صديقي المقرب من مكتب إرشاد جماعة الإخوان في يدي وثيقة على قدر هائل من الخطورة.. وليست مصادفة أن تكون الوثيقة (فتح مصر) بحوزتي، وأنا قادر على نشر «الوثيقة» متحملاً تبعاتها السياسية والصحفية، حتى الإنسانية، لدرجة أن هجوماً عاصفاً شن ضدي، تحملته بجلد وصبر كاملين محتسباً عند الله ما ألاقه من عنت الزملاء وتهجمات الأغبياء، «ما يكرهك إلا ابن كارك» حقيقة.

وثيقة «فتح مصر» جلبت عليّ من المكائد والبذاءات ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، وقفت وحدي وسط الميدان عارياً من أية مساندة صحفية أو إعلامية، أو حتى معنوية، على طريقة بلغني عنك أمر إن كنت فعلته فقد أتيت شيئاً إدا، الكل انداح في نقد الوثيقة، وتكذيبها، ولم يتسن لي إقامة أية منظومات دفاعية.. وكنت وقتها لا أملك سوى مقالٍ من 500 كلمة يومياً في «المصري اليوم».. حتى هذا لا أملك به ضراً ولا نفعاً، خاصة أن الوثيقة

منشورة في «المصور» فكيف أدافع عنها في «المصري اليوم»؟ لدرجة أن «مصدري» داخل الإخوان رأف بحالي ذات ليلة وقال لي على مقهى «زغلول» في شارع قصر العيني: أفهم أن يهاجمك الإخوان، والتابعون، والقابضون، والمؤلفة قلوبهم، وأفهم ألا يقف معك أولاد مهنتك، ما عدوك إلا ابن كارك، ولكن أن يهاجمك الشيوعيون والليبراليون أيضاً، فهذا والله غريب!

الكل كان يتقرب من الإخوان، وقتها كانوا يحجون فرادى وجماعات إلى مكتب الإرشاد للاستقواء بهم على مبارك ونظامه وجنوده، والإخوان كانوا يشترون أنفسهم كثيرة بثمن بخس؛ تكريم، ندوة، مراجعة برنامج الحزب، وغيره... ويؤثرون في صحف كثيرة، يشترون نسخاً، ويشترون بشرأ، ويدسون شبابهم من خريجي كليات الإعلام في الصحف الخاصة، وأسفر بعضهم عن وجهه بعد وصول الإخوان للحكم، كانوا يشكلون ميليشيات إلكترونية داخل الصحف تهاجم من يهاجمون الإخوان من داخل دور الصحف، وأنا بالضرورة واحد منهم، الغريب أن ميليشيات الإخوان الإلكترونية كانوا يدخلون كقراء على مواقع هذه الصحف يطالبون بالتخلص مني، لا علاقة لهم بالمقال المكتوب، حتى ولو كان ضد رموز الحزب الوطني، وجميعاً يبدئون بتحية «المصري اليوم» مثلاً، وأنها خير صحف العالمين ولكنهم لا يفهمون كيف تضم أمثال هذا.. «وصلة سباب...» وقررت ألا أشتري «المصري اليوم» وسنقاطعها.. وغيره من عبث العابثين.

الإخوان اخترقوا حتى الصحف القومية برجالهم، الصحف الكبيرة، على سبيل المثال «الأهرام».. مثلاً نشر للأستاذ عاكف مرشد الإخوان

حوارًا صحفيًا في أثناء انتخابات 2005 ظل عاكف يتخذ حجة على شرعية الجماعة، ولفت نظري إعلان ذات مرة في وفيات «الأهرام» يقول: محمد مهدي عاكف مرشد الإخوان المسلمين وإخوانه يعزّون... فكتبت مقالًا، الإخوان يتحصلون على الشرعية من باب الوفيات «وفيات الأهرام»، أحدث المقال ضجة هائلة واضطرت إدارة الإعلانات لتعديل الصيغة (لاحقًا) إلى محمد مهدي عاكف وإخوانه يعزّون...

الإخوان زرعوا في كل مؤسسة طابورًا خامسًا برز جليًا في المشهد بعد وصولهم للحكم، هذه كانت إجابتي على صديقي في الجماعة.. وشد الرجل على يدي وقال: «بكرة يعرفوا قيمة ما تكتب» وقبل أن ينصرف قال لي: بالمناسبة، الإخوان هددوا بمقاطعة «المصري اليوم» فقط لإخراجك منها. قلت له: وصلني، الأرزاق بالله.

وأخيرًا، اكتشف الجميع أن الإخوان نفذوا كل حرف من وثيقة «فتح مصر» حرفًا حرفًا، وبندًا بندًا، كان الجميع قد تخلّى عن مكتشف الوثيقة الفضيحة التي تطايرت إلى بقاع الأرض، وتم تصويرها مئات الآلاف من المرات، وأذكر أن القيادي في الجهاد الفلسطيني رمضان شلح التقى صديقًا مصريًا في بيروت، وطلب عشر نسخ من «المصور» على وجه الضرورة.

حقيقة، رغم احتفاء رئيس التحرير الأستاذ عبد القادر شبيب بالوثيقة التي نشرت في أول عهده برئاسة تحرير «المصور» ورئاسة مجلس إدارة «دار الهلال» خلفًا لمكرم محمد أحمد، فإنه لم يتعاط مع الوثيقة على نحو تجاري، لظروف

المؤسسة المالية المتعسرة، فلم يُمكن من طبع المزيد من النسخ، ولم يسع لطباعة نسخ إضافية، ما باليد حيلة، كما أنه كان ينشرها ويغالبه التردد، وله عذره، خشي تكديبا «لقيطا» بثه المهندس خيرت الشاطر على شبكة «الإنترنت» يتبرأ من توقيعها على الوثيقة كنائب المرشد، ويلمح إلى أنها وثيقة لا تخص شخصه بل وثيقة تخص شخصا ثانياً اسمه خيرت الشاطر «نائب المرشد»، وانطلت الكذبة التي دحضها حكم القضاء العادل؛ مرتين (ابتدائي واستئناف) على الكثيرين، حتى الأستاذ مكرم محمد أحمد الذي كان كريماً معي في مباركته لانفراد الوثيقة ما لبث أن راودته الشكوك لمجرد أن قرأ أن هناك تكديبا من الشاطر، وما إن راجع معي التكذيب حتى أطلق ضحكته الكبيرة وقال: «لازم يكذبوا يا ابني، لقد ضبطتهم متلبسين»، شرحت له ما كان من خيرت وتكذبه المراوغ، فضرب كفاً على كف، هم الإخوان لن يتغيروا أبداً!! (الحكام القضائيان ابتدائي واستئناف مدرجان بقسم الوثائق في نهاية الكتاب).



كانت «المصور» كالمجلات والصحف ذات المصادقية والتاريخ تعاملت مع الوثيقة تعاملًا علميًا، قد نشرت ملخصاً سريعاً لوثيقة (فتح مصر) التي أعدها المهندس خيرت الشاطر النائب الثاني لمرشد جماعة الإخوان المسلمين «المحظورة» لتبين موقعها من الإعراب صدقاً، تنشر كاملة، كذباً نكتفي بهذا القدر وكفى الله المؤمنين شر القتال الصحفي، ورغم خطورة الوثيقة على الحياة السياسية في مصر، ورغم أنها أول محرر رسمي بتوقيع نائب المرشد يقع

بين أيدينا وعلى أوراق الجماعة ويتصدره شعارها «المصحف والسيفان» - فإن وثيقة «فتح مصر» كادت تضيع في ضجيج الانتخابات (2005) واستطاع الإخوان بها لهم من نفوذ إعلامي - وقتها وحاليًا - التعمية على هذه الوثيقة، بل تم شراء كل النسخ من منافذ التوزيع لمنع شيوع الوثيقة بين العامة، ولم تشأ الجماعة توضيح موقفها من الوثيقة أو حتى التكذيب أو التوضيح أو أقله الإنكار.. فقط كان الصمت سيد الجماعة.

هنا تأكدت تمامًا من صدق الوثيقة، وقررت نشرها كاملة، وذلك بعد أن نجح الاختبار الوثائقي، وخلاصته أن تشير لحيازتك وثيقة وتنوه على ما فيها وتنتظر رد فعل المعني بها، هنا الجماعة ونائب المرشد، وعندما لم يتأت ما يفيد أو يفند الوثيقة، قررنا نشرها كاملة على غلاف «المصور»، وتشجع رئيس التحرير عبد القادر شهاب لنشرها كمفتتح لعهد برئاسة التحرير باعتبارها تشكل انفرادًا يحس به الناس أن رئيسًا للتحرير قد أتى بها لم يأت به السابقون، وفي النهاية هو رئيس التحرير وسيناله من الحب جانب، كنت واعيًا بما يدور في المكان قبل أن أكون واعيًا بما يدور في الإخوان من رغبة في «تبطيط» الوثيقة وعدم التعاطي معها بأي شكل حتى لا تنتشر انتشار النار في الهشيم، وتم النشر، ولقلة عدد المطبوع حازت الوثيقة اهتمام القريين والمهتمين وقراء «المصور».

لم يطق الإخوان صبرًا على الوثيقة، خاصة أن تأشيرة الشاطر عليها، وبقلمه، وتدارسوا الأمر برمته، وانتهوا إلى تكذيب ولا تكذيب، تكذيب أنها تخص المهندس خيرت الشاطر، رجل الأعمال، وهذا الأخير لا علاقة

له البتة بالمهندس خيرت الشاطر نائب المرشد، المنسوب إليه الوثيقة، كان الشاطر مرعوباً من تبعات الوثيقة، فإنها تشكل انقلاباً على نظام الحكم، ارتعدت فرائص الجماعة، ودب القلق داخل مكتب الإرشاد، وتهيأ الجميع لقرار القبض على الشاطر، وأن الوثيقة مقدمة طبيعية لمحاكمته بتهمة قلب نظام الحكم؛ لذا سارع بنفي التهمة عن المهندس خيرت الشاطر رجل الأعمال، ولا علاقة له بالمهندس الآخر الذي يعمل سياسياً وينقلب على الحكم. التكذيب لم يصلنا في «المصور» ولكن وصلنا ما هو أخطر، ما يجري داخل مكتب الإرشاد وكان مثيراً.



بالمصادفة كان يوم الأربعاء صدور مجلة «المصور» العدد 4234 بتاريخ الجمعة (2 ديسمبر 2005) وعلى غلافها وثيقة «فتح مصر... خطة الإخوان للسيطرة على المجتمع» هو نفس يوم الاجتماع الأسبوعي لمكتب إرشاد جماعة الإخوان⁽¹⁾ «المحظورة» أعلى هيئة تنظيمية في الجماعة الذي تحول عن أجنדתه الانتخابية الاعتيادية إلى الوثيقة وتحول الاجتماع إلى ما يشبه محاكمة لنائب المرشد خيرت الشاطر عن كيفية تسرب الوثيقة وكيف وصلت «المصور» وعليها توقيع وتوجيه بنسخ للجنة الانتخابية ومسؤولي المكاتب الإدارية على النحو الذي وصفه قيادي بالجماعة بأنه أخطر اختراق لنظام تأمين الوثائق داخل الجماعة «المحظورة».

على الفور، تم وضع عدد من القياديين في دائرة الشك ليس من بينهم أي

عضو من مكتب الإرشاد بعد أن استبعدوا أن يكون ثمة تسريب من أي من أعضاء المجلس، وكان على رأس المشكوك فيهم قيادي في الجيزة وعدد من رؤساء اللجان المعاونة للجنة الانتخابات، وتم توسيع الدائرة لتشمل في مرحلة تالية عددًا من مسؤولي المكاتب الإدارية خلاف الجيزة. الغريب أن نائب المرشد خيرت الشاطر كشف عن معلومة مهمة وهي وجود نسختين للوثيقة إحداهما عليها التوجيه بقلمه والأخرى نسخة خالية من التوجيه وبالتالي التسريب من المناطق وليس من مكتبه أو أي من نسخ أعضاء مكتب الإرشاد، وجرى الاتفاق على عدة طرق لتأمين ما تبقى من وثائق وتعليقات وهو كثير:

أولاً: لا يحضر اجتماعات لجنة الانتخابات أي من أعضاء اللجان المعاونة واقتصار الاجتماعات على كل من الدكتور محمد علي بشر مسئول المنوفية وعضو مكتب الإرشاد، وزير التنمية المحلية حالياً⁽²⁾ والنائبين خيرت الشاطر والدكتور محمد حبيب، والدكتور أسامة نصر مسئول الإسكندرية والدكتور محمد مرسى⁽³⁾ مرشح الجماعة في الإعادة في مجلس الشعب في قسم أول بندر الزقازيق وعضو مكتب الإرشاد، والدكتور محمد الحيوان «من الشرقية»، على أن تنغلق اللجنة على نفسها وتأخذ قراراتها وتبلغ شفاهة.

ثانياً: الانغلاق نفسه يطبق على لجنة الصندوق التي يرأسها خيرت الشاطر وأمينها العام حسن مالك «شريك خيرت في التجارة» على أن تبلغ اللجنة قراراتها شفاهة للدكتور حبيب ويقوم هو بالإبلاغ بالطرق التي جرى تغييرها كلية.

ثالثاً: فبركة أخبار كاذبة عن مسيرات ومظاهرات وأرقام الإنفاق الإخواني في الانتخابات وتسريبها لعدد ممن يشكون فيهم للإيقاع بأحدهم إذا تم نشر خبر هنا أو هناك خاصة في «المصور» وبعض هذه الأخبار وصلتنا بالفعل، وكانت محل سخرية!

واتفق في الاجتماع في بداية الأمر على ألا يكون هناك رد رسمي من الجماعة والاكتفاء بالحوار الودي مع البعض لإيقاف النشر حتى لا يتسع نطاق الوثيقة وحصرها في «المصور» مع توصية بشراء كل الأعداد المتوافرة في الأسواق «عدد المصور سجل رقم عشرة جنيهاً في الأسواق وقتها».

لكن يوم الخميس اختلف الأمر داخل مكتب الإرشاد وتوالت المكالمات على مكتب الإرشاد من المحافظات والمناطق والأحياء والشعب، وبدأ الغضب والتوتر يسودان والمطالبات بالكشف عن صحة الوثيقة تتزايد مع لوم واضح لخيرت الشاطر نائب المرشد لتسرب الوثيقة من بين يديه، وإحساس عارم بانكشاف الجماعة وأوراق التنظيم واستعد البعض لإمكانية القبض عليهم، خاصة أن من وصل لهذه الوثيقة يسهل عليه الوصول لغيرها، كما أن خيرت الشاطر ارتعب من احتمالية حدوث تحرك من أجهزة الأمن تجاهه كما حدث بعد انكشاف وثائق قضية «سلسبيل»⁽⁴⁾ التي حوكم بسببها وسجن عام 1992 م ولمدة عام، سننشر وثائقها الخطيرة في فصول تالية من هذا الكتاب تحت عنوان رئيس «التمكين».

تليفونياً لظروف المتابعات الانتخابية تحدث خيرت مع الدكتور محمد حبيب وتم الاتفاق على رد مقتضب مع التهديد برفع دعوى قضائية،

لكن تجمعت أعداد هائلة من أعضاء الجماعة في مقر مكتب الإرشاد في الملك الصالح مطالبة برد يشفي غليل الجماعة التي انكشف سترها، ولزم البعض الصمت، خاصة أن أغلب الحضور صبقوا عندما طالعوا الوثيقة التي يعملون في إطارها دون أن يدروا عنها شيئاً ملتزمين بالسمع والطاعة، وأبدى نفر منهم تبرماً من كون تلك الوثائق غير متاحة حتى في المستويات العليا كمجلس الشورى العام وكأنهم أعضاء في جماعة أخرى.

جرى تداول الأمر على نحو موسع من الحضور، وكان خيرت الشاطر قد أعد الرد، لكنه لم يُرضِ عددًا من الحضور وأصروا إزاء إنكار خيرت الوثيقة واتهام الأمن بتزويرها وتسريبها - على رفع قضية على «المصور» وحدي رزق، الأمر الذي سبب حرجاً بالغاً للشاطر الذي كان يود تسوية الأمر مع «المصور» ودياً، ولإنقاذ نفسه شخصياً لو حدث تحرك أمني، كما أن تكذيب الوثيقة فيما لو ذهب للقضاء يحتاج تعريضه للطب الشرعي لفحص خطه وعدد من أوراقه الخاصة في مدد زمنية مختلفة، ومطابقة الخط على التوجيه المكتوب على الصفحة الأولى من الوثيقة، وهذا هو الأخطر لأنه عادة يوقع على الأوراق الأقل خطورة «باسمه» وعلى الأوراق التنظيمية بـ «الفورمة» وبدونها لا يتم تنفيذ الأمر خوفاً من الاختراق أو الدس الأمني.

اضطر خيرت الشاطر تحت ضغط الغاضبين للاتصال تليفونياً بالمرحوم محمد هلال مرشد الجماعة «المؤقت في الفترة بين رحيل الهضيبي وتولي عاكف» فوجه هلال بضرورة رفع القضية وكما قال: «للتاريخ حتى لا تلصق بالجماعة تلك الوثيقة ونحاسب عليها سياسياً».

أيد رفع الدعوى كل من الشيخ محمد عبد الله الخطيب مفتي الجماعة⁽⁵⁾ (وقتها) وعبد الجليل الشرنوبى⁽⁶⁾ رئيس تحرير «إخوان أون لاين» قبل أن ينشق عن الجماعة ويكون رأس حربة الهجوم عليها بعد انكشاف سوءتها أمام العالم، كما أيد رفع القضية الصحفي محسن راضي عضو مجلس الشعب عن دائرة بنها وتحمس للقضية عند استشارتها في الأمر كل من المحامين جمال تاج ومحمد غريب، وأوضحا أهمية رفع الدعوى للتاريخ وإن تنازلت عنها الجماعة في وقت لاحق.

الدكتور محمد على بشر عضو مكتب الإرشاد نصح خيرت بالتهدة وعدم التصعيد، وقال إن مصلحة الجماعة تقتضي التهدة، بينما كان رأي الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد تجاهل الأمر وكأنه لم يحدث، بينما نصح الدكتور عصام العريان⁽⁷⁾ المتحدث باسم الجماعة باحتواء الأمر بالحوار.

وانتهى الأمر بقيام المهندس خيرت الشاطر «محرر الوثيقة الصدمة - فتح مصر» بنشر رد إلكتروني ينفي عن نفسه أنه نائب المرشد، الذي هو خيرت الشاطر محرر الوثيقة، لكنه لا ينفيها عن نائب المرشد ولم تنفها الجماعة ولم تتبرأ منها حتى وقتنا هذا، وبالفعل تم الاتصال بمسئول موقع «مصر العربية» على الإنترنت و«القدس برس» كما حصل عبد الجليل الشرنوبى على نسخة من التأكيد، ووضعها على موقع «إخوان أون لاين»، وتم الاتفاق على رفع دعوى قضائية ضد مجلة «المصور» على أن يتم ترتيب وساطة بين الجماعة ومجلة «المصور» فيما بعد، وعلى الفور تم تشكيل لجنة قانونية أسندت مبدئيًا

لمحمد غريب المحامي وهو أحد مؤسسي لجنة الشريعة في نقابة المحامين من جيل مختار نوح، مع التوصية بضرورة الاتصال بمحاميين من خارج الجماعة بحيث يكون الظهور الإخواني محدودًا، وأوكلوا مهمة الاتصال بالمحاميين إلى غريب وعبد المنعم عبد المقصود على أن يكون الاتفاق مع أحد كبار المحامين الجنائيين مهما تكن الأتعاب وطرح اسم المحامي الكبير فريد الديب، لكن خيرت الشاطر استنكف ترشيحه واتجهت الأنظار لمحام كبير آخر.



كان موعدنا مع برنامج «حالة حوار» الذي يقدمه الكاتب الصحفي عمرو عبد السميع على شاشة التليفزيون المصري، وكان من برامج كثيفة المشاهدة آنذاك، وبقدر الهجوم عليه وعلى مقدمه كانت مشاهدته عالية، والطلب على الظهور فيه على أشده، لدرجة أن الدكتورة باكينام الشرقاوي مستشارة الرئيس مرسي كانت تحضر «حالة حوار» كضيفة من المرتبة الثانية، تحت «الاستيدج»، المسرح الرئيسي، يومها كان الإخوان مكتسحين لانتخابات الجولة الأولى بـ 88 مقعدًا، وكان مكاني في المنصة الثانية تحت المسرح مباشرة، مثل باكينام، ولكن لم أحضر معها مطلقًا، وعندما جاء دوري في الكلام، استعنت على الشقاء بالله ووجدتها فرصة نادرة لا تعوض، مصر كلها ساهرة، متحفزة، الإخوان مكتسحون، والصدمة في الأوساط السياسية والحزبية مروعة، وهناك من يتحدث عن صدمة إسرائيلية، وحيرة أمريكية، واتهامات بين أقطاب الحزب الوطني، ومقترح بإعادة المرحوم كمال

الشاذلي لإدارة العمليات في الجولتين الثانية والثالثة بعد فشل أحمد عز الذريع في الإطاحة بالإخوان، وفشل الحزب الوطني في الجولة الأولى، الأمر الذي ينذر بفقدان أغليته، بل بدخول الإخوان منافسًا قويًا على أغلبية البرلمان.

ونظرًا لما عانته من تكذيب وسخائم، واتهامات بالعمالة للحزب الوطني، وأنها وثيقة محررة من أمن الدولة، وتبارت الصحف في التعاطي مع الوثيقة، وكل الأطراف تفتي إلا ناشر الوثيقة، لم يشأ أن يستضيفني أحد حتى للدفاع عن الوثيقة أو عن نفسي، الكل ذهب إلى معسكر الإخوان، وجاءت الفرصة.

وقفت مصر على أصابعها، أعانني الله على قراءة الوثيقة كاملة، بصوت يعلو ويهبط، يرتفع بالمشاهدين لأعلى وينخفض بهم لأسفل، وكل من في القاعة يكتم أنفاسه، وتحولت الوثيقة لغداء وعشاء وفطور مصر كلها، وأصبح لقبى «الصحفي بتاع الوثيقة» وهاجت الدولة على الإخوان، وهاج الإخوان على العبد لله، وهاج معهم نفر كثير من التابعين والمتأخونين والمؤلفة قلوبهم ومن في قلوبهم مرض من العبد لله، وكان أقساهم وقعًا إعلامي العتيد عمرو أديب الذي خصص حلقة كاملة من برنامج الشهر «القاهرة اليوم» لنسف الوثيقة وتسفيه ناشرها، ولأنه برنامج مشفر لم أشاهده ففوجئت بصديقي العزيز عبد الجواد أبو كب الصحفي في مجلة «صباح الخير» يقول لي بلهجة ساخرة: «إنت بتقطع يا معلم على «الأوربت» عمرو أديب نازل سلخ وتشفيه فيك والوثيقة» اتصلت بصديقي الجميل خيرى رمضان وكنت غاضبًا لدرجة لا تحتمل، وقلت له إما أن يعتذر وإما من حقي الرد عليه، ويبدو أن

أديب لم يشأ حتى الرد، واكتفى بخيري بالاعتذار الرقيق في فقرة الصحافة التي توليت تقديمها (لاحقاً) ولم يحدث أن تحدثت مع أديب عن الوثيقة، ولماذا فعل هذا بها وبصحفي اجتهد إن أصاب وإن أخطأ، وسبحان الله أديب الآن هو عدو الإخوان، ويتحدث بالوثائق التي أنكرها علينا، أعتقد أن أديب يعاني من عسف وظلم الإخوان، وتهديداتهم لحياته، هم ينفذون بالحرف ما جاء بالوثيقة وأنكره أديب آنذاك، وبلغ الأمر أن أديب تدخل لدى الأستاذ الكبير سعد هجرس، وكان الأخير قد أرسل للنشر في «العالم اليوم» مقالاً يشيد بالوثيقة وصاحبها دون سابق معرفة وثيقة، لكن أديب أخبره بطريقة أو بأخرى أنها مكذوبة، ولديه التكذيب، وحرف بوصلة الأستاذ سعد هجرس نحو تكذيب الوثيقة، ولم يشأ الرجل الحصيف تكذيب الوثيقة في المقال، بل فتح بروازاً جانب المقال للتكذيب الذي أتاه من عمرو أديب.

وما إن نشر المقال في «العالم اليوم» ومعه التكذيب المفصوح، حتى اتصلت بالأستاذ سعد وقلت له بالحرف الواحد: «هذا ليس تكذيباً بل تدليس» وقرأت معه صيغة التكذيب (التدليس) الذي ينفي من يسمي المهندس خيرت الشاطر صلته بصاحب التوقيع على الوثيقة خيرت الشاطر نائب المرشد، يعني رجل مش عاوز يروح في داهية، لكنه لا ينكر توقيع الوثيقة، ولا ما جاء في الوثيقة، ولا حرفاً منها، ولم تتبرأ الجماعة من الوثيقة ولا مما جاء فيها، ولا صدر بيان أنهم لا يتتوون «فتح مصر» ولا شيء البتة من هذا القبيل، فقال لي إن عمرو أديب أخبره بالتكذيب هاتفيًا، وقرأه عليه، وطلب مني الأستاذ سعد كتابة رد على التكذيب وسينشره في مكان لائق، خاصة أن

المهندس خيرت الشاطر وكان يعرفه من أيام السجن في عام 1968 اتصل به وكذب الوثيقة، وأنه طلب منه الطلب نفسه كتابة رد، وسينشر الردين معًا، (الشاطر سجن في عهد الرئيس الراحل عبد الناصر حيث قضى أربعة أشهر لا شراكه في مظاهرات الطلاب في نوفمبر 1968، وفُصل من جامعة الإسكندرية وجُنِّد في القوات المسلحة المصرية في فترة حرب الاستنزاف قبل الموعد المقرر لخدمته العسكرية المقررة قانونًا).

كتبت للأستاذ سعد تعقيبيًا في شكل مقال تحدثت فيه الشاطر أو أيًا من الإخوان أن يتبرءوا مما جاء في الوثيقة، خاصة أن علمي التام أنها وصلت رؤساء المكاتب الإدارية، ومن هنا تم تسريبها، ولا يمكن للجماعة أن تنكر ما صدر عن «نائب المرشد»، وتكذب ما بين أيدي رهط من الجماعة، جماعة ماء السماء الطهور لا تكذب، ولكن تتجمل، كانت مصداقية الجماعة ككل داخليًا على المحك، فصار الأمر نكذب ولا نكذب، نكذب ما بين أيديهم (ما بين أيدي الصحفيين)، «مش المهندس خيرت الشاطر»، ولا نكذب ما بين أيدي الجماعة (ما بين أيدي المكاتب الإدارية) مذيلاً بتوقيع نائب المرشد هو نفسه خيرت الشاطر، وللأسف وقع في الفخ كثيرون، وتحديث الأستاذ سعد أن يرسل الشاطر الرد، وذهبت إلى مقر «العالم اليوم» حاملاً الرد، ونشر الرد ولم يصل رد الشاطر حتى ساعته وتاريخه.

الإخوان دلسوا على الجماعة الصحفية، ووقع في الفخ صحيفة «العربي» الناصري التي كانت تحنو على الإخوان بصفاتهم مظلومين ومضطهدين، وكان على رأس تحريرها الكاتب الكبير عبد الله السناوي الذي سمح للزميل

حمادة إمام بنشر حوار مع من لقبوه بوزير داخلية الجماعة، المهندس خيرت الشاطر، وبين السطور نال مني وزير الداخلية الشاطر كثيرًا، وشكك في الوثيقة التي لم يجرؤ على تكذيبها علانية، ولم أترك «العربي» ولا الشاطر، وطالبت بالرد وألجمته وجماعته حجرًا ثقيلاً في رد نشره على مساحة الحوار السنوي مشكورًا، ليعدل الميزان وكان الحوار متبنيًا وجهة نظر وزير داخلية الجماعة الذي كان يعد العدة لفتح مصر.

من هذا كثير، لعل أقسامها لو ذعيات الصديق الكاتب الساخر بلال فضل، وسخرياته من الوثيقة، ولعله يعصر على نفسه ليمونًا أكثر من الآخرين أنه سخر من جهد صحفي مثلي، لا يملك من قوته سوى ما يخطه قلمه وإخلاصه لقضية مدنية الدولة المصرية بلا انحراف ولا تسطيح ولا تنفيه. خدني وش، واتنين، وتلاتة، فك وتركيب، وكثير كثير من هذا العنت الصحفي وليس الإخواني لقيته صابرًا، تحديدًا صحيفة «الدستور» تحت رئاسة تحرير عشرة العمر إبراهيم عيسى نالني من محرريها الإخوان والمتأخونين الكثير، عندما كان إبراهيم يعتقد في صلاح جماعة المتوضئين، وينشر لهم حتى أضغاث أحلامهم في القيلولة، وكلما عاتبته، نكر معرفته بمانشر وجزل من الحب الكثير، كل ذلك ونحن لم نتبدل ولم نتغير، أعانني الله على الإخوان، بحول الله وحده، ومنهم متنطعون داخل «دار الهلال» تبرعوا بضرب الوثيقة ومصاداقتها، مدفوعين بحقد دفين على واقعهم المأزوم، ونقمة على من يعيش نفس أيام الضنك ويخرج على العالم حاملًا ما يقدمه ويلقى الذيوع والانتشار.



على مستوى الدولة.. الصاعقة أخذت الأجهزة الأمنية، فتحركوا في مفاجأة صاخبة - هم أيضًا - لنفي الوثيقة، ضباط أمن الدولة والمخابرات المنوط بهم مراقبة الإخوان على مدار الساعة، لم يجدوا بدءًا من نفيها قبل ما «يتنفخوا» من رئاساتهم، وإلا ماذا يفعلون إذا كانت هناك وثيقة بهذا القدر من الخطورة، تصدر وتصل إلى المكاتب الإدارية وهم عنها غافلون، فقرروا التبرؤ منها كلية. مساء اتصل بي ضابط كبير في أمن الدولة، وقال لي: مدير مباحث أمن الدولة في القاهرة يود أن يلتقيك. وذهبت في الموعد، واستقبلني هاشًا باشًا وكأنه يعرفني من سنين، يبدو أن المتابعة أثمرت معرفة كاملة لدرجة أن ناداني بـ «أبومازن» باسمي بين الزملاء، وتتالي الحديث وتشعب في نتائج المرحلة الأولى وكان فخورًا أن الإخوان لم يتحصلوا في القاهرة إلا على خمسة مقاعد، صححت له المعلومة: «تقصد ستة مقاعد».. قال: «خمس».. وعدد الأسماء، ونسي «على فتح الباب»⁽⁸⁾ القيادي الإخواني كسادس الناجحين، فقلت: «أنسيت فتح الباب؟». قال لي ساخرًا: عد الإخوان فقط. لم أشأ مراجعته في كنية فتح الباب السياسية، والرجل أثبت أنه إخواني من أصل إخواني، ووكيل مجلس الشورى الآن، لم أفهم ماذا يقصد بـ «سيبك من فتح الباب».. فجأة قال لي: «تحب الحراسة الخاصة تبقى ازاي؟». رددت «ليه وازاي: أنا مش عاوز حراسة».. قال: «دي تعليمات الوزير، أنت في خطر داهم».. قلت له: «لا حراسة ولا غيره أنا رجل بتاع قهاوي من قهوة لقهوة، لا حراسة، الحارس ربنا». وشكرته وهممت بالانصراف، وهو يودعني بالباب، قال ضاحكًا مستدرجًا: «مصدرك في الإخوان ثقيل قوي، الوثيقة

سليمة». قلت له: «قل لرجالتك الي فاتحين علي النار في الصحف والمجلات والفضائيات».. ضحك وقال: «إنت قدها وقود». وخرجت تغشاني خيفة لم اعتدها، هل الإخوان قتلة بالفعل ويهددون حياتي حقًا؟ أزحت الهاجس جاتبا وجلست على القهوة أحتسي الشاي وأدخن الشيثة كعادي.

ثاني يوم، مكتب وزير الإعلام أنس الفقي يطلبني، عندك موعد مع الوزير. حاضر، ذهبت إليه، كان مباشرًا وصرىحا لأقصى الحدود: «ليه رفضت الحراسة الخاصة؟». قلت له: «أنا مش في خطر، والإخوان عمرهم ما هددوني، ولا أعتقد أنهم أغبياء ليحتكوا بي».. قال: «دي تعليمات عليا، الباشا قال نعملك حراسة».. «الباشا مين؟».. «الرئيس. إنت متعرفش؟ الرئيس شاف الحلقة، كنت هایل، عملت (بومآية) كبيرة، مشتقة من (بوم)، وقال اعملوا له حراسة، دول قتالين قتلة ويقتلوه».. قلت له مستفهما: «الرئيس.. الرئيس مبارك؟». قال: «أيوه الرئيس، يا ابني إنت في خطر».. قلت له: «لو أنا في خطر، ربنا يسلم، بس بلاش حراسة والنبي، أنا في حالي ولا أملك شيئًا من الدنيا سوى ابني ومراي وأسرتي في البلد، الحراسة تفزعهم».. قال: «طيب خلي بالك من نفسك ولكن أنا عرضت عليك علشان لو سألك تقول له الوزير أنس عرض وأنا رفضت».. بلعتها على مضض، لو سأل.. وهو يعرفني منين، وهيشوفني فين؟!

ضابط من المخابرات يتصل برئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير الأستاذ عبد القادر شهاب ويأتي إلى «دار الهلال» بصحبة آخر ويجلسان مع شهاب، ويطلبني شهاب للتعارف، ويصران على زيارة مكنتي وأنا في وسط هدومي، مكنتي الصغير «القلاية» ليس على قد المقام، ويستأذن رئيس التحرير ليتركها

قليلاً معي بأدب جم، ليفاتحني الرجل فجأة في أمر الحراسة الخاصة، وأنه ما جاء إلى «دار الهلال» مهتئاً عبد القادر شهاب على توليه منصبه أو للتعرف إليه ولكن ليعرض الأمر.. «إذا كنت تخشى الحراسة الشرطية يمكن أن نضعك تحت الحراسة الخفية».. قلت له: «لا خفية ولا تحتية. أنا في حالي، وعاش بتنقل من مقهى لمقهى، وأعرف الكثير من الإخوان فيهم محامون ومدرسون وأساتذة، ولم أر منهم كراهية تصل إلى حدود القتل».. قال: «هذا شأنك وخلينا على اتصال»! وكما جرى وأنا أودعه على الباب، قال لي مثنياً الوثيقة: «مصدرك كبير في الإخوان، الوثيقة تأكدنا أنها سليمة وطالعه من مكتب الشاطر».. رددت: «ربنا يخليك ويبارك فيك».

بعدها بأيام، تتالت إخفاقات الإخوان في الجولتين الثانية والثالثة، تزويراً، وتضييقاً، وترهيباً، فوجئت بمكتب صفوت الشريف يتصل، على موعد غداً، دخلت، أهلاً صفوت بك، واستقبلني الرجل فاتحاً ذراعيه، وضحكته الماكرة تطل من بين عينيه، «الوثيقة هائلة، كسبتنا كثير، كسبتنا المرحلة الثانية والثالثة من الانتخابات، برافو عليك، هو ده دور الصحافة القومية، فضح المتآمرين على الديمقراطية. بالمناسبة، طلبنا لك حراسة ليه رفضتها؟ الرئيس بنفسه قال نعملك حراسة».. تاني قلت: «أنا بتاع قهاوي، وأعيش حياتي حرّاً، متنقلاً، لا أحتاج لحراسة».. «طيب خلي بالك من نفسك، من خبرتي بصر ورا وقدام قبل ما تركب العربية».. قلت له: «معنديش عربية».. قال «إنت مفقود فيك الأمل، ها ها ها هاي، خلي بالك من نفسك ولو احتجت أي حاجة اتصل بي فوراً». وأعطاني رقمه الشخصي⁽⁹⁾.

أحسست بالخطر بالفعل، وأحسست من نشوة رجال الحزب الوطني أن الوثيقة أحدثت خسائر فادحة في الجماعة، وأنها أثرت بالفعل في نتيجة الانتخابات، واستخدمتها دعاية الحزب الوطني على نحو شرس وخطير، ولم يكن الإخوان على استعداد لمعالجة الآثار المروعة للوثيقة، وكنت كل ما أقابل زميلًا يعاتبني على نشر الوثيقة، باعتبارها عملاً شائنًا، ارتكبت جناية، وكان ردي الذي ما زلت أحمله: وثيقة وصلتني، ونشرت ملخصها خشية التكذيب ورغبة في التوثيق كما تفعل المجلات والصحف المحترمة، وحتى لو هناك توضيح يوضع في الاعتبار عند النشر، ولو هناك إنكار يثبت مع النشر، ولكن لا حدث هذا ولا ذاك، ونشرت ولم يحس أحد ولم يغضب الشاطر ولم يكذب شيئًا، لكنه التليفزيون الرهيب فهناك 40 مليونًا شاهدوا وقرأوا الوثيقة على الهواء مباشرة، الفضيحة الوثيقة أصبحت بجلاجل، داخليًا وخارجيًا، لدرجة أن كثيرًا من الإخوة في الأرض المحتلة وسورية كلما زاروا مصر طلبوا مني أعداد «المصور» التي فيها الوثيقة، والله في خلقه شئون كما يقولون، الأستاذ الكبير سعد هجرس قال لي بعد نشر الوثيقة: «لقد أصبحت مشهورًا، خلي بالك من نفسك»! الرجل آمن بكل حرف من الوثيقة بعد نقاش مع الشاطر تليفونيًا بشأن تكذيبه الذي ما هو بتكذيب ولا بنفي ولا حتى بتوضيح، ولم يصله كما أوضحت، لا رد ولا تكذيب ولا حتى اتصال كما وعد، وكانت الوثيقة بداية صداقة مع أحد الآباء الروحيين سعد هجرس.



هوامش

(1) مكتب الإرشاد: أعلى الجهات التنظيمية على الإطلاق في الإخوان. . تكون أول مكتب إرشاد بعد دعوة المرشد العام حسن البنا نواب فروع الإخوان المسلمين في القطر المصري لعقد المؤتمر العام الأول للجماعة «مجلس شورى الجماعة» في مدينة الإسمايلية يوليو 1931 .

(2) د. محمد علي إسماعيل بشر (14 / 2 / 1951 م كفر المنشي - قويسنا - المنوفية) من أعضاء حزب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين، عينه محمد مرسي محافظاً للمنوفية سنة 2012 وعُيِّنَ وزيراً للتنمية المحلية في التشكيل الثاني لوزارة هشام قنديل في أول سنة 2013. كان يعمل أستاذًا بكلية الهندسة - جامعة المنوفية - قسم (الهندسة الكهربائية) وحاصل على الدكتوراه من جامعة كولورادو الأمريكية في الهندسة الكهربائية.

راجت شائعة بأنه أخ للسيدة نجلاء علي زوجة الرئيس محمد مرسي ولكن عائلته نفت ذلك قائلة إنه تشابه أسماء. قبض عليه في 14 / 10 / 1999 م فيما عُرف بـ «قضية النقابيين» وأحيل إلى المحكمة العسكرية هو وعشرون نقابيًا متهمًا في هذه القضية، وحُكِّمَ عليه المحكمة العسكرية برئاسة اللواء «أحمد الأنور» بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الانتماء إلى «الإخوان المسلمين» والإعداد لانتخابات النقابات المهنية، وأُفرج عنه في 8 / 10 / 2002 م.

في ديسمبر 2006، أحاله الرئيس المصري حسني مبارك إلى محاكمة عسكرية استثنائية ضمن 40 من قيادات ورجال أعمال الإخوان المسلمين رغم حصوله على

عدة أحكام براءة من القضاء المدني المصري، وفي 12 يوليو 2009 حكم القضاء المصري بالإفراج عن بشر ضمن 13 من قيادات الإخوان لاستكمالهم ثلاثة أرباع المدة لكن النظام المصري رفض الإفراج عنهم، وتم الإفراج عنه في 15 يناير 2010 بعد قضائه ثلاث سنوات في السجن.

(3) محمد محمد مرسي عيسى العياط وشهرته محمد مرسي (20 أغسطس 1951)، الرئيس الخامس لمصر والأول بعد ثورة 25 يناير، ويعتبر أول رئيس مدني منتخب للبلاد. تم إعلان فوزه في 24 يونيو 2012، وقد تولى منصب رئيس الجمهورية رسميًا في 30 يونيو 2012 بعد أداء اليمين الدستورية. أستاذ دكتور مهندس والرئيس السابق لحزب الحرية والعدالة وعضو سابق بمكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين وأحد القيادات السياسية بالجماعة، ونائب سابق بمجلس الشعب المصري دورة 2000 - 2005، وعمل رئيسًا لقسم علم المواد بكلية الهندسة جامعة الزقازيق، كما قام بالتدريس بعدة جامعات بكاليفورنيا. ولد محمد مرسي في 20 أغسطس 1951 في قرية العدو، مركز ههيا بمحافظة الشرقية. نشأ في قريته وسط عائلة مصرية بسيطة لأب فلاح وأم ربة منزل - متوفين - وهو الابن الأكبر لها وله من الأشقاء أختان وثلاثة من الإخوة، تفوق عبر مرحلة التعليم في مدارس محافظة الشرقية، انتقل للقاهرة للدراسة الجامعية وعمل معيدًا. تزوج مرسي السيدة نجلاء محمود في نوفمبر 1978 ورزق منها بخمسة من الأولاد هم: أحمد وشيما وأسامة وعمر وعبد الله. وله ثلاثة أحفاد من نجلته شيما. أكبر أولاده هو الدكتور أحمد مرسي، يعمل طبيبًا في السعودية منذ أكثر من عامين.. وشيما هي البنت الوحيدة للدكتور مرسي حاصلة على بكالوريوس العلوم من جامعة الزقازيق، ومتزوجة بالدكتور عبد الرحمن فهمي، الأستاذ بكلية الطب جامعة الزقازيق، ولديها 3 من الأولاد، هم: علي وعائشة ومحمود. أما أسامة، النجل الثالث للرئيس مرسي، فهو يحمل ليسانس حقوق، ويزاول مهنة المحاماة عبر مكتبه. ونجله الرابع هو عمر، الطالب بالسنة الأخيرة في كلية التجارة. أما عبد الله، نجله الخامس والأخير، فهو طالب في الثانوية العامة.

(4) قضية سلسبيل: قضية كبرى عرفتها مصر عام 1992 وسميت بهذا الاسم نسبة

لشركة «السبيل للمشروعات» التي أسسها المهندس خيرت الشاطر والسيد حسن مالك للعمل في مجال الحاسبات ونظم المعلومات وقد دأمتها قوات الأمن واستولت على جميع الأجهزة والأقراص بها واهتمتها بإعداد خطة جماعة الإخوان التي عرفت وقتها بخطة «التمكين».

(5) محمد عبد الله الخطيب: عضو مكتب الإرشاد ومسئول نشر الدعوة بالجماعة، مواليد 26 فبراير 1929 (طهطا - سوهاج)، أزهري.. التحق بكلية أصول الدين وتخرج فيها ثم تخصص في التدريس بكلية اللغة العربية، اعتقل في قضية سيد قطب (1965) وحكم عليه بالسجن 10 سنوات، له نحو 40 كتابًا في الدين ومعاملاته ودراساته المختلفة.

(6) عبد الجليل الشرنوبى: صحفي مصري ترأس موقع «إخوان أون لاين» لفترة، وانشق أخيرًا عن الجماعة واستقال من الموقع وتحول إلى فضح سياسات وأفكار ودهاليز الجماعة، وعاد إلى عمله الأصلي بمجلة الإذاعة والتلفزيون.

(7) عصام العريان: (28 إبريل 1954 - ناهيا - الجيزة) نائب رئيس حزب الحرية والعدالة ورئيس الكتلة البرلمانية تحت قبة مجلس الشورى، قيادي إخواني شهير ومثير دومًا للجدل بتصريحاته ومفاجآته وآرائه.. وهو بالأساس طبيب متخصص في أمراض الدم والتحاليل الطبية، في السبعينيات كان من أبرز من قادوا التيار الإسلامي في الجامعات المصرية، تم اعتقاله وحبسه عدة مرات بسبب نشاطه الإخواني، وبعد أن تولى مرسي رئاسة مصر صار العريان من أبرز مستشاريه الرسميين لكنه استقال من منصبه بعد أن أصبح رئيسًا للكتلة البرلمانية.

(8) علي فتح الباب: قيادي برلماني إخواني مخضرم من دائرة حلوان، وهو رئيس لجنة الشؤون الإفريقية بمجلس الشورى حاليًا.

(9) كنت ولا أزال أؤمن بأن الصحفي الذي لا يكتب إلا بعد أن يقيم حسابات وتوازنات سياسية دقيقة، فإنه في الحقيقة يشتغل بالسياسة لا بالصحافة.. وحين نُشرت وثيقة «فتح مصر» كنت أعلم بالطبع أن الانتخابات البرلمانية وشيكة الانعقاد، لكن ما علاقة هذا بالنشر من عدمه؟ هنا يأتي السؤال: الواجب المهني

أولاً أم الاعتبار السياسي؟ وبالطبع اخترت الواجب المهني لأنني لم أكن مؤيداً لأيٍّ من الفرق المتصارعة انتخابياً، فلا يهمني مكسب «الوطني» ولا خسارة «الإخوان»، وهذه الحسبة المهنية أبقي وأدوم من الحسابات السياسية، وكثيراً ما أثبتت لي الأيام أن الحسابات الصحفية المهنية الخالصة والمدققة في الوقت نفسه أقرب ألف مرة للصالح الوطني العام.. ولم أندم في يوم من الأيام على هذه النظرية، ولم تسعدني خسارة الإخوان (لا سيما أنها لم تكن جسيمة) ولا مكاسب الوطني في انتخابات 2005، ولا هزني استغلال أي طرف للوثيقة؛ لأنني كنت وما زلت أراهن على ما هو مهني - وطني فقط لا غير.

فتح مصر

في أثناء انتخابات الرئاسة الأخيرة، كرر الدكتور محمد مرسي العياط مرشح حزب «الحرية والعدالة» الذراع السياسية لجماعة الإخوان مصطلح «فتح مصر»، أكثر من مرة، فقال في استاد المحلة مثلاً: «نحن على وشك فتح مصر»، وفي مؤتمره الحاشد أمام مسجد عمرو بن العاص، أثناء حملته الدعائية إلى المسجد، وفي مهرجان خطابي ليلي حاشد في المسجد ومحيطه، قال مرسي في إشارة لا تخفى على السامعين: «إن عمرو بن العاص دخل مصر في وقفة العيد، وها نحن سنعيد الفتح الإسلامي من جديد لنعيد لمصر هيبتها وتقدمها وعزتها بشقي الأمة المصرية، مسلميها وأقباطها».

«فتح مصر».. عنوان عريض لحكم الإخوان المسلمين، وما مشروع النهضة إلا مشروع الفتح، وليس خافياً أن حرص قيادات الجماعة - تحديداً المرشد الدكتور محمد بديع - على الصلاة والخطابة وإعطاء الدروس في جامع عمرو ابن العاص، في استمرارية؛ للتذكير بالفتح، وتتردد على الألسنة مقولة للدكتور

محمد مرسي العياط، رئيس الجمهورية، يخاطب فيها صاحب المسجد، عمرو ابن العاص «أقول لصاحب هذا المسجد إننا سنعيد فتح مصر».

من هنا تتأتى خطورة الوثيقة المعنونة بـ «فتح مصر» وبصفحاتها الثلاث تشكّل «برنامج عمل»، وموقعة بقلم خيرت الشاطر - نائب المرشد، وعليها توصية بذات القلم بأن تودع تلك الوثيقة نسخة للجنة الانتخابات والمكاتب الإدارية، والأخيرة تعرف - كما تقول اللائحة الإخوانية الداخلية⁽¹⁾ في مادتها (24) - مكتب إداري المحافظة هو الهيئة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ مهام الدعوة بالمحافظة، طبقاً للسياسة العامة للجماعة وتوجيهات مكتب الإرشاد.

قراءة الوثيقة جيداً تنذر بالخطر الداهم، وبخاصة أنها تخص المرحلة الأولى من «فتح مصر» التي تستهدف تأسيس كيان شرعي، أو الحصول على اعتراف بالشرعية ونشر الدعوة في ربوع مصر، عن طريق التوسع الأفقي والوصول بعدد الإخوان إلى ما لا يقل عن 3 ملايين أخ، وكما يقول الشاطر في خلاصة وثيقته، فإذا ما تم تنفيذ المرحلة الأولى - ولو بنسبة عالية - من المستهدف، كان من السهل الاستئثار بمشاعر وحماس ما لا يقل عن 50 % من الشعب المصري، وهو ما يساعد الإخوان على الدخول للمرحلة الثانية من فتح مصر، وحتى يحين ذلك فإن قراءة الوثيقة تذهب بنا إلى عدة أوجه للخطورة يحملها هذا المحرر الإخواني الخطير:

الأول: أن الجماعة تذهب لتصفية كل التيارات الإسلامية في الساحة بالضم أو التفريغ أو الاحتواء، مع إدراك كامل لأهمية أن يظهر الإخوان أمام الناس في صورة من يمثل الإخوان وحدهم دون غيرهم؛ حتى تستقر

تلك الصورة في أذهان الجماهير، وبالتالي تنتفي تدريجيًا عن الآخرين أي صلة بالعمل الإسلامي، أي أن الإخوان يصبحون الإسلام، والإسلام هو الإخوان، وكما قال المرشد لإخوانه: «إذا عرفكم الناس عرفوا الإسلام وإذا جهلوكم جهلوا الإسلام».

الثانية: استخدام التخفي والتمويه في الغايات والأهداف وليس في الوسائل؛ حيث يؤكد نائب المرشد أن مرحلة السرية في الجماعة انتهت، ودخل الإخوان مرحلة العلنية.

الثالثة: وتلك هي الأخطر، أن الجماعة قررت إقامة قنوات اتصال بالحزب الحاكم (آنذاك) وبشخصيات نافذة في العمل السياسي، والأدهى أن نائب المرشد يذهب إلى أن هذا الأمر قد تم مع استخدام طريقة المسكنات والمهدئات مع الحكم وباقي المؤسسات والأحزاب المدنية.

الرابعة: تجريح المخالفين واتهامهم بالرشوة والعمالة لتحديد معظم المختلفين وإسكات البعض الآخر، واختراق المؤسسات الصحفية القومية والتوافق مع بعض المؤسسات المستقلة.

الخامسة: وفي المرحلة الأولى توقع الإخوان أن يدخل البرلمان ما لا يقل عن خمسين أخًا فقط.. تلك كانت أمانيتهم وتوقعاتهم، وأسسوا عليها المرحلة الأولى من «فتح مصر» وبعد أن وصلوا إلى الحكم يسارعون إلى عملية «فتح مصر» حسب نص الوثيقة - دون تدخل بحرف منها، وكما هي منشورة في فهرست الكتاب!

الإخوان المسلمون (فتح مصر.. برنامج عمل):

لا ينبغي لأحدنا أن يتزعج من صيحات أعداء الدعوة وتربصهم بنا وكيدهم لنا، فهذا أمر منطقي اقتضته سنة التدافع بين الحق والباطل، والصراع بين الخير والشر، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ (الفرقان: 31) كما قال - تعالى - في شأن أعداء الدعوة: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُم عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ (البقرة: 217).

مبدئيات في ظل هذا الصراع والتدافع.. ينبغي أن يعلم الإخوان:

أولاً: حتمية المحنة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (المنكوت: 2) وقافلة الإخوان لم يكن من شيمتها الجبن والخوف والهروب؛ لأنها كانت ولا تزال مستعلية بإيمانها فوق الظروف.

ثانياً: وحدة العمل الإسلامي فريضة شرعية، وقد أشار الحاج مصطفى مشهور - عليه رحمة الله - إلى وجوب توحيد العمل الإسلامي تحت راية واحدة، وأشار الأستاذ فتحي يكن إلى أن وحدة العمل الإسلامي من الفرائض التي نتعبد لله بها مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَّسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (الأنعام: 159).

تفريعات عن حتمية المحنة:

- وجوب الصبر عند المحن والابتلاءات.
- الخروج من دائرة الصبر السلبي إلى دائرة الصبر الإيجابي.

- الالتزام بالدعاء لله في كل الأوقات.
- إدراك أن الصبر كما يكون عند المحنة يكون أيضًا على الطاعة، وكما يكون في الابتلاء يكون في الرخاء.
- إدراك أن المحن تداري الأخطاء والرخاء يظهرها.
- عن وحدة العمل الإسلامي ومخاطر التعددية.. وقد أجمالها فتحي يكن في الآتي:
- أعطت التعددية كثيرًا من المسلمين مبررات للهروب من الانتماء الحركي.
- فتت القوى الإسلامية وأضعفتها.
- سهلت على أعداء الإسلام عملية تصفية الاتجاه الإسلامي باستفراد كل كيان على حدة.
- أفرزت حساسيات ومنافسات لدى أتباع كل تنظيم للآخر.
- أدت إلى تأخر العمل الإسلامي.

من هنا ينبغي علينا أن ندرك وجوب تصفية أي تيار إسلامي آخر، إما بضمه وإما بتفريغه أو احتوائه، مع عدم استعجال النتائج، كما يجب أن ندرك أهمية أن نظهر أمام الناس في صورة من يمثل الإسلام وحدنا دون غيرنا؛ حتى تستقر هذه الصورة في أذهان الجماهير، وبالتالي تنتفي تدريجيًا عن الآخرين.

حركات:

- وجوب استخدام التخفي والتمويه لتحقيق خطة التمكين، كما فعل

- الرسول ﷺ ولا يعني التخفي العمل في الخفاء؛ إذ إن هذه المرحلة انتهت أسبابها، ودخلنا مرحلة العمل العلني، ولكن التخفي والتمويه يكونان في الأهداف والغايات لا في الوسائل.
- استخدام المرحلة، أي التدرج في الخطوات، والمرحلة تعني: إقامة محطات على طريق الدعوة كما فعل الرسول ﷺ.

المرحلة الأولى لفتح مصر:

الحركة:

- إقامة قنوات اتصال بالحزب الحاكم وبشخصيات نافذة في العمل السياسي، وقد تم هذا الأمر، وتم وضعه في إطار التكثيف والاستفادة من هذه القنوات في إتاحة أكبر هامش من الحرية لحركة الإخوان في الشارع.
- استخدام طريقة المسكنات والمهدئات مع النظام الحاكم وبقية المؤسسات والأحزاب المدنية.
- شغل الرأي العام بالإخوان، واستخدام النقد الإعلامي الذي يتم توجيهه إلينا في خلق حالة من التعاطف حولنا.
- استثمار التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة في إثارة حالة من الجدل حول الإخوان.
- الاستفادة من حالة «الامتداد الإعلامي» والميديا العالمية في خلق مساحة من الحرية لحركة الإخوان في المجتمع.

- الدفع بعدد كبير من الإخوان لخوض الانتخابات البرلمانية، والاستفادة من هذا لطرح اسم الإخوان والشعار على أوسع نطاق، والإعلان عن إنشاء مكاتب إدارية للإخوان في المحافظات.
- إثارة حالة من الجدل حول شعار «الإسلام هو الحل» واسم الإخوان والمصحف والسيفين.
- تجريح المخالفين واتهامهم بالرشوة والعمالة؛ لتحديد معظم المختلفين وإسكات البعض الآخر.
- مواءمة اختراق المؤسسات الصحفية، خاصة الحكومية منها، والتوافق مع المؤسسات المستقلة.
- استثمار الانتخابات في الدعوة والترويج لحتمية الحل الإسلامي وعالمية الدعوة، واستخدام المساجد على أوسع نطاق.
- استخدام النقابات المهنية والمنظمات المدنية في خلق هامش كبير للحركة.
- ديمومة الاتصال بمنظمات حقوق الإنسان الدولية.

المرحلة الأولى لفتح مصر: الشرعية والمستهدف المبدئي؛

- من المتوقع أن يدخل الإخوان ما لا يقل عن خمسين أئمة، وهو ما يتيح لنا:
- تأسيس كيان شرعي، أو الحصول على اعتراف بشرعية مسموحة.
- نشر الدعوة في ربوع مصر عن طريق التوسع الأفقي.
- الوصول بعدد الإخوان إلى ما لا يقل عن ثلاثة ملايين أخ.

فإذا ما تم تنفيذ المرحلة الأولى ولو بنسبة عالية من المستهدف، كان من السهل الاستئثار بمشاعر وحماس ما لا يقل عن 50 ٪ من الشعب المصري، وهو ما يساعد على الدخول للمرحلة الثانية من فتح مصر.



انتهى الجزء الأول من الوثيقة، ولم نتحصل على الجزء الثاني؛ لأن ثورة 25 يناير سارعت بخطى الفتح، فتح مصر بثورة شعبية بامتياز، لم يكن للإخوان فيها أي فضل وأي سبق سوى اللحاق بالشباب المبهر في التحرير، وما تلاها من تحرير مساجين الجماعة والجماعات الحمساوية والجهادية، ونفر من مساجين حزب الله في القاهرة، فضلاً عن الإفراج عن جميع الإخوان المسجونين، وعلى رأسهم الدكتور محمد مرسي العياط، الذي خرج من السجن⁽²⁾ ليجلس على كرسي الاتحادية «القصر الجمهوري» وينتقل ساكن الاتحادية «مبارك»، من القصر إلى سجن ليان طرة في مشهد مهيب مصريًا وعالميًا.



لكن الفصل الثاني من الوثيقة لم ينته، فقد جند خيرات الشاطر جنوده التي تعمل لديه وأمواله التي جمعها من مصادر لا يمكن التفرقة فيها بين أمواله وأموال الجماعة، جميعها للحيلولة دون ثبوت الوثيقة عليه، وأعتقد أنه حتى الآن يروم تكذيبها؛ لأنها دليل خطير على ما تضمّره جماعته لمصر وأهلها، وصار معلومًا للكافة.

طلب المهندس خيرت الشاطر عبر محاميه «خالد محمد عبد المؤمن»، لمحامي بالنقض، عشرة ملايين جنيه مصرية تعويضاً عن الأضرار التي لحقته من جراء نشر الوثيقة، مذيلة باسمه، وأنها تعدت النقد المباح وإبداء لرأي إلى التشهير والإساءة والتجريح للشاطر.

ولم يشأ الشاطر تكذيب الوثيقة، لكنه قال إن «الوثيقة نسبت إلى الشاطر زوراً»:

(أ) أنه يعمل على تصفية أي إسلامي آخر.

(ب) تجريح المخالفين واتهامهم بالرشوة والعمالة؛ لتحديد معظم المختلفين وإسكات البعض الآخر.

(ج) اختراق المؤسسات الصحفية القومية، والتوافق مع بعض المؤسسات المستقلة.

وبالجلسة المدنية المنعقدة علناً بسراي المحكمة - محكمة جنوب القاهرة الابتدائية / دائرة 19 تعويضات - يوم الاثنين 31 / 1 / 2009 برئاسة السيد الأستاذ / ناصر حسن، وعضوية الأستاذ / محمد حسني، والأستاذ / محمد إبراهيم، وبحضور السيد / طارق النجار، صدر الحكم في القضية رقم 5798 لسنة 2006 تعويضات كلي جنوب القاهرة، صدر الحكم الآتي:

هدياً بما تقدم، ولما كان الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها، ومطالعة المحكمة لمجلة «المصور» والمقالات المينة وتواريجها بصحيفة الدعوى، تبين أن ما تناولته المجلة في تلك الأعداد خاص بصفة المدعي محمد خيرت

الشاطر، بصفته المعروفة في المجتمع، كنائب المرشد لجماعة الإخوان المسلمين، ولم تتعرض إلى حياة المدعي الشخصية وحرمتها أو شخصه، حيث إن ما جاء بالمقالات المتوّه عنها بالمجلة «الوثيقة» تناولت خطة أعدّها نائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين. والموضوعات التي تناولتها الوثيقة عن خطة الإخوان للسيطرة على المجتمع كانت وثيقة الصلة بصفته نائب المرشد، دون أن يكون هناك أدنى مساس بشخصه أو حرمة حياته الخاصة، ولما كان ذلك وكان القائم برفع الدعوى هو المدعي محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر بشخصه، وليس بصفته المعروفة بالمجتمع، كنائب لمرشد جماعة الإخوان المسلمين، لاسيما أن المدعي لم يقدم بأوراق الدعوى أو مستنداتها ما يؤكد أقواله من أن التوقيع المذيل به الوثائق المنشورة ليس توقيعاً وأنه مزور عليه.

ولهذه الأسباب، حكمت المحكمة برفض الدعوى، وألزمت المدعي بالمصاريف ومبلغ خمسة وسبعين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة.

لجأ الشاطر مرة أخرى للقضاء مستأنفاً الحكم الابتدائي برفض الدعوى وثبوت الوثيقة، التي لم يطعن حتى عليها بالتزوير، وصادف الاستئناف رقم 11658 لسنة 126 قضائية والمحدد لنظرها جلسة 19/11/2009 صدور حكم من المحكمة العسكرية العليا بمعاقبة خمسة وعشرين متهماً من قيادات جماعة الإخوان المحظورة، كانت ولا تزال محظورة بالقانون، بالسجن بين ثلاث وعشر سنوات، ومن بينهم حكم بالسجن سبع سنوات ضد الشاطر، حيث إن النيابة العسكرية وجهت للمتهمين عدة تهمة، منها الانضمام إلى جماعة

نظمت على خلاف أحكام القانون؛ بغرض تعطيل أحكام الدستور والقانون ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على الحرية الشخصية والحقوق العامة للمواطنين التي كفلها الدستور، وعقدوا اجتماعات تنظيمية فيما بينهم بقصد التغلغل في القطاع الطلابي، وخاصة جامعة الأزهر «قضية ميليشيات الأزهر»⁽³⁾، كما اتهم قيادات الجماعة بأن التنظيم الدولي يقوم بإمداد الجماعة بهاليات وإداريات واستثمارات بواسطة النائب الثاني خيرت الشاطر؛ مما يؤكد ما تم نشره في «المصور» من وثيقة فتح مصر.

فضلاً عن أن مضمون ما تم نشره في «المصور» من بيان سياسة وخطة الإخوان للسيطرة على المجتمع قد تم تنفيذه عملياً من جانب الجماعة بالفعل في انتخابات مجلس الشعب 2005 في صحة تلك الوثيقة التي صارت حقائق مسلماً بها، وتابعتها جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والصحف، وخضعت لتحليلات الكتاب ومقولات السياسيين، ولا سيما صدور حكم قضائي نهائي بشأن نسبة الوثيقة لنائب المرشد خيرت الشاطر.

كان الوضع شاذاً وغريباً، الشاطر يلعب معنا دوراً واحداً بوجهين، المهندس خيرت الشاطر المتضرر من النشر الذي لا يحمل معه أي ضرر شخصي لمهندس من عوام الناس، وخيرت الشاطر نائب المرشد الذي لا يظهر في الصورة وهو المتضرر من النشر، المهندس خيرت الشاطر يستأنف الحكم، ونائب المرشد لا علاقة له بما يجري في المحاكم، وبدا الأمر شاقاً على الرجل، فهو مطالب بنفي الوثيقة حتى لا يدخل بها السجن، ولا يستطيع

نفيها إلا وقد فقد مكانته ووضعيته في الجماعة، وبخاصة أن الوثيقة بلغت المكاتب الإدارية، وهذا مستوى من العلانية لا يستطيع الشاطر أن يظهر معه بمظهر الكاذب، الخائف المرتعش، وهو من هو الرجل القوي، المتنفذ في الجماعة، لا يقبل على نائب المرشد نفي ما خطته يده، ويدفع المهندس خيرت الشاطر لنفي ما خطته يده، يكذب ولا يكذب، ينفي على الرأي العام ولا ينفي على الجماعة.

وجاء حكم محكمة استئناف القاهرة (الدائرة 107 تعويضات)، حاسماً للقضية، وقضت في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي تحت رقم 11658/126 ق بقبول الاستئناف شكلاً؛ لإقامة الاستئناف في الميعاد وفقاً للقواعد المقررة قانوناً، ورفضه موضوعاً (عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة) وألزمت المستأنف - الشاطر مرة أخرى - بالمصاريف ومائة جنيه أتعاب المحاماة، وصدر الحكم وتُلي علناً بجلسة يوم الثلاثاء الموافق 2010/6/22 برئاسة المستشار مصطفى عبد العال إبراهيم، وعضوية المستشارين همام محمد همام، وعادل سعيد غنام، وأمانة سر أسامة مصطفى محمد.

هوامش

(1) نص اللائحة (لائحة عام 1945 بتنقيح من المستشار المأمون الهضيبي في التسعينيات المرشد العام؛

مادة: المرشد العام؛ هو مرشد الجماعة وممثلها، بالإضافة إلى مسئولياته واختصاصاته طبقاً لللائحة العامة، وهو الرئيس العام للجماعة في مصر ورئيس كل من مكتب الإرشاد ومجلس الشورى، وله حق حضور ورئاسة جميع أقسام وتشكيلات الجماعة وتنظيماتها، والمرجع في كل ما يتعلق به إلى اللائحة العامة.

مادة: للمرشد العام أن يخوّل نائبه الأول بعض اختصاصاته حسبما تقتضيه المصلحة، وله أن ينييه أو ينيب غيره من النواب في رئاسة مكتب الإرشاد أو مجلس الشورى، أو غير ذلك من أقسام وتشكيلات الجماعة وتنظيماتها.

مادة: في حالة غياب المرشد العام خارج الجمهورية، أو تعذر قيامه بمهامه لمرض أو لعذر طارئ، يقوم نائبه الأول مقامه في جميع اختصاصاته.

مادة: في حالة حدوث موانع قهرية تحول دون مباشرة المرشد لمهامه، يحل محله نائبه الأول، ثم الأقدم من النواب، ثم الأكبر فالأكبر من أعضاء مكتب الإرشاد.

مكتب الإرشاد:

مادة: مكتب الإرشاد؛ هو الهيئة الإدارية والقيادة التنفيذية العليا، وهو المشرف

على سير الدعوة، والموجه لسياساتها وإداراتها والمختص بكل شئونها وبتنظيم أقسامها وتشكيلاتها.

مادة: تكوين مكتب الإرشاد: يتكون مكتب الإرشاد فضلاً عن المرشد العام من: (١) ستة عشر عضواً يتخبرهم مجلس الشورى بطريق الاقتراع السري مع مراعاة الآتي:

أن يكون تسعة منهم من المقيمين بالقاهرة الكبرى ومتفرغين تفرغاً كاملاً للقيام بمهام عضوية المكتب، وبما يكلفون به من شئون متعلقة بأقسام الجماعة وتشكيلاتها وتنظيماتها وأوجه نشاطها.

أن يكون من بينهم عضو من محافظتي الإسكندرية ومرسى مطروح وعضوان من محافظات الوجه البحري وعضوان من محافظات الوجه القبلي.

أن يكون من بينهم عضوان من الإخوة المصريين المقيمين بصفة مستقرة خارج الجمهورية.

(ب) ثلاثة أعضاء على الأكثر، يجوز لمكتب الإرشاد تعيينهم بأغلبية أعضائه المنتخبين المقيمين بالجمهورية.

(ج) يشترط حصول العضو المنتخب على أكثر من نصف أصوات أعضاء مجلس الشورى، الحاضرين بجلسة الاقتراع، فإذا لم يتحقق ذلك في الاقتراع الأول، أعيد الاقتراع، على أن ينحصر الاختيار بين من حصلوا على أصوات في الاقتراع الأول، فإذا كان عددهم يزيد على ضعف العدد المطلوب استكمالهم يقتصر الاقتراع بين ضعف العدد المطلوب من الحائزين على أكثر الأصوات.

وفي حالة خلو مكان أحد الأعضاء المنتخبين، يحل محله من يليه في آخر اقتراع في عدد أصوات من الفئة التي ينتمي إليها، بشرط ألا تقل عن 40 ٪ من عدد الأعضاء الحاضرين بجلسة الاقتراع، فإذا لم يتحقق ذلك انتخب مجلس الشورى في أول اجتماع له من محل محله.

وإذا زالت عضوية أحد الأعضاء المعينين جاز لمكتب الإرشاد أن يعين من يحل محله.

مادة: شروط عضوية مكتب الإرشاد:

يشترط فيمن ينتخب أو يعين عضواً بمكتب الإرشاد الآتي:

- (أ) أن يكون قد بلغ من العمر ثلاثين سنة.
 - (ب) أن يكون قد مضت على قبوله عضواً بالجماعة عشر سنوات على الأقل.
 - (ج) أن يكون عضواً بمجلس الشورى.
 - (د) أن يكون متصفاً بالصفات الخلقية والعلمية التي تؤهله لمهام ومسئوليات المكتب، ويستثنى العضوان المقيمان بالخارج من شرط عضوية مجلس الشورى.
 - (هـ) يجوز لمكتب الإرشاد - بموافقة أحد عشر عضواً من أعضائه المنتخبين المقيمين بالجمهورية - استثناء الأعضاء المعيّنين من الشرطين المنصوص عليهما بالفقرتين «ب - ج» وفي هذه الحالة يعتبر العضو المعين بالمكتب عضواً معيناً بمجلس الشورى، ولو أجاز ذلك العدد الجائز لمكتب الإرشاد تعيينه، على أن تجاز الزيادة عند خلو مكان أحد الأعضاء المعيّنين.
 - (و) باستثناء رئيس المكتب الإداري العام لمحافظة القاهرة، لا يجوز الجمع بين عضوية مكتب الإرشاد وعضوية المكاتب الإدارية.
- وفي حالة انتخاب رئيس المكتب الإداري أو تعيينه عضواً بمكتب الإرشاد، ينتخب مجلس شورى المحافظة رئيساً له وللمكتب الإداري من بين ممثليه في مجلس الشورى العام، فإذا لم يكن للمحافظة ممثلون في مجلس الشورى العام غير الرئيس السابق، انتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً له وللمكتب الإداري، ويعتبر العضو المنتخب في هذه الحالة عضواً بمجلس الشورى العام، على أن تجاز الزيادة عند أول خلو.
- وفي حالة انتخاب أحد أعضاء المكتب الإداري عضواً بمكتب الإرشاد، أو تعيينه ينتخب مجلس شورى المحافظة من يحل محله في عضوية مكتب إداري المحافظة.

مادة: مدة عضوية المكتب:

- (أ) مدة عضوية مكتب الإرشاد أربع سنوات، اعتباراً من تاريخ أول انعقاد للمكتب بعد تمام إجراءات انتخابه على ألا يتأخر ذلك عن خمسة عشر يوماً من

بداية دورة مجلس الشورى التي تجري فيها الانتخابات وتكون مدة الأعضاء المعينين لنهاية مدة المكتب المنتخب أيًا كان تاريخ تعيينه.

(ب) يكمل العضو الذي يحل محل غيره، المدة المقررة للمكتب طبقًا للفقرة (أ) السابقة.

(ج) في جميع الأحوال - أيضًا - تستمر عضوية المكتب، ولو تجاوزت المدد المشار إليها آنفًا إلى أن يجتمع مجلس الشورى ويختب المكتب الجديد.

(د) يجوز لمجلس الشورى تجديد انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم، ولا يجوز للمكتب تعيين عضو المكتب لأكثر من مرة واحدة.

مادة: زوال العضوية، نزول عضوية مكتب الإرشاد لأحد الأسباب الآتية:

(أ) الوفاة.

(ب) انتهاء مدة العضوية دون تجديدها.

(ج) طلب الإعفاء، ويجوز للمكتب قبول الطلب أو مراجعة العضو، ويعتبر طلب الإعفاء مقبولًا إذا لم يسحبه العضو خلال ستين يومًا من تاريخ تقديمه رغم مراجعة المكتب له.

(د) فقد العضو الصلاحية لأسباب صحية أو غيرها، ويصدر قرار الإعفاء من مجلس الشورى باقتراح سري بأغلبية عدد أعضائه بناء على طلب مكتب الإرشاد، أو عشرين عضوًا من أعضاء مجلس الشورى بعد تحقيق تجريه لجنة التحقيق المشار إليها بالبند (م) من المادة اجتماعات مجلس الشورى.

(هـ) قيام ظروف قهرية، تحول دون إمكانية مباشرة العضو مهامه، مدة لا تزيد على ستة أشهر، ويصدر قرار الإعفاء من مكتب الإرشاد، بعد أخذ رأي اللجنة المشار إليها في البند (م) من المادة اجتماعات مجلس الشورى، بأغلبية أحد عشر عضوًا من أعضاء المكتب المقيمين بالجمهورية.

(و) بالنسبة للعضوين المقيمين بالخارج نزول العضوية بانتهاء إقامة العضو بصفة مستقرة بالخارج، ويصدر القرار بزوال العضوية في هذه الحالة مكتب الإرشاد على النحو المشار إليه في الفقرة السابقة.

مادة: اجتماعات مكتب الإرشاد:

(أ) مقر مكتب الإرشاد واجتماعاته تكون بالقاهرة، ويجوز انعقاده بمكان آخر إذا دعت الضرورة لذلك بناء على قرار من المرشد العام أو أغلبية أعضاء المكتب.

(ب) تكون لمكتب الإرشاد اجتماعات دورية يحددها، وللمرشد العام أن يدعو المكتب لاجتماعات أخرى كلما وجد داعيًا لذلك، كما يجب دعوة المكتب كلما طلب خمسة من أعضائه ذلك.

(ج) تكون اجتماعات المكتب صحيحة بحضور أكثر من نصف عدد أعضائه المقيمين بالجمهورية، وفي حالة تخلف المرشد العام ونائبه الأول عن حضور اجتماع المكتب يرأس الجلسة أقدم نواب المرشد ثم أكبر الأعضاء الحاضرين سنًا.

(د) فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص تصدر قرارات المكتب بأغلبية أعضائه الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يعتبر الأمر المعروض غير موافق عليه، ويجوز إعادة عرضه للمداولة فيه في ذات الجلسة أو في جلسة أخرى، فإذا تساوت الأصوات بشأنه في المرة الثانية رجح الجانب الذي فيه المرشد العام إذا كان حاضراً، أو نائبه الأول الذي يحل محله، فإن لم يكن أيهما حاضراً اعتبر الموضوع مرفوضاً.

(هـ) يشكل مكتب الإرشاد من بين أعضائه المقيمين بالقاهرة هيئة دائمة يرأسها المرشد العام أو نائبه الأول، وتضم أربعة من الأعضاء، ويكون لهذه الهيئة حق اتخاذ القرارات في الحالات الآتية:

القرارات العاجلة في الظروف الطارئة، التي لا تتحمل انتظار دعوة المكتب للانعقاد.

المسائل الجارية التي لا تعتبر ذات أهمية بالغة.

ويجب إحاطة الهيئة العامة لمكتب الإرشاد بقرارات الهيئة الدائمة في أول اجتماع لهيئة المكتب العام، ويكون لمكتب الإرشاد بهيئته العامة تقرير ما يراه بشأن قرارات الهيئة الدائمة.

مجلس الشورى العام

مادة: مع عدم الإخلال بأحكام اللائحة العامة، يكون مجلس الشورى هو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان في مصر، ويكون مختصاً بمناقشة وإقامة السياسات العامة والوسائل التنفيذية اللازمة لها، وكذا مناقشة التقارير السنوية التي يتقدم بها المكتب. ويتكون مكتب الشورى من:

(أ) خمسة وسبعين عضواً على الأقل وتسعين عضواً على الأكثر، يختارون بطريقة الاقتراع السري من بين أعضاء مجالس شورى المحافظات طبقاً لأحكام المادة التالية.

(ب) ما لا يزيد على خمسة عشر عضواً يجوز لمكتب الإرشاد تعيينهم.

(ج) ويكون عضواً بحكم اللائحة، كل من سبق توليه عضوية مكتب الإرشاد لمدة لا تقل عن عامين طبقاً لأحكام هذه اللائحة ما لم يكن زوال عضويته من المكتب لأسباب فقد الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة «د» من مادة زوال العضوية من هذه اللائحة.

مادة:

(أ) ينتخب مجلس شورى كل محافظة عدداً من بين أعضائه الذين لم يكتسبوا عضوية مجلس الشورى بحكم اللائحة لعضوية مجلس الشورى العام، طبقاً للبيان التالي:

القاهرة الكبرى:

القاهرة 19 عضواً

الجيزة 7

القليوبية 2

الإسكندرية 5

مرسى مطروح 1

السويس 1

الإسماعيلية 1

بورسعيد 1
الدقهلية 6
دمياط 1
الشرقية 4
المنوفية 4
الغربية 4
البحيرة 3
كفر الشيخ 2
الفيوم 1
بني سويف 2
المنيا 3
أسيوط 3
سوهاج 1
قنا 1
أسوان 1

المجموع 72 «اثنان وسبعون عضوًا».

ويجوز بقرار من مكتب الإرشاد تعديل العدد المخصص لكل محافظة، ومع وجوب مراعاة المجموع الكلي للأعضاء المنصوص عليه بالمادة السابقة، ويجب أن يحصل العضو المنتخب على أكثر من نصف أصوات أعضاء مجلس شورى المحافظة الحاضرين بجلسة الاقتراع، فإذا لم يتحقق ذلك في الاقتراع الأول؛ أعيد الاقتراع على أن ينحصر الاختيار بين ضعف العدد المطلوب استكمالهم ممن حصلوا على أعلى الأصوات في الاقتراع السابق.

وإذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين انتخب مجلس شورى المحافظة المختص من محل محله.

وإذا خلا مكان أحد الأعضاء المعينين؛ جاز لمكتب الإرشاد أن يعين من محل محله.

- (ب) ينتخب الإخوان المصريون المقيمون بالخارج ثلاثة أعضاء طبقاً للاتحة الخاصة بهم.
- مادة: في مباشرته لمهام المجلس يمثل العضو المنتخب أو المعين الدعوة بصفة عامة.
- مادة: شروط عضوية مجلس الشورى:
- يشترط في عضو مجلس الشورى المنتخب الآتي:
- (أ) أن يكون مصرياً بلغ من العمر ثلاثين سنة.
- (ب) أن يكون قد مضى على قبوله عضواً عاملاً بالجماعة خمس سنوات.
- (ج) أن يكون عضواً بمجلس شورى المحافظة، ويستثنى الأعضاء الممثلون للمقيمين بالخارج.
- (د) أن يكون متصفاً بالصفات العلمية والخلقية التي تؤهله لعضوية المجلس.
- (هـ) يجوز لمكتب الإرشاد أن يتجاوز - بالنسبة للأعضاء المعينين - عن الشروط المنصوص عليها في الفقرات (أ، ب، ج من هذه المادة).
- مادة:

- (أ) مدة عضوية مجلس الشورى: مدة عضوية مجلس الشورى أربع سنوات تبدأ من تاريخ انعقاد أول دورة للمجلس بعد انتخاب أعضائه، وتنتهي عضوية جميع الأعضاء المنتخبين والمعينين - أيّاً كان تاريخ تعيينهم - بانتهاء هذه المدة، ويكمل العضو الذي يحل محل غيره مدة سلفه.
- (ب) وإذا قامت ظروف قاهرة حالت دون إتمام مجلس الشورى في الموعد المقرر استمر المجلس القائم في أداء مهامه إلى أن يتم انتخاب المجلس الذي يخلفه.
- مادة: اجتماعات مجلس الشورى:

- (أ) يجتمع مجلس الشورى بدعوة من المرشد العام دورتين كل عام، الأولى خلال النصف الأول من شهر صفر، والثانية خلال النصف الأول من شهر شعبان.
- (ب) يضع مكتب الإرشاد جدول أعمال كل دورة وتستمر اجتماعات المجلس إلى أن ينتهي من نظر الأعمال المدرجة في جدول الأعمال، وذلك دون إخلال بحق المجلس في استبعاد ما يرى استبعاده وتأجيل ما يرى تأجيله من الموضوعات

المدرجة في جدول الأعمال ويضاف إلى جدول الأعمال الموضوعات التي يطلب عشرة من أعضاء المجلس إضافتها.

(ج) يجوز دعوة مجلس الشورى لاجتماع طارئ بقرار من المرشد العام، أو بناء على قرار مكتب الإرشاد إذا دعت حاجة لذلك.

(د) على المرشد العام دعوة مجلس الشورى للانعقاد خلال خمسة عشر يومًا إذا طلب عشرون من أعضائه ذلك.

(هـ) يكون اجتماع المجلس صحيحًا بحضور أكثر من نصف عدد أعضائه، وفي حالة غياب المرشد العام ونائبه الأول أو من ينوبه المرشد العام لرئاسة الجلسة يرأس الجلسة الأقدم فالأقدم من نواب المرشد العام، ثم أكبر الحاضرين سنًا من أعضاء مجلس الإرشاد، ثم الأكبر فالأكبر سنًا من أعضاء المجلس.

(و) تصدر قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وذلك فيما عدا الأحوال التي يشترط فيها نصاب خاص، فيجب توافر النصاب المشروط، وفي حالة تساوي الأصوات يعتبر الموضوع محل الاقتراع غير موافق عليه.

(ز) يقدم مكتب الإرشاد في الاجتماع السنوي الأول لمجلس الشورى تقريرًا شاملاً عن نشاط الدعوة وأعمال المكتب خلال العام السابق، كما يتضمن التقرير إيضاحًا لبرنامج العمل والسياسة التي يرى المكتب اتباعها خلال السنة التالية، ويناقش مجلس الشورى التقرير، ولكل من أعضائه أن يتقدم بما يراه من مقترحات، وينفذ مكتب الإرشاد ما يتم تصديق المجلس عليه.

وفي غير حالات الضرورة يطلب مكتب الإرشاد تصديق مجلس الشورى على قرارات المكتب المتعلقة بالمشاركة في الحكم، أو في الانتخابات العامة، أو إنشاء حزب أو غيرها، مما له أهمية خاصة.

(ح) ينتخب مجلس الشورى في أول اجتماع له أعضاء مكتب الإرشاد كلما حل موعد انتهاء عضوية المكتب السابق، كما تستكمل العضويات الشاغرة.

(ط) مع مراعاة نصوص اللائحة العامة، وفي حالة خلو منصب المرشد العام يحل محله نائبه الأول في مصر ويتولى مكتب الإرشاد دعوة مجلس الشورى للاجتماع

خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يومًا للتداول في اختيار من يرشح لمنصب المرشد العام، ولا يكون اجتماع المجلس في هذه الحالة صحيحًا إلا بحضور ثلاثة أرباع عدد أعضائه، ويكون قراره بتزكية اسم المرشح لمنصب المرشد العام بأغلبية خمسة وخمسين عضوًا من أعضائه.

(ي) إذا لم تتوافر الأغلبية المشار إليها في البند السابق، يؤجل الاجتماع مدة لا تقل عن خمسة عشر يومًا ولا تزيد على ثلاثين يومًا، ويعيد مكتب الإرشاد الدعوة لاجتماع ثانٍ، يكون صحيحًا بحضور أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس الشورى، ويكون قرار التزكية صحيحًا بموافقة خمسة وأربعين عضوًا من أعضاء المجلس.

(ك) في حالة عدم توافر الأغلبية المشار إليها في البند السابق، يؤجل الاجتماع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يومًا ولا تزيد على ثلاثين يومًا، ويكرر مكتب الإرشاد الدعوة لاجتماع ثانٍ، يكون صحيحًا بحضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس، ويكون قرار التزكية معتبرًا بأغلبية أصوات الحاضرين.

(ل) تكون اجتماعات مجلس الشورى بالقاهرة، أو في أي مكان آخر، بمجده مكتب الإرشاد. (م) ينتخب مجلس الشورى من بين أعضائه لجنة تحقيق تتكون من ثلاثة أعضاء أصليين وثلاثة أعضاء احتياطيين، يحلون محل الأعضاء الأصليين، إذا وجد مانع لديهم أو لدى أحدهم، وتختص لجنة التحقيق بما يحيله إليها المرشد العام، أو مكتب الإرشاد، أو المجلس مما يمس سلوك أحد الأعضاء أو يفقد الثقة به، وتقترح هذه اللجنة الجزاء الذي تراه مناسبًا، وتعرض قرارها على مكتب الإرشاد أو المجلس طبقًا لاختصاص كل منهما.

مادة: زوال العضوية:

نزول عضوية مجلس الشورى لأحد الأسباب الآتية:

(أ) الوفاة.

(ب) انتهاء مدة العضوية دون تجديدها.

(ج) طلب العضو إعفائه.

(د) فقد الصلاحية لأسباب صحية أو غيرها، ويصدر القرار بالإعفاء من العضوية في هذه الحالة باقتراع سري بأغلبية عدد أعضاء المجلس بعد تحقيق تجريه اللجنة المشار إليها في البند (م) من المادة اجتماعات مجلس الشورى.

(هـ) قيام ظروف قهرية تحول دون إمكان مباشرته مهام عضويته دون عذر مقبول، ويصدر القرار بالإعفاء من العضوية في هذه الحالة باقتراع سري بأغلبية عدد أعضاء المجلس.

(و) وبالنسبة للأعضاء المنتخبين من الإخوة المصريين في الخارج تزول العضوية بانتهاء إقامة العضو بالخارج إقامة مستقرة، ويصدر مكتب الإرشاد قراراً بذلك بعد أخذ رأي المسئول بالخارج.

مجالس شورى المحافظات،

مادة: تشكيل مجلس شورى المحافظة،

يشكل بكل محافظة مجلس شورى يحدد مجلس الإرشاد عدد أعضائه، ويختاره الأعضاء العاملون بالمحافظة طبقاً للإجراءات التي يعتمدها مكتب الإرشاد.

ويجوز لمكتب الإرشاد أن يضم إلى الأعضاء المختارين عددًا لا يزيد على الخمسة بعد أخذ رأي المكتب الإداري ويعتبر عضوًا بمجلس شورى المحافظة التي تتبعها من عُيِّن عضوًا بمجلس الشورى العام أو اكتسب عضويته بحكم اللائحة طبقاً للفقرة (ج) من المادة مجلس الشورى العام، ويجوز بقرار من مكتب الإرشاد ضم أكثر من محافظة ليكون لها معًا مجلس شورى واحد ومكتب إداري مشترك، وفي هذه الحالة يحدد مكتب الإرشاد عدد الأعضاء الذين يمثلون كل محافظة لكل من مجلس الشورى والمكتب الإداري.

ويجوز لمكتب الإرشاد أن يقرر أن تكون لكل منطقة أو لعدد من المناطق بالمحافظة الواحدة مجلس شورى ومكتب إداري خاص، وفي هذه الحالة يحدد مكتب الإرشاد عدد الأعضاء الذين ينتخبهم مجلس شورى كل منطقة، لمجلس الشورى العام من مجموع العدد المقرر للمحافظة.

مادة: شروط العضوية:

يشترط فيمن يختار عضواً في مجلس شورى المحافظة:

(أ) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة.

(ب) أن يكون قد مضى على قبوله عضواً عاملاً بالجماعة خمس سنوات على الأقل.

(ج) أن يكون متصفاً بالصفات الخلقية والعلمية التي تؤهله لذلك.

مادة: مدة العضوية:

مدة عضوية مجلس شورى المحافظة أربع سنوات من التاريخ الذي يحدده مكتب الإرشاد لانتهاه إجراءات الاختيار في جميع المحافظات، ويسري ذلك بحق الأعضاء الذين يقرر مكتب الإرشاد تعيينهم لمجلس شورى المحافظة؛ أيًا كان تاريخ التعيين.

وفي حالة خلو مكان أحد الأعضاء المختارين، يختار الأعضاء العاملون من محل محله طبقاً للقواعد والإجراءات المعتمدة في هذا الشأن من مكتب الإرشاد، وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.

مادة: زوال العضوية:

(أ) الوفاة.

(ب) انتهاء مدة العضوية، ويجوز تجديد اختيار أو تعيين العضو.

(ج) الاستعفاء.

(د) تعذر قيام العضو بمهام العضوية لأسباب صحية أو غير ذلك، أو تخلفه عن مباشرة مهام عضويته دون عذر مقبول.

(هـ) فقدان الثقة والاعتبار.

ويكون زوال العضوية في الحالتين (د، هـ) بقرار من مكتب الإرشاد، بأغلبية عدد أعضائه المقيمين بالجمهورية، بعد أخذ رأي إداري المحافظة.

مادة: انعقاد مجلس شورى المحافظة،

(أ) يكون انعقاد مجلس شورى المحافظة بعاصمة المحافظة ما لم يقرر المكتب الإداري أو غالبية أعضاء المجلس انعقاده في مكان آخر.

(ب) يرأس أولى جلسات مجلس شورى المحافظة أحد أعضاء مجلس الإرشاد أو أكبر الأعضاء سنًا، ويتتخبط المجلس في هذه الجلسة وبطريقة الاقتراع السري الأعضاء الذين يمثلون المحافظة في مجلس الشورى العام، طبقًا لما هو منصوص عليه بالمادة الثانية في فصل مجلس الشورى العام.

ثم يتتخبط المجلس رئيسًا له من بين الأعضاء الذين تم انتخابهم بمجلس الشورى العام، ويكون - أيضًا - رئيسًا للمكتب الإداري.

ثم يتتخبط المجلس بعد ذلك نائبًا للرئيس؛ ثم أعضاء المكتب الإداري مع مراعاة تمثيل مختلف المناطق ما أمكن ذلك، ويسري بحق رئيس ونائب رئيس المكتب الإداري وأعضائه المنتخبين شرط النصاب والإجراءات المقررة بشأن انتخاب أعضاء مجلس الشورى العام.

وإذا خلا مكان أحد أعضاء المكتب الإداري انتخبط مجلس شورى المحافظة من اجل محله.

(ج) يجوز إعادة انتخاب رئيس المجلس ونائبه وأعضاء المكتب الإداري.

(د) ينعقد مجلس شورى المحافظة بصفة دورية مرتين كل عام، الأولى خلال الأسبوع الثاني من شهر محرم، والثانية خلال الأسبوع الثاني من شهر رجب، ويقدم إليه مكتب إداري المحافظة في الاجتماع السنوي الأول، تقريرًا شاملًا عن سير الدعوة بالمحافظة خلال العام المنصرم، وللمجلس شورى المحافظة أن يناقش التقرير وأن ييذي ملاحظته وأن يصدر توصيات يبلغها مكتب إداري المحافظة الذي عليه أن يقدمها في تقريره إلى مكتب الإرشاد.

(هـ) يكون اجتماع مجلس الشورى بناء على دعوة رئيسه أو نائبه، عند غيابه، ويجوز دعوته لاجتماع غير عادي بناء على طلب رئيسه أو نائبه عند غيابه أو بقرار من مكتب إداري المحافظة أو كلها طلب نصف أعضائه ذلك، ويكون اجتماعه

صحيحًا بحضور الرئيس أو نائبه أو من ينييه ونصف عدد الأعضاء، وتصدر قرارات المجلس وتوصياته بأغلبية الحاضرين.

مكتب إداري المحافظة

مادة: مكتب إداري المحافظة؛ هو الهيئة التنفيذية المسئولة عن تنفيذ مهام الدعوة بالمحافظة طبقًا للسياسة العامة للجماعة وتوجيهات مكتب الإرشاد، وينتخبه مجلس شورى المحافظة طبقًا لما نص عليه في الفصل السابق.

مادة: ينتخب مكتب إداري المحافظة من بين أعضائه أمينًا للصندوق وأمينًا للسر، كما يعهد المكتب لكل عضو من أعضائه، بالمهام التي يحددها له بعد تشكيل الأقسام المختلفة للدعوة.

مادة: يعقد مكتب إداري المحافظة اجتماعات دورية نصف شهرية على الأقل تكون صحيحة بحضور رئيسه، أو من ينوب عنه في حالة غيابه، ونصف عدد الأعضاء.

مادة: لرئيس المكتب دعوته للاتعداد كلما رأى مصلحة في ذلك أو كلما طلب.

مادة: يجب على عضو مكتب إداري المحافظة الانتظام في حضور جلسات المكتب، والمحافظة على سرية المداولات، والالتزام بتنفيذ قرارات المكتب ولو خالفت ما ارتأه.

مادة: يقدم مكتب إداري المحافظة تقريرًا إلى مجلس شورى المحافظة عن سير أعماله خلال السنة، في الأسبوع الأول من شهر المحرم من كل عام، ثم يرفع مكتب إداري المحافظة تقريرًا مشفوعًا بملاحظات وتوصيات مكتب شورى المحافظة إلى مكتب الإرشاد في ميعاد لا يتجاوز الأسبوع الثالث من شهر المحرم من كل عام.

مادة: يجوز لمكتب الإرشاد - إذا دعت ضرورة لذلك - أن يقرر وقف كل أو بعض أعضاء مكتب إداري المحافظة عن مباشرة أعمالهم، وله أن يعين من يباشر مهام المكتب بصفة مؤقتة، وفي هذه الحالة يجب دعوة مجلس شورى المحافظة لاجتماع طارئ، في خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا لانتخاب بدل عمن تقرر وقفه، فإذا انتخب رئيس جديد لمجلس شورى المحافظة وللمكتب

الإداري من غير ممثلي المحافظة في مجلس الشورى؛ اكتسب الرئيس الجديد عضوية مجلس الشورى، ولو جاوز ذلك العدد المحدد لممثلي المحافظة، على أن تجبر الزيادة عند حدوث أي خلل.

أحكام عامة ومؤقتة،

مادة: يجوز تعديل أحكام هذا النظام بناء على اقتراح:

(أ) المرشد العام. (ب) أغلبية أعضاء مجلس الإرشاد المقيمين بالجمهورية.

(ج) عشرين عضوًا من أعضاء مجلس الشورى.

وينظر اقتراح التعديل في جلسة خاصة للمجلس، يدعى إليها قبل ثلاثين يومًا على الأقل، مع إخطار الأعضاء بموضوع التعديل المقترح، ويعتبر التعديل مقبولًا بأغلبية أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

مادة: في حالة تعذر اجتماع مجلس الشورى لأسباب اضطرارية، يتولى مكتب الإرشاد جميع الاختصاصات.

مادة: تنتهي ولاية أعضاء مكتب الإرشاد القائمين بأعمال العضوية حاليًا - باستثناء المرشد العام - باجتماع مجلس الشورى وانتخابه أعضاء مكتب الإرشاد.

مادة: التقويم المعتمد هو التقويم الهجري والأشهر الهلالية.

(تحقيق اللاتحة للزميل عبد المنعم محمود صاحب مدونة «أنا إخوان»).

(2) هناك روايات عدة عن قصة الرئيس مرسي وهروبه من السجن، لكن الأمر المؤكد أن مرسي كان نزيل سجن «وادي النطرون» بعد أن تم اعتقاله صباح يوم الجمعة الغضب 28 يناير 2011 في أثناء ثورة 25 يناير مع 34 شخصًا من قيادات الإخوان على مستوى المحافظات تحسبًا من مشاركتهم في «جمعة الغضب» وقام الأهالي بتحريرهم يوم 30 يناير بعد ترك الأمن للسجون خلال الثورة.. ويسوق الإخوان دليلًا على ذلك، عبارة عن فيديو صوتي لمرسي وهو يتكلم مع الأهالي قبل تحريره بلحظات.. بينما يؤكد آخرون - أمليون وغير أمنيين - أن من حرّر مرسي وقيادات الإخوان من السجن هم ميليشيات متخصصة جاءت من «حماس» وكتائب القسام، وأخرجت

من السجون ليس فقط كوادر الإخوان ولكن كوادر من حماس والجهاد الفلسطيني كان قد سبق سجنهم لقيامهم باعتداءات حدودية أو عمليات تهريبية في رفح المصرية ومحيطها.. ولا تزال تلك القضية غامضة التفاصيل حتى اليوم.. بل إن الداعي لاعتقال مرسي ذاته لا يزال غامضاً، فلا يعرف أحد على وجه التحديد لماذا تم اعتقاله..!

(3) قضية ميليشيات الأزهر 2006: كان طلاب من الاتحاد الحر لجامعة الأزهر أدوا عرضاً بأزياء عسكرية سوداء، وعلى رؤوسهم عصابات مكتوب عليها «صامدون»، وعلى وجوههم أقنعة أمام مكتب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب الذي كان رئيس الجامعة فقط حينها، احتجاجاً على فصل خمسة من طلاب الاتحاد لمدة شهر.

الطلاب أجروا استعراضاً لمهاراتهم القتالية في لعبتي الـ «كونغ فو» و«الكاراتيه»، بينما تابعت قوات الأمن العرض الذي اصطف فيه الطلاب في طوابير منظمة تشبه طوابير الميليشيات. وكان الطلاب بدءوا اعتصاماً مفتوحاً، في المدينة الجامعية وشارك فيه نحو 3 آلاف طالب، ثم انتقلوا إلى مقر الجامعة، وتظاهروا أمام مكتب رئيسها ومبنى كلية الطب.

وعرضت بعض وسائل الإعلام لقطات لطلاب من جامعة الأزهر، ينتمون لجماعة الإخوان، يرتدون أزياء سوداء وأقنعة كتب عليها «صامدون» و«عائدون» أثناء اعتصامهم أمام مكتب رئيس الجامعة احتجاجاً على فصل بعض زملائهم. وذكرت أنهم قاموا باستعراض عسكري للقوة وأدوا تدريبات عنيفة تشبه تلك التي تؤديها ميليشيات كتائب القسام وحماس.

وقد أثارت هذه الصور أوساط الرأي العام، وحذرت رموز في أوساط المثقفين من نشأة ميليشيات عسكرية إخوانية مدربة. بينما خرج المرشد العام لجماعة الإخوان وقتها مهدي عاكف ناقياً ذلك بأسلوبه المشهور الحاد. وأكد أنها كانت مجرد «استكشآت» لعرض مسرحي تمثيلي عن المقاومة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ليثبت بعد ذلك بالدليل تلو الدليل عكس هذا الكلام تماماً..!

اثنا عشر عامًا ونيف..

على كثرة وثائق جماعة الإخوان وتدفعها على الصحف والمجلات إلى حد الإغراق بعد وصولهم للحكم، تظل وثائق الجماعة في الفترة «المحظورة» هي الأخطر، بخاصة تلك المعنونة بـ «سري جدًا» التي لا يطلع عليها إلا عناصر القيادة في التنظيم الخاص «التنظيم السري في الجماعة»، وربما يعز على قيادات بارزة في الجماعة الاطلاع عليها ويفاجئون بها فعلًا، مما يثير الشك والحيرة في نفوسهم، ويتقلبون ذات اليمين وذات الشمال، ومرشدهم باسط ذراعيه يقول: «لا أعلم» وقد أفتى...!

ولعل وثيقة «فتح مصر» الخطيرة التي عنونت هذا البحث المهم في أدبيات التمكين الإخوانية، كانت بالتحديد ملخصًا لوثيقة أهم، هي الأخطر بين وثائق الجماعة قاطبة، وهي الوثيقة المعنونة بـ «الرؤية المستقبلية والخطة الاستراتيجية» والمعروفة إخوانيًا بالخطة «الاثنا عشرية» التي تعد «مانيفستو» الجماعة الذي يحدد رؤيتها لمستقبل الجماعة وتصوراتها عن مستقبل الوطن في

إطار الجماعة، فالجماعة عندهم أكبر من الوطن تبتلعه في بطنها الذي صار كبطن الحوت بما يحويه ذاك البطن من روائح تزكم الأنوف...!

الوثيقة - إلى ذلك - تحدد الأهداف الاستراتيجية كليًا ومرحليًا، وتقسم الأهداف إلى مراحل، والمراحل إلى خطط ومواقيت، إلى أن تنتهي بالسيطرة على مصر وفتحها باعتبارها القطر المفتاحي لحركة الإخوان العالمية التي تطمح في استاذية العالم - أي قيادته - وهذا ليس «مخفيًا» في الخطة، بل تعمل عليه الجماعة، وتعتبر أن مهمتها المقدسة هي إعادة مصر إلى حظيرتها الإخوانية على نحو ما جاء بالوثيقة التي ذكرناها في الفصول الأولى من هذا الكتاب.

وتحدد الجماعة إطارًا زمنيًا (12 عامًا) تقوم الجماعة فيها بإنجاز تكليفها الشرعي الباعث على إنشائها - أي الجماعة - ولا نعرف حقيقة ماهية التكليف، ولا متى كان، وما إن كان هذا التكليف أرضيًا من حسن البناء أم سماويًا باعتبار أن البنا يوحى إليه، وما رسائله إلا تعاليم استنهاهم وآبائهم الأولين.. الله أعلم؟!

في بند الأهداف الرئيسية تعترف الجماعة بأن هدفها تحقيق رسالة الجماعة، أي سيطرة الجماعة على مقاليد الحكم في مصر انطلاقًا لدور عولمي لا تخفيه الرسالة الإخوانية، باعتبارها رسالة إصلاح لمجتمع وصفته الوثيقة بالانحدار القيمي والتبعية للغرب ولأعداء الإسلام.

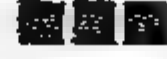
في الأخيرة خانة أعداء الإسلام، تضع الوثيقة نخبة من القائمين على المؤسسات الخاصة والعامة وتتهمهم بالعمالة للصهيونية، والموصوفين بأعداء الإسلام (نصًا) هم:

أولاً: عملاء النظام ومؤسساته التشريعية، (قبل الحكم الإخواني) ومؤسساته التنفيذية (الحكومة والمحافظين قبل الحكومة الإخوانية والمحافظين الإخوان) وعملاء النظام في المؤسسات الأهلية والخاصة، وبعض الأفراد المؤثرين في الإعلام والاقتصاد والثقافة.

ثانياً: النظام الحاكم ومؤسساته التي يقوم بإدارتها مجموعة من النفعيين والعلمانيين (نظام مبارك) ولو شئت الدقة نظام (ثورة يوليو) الذي دأبت الكتابات الإخوانية والمتأخونة الموتورة من يولية لدنظام مبارك إلى سستين عامًا ليشمل نظامي السادات وعبد الناصر معًا، والثلاثة معًا يشكلون الجمهورية الأولى، بينما يضطلع الإخوان والسلفيون بتشكيل الجمهورية الثانية التي حدد لها رئيس الجمهورية الإخوانية محمد مرسي موعدًا قاطعًا، عندما أقسم في التحرير ودلف (والستينيات وما أدراك ما الستينيات...) في إعلان صريح لمخاصمة بل والحرب بلا هوادة على الجمهورية الأولى وإعلان الجمهورية الثانية من التحرير، حيث تفجرت ينباع الثورة المصرية التي ارتوى من دمائها الإخوان.

ثالثاً: وهذا مبعث الاستغراب والدهشة عند قراءة تلك الوثيقة، أن تصنف المحظورة الجماعات الإسلامية والإسلاميين المستقلين بأعداء الإسلام (والكلام هنا إليك واسمعي يا جارة، وليس الخلاف الإخواني - السلفي الأخير الذي لا يزال قائما يبعد عن الأذهان) بنفس ما ينسحب على الطبقات الثرية، والعلمانيين من خارج النظام والقوميين واليساريين والليبراليين، جميعًا

وفق رؤية الجماعة يعملون على إضعاف الإسلام قصدًا - الإسلام هنا يعني الإخوان أنفسهم - ويقفون ضد تمكينهم من الحالة المصرية.



تبدأ الوثيقة بتمهيد غارق في وصف فضائل الجماعة على العالمين كافة، ثم تنتهي في قسمها الأول بما يسمى «الرسالة»، وتشرح الوثيقة الباعث لتحرير تلك الوثيقة التي تحوي الخطة الاثنا عشرية.

تقول الوثيقة، الرسالة: «العمل على أن تكون كلمة الله هي العليا بأن تسود قيم وأحكام الإسلام وشرائعه ربوع العالم ﴿حَقُّ لَا تَكُونُ فِتْنَةً وَيَكُونُ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ (الأنفال: 39)، وذلك بالنهوض بالأمة الإسلامية لتتبوأ مكانة أستاذية العالم.

إذا كانت تلك هي رسالة الجماعة على مستوى العالم، فإن على الجماعة بالقطر المصري أن تعمل على أن تسود قيم وأحكام الإسلام وشرائعه في المجتمع المصري أفرادًا - رجالًا ونساءً - ومؤسسات، من خلال:

- النهوض بالمجتمع المصري لتسود فيه قيم وأحكام الإسلام وشرائعه، وليسهم بدوره في أن تتبوأ الأمة مكانة الأستاذية والقيام بواجب الشهادة على العالمين.
- التعاون بين الإخوان، وبينهم وبين غيرهم، لأداء التكليف والواجبات الشرعية المنوطة بهم.

وفي بند الأهداف تحدد الوثيقة أهداف الجماعة على النحو التالي:

واقع الحالة الإسلامية في المجتمع المصري يشير إلى أن المنحى العام للحالة الإسلامية بالمجتمع المصري منذ أوائل التسعينيات قد اتسم بالانحدار، ولعل من أهم مظاهر هذا الانحدار السلوكيات العامة للشارع المصري رجالاً ونساءً، وعلى الأخص زي المرأة المسلمة، وانتشار الرشوة والربا والمخدرات والإباحية الجنسية، وإقبال بعض المؤسسات الحكومية والخاصة والقائمين عليها على التعامل مع أعداء الإسلام، وزيادة التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للغرب الصليبي والصهيونية وعملائها.

وتتهم الوثيقة عددًا من الأطراف المشاركة في تشكيل الحالة الإسلامية على هذا النحو المتحلل خلال تلك الفترة:

أولاً: أعداء الإسلام، وعلى رأسهم الصهيونية العالمية والغرب الصليبي الذي تجاوزت ممارساته العمل من خلال النظام ومؤسساته التشريعية والتنفيذية، إلى العمل من خلال «عملاء» يتبعونه مباشرة في المؤسسات الأهلية والخاصة، وبعض الأفراد المؤثرين في الإعلام والاقتصاد والثقافة.

ثانيًا: قوى المجتمع النظام الحاكم ومؤسساته، والذي يقوم على إدارته مجموعة من النفعيين والعلمانيين، ويتعاملون مع الإسلام كخطر مباشر على مصالحهم ومبادئهم، أو كخطر غير مباشر، باعتبار أن سيادة أحكامه وشرائعه تستفز الصهيونية والغرب، وتفقدتهم مبرر وجودهم.

ثالثًا: الجماعة الإسلامية، والإسلاميون المستقلون، والذين اختلفت

إسهاماتهم، فمنهم من أثر إيجابيًا، ومنهم من أثر سلبًا (على وجه الخصوص: الجماعات التي تلجأ إلى العنف).

رابعاً: الفئات والقوى المختلفة في المجتمع المصري، والتي من أهمها الطبقات الثرية، والعلمانيون خارج النظام والقوميون.

وتتسبب الوثيقة إلى السيناريو الراجح في حالة ما إذا استمرت هذه الأطراف تعمل بنفس الطريقة التي كانت تعمل بها خلال الفترة السابقة على النحو التالي:

- بالنسبة لما أسمتهم أعداء الإسلام، فمن المتوقع أن يستمر أعداء الإسلام في العمل على إضعاف الحالة الإسلامية من خلال العمل مباشرة على المجتمع، بإشاعة الإباحية، وإضعاف دور الإسلام في توجيه سلوك الأفراد، سواء عن طريق النظام ومؤسساته، أو عن طريق المؤسسات التابعة لهم مباشرة.
- العمل على إضعاف أثر جهود العاملين على إعلاء كلمة الله تعالى من خلال عزلهم عن الاتصال بال جماهير، وحجب الشرعية عنهم، وإشاعة الشبهات والانتهاكات حولهم، وإرباك صفوفهم، وتجفيف مواردهم، ومن ثم إدخالهم في دائرة الموت البطيء، إلى أن تصبح قوى هامشية.

وبالنسبة لقوى المجتمع فمن المتوقع أن تزداد هامشية أدوار الاتجاهات القومية والوطنية نتيجة لانعزالهم عن المجتمع، وللتشردم المستمر في قواهم،

بالإضافة إلى أن شيوع الإباحية في المجتمع يؤدي إلى الانصراف عن أي طرح وطني.

وفي الوقت ذاته سوف يفسح المجال للأنشطة الأهلية والتطوعية للفئات المرتبطة مصالحها بأعداء الإسلام (على نمط الروتاري) خاصة بعد صدور القانون الجديد لتنظيم العمل التطوعي، والذي سوف يستوعب طاقات الراغبين في عمل الخير دون وصمهم بسماة يترتب عليها الإضرار بمصالحهم.

وعلى صعيد الجماعات الإسلامية، تتوقع الوثيقة أن تستمر الخلافات الجوهرية بين الجماعات؛ نظرًا لاختلافها في تشخيص حقيقة المرض الذي تعانيه الأمة، وفي الوسائل المطلوبة للإصلاح، وأن تستمر في التباعد الحقيقي وعدم الاتفاق على أي مجال من مجالات الالتقاء، وتضخيم نقاط الخلاف، بما يعمق انعدام الثقة بينها، ويكرس تبادل الاتهامات والعمل من منطلق الرؤية الحزبية الضيقة التي تهدر المصلحة الإسلامية العامة، بما يجعلهم جميعًا موظفين - دون إدراك - في مشروع أعداء الإسلام.

وفي الوقت ذاته، فمن المتوقع أن يؤدي استمرار الانحدار الخلقي وانتشار الإباحية والرذيلة والفساد إلى تقلص الروافد التي نكتسب منها أفرادًا جددًا لاستكمال مسيرتنا، بالإضافة إلى انعكاس حالة التدهور العامة في المجتمع على أفراد الصف إيمانًا وتربويًا، بالإضافة إلى أثر تشديد القبضة الأمنية، والاستمرار في زرع بؤر الفتنة، والعمل على شق الصف، وما يترتب على

ذلك من تميع الالتزام بالثوابت، والتملل من مقتضيات الثبات، وظهور أفكار دخيلة تدعو إلى التصالح مع أعداء الإسلام، (بما يشبه فتنة التأيد في الستينيات) والتي يمكن أن تؤدي إلى تضائل أثر الجماعة في المجتمع، حتى لو بقي الكيان بعد ذلك.

إذن الجماعة تبحث في محاور عمل جديدة لتلافي ما أسمته خطر أعداء الإسلام على الدعوة بالحفاظ على البناء التكويني للجماعة والارتقاء به (الصف)، وتحسين مستوى الأداء التنظيمي للجماعة (الإداري)، والعمل مع المجتمع والتعاون مع المخلصين من أبنائه، والتصدي لأعداء الإسلام، ودعم العمل الإسلامي عالميًا.

الإجمال هنا - كما يقولون - لا يغني عن تفصيل، وبالنسبة للهدف الخاص بالصف تقول الوثيقة الخطيرة: «لا بد من تحقيق الارتقاء بالصف؛ حتى يلتزم كل مستوى من مستوياته بواجباته، ويتحقق بشروطه وصفاته في عليا درجاتها، وتلتزم مستوياته العليا بواجبات الأخ العامل وأركان البيعة، ويكون الصف جميعه ملتفًا حول قيادته، ومشكلاً يحتذى به في العبودية لله، تتوافر فيه المتطلبات التي تستلزمها طبيعة المرحلة التي تمر بها، وبنسبة تحافظ على التناسق البنائي داخليًا، وتحقق التأثير المطلوب في المجتمع خارجيًا».

وفي سياق الهدف الخاص بالأداء الإداري تطمح الجماعة إلى تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة لها، وتطوير الهيكل واللوائح، والارتقاء الإداري بالأفراد والمؤسسات، بما يسمح بأداء مهام المرحلة بأعلى كفاءة ممكنة، مع إحداث توازن في التوزيع الجغرافي، وتحقيق اتصال قوي بين المركز

والأطراف، وسد جوانب الخلل في الأطراف، وإزالة المعوقات الإدارية حتى نصل إلى أفضل مناخ للعمل.

وفيا يخصص الهدف الخاص بالعمل السياسي والتعامل مع الآخرين تؤكد الجماعة أن هدفها النهائي قيادة المجتمع المصري في ضرب الحصار على أعداء الإسلام، بما يؤدي إلى وقف المشروعات المضادة للإسلام، والحفاظ على بقاء الجماعة وفعاليتها، بحيث تكون في حالة تستطيع معها التغلب على العقبات التي توضع في طريقها.



الخطة الاستراتيجية تتضمن عدة محاور للعمل:

أولاً: على الصعيد التربوي:

تؤكد الوثيقة ضرورة تحقيق الارتقاء بالصف حتى يلتزم كل مستوى من مستوياته بواجباته ويتحقق بشروطه وصفاته في عليا درجاتها، وتلتزم مستوياته العليا بواجبات الأخ العامل، وأركان البيعة، ويكون الصف بجميعة ملتفاً حول قيادته، ومثلاً يُحتذى به في العبودية لله، تتوافر فيه المتطلبات التي تستلزمها طبيعة المرحلة التي نمر بها، وبنسبة تحافظ على التناسق البنائي داخلياً، وتحقيق التأثير المطلوب في المجتمع خارجياً.

وتحدد الوثيقة نسباً ومعادلات لقياس النجاح أقرب للمعادلات الكيميائية بهدف تحقيق النسب التالية (نوردها هنا نصاً):

$$1، 2 = \text{نقيب} + \text{عامل} = 1$$

$$3، 4 = \text{منتظم} + \text{منتسب} = 5$$

$$5 = \text{تمهيدي} = 10$$

$$6 - \text{تنسيق} = 20$$

$$7 = \text{ربط عام} = 50$$

1 + 2 يتوافر فيهم 85 % من الصفات المطلوبة.

3 + 4 يتوافر فيهم 75 % من الصفات المطلوبة.

التمثيل الكلي داخل المجتمع: 00.01 عددهم داخل الصف.



وعلى صعيد التوجهات في الجانب التربوي، تحدد الوثيقة عددًا من التكاليف الخاصة للصف وللقيادة منها:

• اعتبار العملية التربوية مسئولية جميع وحدات وأقسام الجماعة، كل فيما يخصه من شرائح اجتماعية أو مجالات تخصصية، أما قسم التربية فهو المسئول فنيًا عن تكامل العملية التربوية للإخوان المنظمين في أسر.

• تطوير المناهج لتغطية متطلبات المرحلة لكل الفئات والشرائح والمستويات والقطاعات والمواقع المختلفة، مع مراعاة شمول العملية التربوية وتكاملها، ويضمن ذلك وضع ضوابط وسياسات

عامة للعملية التربوية، تلتزم بها كل الأقسام في أي خطاب أو منتج تربوي يصدر عنها، وتضع هذه الضوابط والسياسات، وتستوثق من الوفاء بها لجنة من الأساتذة أعضاء المكتب الخبراء في هذه الجوانب، ويحضرها ممثل من كل قسم يخدم تربويًا قطاعًا أو فئة أو شريحة أو مجالًا تخصصيًا.

- إعداد المربين (النقباء حكمًا) كماً وكيفًا، وتدريبهم حتى يتمكنوا من أداء الدور المطلوب، ومن رفع قدرة الصف على أداء دوره.
- التركيز على «رسائل الإمام البنا»⁽¹⁾ لضمان عدم الانحراف فكريًا وحركيًا.
- استثمار كافة الأعمال الدعوية والحياتية للحصول على مردود تربوي للعمل، والتدريب العملي للصف.
- عند ضم العناصر للجماعة والانتقاء من الشرائح المختلفة يجب أن تراعي احتياجاتها من حيث الجنس والسن والمهنة والأماكن والطبقات الاجتماعية.
- تأهيل الصف للقيام بالدعوة الفردية والتأثير في الغير وتوظيفه، والاهتمام ببيوت الإخوان، وتأهيل أفرادنا تربويًا وإيمانيًا للقيام بهذه المهمة.

ثانيًا: في محور العمل الإداري:

معدل بطالة يتراوح بين صفر و 2 في المائة، مع معدل توظيف أمثل يساوي 90 ٪ من الصف (البطالة هنا: مَنْ لا يقوم بعمل تستفيد منه الدعوة). والتوظيف الأمثل هنا: الرجل المناسب في المكان المناسب، مع أعلى إنتاجية. موارد مالية تفي باحتياجات الجماعة مع وجود فائض، فضلًا عن لوائح مالية للوحدات المختلفة تنظم أوجه الصرف.

• هيكل فعال مستكمل للنواقص الحالية تتضح فيه العلاقات بين وحداته، وتتحقق فيه الانسيابية والتنسيق بين الوحدات، مع توافر آليات تضمن حسن التعامل مع الأحداث وسرعته.

وجود خطة على جميع المستويات، يتم العمل بها لتحقيق معدلات إنجاز كمي وكيفي، لا تقل عن 7، مع وجود لوائح وآليات معتمدة للعمل في جميع الوحدات (الشورى والمؤسسية).

• توافر قيادات وتخصصات من الجماعة في جميع المجالات، تصلح لتحمل مهام المستقبل، من خلال آلية ثابتة، وواضحة لتحقيق ذلك.

وصولًا - كما تشير الوثيقة - إلى تحقيق المعدلات التالية بين الصف الإخواني، مع الإشارة إلى الفجوات التي يجب العمل على سدها.

البطالة: 30 ٪.

التوظيف الأمثل: 25 ٪.

الموارد: 75 %.

• فجوة في (الاستقرار - التماسك - الانسجام والتوافق - انسيابية الأداء والتشكيل - ملائمة الهيكل للمكان والاحتياجات).

العمل وفق خطة: 40 % - معدل إنجاز كمي وكيفي 50 % - قاعدة معلومات: فجوة كاملة.

الشورى: فجوة قليلة

المؤسسية: فجوة 35 %.

القيادات: الفجوة 75 %.

المتابعة: الفجوة 40 % - المحاسبة: الفجوة كبيرة جدًا.

المؤسسات: الفجوة كبيرة جدًا.

خريطة التوزيع: فجوة كبيرة في مراعاة واجبات ومهام الوحدات المختلفة.

الاستفادة من موارد الغير: 40 %.

الانضباط الإداري للأفراد: 70 %.

وتعتمد الوثيقة إلى التأكيد على تطوير الهيكل واللوائح، تحديدًا:

(١) استكمال الوحدات واللوائح المطلوبة، وضبط العلاقات بين هذه

الوحدات، وتوصيف الاختصاصات، وتحسين قواعد الاتصال.

(ب) آلية لتأمين الجماعة (معلومات - هيكل - نظام - اتصال - أوراق - لوائح).

(ج) آلية واضحة ومحددة مسبقاً لبدايل الوحدات والعلاقات والاختصاصات والصلاحيات، والاحتفاظ بفاعليتها في الظروف المختلفة والطارئة.

(د) التأكد من ملائمة الهيكل للأماكن المختلفة، وكل فترة زمنية (كل 4 سنوات).



لعل أخطر ما في الوثيقة ما يخص موارد الجماعة والسعي إلى تنميتها عبر:

(أ) إنشاء مؤسسات وشركات مساهمة وتدعيم المؤسسات القائمة.

(ب) إنشاء كيانات اقتصادية خارج القطر، والاستفادة من العاملين بالخارج.

(ج) إيجاد نظام متابعة متكامل الأهداف والمستهدفات.

(د) تعميق مبدأ المحاسبة فقهاً وممارسة ولائحة على جميع المستويات ووفق رسالتها.

وتذهب الوثيقة لما هو أكثر تحديداً وتحدد ضرورة التوسع في إنشاء مؤسسات محدودة الحجم تخدم أغراض الدعوة، مع ضمان سير المؤسسات على خط الدعوة، مع توافر خريطة للتوزيع الإخواني، وتحديد توصيف دور كل شريحة اجتماعية أو قطاع فثوي أو مكان جغرافي، بناءً على رؤية الجماعة لتحقيق الأهداف.

في محور العمل مع المجتمع يبدو الهدف متمثلًا في العمل على وقف الانحدار القيمي والحضاري في المجتمع، حتى يتغير الواقع ليوافق الإسلام الصحيح، أي يوافق توجهات الجماعة وأفكارها.

وبدراسة ذلك الهدف وجد أنه يكون قد تحقق إذا ما نجحنا في أن يتصف المجتمع في نهاية الاثنى عشر عامًا بالصفات التالية:

- أن تكون القيم الإسلامية الأساسية هي المعيار الحاكم لحركة المجتمع وتصوراتها في كل المجالات الحياتية (بنسبة 50 % من أفراد المجتمع).
- القدرة على حماية الإيجابيات القائمة في المجال الحضاري (مجال التنمية) وإنائها، مع التصدي للسلبات، وإحياء الإيجابيات الغائبة، ويتمثل ذلك عمليًا في قيام المجتمع بإصلاح وتطوير مؤسساته (بنسبة 50 %) وتأهيل الإنسان المصري قيمًا وفنيًا للقيام بدوره في التنمية، بالإضافة إلى بلورة رؤية إصلاحية نابعة من منظور إسلامي وقابلة للتطبيق في كافة مجالات التنمية.



تدين الوثيقة في تبريراتها لعملها المجتمعي أنماط السلوك في المجتمع المصري حسب رؤيتها هي بالطبع، وتقول (نصًا): شهد المجتمع المصري في السنوات الأخيرة تراجعًا واضحًا في مجال التزامه بالقيم الإسلامية الأساسية، حتى إنه يمكن القول إن النسبة العامة لسيادة القيم الإسلامية - كمعيار حاكم لحركة المجتمع وتصوراتها - ضعيفة، وأغلب القيم في تراجع، مع تفاوت من قيمة لأخرى..!

ولعل أخطر مظاهر هذا التراجع القيمي هو ذلك التآكل الحادث في مجال الأخلاق والمعاملات والسلوكيات، ومؤشرات ذلك في رفع الواقع كانت واضحة من خلال زيادة حكم الإباحية والمخدرات والبلطجة والرشوة والصدقات المختلطة، وجرائم الأسرة والنصب، مع ضعف نسبة تحري الصدق والأمانة في المعاملات، وتراجع بعض مظاهر الترابط الاجتماعي، بالإضافة إلى زيادة استجابة المجتمع للفكر الغربي وتقبله لتطبيقاته في المجالات الحياتية المختلفة (الإباحية - النمط الاستهلاكي - المظهر الخارجي.. إلخ). وقد تراجعت أيضًا مجموعة القيم التي أسمىهاها القيم الإسلامية للأسرة المصرية، وهي القيم الحافظة لترابط الأسرة والمساعدة لها على أداء رسالتها التربوية في المجتمع، مثل (احترام سلطة الأب داخل الأسرة - الوفاء بحقوق الوالدين - احترام الصغير للكبير - التزام الزوج بواجباته والتزام الزوجة بواجباتها... إلخ).

وقد طال هذا التراجع أيضًا بعضًا من العبادات والمظاهر المميزة لفترة الصحوة الإسلامية، مثل الصلاة وارتداء المساجد والحجاب، وإن كانت درجة تحقق هذه القيم في المجتمع لا تزال أعلى من غيرها.



خطير جدًا ما تحمله الوثيقة من خطوط عامة وتفصيلية للسيناريو المرجح في الفترة القادمة فيما يخص قيم المجتمع:

يتوقع - بحسب الوثيقة - استمرار الاتجاهات المناهضة للقيم الإسلامية

في تطبيق مخططها المدروس لتشكيل قيم المجتمع وفق رؤيتها، ولزعزعة ثقة المجتمع في قيمه المستقرة المخالفة لإرادتها، ويرجح أن تستمر سياسة تغييب أو تحجيم الأطراف والمؤثرات التي تحول دون تنفيذ إرادة الاتجاهات من خلال التغييب الأمني والإقصاء الإداري والتشويه الإعلامي، ويتوقع أن يتم تقديم نماذج بديلة للقيم والرموز الإسلامية، مع محاولة محو الصبغة الإسلامية للمجتمع.

وسيرز دور أكبر للنصارى في مصر؛ نظرًا للمساندة الخارجية المتزايدة لهم، ولتنامي دور رأس المال في تحديد توجهات المجتمع، وبروز دور النصارى له مردود سلبي أيضًا على القيم، فورقة النصارى سترفع دائمًا في وجه المطالبة بصياغة القيم وفق الرؤى الإسلامية (وتلك رؤيتهم الحاكمة ونظرتهم لدور أخوة الوطن!).

ومن المؤثرات الإيجابية المتوقعة في مجال القيم وصول قطاعات كبيرة من الإسلاميين من الجماعة وغيرها إلى المراحل العمرية والمواقع الاجتماعية والوظيفية التي تجعلها ذات قدرات تأثير وتوجيه فعالة، سواء داخل الأسرة الصغيرة أو العائلات الكبيرة، أو في مواقع العمل، أو ملتقيات الحياة الاجتماعية، وقد وصل عدد أفرادنا إلى القدر الذي يجعله مؤثرًا في المجتمع، لو أنه تم توجيهه لهذا الدور، وأُهل للقيام به.

ويتوقع أيضًا في وقت ما على مدى الاثنى عشر عامًا القادمة - تغيير صناع القرار السياسي في مصر، وهو التغيير الذي تعقبه عادة فترة هدنة ومصالحة

مع كافة التيارات الفاعلة في المجتمع، يتم خلاله بلورة رؤية للتعامل مع كافة التيارات، وسيكون ذلك الظرف فرصة إيجابية لصياغة سياسة تعايش جديدة مع نظام جديد، تسمح بمزيد من الحركة لأداء رسالتنا بالمجتمع.

ومما يزيد من أهمية هذه المهمة الخطر البالغ الذي يهدد هذه القيم، حيث صار الآن تقويضها مستهدفًا من قبل القوى السياسية والفكرية صاحبة التأثير على المستويين المحلي والعالمي من خلال عمل مخطط متدرج وفعال، نشهد آثاره في أرض الواقع، وهذه المهمة - فوق أنها رسالتنا الأساسية كدعاة لدين الله - النجاح في أدائها عامل أساسي لتحقيق منعة الجماعة واستمراريتها في أداء رسالتها بإذن الله، فالانتشار الحالي للدعوة الإسلامية وقناعة قطاعات كبيرة من المجتمع بالإسلاميين - فكريًا وأشخاصًا - كان أحد العوامل الرئيسة التي حالت دون توسيع ضربة النظام الأخيرة للجماعة، ولو استمر تآكل جمهور الصحوة والدوائر المحيطة بنا لوصلنا إلى حد يشبه العزلة - لا قدر الله - وستكون للنظام حرية أكبر في التعامل معنا في ظل مناخ عالمي مؤيد ودافع لتغيب الإسلام على الساحتين المحلية والعالمية.

وبتحليل أسباب تلك الظاهرة، وجدنا أن الأخلاق والمعاملات لم تكن على الدوام في مقدمة رسالتنا الدعوية التي قدمناها - وغيرنا من الإسلاميين معنا - إلى المجتمع، فقد كانت هذه المقدمة ممثلة في أغلب الأحيان بالعبادات والمظاهر الإسلامية، بالإضافة إلى الخطاب الفكري والسياسي.

وسبب آخر لهذا القصور وهو أن مسار الدعوة العامة الذي انتهجناه

كوسيلة اتصال بالمجتمع وإن كان صالحاً لتغيير فكر، فإنه مقصور على غرس خلق أو تهذيب معاملة؛ ولذلك فالمطلوب هو توفير مسارات أخرى تصل بتأثيرنا في قطاعات كبيرة من المجتمع إلى درجة التربية بدلاً من الاكتفاء بالتوعية، مع التركيز على أن يكون مدخل الدعوة إلى المجتمع مدخلاً إيمانياً عقدياً؛ حيث إن استيعاب المسلم لمعاني الإيمان هو الضامن الأساسي لالتزامه بقيم الإسلام جميعها على حد سواء، دون تمييز بين قيمة وأخرى، ونحن لذلك نحتاج في اتصالنا بالمجتمع إلى خطاب إيماني يركز على الأخلاق والمعاملات كأولوية أولى في مجال القيم.

وبالانتقال من المضمون إلى المظهر، نجد أن صبغ المجتمع المصري بالصبغة الإسلامية الظاهرة هو أحد الخيارات الضرورية لتدعيم القيم وللتضييق على مظاهر الفساد، فقد أظهر رفع الواقع تنامياً في المظاهر الخارجية المميزة لنمط الحياة الغربي، وتراجعاً للمظاهر الخارجية الإسلامية، ولا شك أن تراكم المظاهر الدالة على أية حضارة يوفر مناخاً أكثر قبولاً لمضمون تلك الحضارة وجوهرها، غير أننا يمكننا تحديد عاملين أساسيين يشكلان معاً السبب الرئيسي لذلك التراجع، كما يشكلان تحدياً صعباً لنا في المستقبل، وهذان العاملان هما: القرار السياسي بمواجهة الظاهرة الإسلامية بكل مكوناتها (الحركة - جمهور الصحوة - المؤسسة الدينية - القيم ذاتها).

قدرة الاتجاه المناهض لقيمنا على وصول المؤثر إلى عمق المجتمع بجميع شرائحه عبر أدوات قادرة على تشكيل الفكر والقيم.

ونحن نرى أن خياراتنا المستقبلية ستكون قاصرة عن الوصول إلى الهدف، إذا لم تفلح في التعامل المناسب مع هذين العاملين.

فبالنسبة للعامل الأول فقد جاء القرار السياسي بتحجيم دور الإسلاميين عمومًا، والجماعة خصوصًا، وبمواجهة ظاهرة التدين في المجتمع على رأس العوامل السلبية المؤثرة في القيم، فهذا القرار كان هو الحاكم، وأداء المؤسسات الأمنية والإعلامية كان تبعًا له، وهذا القرار فضلًا عن كونه مقيدًا لحركتنا، فقد صار صارفًا لقطاعات من المجتمع عن التفاعل معنا بدافع الخوف، كما كان مستهدفًا لتقويض كثير من قيم المجتمع الإسلامية؛ ولذلك فنحن نرى أن تخفيف حدة التوتر علاقتنا بالنظام بما يتيح لنا أكبر قدر من الحركة وبما يقلل من حرب النظام للتدين هو اختيار جوهري للحفاظ على قيم المجتمع، ولعل من وسائل تخفيف حدة التوتر هو اقتصارنا في ممارسة العمل السياسي على المنابر السياسية والإعلامية المتاحة، بالإضافة إلى الجامعة التي يمكننا فيها ممارسة عمل سياسي محدد الحجم والمعلم يحقق أهدافه، ولا يصل لدرجة استشارة النظام لمواجهة الحركة ولا يستهدف اقتصارًا للعمل السياسي على المنابر السياسية والإعلامية والجامعة إلى تخفيف حدة التوتر مع النظام فحسب، وإنما يهدف أيضًا إلى الحفاظ على منابرنا الأخرى التي تؤدي دورًا في نشر رسالة ليس الخطاب السياسي إلا جزءًا صغيرًا منها، وليس من الصواب أن ندفع منابر اتصالنا بالمجتمع ثمنًا لقصورنا عن امتلاك منابر إعلامية مؤثرة.

وفي واقع الأمر، فلن تضعنا هذه السياسة في مؤخرة قطاع المشاركة

السياسية، فالواقع في مصر يشير إلى أن سائر القوى والتيارات السياسية لا تمارس حياة سياسية حرة إلا فوق صفحات الجرائد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من الضروري استغلال فرصة تغيير القرار السياسي المؤدي للتضييق علينا - إذا تغير القرار ذاته أو تغير واضعوه - لصياغة سياسة تعايش جديدة مع النظام تسمح بمزيد من الحركة لأداء رسالتنا في المجتمع، وتحافظ على المدى البعيد على مساحة الحركة الواسعة.

وبالنسبة للعامل الثاني وقدرة الاتجاه المناهض لقيمنا على الوصول المؤثر بفكره وقيمه إلى المجتمع، فهو يدفعنا إلى مراجعة أدواتنا المستخدمة في الوصول للمجتمع لاستكمال ما ينقصها وتفعيل المؤثر فيها، حتى تكون قادرة على المنافسة والتأثير، ونظرًا لأن الإعلام هو الأداة الرئيسة في يد النظام لإعادة تشكيل القيم، ونظرًا لتأثيره الممتد والفعال في المجتمع على اختلاف الشرائح العمرية والثقافية والاجتماعية، فإن المواجهة المناسبة له لا يمكن أن تكون إلا من خلال إعلام مضاد ببناء وجذاب، فمنابرنا الدعوية الأخرى مهما تعددت واتسعت فلا يمكن أن تقارب قدرة وسائل الإعلام على الانتشار والنفاذ، ومهما بلغ قبولها لدى الناس فستكون دومًا أقل جذبًا وتأثيرًا من التلفزيون والفيديو والمجلة، ولذلك فامتلاك قنوات تلفزيونية وامتلاك القدرة على إخراج منتج فني هادف، وإصدار صحف ومجلات جذابة ومقروءة، هو خيار حيوي لا يمكننا تجاوزه في عصر صارت فيه هذه الأدوات هي الشكل الرئيسي للفكر والقيم ونجاح إذاعة القرآن الكريم والكتاب الإسلامي والشريط الإسلامي هو دليل على قدرة المنتج

البناء المقدم عبر أية أداة ثقافية أو إعلامية على منافسة المنتج الهدام وإزاحته، ولكن إمكانيات الجماعة في القطر الواحد سوف تقصر عن تحقيق المنشود في هذا الصدد، كما ستقصر إمكانات الجماعة على المستوى العالمي أيضًا عن هذا الهدف الذي يحتاج إلى تضافر إمكانات الجماعة مع غيرها من الإسلاميين وأهل البذل وأصحاب الخبرات، لتحقيق مثل ذلك الإنتاج الضخم.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن الواجب علينا الاستثمار الأقصى لإمكاناتنا المتاحة في استمرار اتصالنا بالمجتمع والتأثير عليه، أولاً بالاستفادة من الاتساع العددي والتميز النوعي لأفراد الجماعة ثم الحفاظ على مسارات ومنابر العمل ذات الأهمية، مثل العمل داخل الدواوين والمصالح، أو استحداث أطر للاتصال بالعاملين في القطاع الخاص.

ويعد انتهاء سياسة العمل من خلال إنشاء مؤسسات تقوم بحمل الرسالة أحد الخيارات المهمة في المرحلة المقبلة في ظروف التضييق المتوقعة؛ نظرًا لما للمؤسسة من كيان قانوني يصعب إهداره، ولما توفره المؤسسة من توظيف لأفراد الصف في مجال خادم للرسالة، وتحقيق للدخل اللازم لحياتهم الشخصية في آن واحد ولما توفره المؤسسة أيضًا من غطاء آمن يسمح بتوظيف الإسلاميين وغير الإسلاميين في مجالات تحقيق أهدافنا مع المجتمع.

ونظرًا لمحدودية الإمكانيات المتاحة بالنظر إلى اتساع الهدف المنشود، فقد رُئي انتقاء بعض شرائح المجتمع للتركيز على العمل معها، وكانت شريحة الطلاب (الجامعة والثانوي والأشبال) على رأس هذه الشرائح، فهم شريحة

عريضة من المجتمع (17 مليوناً) وهم يغذون بعد تخرجهم فئات المجتمع على اختلافها، وهم أكثر الفئات قبولاً للدعوة، وأكثرها استعداداً للتضحية وللتعرض للمواجهة الأمنية وهم أقل الفئات انشغالاً بلقمة العيش وتأثراً بالضائقة الاقتصادية، وهم الهدف الرئيسي لأدوات الأفراد في المجتمع، وتحصينهم المبكر بالدعوة لإجهاض التخطيط الإفسادي، ثم هم أيضاً عصب الأسر الناشئة بعد زواجهم. وبالإضافة إلى ذلك، فسابق خبرتنا يدل على أن مجال الطلاب كان أنجح مجالات عملنا.



وتقترح الوثيقة سبلاً للعمل الإخواني في المرحلة المقبلة تبدو فيها ظاهرة الممانعة أو التقية واضحة جلية لا شية فيها، منها:

- تخفيف حدة التوتر مع النظام بما يزيد من مساحة حركتنا في المجتمع، ويزيد من تفاعل المجتمع الإيجابي مع رسالتنا، مع الاقتصار في ممارسة العمل السياسي على المنابر السياسية والإعلامية المتاحة، ومن خلال الجامعة.

- إنشاء مسارات إعلامية ناشرة للرسالة، وقادرة على مناقشة الإعلام المطروح، وتوظيف المسارات الإعلامية المتاحة، وإنتاج مادة إعلامية تعمق القيم الإسلامية.

- وضع المسارات التعليمية والدينية على رأس المسارات الأولى بالاهتمام، مع تفعيل دورها في تحقيق الرسالة، وتأمين الوصول

بأعداد كبيرة من الإسلاميين للمؤسسات التعليمية والدينية، مع تأهيلهم لأداء الدور التربوي للمؤسسات.

• إنشاء مؤسسات عاملة في مجال تحقيق الرسالة، مع تدبير وإدارة الموارد اللازمة لها، واتخاذ تدابير الحفاظ عليها.

• وضع شريحة الطلاب (الأشبال ثم الثانوي فالجامعة) على رأس الشرائح الأولى بالاهتمام، بتلبية جميع الاحتياجات البشرية والإدارية اللازمة للعمل بها، تليها النساء، ثم الصفوة، فالعمال.

فإذا أضيف إلى ذلك غياب رؤية إسلامية تفصيلية وقابلة للتطبيق في مجالات التنمية المختلفة «المشروع الحضاري الإسلامي» أمكننا تفهم منطق القائلين بأن مقولة «الإسلام هو الحل» لم تتعد بعد مرحلة الشعار إلى مرحلة الفكر النظري أو التطبيق العملي، وأن الإسلاميين ينقصهم برنامج واضح الملامح للتطوير والإصلاح.

ولذلك، فنحن نرى ضرورة تطوير الرؤية في هذا المجال، لنقلنا من مرحلة «تكوين بؤر صلاح تدافع عن سلوكيات التحضر، وتكون شبه مضادة للفساد» الموجودة في التوجهات السابقة إلى مرحلة أكبر من المشاركة والتأثير تتمثل في:

أولاً: المشاركة في إصلاح وتطوير المؤسسات القائمة من خلال جهود أفرادنا العاملين بها وريادة هذه العملية إن أمكن ذلك، ولنا سابق إنجاز مقبول في هذا الأمر في النقابات المهنية، مع التسليم باختلاف الظروف، وهذا

الدور يتطلب انطلاق جميع أفرادنا في طريق إتقان العمل الوظيفي، ليس بهدف أداء الواجب الوظيفي الفردي بصورة مرضية فحسب، وإنما بهدف المشاركة في إصلاح المؤسسة وتطويرها، ولا شك في أن أية ثمرة تقدمها في هذا المجال سوف تكون مرتبطة بالفرد القائم على رعايتها وتنميتها؛ مما يزيد من قناعة المجتمع بالمنطلق الإسلامي في المحل.

ومن البديهي أن إمكانياتنا تقصر عن العامل مع جميع مؤسسات الدولة، وإنما يمكن انتقاء المؤسسات الأهم التي توجد فيها بكثافة أكبر، أو بقدرة على التأثير أعلى.

ثانيًا: وضع رؤية إسلامية قابلة للتطبيق في مجالات التنمية المختلفة.

وهو هدف يتطلب تضافر جهود الكفاءات الإسلامية الفنية والشرعية والفكرية على مستوى العالم الإسلامي، ويصلح بذلك أن يكون أحد الأهداف المدرجة على برامج المنظمات الإسلامية العالمية - بما فيها التنظيم العالمي - غير أننا يمكننا الشروع في خدمة هذا التوجه داخل مصر، ولا شك في أن مشاركتنا في إصلاح مؤسسات الدولة من الداخل وتطويرها سوف تساعدنا في توفير الإمكانيات المادية والبشرية والمعلومات والخبرات اللازمة لبلورة رؤية إصلاحية من منظور إسلامي مرتبطة بواقع فعلي ومدعمة بما تحتاج إليه من موارد مختلفة.

ثالثًا: الدخول إلى مجال الاقتصاد ورجال الأعمال لامتلاك سبب رئيسي من أسباب القوة في المرحلة المقبلة، فقد برز رجال الأعمال في الفترة

الأخيرة كفئة ذات نفوذ اقتصادي وسياسي واجتماعي متزايد، ومن مظاهره: وجودهم في مجلس الشعب، وصلاتهم الوثيقة بجهات صنع القرار في مصر، وامتلاكهم لفرص العمل، وامتداد نطاق نشاطهم إلى مجالات تمس قيم المجتمع وثوابته، كالمجال الإعلامي والمجال الفني، إلى غير ذلك من مظاهر التأثير المتصاعد ونظرة فاحصة إلى تأثير رجال المال في بلاد اقتصاد السوق الحر على جميع مجالات الحياة السياسية والإعلامية والفكرية يمكن أن تبصرنا بما قد يكون عليه الحال بمصر في المستقبل القريب؛ لذلك فعلىنا في المرحلة المقبلة أن نعمل على إيجاد رجال أعمال ذوي توجه إسلامي ومشروعات اقتصادية ملتزمة بالضوابط الإسلامية، وأن نتصل بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى للاستفادة منها فنيًا وتوجيهها نحو القيم والمعاملات الإسلامية.



ومن خلال هذا التحليل يمكن إجمال توجهات المرحلة المقبلة في مجال التنمية في الخيارات التالية:

المشاركة في - أو قيادة - إصلاح وتطوير مؤسسات المجتمع العاملة في مجال التنمية، مع مراعاة أولوياتها في مجال رسالتنا، مع تشجيع وتفعيل أي مبادرات إصلاحية على مستوى الأفراد (الإسلاميين أو الإصلاحيين) أو المؤسسات أو الدولة، مع تأهيل أفرادنا تربويًا وفنيًا للقيام بهذا الدور، والوصول المؤثر إلى مستويات صنع القرار ورسم السياسات في المؤسسات المختلفة، مع دعم أفرادنا للانخراط في السلك الإداري الموصل لهذه

المستويات، وتجميع وإدارة الجهود الرامية إلى وضع رؤى إسلامية تفصيلية وقابلة للتطبيق في جميع مجالات التنمية، وتشجيع وضبط وتأمين المشروعات الاقتصادية الإسلامية، وتفعيل الاتصال بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى للاستفادة منها فنيًا، وتوجيه أفرادها نحو القيم والمعاملات الإسلامية.

وقد تبين مما سبق اتساع حجم الرسالة المطلوب تحقيقها في المجتمع بشقيها الدعوي والإصلاحي، والوفاء المناسب بهذا الدور يتطلب توفير عدد كبير من الأفراد القادرين على الاتصال المؤثر بالمجتمع على المستوى الفردي ومن خلال المواقع والمنابر المتاحة، غير أن واقعنا الحالي يشير إلى نمو الجماعة المطرد واتساع هيكلها قد صاحبه توجيه معظم كفاءاتها الفعالة لخدمة البناء الداخلي بشقيه الإداري والتربوي، ومع إقرارنا بأهمية البناء الداخلي، فإن انتهاج هذا المسار في التوظيف قد حجب عن العمل مع المجتمع طاقات مؤثرة، الكثير منها يتمتع بكفاءات شخصية، أو يشغل مراكز وظيفية أو اجتماعية تؤهله لأداء دور مثمر في رسالتنا الخارجية، وجدير بنا - في مرحلة يعتبر فيها غيرنا إقصاءنا عن التأثير على المجتمع هدفًا محوريًا لهم - ألا نبخل نحن أنفسنا بأفرادنا ومواقع تأثيرهم عن العمل في هذا المجال وإعادة التوازن في هذا الصدد تتطلب إعادة النظر في أولويات توظيف أفراد الصف.

ونحن نقترح في هذا الصدد أن نراجع هيكلنا الإدارية، وأن نوقف أي تمديد غير ضروري لها، وهو التمدد الذي يستنزف الطاقات والأوقات في تشكيل هذه الهياكل وتشغيلها، كما نقترح أيضًا تقديم توظيف الأفراد في محور تحقيق الرسالة على محور البناء الداخلي، عند توافر مؤهلات العمل في المحور

الأول، ولعل انتهاج سياسة تحديد حد أقصى لسنوات شغل الفرد لوظيفة إدارية بذاتها يدفع بالكثير من الطاقات للعمل الخارجي في مرحلة يكون فيها هؤلاء الأفراد قد اكتسبوا - من خلال خبراتهم بالعمل في الصف - فهماً أعمق للرسالة، بالإضافة إلى مهارات تخطيط العمل وإنجازه، ويكونون قد وصلوا أيضاً إلى مراحل عمرية ومراكز اجتماعية ووظيفة تجعلهم أكثر قبولاً لدى المجتمع، وأكثر تأثيراً فيه.

ومراجعة قضية التوظيف الداخلي (توظيف أفراد الصف) يجب أن تصاحبها أيضاً مراجعة قضية التوظيف الخارجي (توظيف أفراد المجتمع من خارج الصف) حيث إننا لا نزال حتى الآن غير قادرين على الاستفادة المناسبة من كفاءات الإسلاميين والإصلاحيين من خارج الصف، ويتطلب ذلك إزالة الكثير من الحواجز العملية والنفسية الحائلة دون مشاركة المجتمع للجماعة في تحقيق الرسالة، ومن قبيل إزالة الحواجز أن نصصح نظرة الكثيرين من أفراد الصف للغير، وممارستهم تجاه هذا الغير، وأن نوضح لهم ضخامة الدور الذي يمكن أن يقدمه أفراد المجتمع لرسالتنا، وأن نصوب نظرة المجتمع لأهداف الجماعة ووسائلها، وأن نوفر مؤسسات رسمية للعمل (ومن خلال مؤسسات حكومية أو فردية توفر غطاءً آمناً مقبولاً يشجع الغير على المشاركة) وأن نوضح قواعد هذه المشاركة وضوابطها لأفرادنا، وأن ندرب أفرادنا على الاستفادة من الغير وتوظيفه.

ولعل من أهم شرائح المجتمع في هذا الصدد، تلك الشريحة من المحبين والمؤيدين الذين لم يواصلوا الطريق للانضمام للتنظيم (إما إحجاماً منهم،

أو لعدم توافر شروط التوثيق فيهم) فتلك الشريحة العريضة تنفصل عنا
ونفصل عنها، وتضيق بذلك كفاءات ذات فهم والتزام إسلامي، أنفقنا
الكثير من الجهد والوقت في إعدادها، والمطلوب في هذا الصدد إعداد مسار
جديد لتلك الفئة غير مسار التنظيم يضمن دوام اتصالنا بها وتأثيرنا عليها،
ومعاونتنا لها على التزامها الديني، وتوظيفها التوظيف المناسب لقدرتها
وظروفها.



في محور العمل السياسي والتعامل مع الآخرين؛

• قيادة المجتمع المصري في ضرب الحصار على أعداء الإسلام بما يؤدي
إلى وقف المشروعات المضادة للإسلام، والحفاظ على بقاء الجماعة
وفاعليتها، بحيث تكون في حالة تستطيع التغلب على العقبات التي
توضع في طريقها.

ويمكن تحديد الهدف قريب المدى الذي يمكن تحقيقه خلال السنوات
الأربع القادمة، والذي يحقق جزءاً من الهدف البعيد في الآتي:

الحفاظ على الاستمرار المؤثر، والعمل على زيادة الفاعلية، ويعني ذلك
أن نكون مؤثرين وقادرين على التغلب على المعوقات التي تعترض مسيرتنا،
وأن نكون قادرين على الاستفادة من إمكانات المجتمع والعمل به ومعه؛
لتعويق المشروعات المضادة للإسلام دين الأمة وعقيدتها، وأن يكون لدينا
القدرات والإمكانات لرصد تلك المخططات والتوعية بأخطارها.

وفي هذا السياق، ترصد الوثيقة مخوفات تنقلها إلى الصف الإخواني، منها كما تقول الوثيقة (نصًا):

صفنا مازال متماسكًا بفضل الله عز وجل، ولا شك أن تماسك الإخوان بدعوتهم ووجود القيادات التي لها الخبرة والسبق الدعوي عامل مهم في استمرار هذا التماسك، لكن يُخشى إن استمر تعطل بعض مؤسساتنا الشورية لفترة طويلة أن يؤدي ذلك إلى حالة من الفتور ونقص البذل والتضحية.

لدينا نقص كبير في مجال رصد مخططات الأعداء، ويرجع ذلك إلى عدم وجود مؤسسة مختصة بذلك، ومن ثم فإن تصوراتنا عن المخططات الهدامة ليس على المستوى المطلوب، مما يدفع تحركاتنا في مواجهتها إلى نمط ردود الأفعال، وينقص من قدرتنا على توعية الأمة بهذه المخططات، ويبدو ذلك جليًا في مجال مشروعات الهيمنة السياسية والاقتصادية تحت شعار العولة، كما يبدو في شأن الأبعاد الحقيقية للتطبيع مع الصهاينة.

نعاني من ضعف القسم السياسي، خاصة فيما يتعلق بالعمل المؤسسي، وكذلك نعاني من قلة الرموز السياسية.

وفي هذا تقترح الوثيقة:

- أن يكون للجماعة حضور دائم ومؤثر في حياة الأمة تتحسن به صورتنا وتتحقق به شرعيتنا.
- أن يكون لنا جهاز سياسي قوي يتفاعل مع الأحداث⁽²⁾، وقادر على الوصول بالرؤية السياسية والتحليل السياسي لكل مستوى في الصف ونشر ذلك في المجتمع.

- أن نتمكن من الرصد الجيد للمشروعات والمخططات المضادة للإسلام، وأن نقوم بدور فعال في التوعية بأخطار تلك المخططات وتعويقها.

وفيما يلي التوجهات والخيارات التي يتعين العمل بها لتحقيق حالة النجاح المأمولة في هذا المحور:

- إعداد الدراسات والأبحاث والتصورات المستقبلية وسيناريوهات العمل الإسلامي في المجالات السياسية والإعلامية والاقتصادية، وخاصة في حالة وجود مستجدات، وذلك تحقيقاً لغاية الجماعة وتنفيذاً لرسالتها، وفقاً لإمكاناتها المتاحة والمحتملة، وطبقاً لثوابتها.
- العمل على إيجاد قنوات مع النظام، واستمرار البحث عن هذه القنوات للخروج من الوضع الراهن، دون المساس بثوابت الجماعة (ومما يساعد على ذلك: الاهتمام بالعلاقات والواجبات الإنسانية التي حض عليها الإسلام مع رموز النظام، في المناسبات الإسلامية والوطنية والشخصية، على سبيل المثال) مع مراعاة الأوضاع المحتملة للنظام مستقبلاً.
- العمل على رفع الوعي السياسي لدى جميع كوادر الجماعة بجميع السبل، من بحوث ودراسات وتدريب وندوات ولقاءات.. إلخ، مع المساهمة في رفع الوعي السياسي لدى القطاعات المؤثرة في المجتمع.
- العمل على الوجود المستمر والفاعل في أنشطة المجتمع السياسية

والإعلامية والاقتصادية، واقتراح الوسائل العلمية الكفيلة بتحقيق هذا الوجود، ومما يعمق هذا الوجود إظهار المصالح المترتبة على وجودنا في الساحة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك الحفاظ على الوحدة الوطنية، وحقوق جميع الطوائف الدينية التي يكفلها الإسلام.

• العمل على الاستفادة من ناتج المعاهد والمراكز والمؤسسات العاملة في مجال الدراسات والبحوث السياسية والإعلامية والاقتصادية، لمنع التكرار، ولدفع عجلة البحث والتطوير، ولاستخدام الإمكانيات المتاحة بأكفاً طريقة ممكنة.

• العمل على رصد دراسات وبحوث وخطط الآخر - داخلياً وخارجياً - ودراساتها وتحليلها وتقويمها، واقتراح المعالجات العملية لمجابهتها، وتوعية أفراد الجماعة بأغراضها، وكيفية تحصن من أضرارها، وبخاصة تلك المخططات المعادية للإسلام.

• العمل على استخدام الوسائل والوسائط والسبل الإعلامية المتاحة، لصياغة ونقل خطابنا الدعوي والإعلامي بأكفاً أسلوب ممكن - داخلياً وخارجياً - مع إبراز رموز لنا في المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية، بحيث تكون نماذج وقدوات في المجتمع، تتميز بالإيجابية وتحسن تمثيل الجماعة.



وفي السياق ذاته ولكن في محور العمل الإسلامي العالمي، تحدد الوثيقة أهدافاً أخرى أكثر اتساعاً واتساقاً مع عولة الجماعة، وصولاً لأستاذية العالم، منها:

- العمل على إيجاد تيار إسلامي شعبي عالمي من خلال المساهمة الفعالة في جميع المؤسسات والهياكل التي تتبنى قيم الإسلام الصحيح، ونعمل على إقامة مؤسسة إسلامية عالمية للدعوة.
- مساندة قضايا العالم الإسلامي، مع مراعاة أسلمة القضايا ذات الطابع الإقليمي، وحسن اختيار القضايا ذات الأولوية في الاهتمام، مع مراعاة الدروس المستفادة.
- مساندة جهود تحرير فلسطين باعتبارها قضيتنا المركزية، بما في ذلك إعادة القضية إلى طبيعتها الإسلامية، والتذكير بأسر المقدسات، والتصدي للمشروع الصهيوني بكل جوانبه، ومقاومة التطبيع.
- إبراز رموز على الساحة العالمية تتضمن الرموز النسائية ورموزاً فنية متخصصة وتأسيس المؤسسات التي تقوم على ذلك.
- ضمان استمرار العمل العالمي من مصر وغيرها من الأقطار بالبدء الفوري في التجهيز في الكوادر الفنية اللازمة لتحمل الأعباء.
- ضمان استمرار العمل العالمي من خلال إيجاد مقار متبادلة للأمانة.
- الاستفادة بالانفراجة المؤقتة المتوقعة، وتحديد متطلبات الجماعة عند إتاحة الفرص الناشئة عن انفراج الأوضاع بإذن الله.

- السعي نحو تأسيس مؤسسات ومنابر علنية داعمة للتنظيم وأجهزته وقادرة على الاضطلاع بمهام التمثيل، سواء بالنسبة للحركات الإسلامية الأخرى، أو للجهات الرسمية وغير الرسمية.
- التركيز على تدعيم البنية التحتية للعمل، من خلال إقامة مشروعات توفر الدعم المالي لأنشطة العمل العالمي.

ومن السطر الأخير ندلف إلى ما يتعلق بالتنظيم العالمي الذي لا ينفصل كلية عن التنظيم المصري، بل إن التنظيم العالمي عليه السمع والطاعة للتنظيم المصري الذي عليه السمع والطاعة للتنظيم الخاص، أو ما نسميه قلب المفاعل الإخواني.

هوامش

(1) تشكل رسائل حسن البنا حجر الزاوية الراسخ في الفكر الإخواني منذ ابتدأها البنا قبل 80 عامًا وزيادة حتى اليوم، وهي مجمل خطبه ومقالاته وتعاليمه، ولا يصبح الإخواني إخوانيًا بحق إلا حين يلم بهذه الرسائل إلمامًا تامًا.. وهي لا تزال - من حيث النص - في حاجة إلى دراسة سياسية وفكرية ومجتمعية دقيقة، يجب الاجتهاد فيها.. ومنها - وهو الأهم هنا بوصف هذا الكتاب كتابًا سياسيًا في الأساس - ما يكشف الفكر الحقيقي للإخوان الذين يتحدثون ويتعاطون اليوم بوصفهم دعاة للديمقراطية والتعددية بالنمط الحزبي الغربي المتعارف عليه في تداول السلطة؛ إذ شن البنا هجومًا حادًا في رسائله على الأحزاب والحزبية، مؤكدًا أن الإسلام لا يقر بالحزبية أصلًا، وإن كان يقر بحرية الرأي والتعبير..! ونورد هنا رسالة شهيرة للبنا يخاطب فيها جمعًا إخوانيًا:

«إن الحزبية السياسية إن جازت في بعض الظروف في بعض البلدان، فهي لا تجوز في كلها، وهي لا تجوز في مصر أبدًا، خاصة في هذا الوقت الذي نستفتح فيه عهدًا جديدًا، ونريد أن نبني أمتنا بناءً قويًا يستلزم تعاون الجهود وتوافر القوى والانتفاع بكل المواهب، والاستقرار الكامل والتفرغ التام لنواحي الإصلاح. إن وراءنا في الإصلاح الداخلي منهاجًا واسعًا مطولًا، يجب أن نصرف كل الجهود إلى تحقيقه؛ لإنقاذ هذا الشعب الدائم الحيوية، الجسم النشط، المجهز بكل وسائل النشاط الذي لا ينقصه إلا القيادة الصالحة والتوجيه القويم، حتى يتكون أصلح تكوين، يقضي على الضعف والفقر والجهل والريذيلة، وهي معاول الهدم وسوس النهضة، وليس هنا محل تفصيل هذا المنهاج فذلك له وقت آخر، وأنا أعلم أننا جميعًا نشعر بثقل

وطأة الأعباء، وبالمجهودات العظيمة التي يجب أن تبذل في سبيل التنظيم الداخلي في كل مظاهر الحياة.

وبعد هذا كله أعتقد أيها السادة أن الإسلام وهو دين الوحدة في كل شيء، وهو دين سلامة الصدور، ونقاء القلوب، والإخاء الصحيح، والتعاون الصادق بين بني الإنسان جميعاً، فضلاً عن الأمة الواحدة والشعب الواحد، لا يقر نظام الحزبية ولا يرضاه ولا يوافق عليه، والقرآن الكريم يقول: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: 103)، ويقول رسول الله ﷺ: «هل أدلكم على أفضل من درجة الصلاة والصوم؟» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «إصلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين».

وكل ما يستتبعه هذا النظام الحزبي، من تنابز وتقاطع، وتدابير وبغضاء، يمقته الإسلام أشد المقت، ويحذر منه في كثير من الأحاديث والآيات، وتفصيل ذلك يطول وكل حضراتكم به عليم.

أيها الإخوان، لقد آن الأوان أن ترتفع الأصوات بالقضاء على نظام الحزبية في مصر، وأن يستبدل به نظام تجتمع به الكلمة وتتوحد به جهود الأمة حول منهاج إسلامي صالح تتوافر على وضعه وإنفاذه القوى والجهود...

ثم يواصل البنا في نفس هذه الرسالة قائلاً:

أيها الإخوان المسلمون...

بل أيها الناس أجمعون...

لسنا حزباً سياسياً، وإن كانت السياسة على قواعد الإسلام من صميم فكرتنا..

ولسنا جمعية خيرية إصلاحية، وإن كان عمل الخير والإصلاح من أعظم مقاصدنا.

ولسنا فرقاً رياضية، وإن كانت الرياضة البدنية والروحية من أهم وسائلنا..

لسنا شيئاً من هذه التشكيلات، فإنها جميعاً تبررها غاية موضوعية محدودة لمدة معدودة، وقد لا يوحى بتأليفها إلا مجرد الرغبة في تأليف هيئة، والتحلي بالألقاب الإدارية فيها.

ولكننا أيها الناس، فكر وعقيدة، ونظام ومنهاج لا يحدده موضع، ولا يقيدده جنس، ولا يقف دونه حاجز جغرافي، ولا ينتهي بأمر حتى يرث الله الأرض ومن عليها؛ ذلك لأنه نظام رب العالمين ومنهاج رسوله الأمين.

هذا الجهاز السياسي صار موجوداً بل حاكماً وهو «حزب الحرية والعدالة» الذراع السياسية للإخوان، والذي ينتمي إليه رئيس الدولة الحالي د. محمد مرسي، ويرأسه اليوم د. سعد الكتاتني على الرغم من هجوم البناء على الأحزاب والفكرة الحزبية ذاتها كما أوردناه في الرسالة السابقة مباشرة، بل ذهبه إلى القول: (لسنا حزباً سياسياً)!

حان وقت التمكين...

جاءني الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس التحرير في ظهيرة يوم صيفي قائف بالخبر السعيد، لقد حصل على وثائق قضية «سلسيل» التي كان بطلها المهندس خيرت الشاطر، وقمت بتغطية أحداثها المثيرة في «المصور»، كومة من الأوراق المكتوبة بعناية، وفيها خرائط ورسومات وكروكيات، بدا الرجل مجهدًا في فك مغاليقها، غلب حمارة كما يقولون، وأسرَّ لي وقال: «هذه خبطة صحفية عظيمة لو فككت شفرتها»، له طريقة عبقرية في شحذ الهمم، اعكف عليها، وشوف تعمل إيه؟

توفرت على الأوراق ليالي طويلة بحثًا وتنقيبًا وتمحيصًا، قرابة الشهر، واستعنت بنفر من مصادر في «قلب الجماعة» ليفكوا ألغازًا وحكايات وأرقامًا وخطوط طول وخطوط عرض، وأقسامًا وشُعَبًا، وكتائب ومعسكرات، وأسماء حركية، وأرقامًا كودية وكنيات، للأخ عادة كنية خلاف اسمه، مثلًا الحاج مصطفى مشهور مرشد الإخوان الأسبق كانت

كنيته «أبو هاني»، ولاحت خطة «التمكين» كاملة بين يدي، خبطة صحفية مدوية، التمكين وما أدراك ما التمكين! وكان قرار النشر على ثلاث حلقات، واستغل الأستاذ مكرم الفرصة ليرفع سعر مجلة «المصور» الضعف «جنيهين»، لسبب أو لآخر فضل الأستاذ مكرم محمد أحمد عدم وضع اسمي على مقدمة الحلقتين الأولى والثانية، لم أكن مهتمًا بالاسم بقدر اهتمامي بالخطبة الصحفية النادرة، خبطة من العيار الثقيل، اعتبرت تكليف الأستاذ مكرم لي بالمهمة الثقيلة شريفًا، كما أنني سأسهم في كشف ما تخفيه جماعة السمع والطاعة التي ترتدي مسوح الرهبان باعتبارها جماعة مستضعفة في الأرض، وبعد نشر الحلقتين الأوليين، الدنيا انقلبت.. كل سطر يشكل انقلابًا كاملاً على نظام الحكم، انقلابًا متكاملًا بالأسماء والأوراق والكروكيات، ربما تجاوز أوراق سلسبيل في خطورتها أوراق قضية «السيارة الجيب» التي تورط فيها مصطفى مشهور، وهنا وجه آخر للتشابه، قضية تنظيمية بطلها رجل العمليات في الجماعة، مشهور في عام 1948 والشاطر في عام 1992، وكلاهما يشكل رقمًا صعبًا في الجماعة والتنظيم، وكافأني الأستاذ مكرم بوضع اسمي «حمدي رزق» على الحلقة الثالثة تقديرًا لجهدي المضني في تفكيك طلاسـم أوراق الجماعة فزادت سعادي وصارت مضاعفة، مثل «المصور» التي تضاعف سعرها بسبب جهدي المتواضع.

كان إنجازًا فريدًا نسجله كاملاً في صفحات هذا الكتاب لنؤكد أن التمكين ليس مضغة في الأفواه، ولكنه وثيقة حقيقية نُشرت في «المصور» قبل أن تصبح مشاعاً لكل من يكتب ويتمطى عن التمكين، دون نسبتها لصاحبها

(مكرم محمد أحمد) ومحققها ومحررها، ومستخرجها من «شوال» وثائق (العبد لله)، وإحقاقاً للحق فإن لفظ «التمكين» هو خاصتي، ومن إبداعي الخاص، ونقلاً من أوراق الجماعة التي كانت مخبأة على كمبيوتر مشفر احتاج فك شفرته الاستعانة باثنين من خبراء الكمبيوتر في الجامعة الأمريكية، استعانت بهم نيابة أمن الدولة العليا في فك الشفرات التي قادتنا إلى خطة التمكين.

قبل الولوج إلى خفايا الخطة كما وردت في أوراق الإخوان وكما نشرت في مجلة «المصور»، نسجل أن خطة التمكين سبقت خطة فتح مصر تاريخياً، ولكن فتح مصر هي تاج خطة التمكين، بلغة الفيس بوك وتويتر «هاش تاج» خلاصة الخلاصة في استراتيجية الجماعة نحو الخلافة التي تتأتى بعد الفتح، والخلافة تسبق الأستاذية، أستاذية العالم، ومن هنا جاء لقب الأستاذ المرشد، اشتقاقاً من أستاذية العالم التي يرومونها، ويسعون إليها سعياً حثيثاً ويدعون لتحقيقها في صلواتهم.



قبل أن نفرد الصفحات لخطة التمكين، نذهب قليلاً إلى المستقبل لنستشرف كيف تجري خطة التمكين في الواقع الراهن الذي تعيش فيه مصر معذبة بين جماعة التمكين وجماعة الثوريين، لا التمكين يتوقف، ولا الصراخ من جانب الثوار على الإخوان يتوقف، تمكين وصراخ في آن، وكأنك تجري جراحة في قلب مصر بلا بنج كلي أو حتى موضعي، الألم كل الألم كلما اقترب موضع التمكين من الجسد الثوري المنهك، ومصر تتزى في الألم، والمريض

يتألم، إنهم يزرعون قلبًا غير القلب الذي أحب المدنية والحضارة، «القلب الأخضراني يا بوي دبلىت فيه الأغاني يا عين، ولا قادر أقول كرهته يا بوي يشرب من بحر تاني يا عين»، بحر الإخوان غريق، والمستقبل بيد الله ولكنهم يسابقون الريح تمكينًا من المفاصل.

ونسجل أيضًا شهادة مراقب مهم لخطط الجماعة، عاش متابعًا لها طيلة 14 عامًا كاملة، ومع احتفاظنا باسمه، فالرجل يرى أن الثورة كسرت خط التمكين، مكنت الإخوان قبل الأوان، وأن خطتهم الخمسية، وتلتها الاثنا عشرية، اصطدمتا بعربة الثورة المجنونة، فحرفتها عن خطها، ولو خيّر الإخوان بين الثورة كسبيل للوصول إلى الحكم، والوصول عبر خطة التمكين لما اختاروا الثورة طريقًا للتمكين؛ لأن الثورة جعلت لهم شركاء في الأمر، لكل نصيب، وهم يتمكنون، لا يقتسمون الحكم؛ لذا كان أداء الإخوان الثوري باهتًا، وانقلابيًا على الثورة بمفاهيمها الثورية، وعادوا بعد المد الثوري إلى طبيعتهم الغالبة التمكين في الأرض بنفس أساليبهم في نهاية النظام السابق، يتمددون، ويتسربون من تحت التبن، يسرحون، يقتنصون مناصب هنا أو هناك، ومقاعد في البرلمان ولكنهم يربون الجيل الذي سيتسلم الحكم في توقيت معلوم، كما تنبئ الخطة الاثنا عشرية (راجع الخطة في الفصل السابق).

يقول المصدر: إن الإخوان لم يختاروا الرئاسة والحكم، وكانوا يفضلون الابتعاد ما أمكن عن الحكم في هذه الفترة التي لا يزال البركان الثوري فيها يقذف حممه فيشعل الأرض من تحت أقدام من في الحكم، يحرق من يقترب من السلطة، حتى الدكتور محمد مرسي ما كان مستعدًا ولا مرحبًا بترشح

الإخوان للرئاسة حتى قبل أن يقع عليه الاختيار وسجلات اجتماعات مكتب الإرشاد تسجل عليه رفضه لترشح الإخوان للرئاسة، شاركه في هذا الرفض المرشد الدكتور محمد بديع، وصرح بذلك مرارًا، ومستمسك عليه في هذا السياق مقولات واضحة، ووعود قاطعة بعدم ترشح الإخوان للرئاسة، ولكن ضغوط المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد الذي كان يريد الرئاسة لنفسه جعلته يقرر أن اللحظة هي من تصاريف القدر، وأن الله قدر وشاء، ودعمه في هذا الاتجاه الاستيلائي جماعة التنظيم الدولي التي تأكدت من رغبة واشنطن في أن يحكم الإخوان مصر دونما اعتراض منها بل بدعم وتأييد رغبة منها في إزاحة العسكر (عسكر مبارك) عن السلطة، وتمكن فصيل ذي شعبية، قادر على تنفيذ خطة تمكين إسرائيل من الأرض المحتلة بسند شعبي وشرعي، وهذا ما كان في اتفاق تهدئة غزة الأخير الذي امتنت به واشنطن لمصري كثيرًا، وهدأت من روع تل أبيب من الحكم الإخواني باعتبارها ضامنًا للحالة الإخوانية في الساحتين المصرية والفلسطينية.

بعيدًا عن هذا الطرح، واقتربًا منه، فإن الرئاسة التي تحصل عليها الإخوان جاءت فرصة على طبق من فضة لتسريع خطة التمكين والإمساك بمفاصل البلاد الحيوية قبل أن يستفيق الثوار، وقبل أن يكف عاصرو الليمون عن عصر الليمون على أنفسهم.

وتفحص الحالة التمكينية الإخوانية في مصر يذهب بنا مباشرة إلى سؤال في الطبيعة: لماذا لا يُطبق التمساح فمه على العصفور الذي ينقر بين أسنانه؟

والإجابة تقول: لو كان مبارك تمساحًا فالعصافير كانت كُثرًا، ومن تغذى على أسنانه أكثر من الهم على القلب، وإن تعدوا من فسدوا في عصر مبارك لا تحصوهم، ولكنهم تعاملوا مع رموز الفساد الذين يجلبون «الشو» لجماعة الحكم، ولكن الفساد كان أكبر من لجمه، وأكبر من إحصائه، فسدت أسنان مبارك، لم يعد يقوى حتى على فتح فمه، فطارت العصافير تبحث عن فم جديد، فم الإخوان أكثر اتساعًا، وأغزر فضلات، ويحتفون بالفاسدين، لإمكانية طيهم طي السجل للكتب، وتطويعهم، وتدويرهم في ماكينة فساد جديدة بعنوان شرعي، الفساد الشرعي، عجبًا ترى فاسدين ثوريين، وترى ثوارًا فاسدين للركب، الكل يغسل في جدول الثورة، ويصلي في محراب المرشد، ويلقي بأوساخه وأدراجه على الآخرين، طمعًا في عطية مباركة، بلاها مبارك، الشاطر موجود.

كذا فعلت جماعة الإخوان المسلمين، لم يكن عندها أي مانع في بقاء مبارك في الحكم حتى بعد 28 يناير واجتمعت مع الراحل «عمر سليمان»⁽¹⁾، وفاوضت الجماعة، وكادت تعقد صفقة، يستمر بها فم التمساح مفتوحًا ما دامت تنقر ما يمكنها من السيطرة على التمساح. أذكر أن اللقاء الوحيد والأخير للسيد عمر سليمان، نائب الرئيس، مع الإعلاميين قال فيه نصًا: «لو استمرت المظاهرات أخشى تدخلًا عسكريًا، يقصد الانقلاب أو الفوضى، ربما هذا ما دعا الإخوان إلى الالتحام أكثر بالميدان، خشية أن يُطبق التمساح فمه عليها بعد أن أفصحت عن طمعها في خلع ضرس التمساح، وبرزت أنيابه، الجنرالان عمر سليمان، وأحمد شفيق، نائبًا، ورئيسًا للوزراء، ترويكًا

عسكرية، رئيس ونائب ورئيس وزراء من العسكر، مثلث برمودا سيبتلع العصافير كلها، ومرشد الإخوان، والجماعة كثيرًا ما عانت، وقاست الولايات من حكم العسكر، وكان من أدبياتهم الثابتة: لا يدخل الإخوان عسكري أو أزهرى بعد انشقاق عبد المنعم عبد الرؤوف⁽²⁾ وانضمامه لعبد الناصر في صراعه مع الإخوان، وانضمام الأزهرى الشيخ حسن الباقورى⁽³⁾ إلى الثورة، الإخوان وجدوا أنفسهم مرة أخرى أمام العسكر وجهًا لوجه فماذا هم فاعلون؟!

مكتب إرشاد الجماعة قرر في لحظة تخيل الثالث العسكري في الحكم الماضي في الإطاحة بمبارك وجنرالاته، وحكمه، لإنهاء ستين عامًا من الحكم العسكري لمصر، وتحويلها لعاصمة الخلافة الإخوانية على نحو ما جاء في مانيفستو التنظيم الدولي بقلم الحاج مصطفى مشهور في وثيقة مهمة من وثائق «سلسيل» كتبها خصيصًا لمؤتمر التنظيم العالمي في فبراير 1992 في إستانبول بتركيا (سنعرض لها لاحقًا).

نعود إلى قصة العصفور والتمساح، يروى عن المرشد الخامس المرحوم الحاج مصطفى مشهور أنه قال في جماعة من إخوانه: إن هناك علاقة فطرية بين التمساح والعصفور، التمساح يأكل ملء فيه، وتعلق فضلات الطعام بين أسنانه، فيحط العصفور من السماء مطمئنًا يأكل ما بين أسنان التمساح، والأخير ليس غافلًا عما يفعله العصفور، ولكنه أولاً شبع.. فهو لا يحتاج لأكل عصفور صغير الحجم لا يسمن ولا يغني من جوع، والعصفور يأكل وينظف الأسنان. كان الراحل الكبير يتحدث عن المؤلفلة قلوبهم «العصافير»

ولماذا تعطف عليهم، ويطعمونهم على حبهم، مسكيناً ويتيماً وأسيراً، نفر من عتاة الكتبة الثوريين يتمسكن للجماعة حتى يتمكن من قضاء حاجته في دورات مياه الجماعة، ثم يتوضأ ويصلي خلف المرشد ركعتين لا يظماً بعدها أبداً، يشرب من نهر الجماعة صباح مساء، ويغرد كالعصفور على شجرة الجماعة، أو يتيماً من نظام بائد يستجير بالجماعة.

مشهور كان يرى أن الجماعة تحتاج إلى تربية العصافير، وتشبعها بإذن مرشدها، هكذا تنظر الجماعة إلى «الموالي» الذين يقبلون الفتات مما تبقى على موائد الجماعة النهمة إلى الحكم، من باب هم أولى من غيرهم من العلمانيين الملاحدة الذين يضمرون للجماعة شراً، يكيدون كيّداً، ومن باب ثانٍ ستحتاجهم الجماعة عاجلاً أم آجلاً عندما يحين أوان «فتح مصر»، ولعبت العصافير التي ستمتها الجماعة وتغذت على بقاياها - دوراً حيويّاً في تمكينها من مفاصل الدولة الحيوية، وساعدتها على التهام عجل مبارك المذبوح على مذبح ثورة 25 يناير.

هل شبت الجماعة؟ لا.. هل من مزيد؟ لا تشبع الجماعة أبداً، نهمة شبة لالتهام الوطن بأكمله، ثم تتشاءب من ثقل الطعام، تفتح فمها لتأكل العصافير، تعيينات المجلس الأعلى للصحافة بعضها هدايا للمتعاطفين، وللأقارب، وهناك أساء جديرة بالتعيين، تعيينات الشورى نموذج ومثال، شبت الجماعة بأغلبية الشورى وتركت الفتات العالق بين أسنانها لعصافير خضر تغدو خماصاً وتعود بطاناً من دسم الفتات الإخواني، وإذا سألتهم يقولون: عجباً هذا مجلس تشريعي نـشـرـع للأمة ولو لم يعجبنا الشورى فسوف نستقيل فوراً.

الطريف أن أحدهم تسببت في استقالته على الهواء مباشرة، كنت أناقش قضية سحل الشاب حمادة صابر أمام الاتحادية⁽⁴⁾، ودخل على الهواء مباشرة بناء على طلبه الدكتور ماجد عقاد، عضو الشورى المعين، وانفعل بالمشهد الرهيب، وطالب بإقالة رئيس الوزراء ووزير الداخلية فوراً، رددت عليه: طيب ما تستقيل إنت الأول وإنت عضو معين في الشورى، فقال: إنت استعجلت أنا مستقيل، ولا يشرفني أن أكون عضواً في مجلس يصمت على سحل المواطنين. حاول الإخوان والمتأخونون إعادة «عقاد» إلى الحظيرة مرة أخرى ولكنه صمد وثبت على موقفه الطيب وإن عاد.. تلك اختياراته.

مشهور والذين معه كانوا أشداء على المصريين، وضعوا لبنات خطة التمكين منذ أمد طويل، كانت الخطة التي تحصلت عليها من تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا في قضية سلسبيل في العام 1995 ونُشرت - وقتها - ونالت ما نالت من نفي الإخوان والتابعين والموالين والمؤلفة قلوبهم، وهم الآن نادمون على ما كذبوا وكنا وقتها مستشرفين لما جاء في خطة التمكين - جزاهم الله خيراً - أن سكتوا على التمكين حتى أتاها الخبر اليقين؛ فأصبحوا على ما كانوا نادمين يوم لا ينفع الندم.



الخطة المكونة من ثلاث خطوات كان مقدراً لها بضع سنين، صارت الشمار دانية القطوف، الآن يسارعون الخطى لإنجاز التمكين ولسنا عنهم غافلين، أقسموا لينفذنها مصبحين ولا يستثنون، الخطة يجري تنفيذها على

قدم وساق، لا حائل بينهم وبين التنفيذ المكين إلا العشرة الاقتصادية التي وعد كبيرهم - الدكتور يوسف القرضاوي⁽⁵⁾ - بتفكيكها في بضعة أشهر، ووعد من على منبر جامع عمر بن الخطاب في العاصمة القطرية الدوحة، بضخ 20 ملياراً من الدولارات الأمريكية جزاء «نعم» للدستور، ووعد الشيخ دين عليه، وعليه أن يفي بالدين بعد أن ركب المنبر الكبير، منبر الأزهر الشريف في الجمعة الأولى من كل شهر عربي، وعندما سألت وزير الأوقاف الدكتور طلعت عفيفي: لماذا القرضاوي يركب المنبر الكبير، وهو من هو القرضاوي مصنف «إخوان مسلمين»، ولديه هوى وميل للخلافة، ومنبر الأزهر مستقيم؟ قال: القرضاوي فقيه كبير، والمنبر كبير ويحتاج كبيراً، ولا غرو أن القرضاوي كفاية للمنبر، ونفي كونه إخوانياً والمنبر الكبير دخل خطة التمكين، على الأرض وفوق المنابر.

مقتل خطة التمكين في الانهيار الاقتصادي؛ ولذا يتداعون - الإخوان - من كل حذب وصبوب لإنقاذ الاقتصاد من عثرته، ولكنهم غير ناجحين حتى الآن، واستقالة الدكتور فاروق العقدة، محافظ البنك المركزي، وتعيين الدكتور هشام رامز «نائبه» بحثاً عن حل للعقدة، ليس بجديد على السامعين من الإخوان المسلمين، فمعلوم أن الانكشاف الاقتصادي بلغ حد الهاوية، والاحتياطي النقدي بالودائع القطرية «4 مليارات من الدولارات» لا يعبر بمصر مسافة زمنية لا تزيد على نهاية السنة المالية الحالية، هل يستطيع التنظيم الدولي تفكيك العقدة الاقتصادية؟ وهل يستطيع أمير قطر تفكيك العقدة وضمان مصر في المحافل الاقتصادية الدولية؟ هذا إذا نفذت الجماعة

المطلوب قطريًا وهذا ما لا يرتضيه المصريون، رهن قناة السويس للقطريين
بضع سنين!

التمكين - للتبسيط - ثلاث مراحل تباعًا؛ الأولى نشر الرجال في خلايا
الدولة ومفاصلها الحيوية، أن يكون للإخوان رجال صدقوا ما عاهدوا
المرشد عليه في كل المواقع الأساسية، تحديدًا: جيش وشرطة وقضاء
وإعلام، وبالتحديد زرع الرجال في الجيش والشرطة للتحديد يوم الصدام
المحتوم، وبرغم القواعد المرعية في هذه الجهات ذات الطبيعة العسكرية
والقواعد الأمنية الصارمة تسرب إليها نفر ليس ييسر قبل الثورة، ودخل
فيها خلق كثير بعد الثورة، ومراجعة كشوف المقبولين من الدفعات الأخيرة
في الكليات العسكرية والشرطية يشي بالكثير، كان الوضع قبل الثورة يتم
فيه استبعاد الملفات الأمنية؛ بمعنى أن يكون المتقدم له ملف نشاط إسلامي،
شيوعي، ناصري، اتجاهات سياسية أو حزبية، لكن كل تصريحات قادة
الكليات الشرطية والعسكرية تؤكد أن شروط القبول تتيح للجميع التقدم
والاختيار حسب المؤهلات الدراسية والجسمانية فقط، بمعنى أن الباب كان
واسعًا ومفتوحًا لدخول الكثيرين هذه الكليات، فضلًا عن مقترح شيطاني
يجري تنفيذه بفتح فروع لكلية الشرطة في المحافظات لتأهيل خريجي الحقوق
وما يعادلها من الدراسات القانونية بدورات شرطية خلال ستة أشهر؛
لتعويض النقص الفادح في ضباط الشرطة بمدد إخواني لتلوين الشرطة من
الداخل إخوانيًا.

ليس خافيًا أسماء القيادات ذات الأصول العسكرية والأمنية التي برزت

على السطح في ثياب إخوانية بعد أن خلعت البزات العسكرية والشرطية، أحدهم «اللواء عباس نخيمر» كان مسئولاً أمنياً كبيراً في الاستخبارات الحربية، ويكفي التمعن في مؤهلات نخيمر وتنقلاته العسكرية بين الجيوش والأسلحة حتى انتهى به المطاف إلى مسئول الأمن الحربي في الاستخبارات الحربية للإشارة إلى حجم الاختراق الإخواني؛ ولهذا لم ينفوا أو حتى يعلقوا على ما كشفه الأستاذ ثروت الخرباوي في كتابه النفيس «سر المعبد» من وجود «قسم الوحدات» وهو مسئول عن ضبط الإخوان في الجيش، وأنكره الإخوان وينكرونه حتى الآن، بل يسفهون رواية الخرباوي، ويسمون «هاوي روايات» على حد تسفيه محمد البلتاجي⁽⁶⁾ لكتاب خطير ومهم.

اللواء عباس نخيمر لمن لا يعرف من مواليد 1948 م رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس الشعب المنحل، وهو طبقاً لعضو المجلس عن حزب الحرية والعدالة، خريج الكلية الحربية 1969 م سلاح المدرعات، شارك في حرب الاستنزاف، شارك برتبة نقيب في حرب 1973 م ضمن قوات الجيش الثالث الميداني «قوات بدر»، تدرج في الوظائف والمناصب المختلفة داخل القوات المسلحة حتى رتبة اللواء، حاصل على وسام الخدمة الطويلة، حاصل على وسام الجمهورية، تقاعد من القوات المسلحة عام 2002 م.

نموذج إخواني بلغ موقعاً حساساً «مدير أمن المخابرات الحربية»، وهذا يشير إلى عمق ما بلغته خطة التمكين داخل مفاصل الدولة الحيوية ومؤسساتها الحساسة حتى قبل الثورة بتسع سنوات بحسب تاريخ تقاعد نخيمر، الطريف أن تقارير إخوانية رشحته لمنصب مدير المخابرات الحربية الذي كان يتولاه

الفريق أول عبد الفتاح السيسي، ولكنها كانت من قبيل الشائعات المطلقة، أو لنقل الاختبارية، بمعنى تعود الإخوان إطلاقاً بالونات اختبار في الهواء السياسي المغموم وقيسون رد الفعل، إذا كان سلبياً يتخارجون سريعاً ويلقون باللائمة على «سحرة فرعون» الإعلاميين والصحفيين، وكما وصفهم المرشد بـ «سحرة فرعون» وصفهم أمين عام الجماعة الدكتور محمود حسين بـ «النصابين والنصابات»، كل ذلك لأن الإخوان كلما اقتربوا من استغلال الإعلام كشفهم وأصبحت فضيحتهم بجلاجل؛ لذا يسمونه إعلام مبارك، على حد وصف عمر ابن محمد مرسي الذي تضرر وأسرته كثيراً من ملاحقة الإعلام لتحركاتهم، ولأبناء مرسي حكايات ستروى لاحقاً في سطور هذا الكتاب.

هذا نموذج كاشف ودال، والنماذج الاختراقية كثيرة لو تعلمون وتتفحصون، لا يحول دون إخوانيتهم قواعد عسكرية صارمة، الضباط الملتحون نموذج ومثال، وتأيدهم المفضوح فيما ذهبوا إليه من إطلاق اللحية من رئيس مجلس الشورى الدكتور أحمد فهمي، صهر الرئيس مرسي، غير الملتحي أصلاً، ويدعم حقهم في إطلاق اللحية باعتبارها سنة عن الرسول، وهذه تجبُّ التعاليم والقواعد العسكرية الوضعية، تمكين يخرق العين، رئيس مؤسسة تشريعية ستضطلع بالتشريع طوال أشهر قادمة، لا يجد غضاضة في تمكين هؤلاء في الشرطة المصرية، وهذا من باب التشبه بالضباط «الشيخ» في بريطانيا، برغم أن الشيخ في بريطانيا لا يقولون بها يقول هؤلاء، ولا يتخذون من زعيم ولحاهم سبيلاً لإعلان الإخوانية أو حتى البوذية.



في المرحلة الأولى للتمكين، يظهر القضاء كهدف ثالث ورئيس، ولن أحدثكم عن الدفعة الأخيرة التي تقدمت للنيابة من خريجي كليات الشريعة، تكفي الإشارة إلى 28 من الخريجين قبلوا بتوقيع النائب العام المستشار طلعت عبد الله؛ لأسباب لا علاقة لها بالنيابة والقضاء، من الإخوان وأولادهم والموصى عليهم من مكتب الإرشاد، وظل هؤلاء موقوفين أثناء ولاية المستشار عبد المجيد محمود، وهذا أحد الأسباب المبطنة لغضبة الإخوان على عبد المجيد، وكما أسرّ لي هو في مناسبة تليفونية تحدث فيها من هاتف غير هاتفه؛ لأنه كان يعرف أنهم يراقبون هاتفه، الطريف أن المستشار عبد المجيد فات عليه أنهم يراقبون تليفوني، وسيضحك مليًا عندما يقرأ هذه السطور، قال لي إن المظاهرات التي تحتشد كل يوم أمام مكتبه من تدبير الإخوان، وأضاف الرجل: أنا لا أخشى الإخوان وهم لا يقدرّون على المساس بمكاني إلا إذا خالفوا الدستور، وأعتقد أنهم لن يخالفوه، قلت له: «يخالفوا أبوه ومن يحشد المظاهرات ضدك سيخالف النظام العام لإخراجك من مكتبك، لقد حركت قضايا أخيرًا كافية للإطاحة بك»، كنت أقصد قضيتي «التنصت في القصر الرئاسي» التي تحدث عنها عصام العريان، وقال إن الرئيس يتنصت على المعارضين، وهي قضية تشبه فضيحة «ووترجيت» الشهيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أطاحت بالرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» في منتصف السبعينيات، ولكن المعارضة المصرية لم تنشب أظفارها كما يجب في هذه القضية، ولا استطاعت أن تمسك باللحظة التي يتنصت فيها الرئيس على المعارضين، وبرغم نفي القصر في رسالة من الرئيس إلى النائب العام،

فإن عبد المجيد حولها إلى قاضي تحقيق، وهذا ما أزعج الرئيس كثيرًا، الثانية والأخطر فتح ملف تزوير الانتخابات الرئاسية وانتداب قاضي تحقيق في واقعة تزوير البطاقات الانتخابية في المطابع الأميرية، وهي إحدى علامتين حمراوين تشككان في نجاح مرسي، وتعدم النتيجة التي أعلنتها حملته قبل اكتمال التصويت، إلى جانب منع الناخبين الأقباط في القرى الصعيدية من التصويت، وهو الملف المسكوت عنه حتى الآن، وقرر عبد المجيد فتحه تحت ضغوط المعارضة وبلاغات حملة شفيق، وتقارير المنظمات الحقوقية، خاصة مركز «ابن خلدون» للدراسات الإنمائية، ومديره الدكتور سعد الدين إبراهيم الذي أمسك بالحالة التزويرية في المطابع الأميرية، ومنع الأقباط من اللحظة الأولى على نحو موثق، وشكلت معلمًا بارزًا في تحول المركز ومديره، من موالاة الإخوان إلى مناهضة الإخوان كلية، بل المناداة على الجيش للتدخل لمنع التمكين الإخواني الذي كان ينكره الدكتور سعد.

أذكر أن طلب مني الدكتور سعد الدين إبراهيم أن أكون محاضرًا في ندوة بمركزه يديرها (هو شخصيًا) وذهبت إلى هناك، وسألني: هل تمتلك جماعة الإخوان تنظيمًا خاصًا؟ قلت: نعم لديهم تنظيم خاص، ودلت على ما أقول من أول تصريحات المرشد آنذاك محمد مهدي عاكف باستعداده لإرسال عشرة آلاف جندي للقتال إلى جانب حزب الله، إلى عودة الحياة إلى قسم التربية في الجماعة، وبالضرورة إحياء البرامج الرياضية التي هي نوع مخفف من البرامج القتالية، برامج قتالية بدون سلاح، وكما أسرَّ الحاج مصطفى مشهور في جمع من إخوانه، المهم الكفاءة أما السلاح فسهل تدبيره... إلخ

كما يقولون، انتهى الحوار والدكتور سعد متعجب من هذا الأشيء الذي يقول بعسكرة الجماعة دون وجل ولا خشية، وخرج ليكتب مقالاً مهماً في هذا السياق يلخص محور الندوة وما انتهت إليه متعجباً إلى ما انتهت أنا إليه أن الإخوان في طريقهم لالتهام الدولة المصرية، خطوة خطوة.

الاختراق الإخواني مثلاً للقضاء يُرى بالعين المجردة، لافلت للنظر أن المتحدث الرسمي باسم النيابة العامة، المستشار مصطفى دويدار، في أول ظهوراته وبياناته الصحفية فرزه الفيسبوكيون واستخرجوا صورة له أثناء مؤتمر «قضاة من أجل مصر»^(٢) التي أعلنت فوز مرسي بالرئاسة، والتي التقطت كبيرها المستشار وليد شرابي، خارجاً من مقر الإرشاد في المقطم؛ مما شكل علامة بارزة في علاقة «قضاة من أجل مصر» بجماعة المقطم؛ ولذا أسميناها «قضاة من أجل المقطم» تدليلاً على الحالة الاختراقية الإخوانية في القضاء المصري، وتشكل مجموعة «قضاة من أجل المقطم» الموجة الثانية من التيار الإخواني أو تيار الموالاة القضائي الذي يناصر المشروع الإخواني على طول الخط، والموالاة أو الولاء هنا قد يكون فكرياً، يكفي أن نتفق في الأفكار والغايات، إقامة الدولة الإخوانية، أو تنظيمياً، أبناء التنظيم أولى من غيرهم.

لن أحدثكم عن رموز قضاة الاستقلال الذين برزوا مستقلين وانتهوا تابعين لمكتب الإرشاد، وهم على ثغور الجماعة قائمون يذودون بالحجة والقانون، ويتهمون المعارضين، ويتشحون بالأرواب السوداء في مآتم العدالة، إخوان كامنون، وبرزوا معلنين الشعار، قضاة من أجل مصر، مصر الإخوانية، مصر الخلافة البناوية، يسمون المعارضين بدستور لعين يشي بسواد

أفكارهم وما يعتقدون بالتمكين، وانتظروا رئيسًا للمحكمة الدستورية من تيار الاستقلال، ولا تظنوا بالنائب المستقيل محمود مكي الظنون، مخلص لما يعتقد ونحن كنا الواهمين، واستقالته التي يتحدث فيها بضمير القاضي كانت ترشحه قاضي القضاة أو كبير الدستوريين، لكنه اختار النفي طوعًا سفيرًا في الفاتيكان لعله في أجواء المدينة الدينية كعبة الكاثوليكية يكفر عن ذنوبه في حق مصر والمصريين التي سلمها وشقيقه أحمد مكي للإخوان المسلمين، تسليم مفتاح، الإخوان كانوا يريدون دخول الباب، باب الحكم، ففتح الإخوان مكي الباب، ومكنا الرئيس من البوابة الأمامية والخلفية تحت ستار تيار الاستقلال الذي أعلن فوز مرسي بالرياسة قبل أن يكتمل فجر التصويت الرئاسي، ودعمه بمؤتمر صحفي شهير.

الطريف أن المستشار أحمد مكي، قال لي في حوار تليفزيوني شهير «زيارة وليد شرابي مكتب الإرشاد عيب، يمس استقلاله، ولكن بعد الثورة الموازين اختلت، ما كان متبعًا قبل الثورة لا يحكم الحالة الآن، الثورة نفسها عمل غير شرعي يعني انقلابي، تطيح بالحكم». سألته: أنت إخوان؟ بأغلظ الأيانات - قال: أنا مش إخوان، وقال: لا يوجد قضاة إخوان، فغرت فاهي من الدهشة: أتتكلم جادًا؟ قال: نعم، لا إخوان في القضاء ولا قضاة في الإخوان، مفيش مانع يكون له اتجاه سياسي معين، ولكن تنتمي لحزب أو جماعة ممنوع منعًا باتًا، طيب وأخونة القضاء؟ ضحك بشدة مقهقهًا: هذا كلام جرايد، ليس متناسيًا أنني صحفي بل غامر في قناة الصحافة والفضائيات التي تناصبه العدا.



الإعلام جبهة رابعة للتمكين، ولم يخفه صلاح عبد المقصود⁽⁸⁾، بل كان يتمنى توافر الخبرة الإعلامية في الإخوة لينالوا المناصب العليا في ماسبيرو، لم يكتف الوزير، صلاح يعلم أنه مخالف كوزير للدستور الذي ألغى وزارة الإعلام، وأنه يجلس في كرسي الوزارة مؤقتاً إلى حين تشكيل المجلس الوطني للإعلام، فقرر أن يزرع رجاله - أي رجال المرشد - في ماسبيرو، ويسابق الزمن لتسكين كل المواقع الشاغرة، هناك نحو 165 قيادة ما بين مديري عموم ورؤساء إدارات مركزية ونواب رئيس يجري اختيارها حالياً بواسطة لجنة داخلية شكلها وزير الإعلام، صلاح عبد المقصود؛ لملء الفراغات بالإخوان قبل أن يرحل عن ماسبيرو الذي يتندرون عليه الآن ويسمونهم «المتولي - ماسبيرو سابقاً».

وزير الإعلام الإخواني، صلاح عبد المقصود، لا يخفي كغيره ممن يمكنون الإخوان من مفاصل الدولة، لكنه لا يخفي حماسه للإخوان، ويصرح في مجلس الشورى بأنه يبحث عن إخوان لتولي القيادة في ماسبيرو، يبحث عن إخوان لأنهم أمناء وصالحون، قالها بالفم المليان ولم يجر تكذيب، لا تكذيب في مرحلة التمكين، هذه الأرض ومن عليها خالصة للإخوان المسلمين، ويكفي الولاء، والولاء يذهب بنا إلى قصة التمساح والعصفور؛ أي مصلحتهم من مصلحة النظام، وكما كان للبعض مصلحة مع نظام مبارك ويدين له بالولاء، دون تدين، فما بالك بالولاء للإخوان المسلمين في مرحلة التمكين ورباط الدين؟ بالتأكيد فيه خير عميم.

يروى عن المرشد الثالث المرحوم عمر التلمساني، أنه كان ينصح شباب

الإخوان بالإعلام ويدفعهم دفعًا إلى الصحافة وفتح صفحات مجلة «الدعوة» التي أغلقت في العام 1982م لشباب الخريجين من جماعة الإخوان المسلمين ليتحصلوا منها على عضوية نقابة الصحفيين، وعلى النسق جرى الدفع بشباب الإخوان إلى النقابة عبر مجلتي «الاعتصام» و«الزهور»، والأخيرة ضمن 6 مجلات ملكية خالصة لابن وزير الإعلام صلاح عبد المقصود، الذي تحصل على 6 تراخيص لمجلات من هذا القبيل في اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة، وكنت عضوًا فيه ممثلًا لمجلة «المصور» وكان يدير الاجتماع الأستاذ صلاح عيسى، بصفته القائم بأعمال الأمين العام، بعد وفاة الأمين العام الأستاذ ليب السباعي - رحمه الله - وعندما أبديت اعتراضًا على تأسيس 6 مجلات لشركة واحدة يملكها ابن الصحفي صلاح عبد المقصود، رد عليّ صلاح «القانون يسمح»، فعقب عادل الأنصاري، رئيس تحرير صحيفة الحرية والعدالة، «ما دام القانون يسمح فلا تخالفوا القانون»، وحصل عبد المقصود وولده على 6 مجلات بتراخيص رسمية.

بلغ وجود الإخوان في نقابة الصحفيين مبلغًا كان معه الحج لمكتب الإرشاد فرض عين على المرشحين لمنصب النقيب، وظلوا يحجون حتى وصل نقيب إخواني، ممدوح الولي، إلى المقعد الكبير، وإن أنكر الهوية ولكنها ثابتة على نحو لا يملك معه ردًا، رغم مداراته هويته أمام السيد الرئيس، وكان قد سأله عن إخوانيته فأنكرها هزواً، وقال (يقولون)! وما دام حمدي رزق مُصرًا على أنني إخوان فأنا إخوان! وتأكد لي من سؤال رئيس مجلس الشورى أن ممدوح ليس إخوانيًا منظمًا، بل ليس إخوانيًا بالمرّة، بمعنى آخر يتمسح في الإخوان،

أو كما يسمونهم صحفيًا «الموالي» بفتح الميم أو «التأخونين» بضمها، وهم هؤلاء الذين تظهر لهم لحى فجأة، ليست بالضرورة لحى ظاهرة لكنها داخل أفواههم.

هكذا صار لهم رجال وأتباع كثيرون في النقابات المهنية والعمالية، منهم من كشف هويته ومنهم من ينتظر ساعة الصفر التي بها يبشرون، تمام التمكين وإن غداً لناظره قريب، وكما يورد القيادي العمالي، عبد الرحمن خير، عضو مجلس الشورى ورئيس النقابة العامة للإنتاج الحربي سابقاً وخبير في الشؤون العمالية، في مذكرة إلى اتحاد عمال مصر تحصلت عليها منه، أن هناك اختراقاً إخوانياً منظماً للاتحاد والحركة النقابية العمالية المصرية⁽⁹⁾.



لعل الرصد الذي أنجزته «المصري اليوم» لعملية زرع الرجال يؤكد قرب هذه المرحلة من مراحل التمكين، فبعد مرور 8 أشهر فقط مرت على وصول الإخوان إلى سدة الحكم عين الرئيس مرسي خلالها بالأمر المباشر 8 وزراء و 5 محافظين و 8 في مؤسسة الرئاسة، ولم يتوقف الأمر عند ذلك؛ لأن رجال جماعته نجحوا في اختراق مفاصل 20 وزارة من خلال تعيين مستشارين للوزراء ومتحدثين إعلاميين ورؤساء للقطاعات ومديرين لمكاتب الوزراء، إضافة إلى تعيين 5 نواب محافظين، و 12 رئيس حي ومركز، و 13 مستشاراً للمحافظين. وهنا ثبتت الاختراقات الإخوانية للبلاد طويلاً وعرضاً (10)، وغيرهم كثير مما وثقه، بشكل لا يمكن إنكاره حزب «النور» السلفي وقدمه

الدكتور «يونس مخيون» رئيس الحزب للرئيس مرسي على الهواء مباشرة، في جلسة الحوار الوطني، وسلم الرئيس ملفاً يضم الدفعة الأولى من نحو 13 ألف وظيفة تحصل عليها الإخوان خلال سبعة أشهر، هو دليل كافٍ على تحرك قافلة التمكين في الأرض على نحو متسارع استفز حزب النور، الذي يناهض الأخونة على نحو ضارٍ وفاضح لم تستطع معه مؤسسة الرئاسة أو جماعة الإخوان ردّاً ولا دفعاً، صار الرقم 13 ألفاً واقعاً معيشاً يتدرب به الساخرون على المقاهي عاطلين بدون عمل، العمل فقط للإخوان والموالين وللمؤلفة قلوبهم والمتأخونين.



فور تولي الدكتور هشام قنديل، رئاسة الوزراء، وبدء مشاوراته لتشكيل الحكومة، اتجه رئيس الوزراء المختار لضم ثمانية وزراء ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، ولم يتوقف انتشار أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في الحكومة على المناصب السياسية بل امتد للمراكز الإدارية والاستشارية عبر اختيار مستشارين ووكلاء للوزارات ينتمون لحزب الحرية والعدالة، ولم يتوقف وجود هؤلاء على الوزارات التي ترأسها وزراء ينتمون للجماعة، بل امتدت عملية نشر المستشارين ووكلاء الوزارات من أبناء الجماعة إلى الوزارات التي لا يحسب رءوسها ضمن الجماعة أو حزبها.

فاحتل أبناء الجماعة منصب المتحدث الإعلامي في ثلاث وزارات، وتولى

ثلاثة آخرون منصب مديري مكاتب وزراء في حكومة قنديل، بينما بلغ عدد المستشارين المتتمين للجماعة ثلاثة عشر مستشارًا موزعين على وزارات: التعليم والمالية والتجارة والأوقاف، واستحوذت وزارة الصحة وحدها على أربعة مستشارين وأربعة مساعدين للوزير يتمون للجماعة.

ومن اللافت أن الجماعة عززت وجودها في وزارتي الصحة والتعليم بأكبر عدد من المستشارين ووكلاء الوزارة ورؤساء القطاعات، رغم أن الوزيرين لا ينتميان للجماعة الإخوان المسلمين؛ ففي وزارة الصحة تولى أعضاء الجماعة رئاسة قطاعات الدواء والتأمين الصحي والطب العلاجي والطب الوقائي، بالإضافة لرئاسة المعامل المركزية، وتعد هذه القطاعات هي القطاعات التخطيطية والخدمية الأهم بالوزارة.. بينما بلغ عدد أعضاء الجماعة في المناصب القيادية بوزارة التعليم عشرة أعضاء موزعين على رؤوس قطاعات التعليم الفني والكتب وتطوير المناهج والمعاهد القومية، بالإضافة لهيئة الأبنية التعليمية ومنصب المتحدث الإعلامي، إلى جانب مناصب مستشاري الوزير للشئون القانونية والهندسية وقطاعي تطوير التعليم والتعاون الدولي. كما تولى رجال أعمال جماعة حسن مالك، مسئول ملف الاستثمار وعبد الرحمن سعودى وصفوان ثابت مالك مصانع جهينة، مناصب مستشاري وزير الصناعة والتجارة الخارجية، وهو لا ينتمي للجماعة الإخوان المسلمين.

هكذا يتمدد الإخوان في كل طابق من المؤسسات الحيوية، في الطيران، في الاتصالات، بعد أن سيطروا على مديري ونظار المدارس، والمناطق

التعليمية، وعمداء الكليات، ومديري المدارس الخاصة «الإخوانية منها وغير الإخوانية» وعلى النقابات المهنية والعمالية، ليكونوا نصيرًا للقرارات والقوانين الإسلامية ويمنعوا الاحتجاجات والمظاهرات، ويشكلوا درعًا واقية للنظام الإسلامي، مستبعين خطى عبدالناصر في تأسيس المناطق العمالية لتكون ظهيرًا للثورة، وهم يشكلون ظهيرًا لهم عماليًا ومهنيًا وقبلًا وعائليًا، وليس أدل على ذلك من نتائج الاستفتاء في المناطق العمالية والقبلية والصعيدية والواحات وسيوة، هذا ظهير للقرارات الإسلامية، وكما سنّ فقهاء الإخوان قوانين الشريعة في السودان سيتولون سن القوانين الشرعية في مصر، ويتولى إقرارها مجلس الشورى، ومجلس النواب الجديد الذي يشرنا الإخوة بأنه ذو أغلبية إخوانية بكل تأكيد، والدستور والحمد لله يحيل حزمة من القوانين إلى المجلسين فاتحًا طريقًا للأخوة الكاملة.



المرحلة الثانية: التبشير بالأفكار بعد زرع الرجال، أو ما يُسمى زرع الأفكار وتهيئة الأجواء، والأفكار ليست بنت لحظتها الراهنة ولكنها مبنوثة في المجتمع منذ أمد طويل، وليس حديث وجوية ارتداء الحجاب الجاري الآن بجديد، والحديث المتواترين المرشد الثاني حسن الهضيبي والرئيس جمال عبد الناصر ليس بخافٍ عن السامعين، طلب المرشد من ناصر فرض الحجاب على نساء الأمة، فرد عليه ناصر: «حجب بتك أولاً، وامنعها من الذهاب إلى السينما، مقدرش يحجب بته وعاوزني أحجب مصر كلها»!

ردُّ ناصر لا يمنع الفكرة، والحجاب فكرة ويجب أن تسود، وإخضاع السينما والمسرح والأدب والفنون جميعها لما يُسمى «باب الأخلاق» فكرة ولا بد أن تسود، تحجيب الشاشة ملازم لتحجيب النساء، رئيس مجلس الشورى اعترض على مشهد غرامي للفنانة نيللي وهو على الطائرة، وعنق طاقم الطائرة، واستجابت له إدارة الشركة الوطنية وراجعت الأفلام في مكتبتها؛ مما أثار ضجة هائلة، ورفضًا واسعًا لفلسفة التحجيب المتبعة، وأيضًا تعيين رئيس الشورى وهو صهر الرئيس نفسه محتسبًا على طائرات مصر للطيران ينهى عن المنكر من وجهة نظره وحسب ذوقه الفني، فهمي قال لي في تبرير الواقعة إنه اعترض على إعادة الفيلم على الطائرة رايح جاي، وطلب بعضًا من الأفلام السياحية على متن طائرات مصر للطيران، لكنه لم يعترض على مشهد غرامي لنيللي؛ لأنه فن، وأنه كان يسمع أم كلثوم قبل انشغاله بأعمال مجلس الشورى، وأن هناك حالة اصطياذ يعرف مصدرها جيدًا.

الغريب أن تحجيب مضيفات مصر للطيران صار واقعًا، وتم انتقاء زي محجبات لطواقم الضيافة، الركب الطائر والمضيفات الأرضية، كما ظهرت مذيوعات محجبات على شاشات التليفزيون المصري وسط ضجة هائلة وترحيب زائد على الحد في فضائيات الجماعة خاصة «مصر 25» و«الجزيرة مباشر مصر» التي جندت كل قواها الإعلامية وظهيرتها الجزيرة الرئيسية؛ لترويج فكرة الحجاب والنقاب على نحو جعله من مسلمات الحياة المصرية، وليس أدل على ذلك من بث فضائية للمنتقبات تحت اسم «ماريا» لا يظهر فيها سوى منتقبات يعملن على ترويج النقاب والدعوة للتنقب، وإذا لم الأمر التهجم على المتظاهرين في التحرير أو أمام الاتحادية..!

بل إن دعوى قضائية رفعت أمام القضاء الإداري لحجب فيلم الإساءة للرسول على «يوتيوب» تتحول إلى حجب كامل للموقع كله مدة شهر في حكم قضائي كان أشبه بالفضيحة الدولية قبل أن تلغيه المحكمة الإدارية، وليس بعيد أن حديث المواقع الإباحية وحجبها ليس الهدف الحجب؛ لأن هذا مستحيل فنيًا، إلا أنه يطلق كذر الرماد في العيون للتحجيب المجتمعي تحت مظنة الفتنة، وما يراد من سلطة المجتمع وارد في الدستور، ويتحدث به كثير، واستحداث «المحتسب» للنهي عن المنكر والأمر بالمعروف، وتطوير الرقابة على المصنفات الفنية من رقابة فنية إلى رقابة دينية ليس بعيد، وإبعاد الدكتور سيد خطاب - أيضًا - ليس بعيد عن التفكير لتهيئة الرقابة على الفكر الجديد.

قرار غلق المحال في العاشرة ليس مرجعه كهربائيًا، ولكن مرجعه إخواني، تعويد المصريين على الإغلاق؛ لأن هناك إغلاقًا في مواقيت الصلاة ستكون حاضرة في المشهد، ودفع الناس إلى المساجد وقت الصلاة على النمط السعودي قائم ومرغوب، والمحتسبون الجدد سيقومون بالمهمة خير قيام وقدموا نماذج بإلقاء ماء النار على المتبرجات ولا بسات الجيتز، وقتلوا شابًا في السويس، وقطعوا أذن مسيحي في قنا، وعلى شريط القطار تجمهروا حتى لا يولّى عليهم محافظ قبطي، والمحافظ «عماد فؤاد» لم يذهب ولم يتسلم عمله، بل جلس في بيته في المنيل ملومًا محسورًا على ما جرى له ولم يسع إليه، أخيرًا تم حجب موقع يوتيوب للفيديوهات والكليات لمدة شهر بأمر محكمة القضاء الإداري، رغم أن الدعوى القضائية كانت على حجب الفيلم المسيء

لِلرَسُول - عليه السلام - لكن الحكم استُغل لأسباب سياسية، بل تطوَّع نظام الأسد بتجميع لقطات رافضة لحكم مرسى من القاهرة وتعبئتها في فيلم، قال الفيسبوكيون إنه السبب وراء حجب يوتيوب، دون فهم أسباب الحجب الحقيقية وهي لا تعدو تعويد الحالة المصرية على الحجب المتوقع لاحقًا لأدوات الاتصال الاجتماعي باعتبارها تنشر الرذيلة.

أما عن الصحف والمجلات فلا تسَل، ولولا أنه يشق على الإخوان إغلاقها لما ترددوا، ولولا أن الرقيب المقيم ذو خبرة سابقة ينفر منها الصحفيون لاستعادوا سلطة الرقيب، وفكرة العضو المنتدب المعين من أعضاء الإخوان في مجلس الشورى باعتباره قيماً على المؤسسات القومية لا تزال تلعب في العقول، ويدخرونها إذا ثبت فشل المعينين في تهيئة الصحافة القومية وتأهيلها لتصبح صحافة إخوانية، متعللين بأن مديونيتها بلغت 17 مليار جنيه مصري، وأن الهدايا التي كانت تخرج من الأهرام تبلغ سنوياً ما يزيد على 100 مليون جنيه لمتنفذين في الحكم البائد، وأن أحد رؤساء مجالس الإدارات - تحديداً الأخبار - كان يتحدث دولياً بمبلغ 100 ألف جنيه، وهذه الأرقام على ذمة رئيس مجلس الشورى، أحمد فهمي.

الصحافة الخاصة أيضاً يتظرها المزيد، تهديد، وإرهاب، وابتزاز، وقضايا، وجرجرة في المحاكم، والتوصية بمنع كُتاب قلمهم حاد ومسنون، وتهديد رءوس الأموال الخاصة في الفضائيات بملفات ملفوفة منذ زمن بعيد، وجري الإبلاغ في 26 واقعة ومخالفة لقوانين النشر أضلعت رئاسة الجمهورية بستة بلاغات منها على صحفيين بتهم المساس بالذات الرئاسية،

كما يواجه فضائيون وصحفيون بلاغات بازدرء الأديان «إبراهيم عيسى»
والترويج لأفكار إرهابية مثل البلاك بلوك «دينا عبد الفتاح» فضلاً عن
جرجرة 620 صحفياً آخرين إلى جهاز الكسب غير المشروع بتهمة جلب
إعلانات تزيد على 100 ألف جنيه لمؤسساتهم وتقاضيهم عمولات عنها.



تهيئة الأجواء للمرحلة الثالثة من التمكين ليست ببعيدة وتجرى متفرقة
متابعة، وفي دستور يفتح الباب واسعاً لحزمة من القوانين، سيقوم عليها
مجلس الشورى الإخواني والتابعون في تعبيد الطريق إلى التمكين الكامل،
وطرح تطبيق الحدود التي غفل عنها الدستور، واكتفى بتهيئة المقام
للتشريع بالحدود، وفتح الطريق بمواده لتطبيق الحدود وهذا ليس ببعيد عن
السامعين.

في هذه المرحلة ستسمع عجباً في حوارات يتورط فيها فضائيون في تطبيق
الحدود، وموانعه وموجباته على سبيل تمضية الليل في حوارات متعمدة
وموجهة، وتُخدّم على مرحلة التمكين العليا، ذروة سنام خطة التمكين،
التمكين بالحدود، وإقامة شرع الله الذي يزعمون، ويعلنون الولاية الإسلامية
في مصر عاصمة الخلافة الإسلامية، وهي دولة كثيراً ما تمنى البنا ومات دون
تحقيق خطواتها الأولى.

الحدود ستكون، وبدأت بالفعل محور حديث مجتمعي، ما لها وما عليها،
حوار قائم وسيزداد، حتى يولف المصري على حديث الحدود، حديث

الحدود يسري وتدركه العقول بلا عناء، ولا يكتمل إسلام المرء إلا بتطبيق الحدود أو السعي لتطبيقها، أو تطبيقها بالتدريج على نحو ما صرح به السيد الرئيس في مقابلاته الصحفية أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية، لم ينف التطبيق ولكنه يتكلم عن التدريج، وهو صادق في القول، ليطمع الذي في قلبه مرض تصديق الإخوان والرئيس أن الحدود مستبعدة التطبيق، والتدريج المقصود في المرحلة الثالثة، مرحلة التمكين العليا.

هم على أعتاب المرحلة الثالثة ونقول هذا عن يقين، مرحلة فرض الأفكار وإقامة الدولة الإسلامية كاملة ما يسمى مرحلة التمكين العليا، وهي مرحلة سيلعب فيها مجلس الشورى دورًا محوريًا في سن قوانين الدولة المرتجاة، رغم تأكيدات رئيس مجلس الشورى تضيق إصدار القوانين حتى يتم انتخاب مجلس النواب الجديد، وأنه لن يقر قانون التظاهر بدون حوار مجتمعي، كما ستلعب في هذه المرحلة وزارة الإخوان القادمة دورًا مهمًا في حصر الوظائف العليا منها أو البسيطة وتمكين الإخوان منها لتكون لهم الغلبة في شركات البترول والطيران، فقد تم تعيين ابن الرئيس في إحدى وظائفها براتب مغرٍ، استلقت نظر حتى الصحافة العالمية، ولهذا قصة غريبة تتحدث عن نفسها في عمليات الاختراق الإخواني للمؤسسات الحيوية، ووفقًا لبعض المصادر الخاصة، وكما نشرت «صحيفة الوطن» فإن وراء محاولة تعيين عمر بالشركة القابضة للمطارات، المراقب الجوي مجدي عبد الهادي، المنتمي للإخوان المسلمين، والذي ترقى لعدة مناصب حيوية في عهد الرئيس مرسي، من مراقب جوي - على خلافات

دائمة مع النظام السابق والفريق أحمد شفيق أدت لنقله إلى أماكن خارج القاهرة - إلى نائب رئيس الشركة القابضة للمطارات، ثم رئيسًا للقابضة بعد اختيار المعداوي لوزارة الطيران، والذي كان يشغل ذات المنصب. ورئيس القابضة وراء المحاولة، وكان اختيار عبد الهادي مفاجأة؛ لخلفيته العسكرية وقربه من الفريق أحمد شفيق الذي عينه رئيسًا لشركة سمارت عام 2003 ويتردد في الوزارة أن عبد الهادي الذي يرتبط بعلاقة قوية مع الرئيس محمد مرسي - كان وراء اختيار المعداوي لوزارة الطيران. وأشارت المصادر إلى أن موضوع عمر كان يتم منذ فترة، وكان على غير اقتناع من وزير الطيران، الذي كانت وجهة نظره أن ذلك سيؤدي إلى العديد من الأقاويل والالتهامات للوزارة والرئاسة، لكنه بالطبع لم يستطع الرفض. ووفقًا للمخطط، كان سيتم تعيين عمر بالشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية، بالإدارة المميزة للتعاون الدولي التي تُعدُّ حلقة التواصل مع البنك الدولي لمتابعة القروض وتدوين تقارير للبنك الدولي، وجدير بالذكر أن تلك الإدارة أنشأها الفريق أحمد شفيق، واستعان للعمل بها بخبراء اقتصاديين وماليين من وزارتي التعاون الدولي والمالية، وكان يرفض وجود أي استثناءات لأبناء المسؤولين للعمل بها؛ لأنها تحتاج للخبرة والكفاءة العالية، وهي بالفعل إدارة مميزة لها كادر خاص للرواتب (لولا أن عمر تراجع عن الوظيفة التي تسببت في إحراج هائل لوالده بعد حملة صحفية شرسة ألزمت ابن الرئيس مكانه).

هوامش

(1) عمر سليمان: (2 يوليو 1936 – 19 يوليو 2012)، نائب رئيس جمهورية مصر العربية من 29 يناير 2011 حتى 11 فبراير 2011، كان يرأس جهاز المخابرات العامة منذ 22 يناير 1993 حتى تعيينه نائباً للرئيس أي 18 عامًا، وبذلك يكون أطول مدة من جميع نظرائه وأسلافه شغلًا لهذا المنصب. تلقى تعليمه في الكلية الحربية، وفي عام 1954 انضم للقوات المسلحة، ومن بعد ذلك تلقى تدريبًا عسكريًا إضافيًا في أكاديمية فرونزه بالاتحاد السوفيتي. وفي ثمانينيات القرن العشرين التحق بجامعة عين شمس وحصل على شهادة البكالوريوس بالعلوم السياسية، كما حصل على شهادة الماجستير بالعلوم السياسية من جامعة القاهرة، كما أنه حاصل على الماجستير بالعلوم العسكرية. وفي عمله بالقوات المسلحة ترقى بالوظائف حتى وصل إلى منصب رئيس فرع التخطيط العام في هيئة عمليات القوات المسلحة، ثم تولى منصب مدير المخابرات العسكرية، وفي 22 يناير 1993 عين رئيسًا لجهاز المخابرات العامة المصرية.. حتى عين نائبًا للرئيس السابق كما قلنا.. وفي إبريل 2012 ترشح لرئاسة الجمهورية، قام بسحب أوراق ترشحه من اللجنة العليا للانتخابات التي وصل مقرها وسط حشد من مؤيديه وتعزيزات أمنية مكثفة من قبل عناصر الشرطة والقوات المسلحة.. وفي اليوم التالي، وهو آخر أيام تقديم أوراق الترشح، قام بتقديم أوراق ترشحه رسميًا وذلك قبل خلق باب التقديم بـ 20 دقيقة.. إلا أن اللجنة العليا للانتخابات قررت في 14 إبريل استبعاده بعدما استبعدت أكثر من 3 آلاف نموذج من نماذج التأييد التي قدمها، ليصبح عددها الإجمالي 46 ألفًا، وهو رقم أكبر من النصاب الرقمي المطلوب المحدد 30 ألفًا، لكن تبين للجنة أنه

جمع هذه النماذج من 14 محافظة فقط، والمطلوب ألف تأييد على الأقل من 15 محافظة. توفي يوم 19 يوليو 2012 في الولايات المتحدة التي كان موجودًا بها لتلقي العلاج، وقال مساعده حسين كمال: «إنه كان بخير وإنه كان يخضع لفحوصات طبية، وإن وفاته كانت فجأة.. وفاته كانت في «مستشفى كليفلاند» أثناء خضوعه لعملية جراحية بالقلب. كما قال مصدر مقرب منه إنه عانى اضطرابات في صمام القلب، ذهب على أثرها إلى ألمانيا لإجراء فحوصات طبية، وذكر ذلك المصدر أنه عانى مؤخرًا ألمًا شديدًا في القلب، نُقل بعده إلى مستشفى كليفلاند حيث توفي.

(2) عبد المنعم عبد الرؤوف: ولد بحي العباسية بالقاهرة في 16 مايو عام 1914. كان والده عبد الرؤوف بسيم أبو الفضل ضابطًا بالجيش المصري، وشقيقه الأكبر اللواء عبد القادر عبد الرؤوف هو جد القاضي الجليل المستشار هشام البسطويسى المرشح الرئاسي السابق. التحق بالكلية الحربية، ثم التحق بمدرسة الطيران وتخرج فيها عام 1938. تعرّف على الإخوان المسلمين.. فبعد صدور قرار بإعادته إلى الجيش ذهب إلى إدارة الجيش بوزارة الحربية لتسلم بعض المبالغ المجمدة له بالوزارة منذ محاكمته وسجنه، وقابل الموظف المختص، والذي لم يعرف اسمه، ولكن استراح إليه وإلى أسلوب استقباله له بمودة ومحبة وأخوة، وفي أثناء جلوسه في مكتبه انتظارًا لإنهاء موضوعه لمح على مكتبه جريدة مكتوبًا عليها (الإخوان المسلمون.. لسان الحق والقوة والحرية)، فسأل الرجل باستغراب: وهل يوجد في مصر مَنْ يعرف أو يعمل من أجل الحق والقوة والحرية؟ فأجاب الرجل: نعم.. إنهم الإخوان المسلمون، فطلب منه أن يُعرّفه بهم فأعطاه عنوان المركز العام بالحلمية واسم الشيخ حسن البناء، والتقى البناء في زيارة.. وبدأ عبد المنعم في الحركة والاتصال بالضباط ودعوتهم فريدًا للارتباط بالعمل الوطني لتحرير البلاد من الاحتلال وإصلاح الحكم الذي كان يرتفع في الفساد. في صباح يوم 26 يوليو 1952 قام بمهاجمة وحصار قصر رأس التين بالإسكندرية بناء على أوامر اللواء محمد نجيب، وأرغم الملك على التنازل عن العرش ومغادرة البلاد. وفي أول أغسطس من نفس العام صدر قرار بنقله إلى كتيبة أخرى لإبعاده عن القاهرة. ثم سرعان ما أُحيل إلى المعاش وأودع السجن الحربي بعد أن كان ذات يوم في الصف الأول من مجلس قيادة الثورة. توفي في 31 يوليو 1985.

(3) أحمد حسن الباقوري: (مايو 1907 - أغسطس 1985) من مواليد قرية باقور التابعة لمركز أبوتيج بمحافظة أسيوط. تخرج في الأزهر الشريف، وأصبح من علمائه المشاهير. انضم إلى الإخوان المسلمين وهو طالب في الأزهر وكان أحد قياداتهم وكان عضو مكتب الإرشاد وأحد المرشحين بقوة لخلافة حسن البنا وهو الذي وضع نشيد الإخوان الرئيسي الذي كان الإخوان يرددونه، «يا رسول الله هل يرضيك أن» بعد أن كلفه الإمام البنا بوضعه وأصبح مرشدًا للإخوان بالإنابة بعد مقتل البنا. بعد ثورة يوليو، طلب رجال الثورة من الإخوان أن يرشحوا لهم أسماء للمشاركة في الوزارة، فرشح مكتب الإرشاد لهم ثلاثة من أعضاء الجماعة، ولكن جمال عبد الناصر ورجاله كانوا يريدون أسماء لها رنين وشهرة لدى الشعب المصري، من أمثال الشيخ أحمد حسن الباقوري، والشيخ محمد الغزالي؛ ولذا رفضوا ترشيح المرشد أو مكتب الإرشاد، وعرضوا وزارة الأوقاف بالفعل على الشيخ الباقوري، فقبل مبدئيًا، وأبلغ الإخوان بذلك، فلم يمنعه من القبول، ولكن اشترطوا عليه أن يستقيل من الجماعة. ترشح لعضوية مجلس الأمة، حصل على ثقة الحكومة، نجح في إدارة وزارة الأوقاف حتى عام 1959. أسس جمعية الشبان المسلمين. توفي أثناء علاجه في لندن في 27 أغسطس 1985.

(4) حمادة صابر.. أو المعروف إعلاميًا بالمسحول.. حربي بسيط فقير من المطرية - القاهرة تم سحله بواسطة قوات الأمن، وقيل بواسطة عناصر ميليشيات الإخوان في محيط قصر الاتحادية، خلال التظاهرات الشعبية العارمة (يناير - فبراير 2013) ضد حكم محمد مرسي في الأيام التالية للذكرى الثانية لثورة 25 يناير.. والتقطت قناة «الحياة» مشهد سحله على الهواء مباشرة، ما صنع له أصداء دولية لا محلية فقط، الأمر الذي دفع الإخوان - وعلى رأسهم محمد البلتاجي - إلى تشويه هذا الرجل وإلحاق تهمة البلطجة به، فيما تبنت التيارات الثورية وجبهة الإنقاذ قضيته، حتى صار رمزًا على التعذيب والعنف الذي يلقاه الثوار والمعارضون في عصر مرسي.

(5) يوسف عبد الله القرضاوي: (مواليد إحدى القرى بمركز المحلة الكبرى - محافظة الغربية 9 سبتمبر 1926)، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والقيادي الشهير بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ويعتبر المنظر الأكبر للجماعة، وللقرضاوي أكثر

من 120 مؤلفاً من الكتب التي تحمل اسمه، فضلاً عن فتاواه الدينية وهي بالمئات، وكذا القصائد الشعرية.. وهو مستقر منذ سنوات طويلة في العاصمة القطرية «الدوحة».

(6) محمد محمد إبراهيم البلتاجي: مواليد 1963، كفر الدوار، محافظة البحيرة.. خريج كلية الطب جامعة الأزهر 1988، وتخصصه «الأنف والأذن والحنجرة»، نائب برلماني إخواني شهير ومن قيادات الجماعة حالياً.

(7) قضية من أجل مصر: هم مجموعة من القضاة أعضاء في معظم الهيئات القضائية.. كان لهم دور في المشهد العام والتحول الديمقراطي في مصر.. وقد ارتبط اسمهم بشكل كبير بإجراء الانتخابات الرئاسية المصرية 2012 في مرحلة ما بعد الثورة، خلال المرحلتين الأولى والثانية.. تواصلوا مع الرأي العام بشكل مباشر من خلال مؤتمرات صحفية.. وبرغم تأكيدهم المستمر أنهم لا ينتمون إلى أي تيارات أو جهات أو جماعات سياسية، فإن المراقبين يؤكدون أن موقف هؤلاء القضاة لا يصب إلا في مصلحة جماعة واحدة هي جماعة الإخوان. 1.

(8) صلاح عبد المقصود، وزير الإعلام الحالي.. وأول من يشغل هذا المنصب الحساس من الإخوان المسلمين.. ولد في عام 1958 بمحافظة الشرقية، وتخرج في كلية الإعلام - قسم صحافة، جامعة القاهرة.. عمل منذ البداية حتى قبل شغله الحقيقية الوزارية في مطبوعات صحفية إسلامية وإخوانية مثل (الدعوة المصرية، الاعتصام، المختار الإسلامي، النور)، وعمل سكرتيراً لتحرير مجلة «البشير» 1985م، كما عمل مديراً لتحرير مجلة «لواء الإسلام» 1987م، ثم رئيساً لتحريرها عام 1994، وترأس مجلس إدارة مركز الإعلام العربي الذي يصدر خمس دوريات صحفية هي (الرسالة - القدس - الزهور - حصاد الفكر - الفرسان) كما ترأس مجلس إدارة شركة «الرسالة» للصحافة. انتخب عضواً بمجلس إدارة نقابة الصحفيين منذ عام 1995 لمدة أربع دورات متتالية، وصار وكيلاً لنقابة الصحفيين من 2003 حتى 2011 وشغل منصب القائم بأعمال النقيب بعد استقالة الأستاذ مكرم محمد أحمد في بداية 2011 حتى انتخاب النقيب السابق مدوح الولي في نوفمبر 2011م.. واختير وزيراً للإعلام ولا يزال في حكومة هشام قنديل، منذ مطلع أغسطس الماضي.

(9) نص مذكرة عبد الرحمن خير: «تعاملت النخب المصرية مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والمنظمات الأعضاء فيه بنظرة متدنية لا تليق بفرقاء في مجتمع مدني، فقد نظرت إليه على أنه اتحاد أقامته الحكومة.. وهو ليس كذلك؛ فهو ثمرة نضال العمال المصريين لأكثر من مائة عام من أجل الوحدة والاستقلال عن أي حكومة أو حزب. كما أن تطويع هيئة تضم ما يزيد على 20 ألف قيادة منتخبة هو أمر مضى على أي حزب أو جماعة مهما بلغت قوتها... قد تستقطب هذا أو ذلك ولكنها أبداً لا تقدر على احتواء الجميع. لقد تلقى هذا التنظيم العتيق ثلاث ضربات موجعة:

الأولى عقب انقلاب 15 مايو 1971، والثانية عام 1986 حينما بدأ تطبيق سياسات الخصخصة، والثالثة هي التي وجهتها حكومة رئيس الوزراء الإخواني «عصام شرف» بناء على ادعاءات غير أمينة من وزير القوى العاملة دكتور أحمد حسن البرعي، الذي قدم معلومات مضللة لمجلس الوزراء، فأقدم على إجراء غير مسبوق بتفويض الوزير المذكور في حل مجلس إدارة الاتحاد العام وتشكيل لجنة لإدارته تمثل فيها كل القوى السياسية، ووسط حملة إعلامية ظالمة ابتلعت الأحزاب السياسية الطعم ورشحت ممثلين عنها... وحوصر مبنى الاتحاد بقوات الشرطة لمنع الأعضاء من دخوله، وفي غمرة التهليل لهذه الجريمة جرى تشكيل لجنة إدارية للاتحاد العام ظفرت فيها جماعة الإخوان المسلمين بمفاتيح القرار، فهم يعلمون إمكانيات الاتحاد فكان منها أمين الصندوق، مدير القرية السياحية، نائب الرئيس للعلاقات الخارجية، رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاجتماعية العمالية. وجرى حل مجالس إدارات سبع نقابات عامة بقرارات من وزير العمل، وهو للأسف أستاذ في كلية الحقوق، وشكلت لجان إدارية لإدارة هذه النقابات العامة روعي في تشكيلها انشاء الأمين العام وأمين الصندوق بل والرئيس في حالة النقابة العامة لعمال المرافق الضخمة العضوية، وأخيراً أضيفت إليها النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية، استخدمت هذه المواقع بشكل جيد في مساعدة مرشحي الحرية والعدالة في انتخابات مجلسي الشعب والشورى وبصورة لم تكن تقدر عليها عناصر الحزب الوطني التي سبقتها. إن الموارد التي تقع تحت سيطرة العناصر التي أدخلها انقلاب «البرعي» و«شرف» من الإخوان تشبه مغارة علي بابا، ويضم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مبنى

من 10 طوابق، ويضم قاعة رئيسية للاحتفالات، وعددًا من القاعات الصغيرة، وجريدة العمال الأسبوعية، مقار لـ 24 اتحادًا محليًا للعمال في المحافظات، كل منها من عدة طوابق تضم قاعات للمؤتمرات، وملحقًا بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر، المؤسسة الثقافية العمالية، موزعة على الوجه التالي:

منطقة القاهرة 12 مركزًا.

منطقة الإسكندرية 4 مراكز.

منطقة البحيرة 5 مراكز.

منطقة الدقهلية 4 مراكز.

منطقة وسط الدلتا 7 مراكز، وهي: مناطق (طنطا - المحلة الكبرى - كفر الزيات - كفر الشيخ - شبين الكوم - منوف - سرس الليان).

منطقة شرق الدلتا يتبعها 7 مراكز هي: (الزقازيق - فاقوس - بلبس - بورسعيد - السويس - الإسماعيلية - العاشر من رمضان).

منطقة شمال الوجه القبلي ويتبعها 8 مراكز هي: (أسيوط - المنيا - بني سويف - بني مزار - ملوي - الفيوم - الداخلة - الخارجة).

منطقة جنوب الوجه القبلي ويتبعها 8 مراكز هي: (سوهاج - نجع حمادي - قنا - أرمنت - كوم أمبو - أسوان - القصير - رأس غارب).

كل هذه المؤسسات أصبحت في قبضة الإخوان المسلمين وحزبهم «الحرية والعدالة» وتحولت إلى مراكز للدعوة، أضف إلى هذا سبعة معاهد متخصصة.. والجامعة العمالية ذات السبعة عشر فرعًا في محافظات مصر... ويضم مركزها الرئيسي قاعات المحاضرات وفندقًا من 6 طوابق.

- المؤسسة العمالية لخدمات المصايف: (تضم قرية الأحلام بالساحل الشمالي + فندقًا به 526 غرفة ومحال تجارية ومطاعم، وتبلغ قيمتها حوالي المليار جنيه. القيمة الحالية لها مليار جنيه).

- شركة عمال مصر.

- المؤسسة الاجتماعية العمالية في شبرا الخيمة تضم ملاعب وقاعات للاحتفالات

ومدرسة ودار حضانة، ويضم هذا الكيان ما يقرب من 6 آلاف موظف وعامل. هذا بخلاف ما يخص النقابات العامة الـ 24 من مقار ومصايف وودائع مالية و2000 لجنة نقابية في كافة قطاعات العمل وعيادات وجمعيات تعاونية مختلفة الأنشطة للزمالة وعقارات.

هذا هو الكيان الذي يتلمظ حزب الحرية والعدالة للاستيلاء عليه في مرحلة التمكين من خلال الوزير الإخواني «خالد الأزهرى» الذي أتى به من قاع التنظيم النقابي ليشارك في انقلاب «البرعى - شرف»، ويبدأ في التخطيط للاستيلاء على الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ونقاباته عبر استصدار قانون تفصيل يستطيع به تفرغ التنظيم النقابي من القيادات الموجودة به على جميع المستويات، وإحلال كوادى الحرية والعدالة مكانها، ولم يكن لهذه الجماعة نفوذ يُذكر في الحركة النقابية طوال تاريخها؛ حيث عُرف عنها مواقفها المعادية للعمال. وتخلوا جسامه الجريمة إذا ما استولت عليه جماعة الإخوان المسلمين ووضعت في خدمة مخططاتها أسوة بالجمعية الشرعية وآلاف الجمعيات الموظفة لخدمتهم.

التمكين للإخوان في اتحاد العمال في ظل الوزير الإخواني قائم على تصفية القيادات النقابية باستبعادها إذا تجاوزت سن الستين، التعديل يقضى بإخراج كل من أحيل للتقاعد لأي سبب من عضوية مستويات التنظيم النقابي، وإعطاء وزير القوى العاملة حق شغل الأماكن الخالية في النقابات العامة، وهو سلاح يعطى الوزير الإخواني فرصة العصف بهذا التنظيم الذي ضعف شأنه رغم قوة إمكانياته، وتحويله إلى منظمة إخوانية على نحو غير مسبوق في تاريخ العمل النقابي.

(10) من تحقيق «المصري اليوم» عن التمكين:

في مؤسسة الرئاسة: هناك 8 إخوان يعملون في مؤسسة الرئاسة هم: رئيس الجمهورية: الدكتور محمد مرسي، عضو مكتب الإرشاد، رئيس حزب الحرية والعدالة «منتخب».. المتحدث باسم الرئاسة (سابقاً) الدكتور ياسر علي: المتحدث السابق باسم حزب الحرية والعدالة، المتحدث الرسمي باسم حملة الدكتور محمد مرسي للرئاسة، والذي تقرر نقله إلى رئاسة مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس

الوزراء، بعد اقتران اسمه بزيجة عرفية ووصول القضية إلى المحكمة؛ مما يعرض الرئاسة لقصف إعلامي مركز طوال فترة التقاضي. مساعد رئيس الجمهورية: دكتور عصام الحداد، مساعدًا لشئون العلاقات الخارجية والتعاون الدولي: هو عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين، المسئول عن ملف العلاقات الخارجية في الجماعة، مدير حملة مرسي الانتخابية، ومرشح لمنصب مستشار الرئيس للأمن القومي وسيكون مسئولاً رئاسيًا عن الخارجية والمخابرات العامة في شأن علاقاتها الخارجية.

مكتب الرئيس يحوي من الإخوان كلاً من: الدكتور أحمد عبد العاطي: مدير مكتب رئيس الجمهورية، عضو جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، المنسق السابق لحملة الدكتور محمد مرسي.

مستشار ورئيس الجمهورية: دكتور محيي الدين حامد، مستشار الرئيس، عضو بجماعة الإخوان المسلمين، عضو بمكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، دكتور حسين القزاز: مستشار الرئيس، يشغل منصب المستشار الاقتصادي لجماعة الإخوان المسلمين. وحزبها الحرية والعدالة.

دكتورة أميمة كامل السلاموني: مستشار الرئيس لشئون المرأة، عضو حزب الحرية والعدالة، أستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة، عضو مجلس إدارة نادي أعضاء هيئة التدريس جامعة القاهرة.

واستقال كل من: الدكتور عصام العريان، وكان يشغل مستشار الرئيس لشئون الخارجية، والدكتور رفيق حبيب، وكان يشغل منصب مستشار الرئيس وهو مفكر قبطي من الطائفة الإنجيلية، يشغل منصب نائب رئيس حزب الحرية والعدالة قبل أن يعلن اعتزاله العمل السياسي.

بحسب «المصري اليوم» هناك 19 محافظة باتت تحت سيطرة الإخوان، خمسة محافظين إخوان وخمسة نواب محافظين ينتمون إلى حزب الحرية والعدالة، بالإضافة إلى حوالي ثلاثة عشر مستشارًا للمحافظين. معلوم أن جماعة الإخوان بمجرد وصولها للحكم، سارعت إلى نشر كوادرها في المناصب التنفيذية في المحافظات المختلفة، وفوضت

كوادرها ممن تولوا مناصب نائب المحافظ بالإدارة الفعلية لشئون المحافظات التي عُيّنوا فيها بقرارات صادرة عن الرئاسة مباشرة.

لم يقتصر وجود الكوادر الإخوانية على مناصب المحافظين ونوابهم، فالتحق ثلاثة عشر منهم في مناصب مستشاري المحافظين، واحتل اثنا عشر عضوًا بالجماعة مناصب رؤساء مدن وأحياء موزعة على سوهاج والمنيا وكفر الشيخ والفيوم، بالإضافة لمناصب محلية تتصل بإدارة المستشفيات وقطاعات المياه والصرف الصحي والكهرباء والإعلام والتعليم، وهي في معظمها تتصل بقرارات المحافظين.

ومن اللافت أن التغيير امتد إلى محافظات لم تكن ترأسها أي قيادات مدنية كمحافظة شمال سيناء التي أصبح نائبها ينتمي لحزب الحرية والعدالة، وبحسب الدكتور سمير عبد الوهاب، أستاذ الإدارة العامة ومدير وحدة دعم سياسات اللامركزية بجامعة القاهرة، فإن جماعة الإخوان المسلمين تستغل فرصة وجودها في الحكم لتنفيذ سيناريو التمكين من خلال السيطرة على الوظائف التنفيذية والإدارية في المحافظات؛ لضمان الاستمرار لسنوات طويلة في الحكم. ونموذج ما قام به المهندس سعد الحسيني، الذي عينه الرئيس مرسي، محافظا لكفر الشيخ بتعيين عشرة مستشارين له من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة لستة نواب لرؤساء المدن الكبرى، ومنها دسوق وكفر الشيخ ومطويس. وتولى القيادي الإخواني في كفر الشيخ سعيد سعد، منصب مساعد المحافظ والسكرتير العام للمحافظة، وترجع الإخواني الشحات حجازي، على مقعد سكرتير المحافظ. أيضًا قام محافظ المنيا باتخاذ مستشارين اثنين له من أعضاء حزب الحرية والعدالة، هما أحمد ناجي وأحمد شحاتة، وعين مصطفى حامد وطارق عبد السلام رئيسين لمركزي العدوة وبني مزار على الترتيب، وولي أعضاء بارزون بمكتب الإخوان الإداري بالمنيا في مناصب مديري إدارات التخطيط والمتابعة، والمنطقة الصناعية، والتعليم الثانوي بملوي. وتركز انتشار الكوادر الإخوانية في المناصب التنفيذية في محافظات الشرقية وكفر الشيخ والمنيا وأسيوط، ولم تخل من كوادر الإخوان سوى محافظات البحيرة والدقهلية وبورسعيد والجيزة والقليوبية ومطروح وجنوب سيناء وبني سويف، واستحوذ الإخوان على المناصب التنفيذية في 19 محافظة أخرى. وعلى وجه الحصر وعلى مسئولية «المصري اليوم» في القاهرة:

نائب محافظ القاهرة للمنطقة الشمالية: المهندس عصام علي رضوان علي، نائب محافظ القاهرة للمنطقة الجنوبية: د. مصطفى مراد.

الإسكندرية: نائب المحافظ: حسن البرنس وكيل وزارة الإسكان: د. محمد القط.
الشرقية: المحافظ: حسن النجار نائب المحافظ: محمد عزت بدوي، وكيل مديرية التعليم: السيد النجار وكيل وزارة الصحة: د. إبراهيم هندأوي عميد كلية الطب: عاطف رضوان رئيس مجلس إدارة المستشفيات: د. سالم الديب.

المنوفية: المحافظ السابق: محمد علي بشر وكيل مدير عام مكتب المحافظ: محمد أيمن وكيل مديرية التعليم: محمد الشريف وكيل وزارة الري: عبد المنعم المرزوقي.
الغربية: مدير إدارة التفتيش المالي بالمحافظة: صبري العشماوي رئيس جهاز النظافة والتجميل: محمد هدية.

شمال سيناء: نائب المحافظ: الدكتور مصطفى حمدان، عضو بمجلس شورى الجماعة.

السويس: المحافظ اللواء سمير عجلان، مدير الشؤون القانونية بالمحافظة: بهاء سلامة، مدير إدارة التدريب بمديرية الصحة: سيد رافت العابد والذي عُين كعضو بمجلس الشورى.

الأقصر: وكيل مديرية الأوقاف: محمد سليمان ربيع.

أسوان: مدير عام وزارة الإسكان: علاء كامل.

البحر الأحمر: وكيل وزارة الصحة: د. أيمن الخضاري.

قنا: مدير الإدارة التعليمية بمركز أبوتشت: محمد جمال.

مدير العلاقات العامة بمديرية نجع حمادي التعليمية: محمود عبد المقصود.

الإسماعيلية: المشرف على مشروع البوتاجاز بالمحافظة: علي عبد الله.

سوهاج: رئيس مركز ومدينة جهينة: محمد عبد القادر، رئيس مركز ومدينة المنشأة: أحمد عوض، رئيس حي شرق مدينة سوهاج: ميسرة محمد ناصر، رئيس حي غرب مدينة سوهاج: علاء محمد علي.

المنيا: المحافظ: مصطفى كامل عيسى (إخوان)، وكيل وزارة التربية والتعليم: ممدوح مبروك وكيل وزارة الصحة: محمد أبو الذهب، مستشارو المحافظ: أحمد ناجي، وأحمد شحاتة.

نائب رئيس الوحدة المحلية بسها لوط: عمر علي إبراهيم، رئيس مركز العدوة: مصطفى حامد، رئيس مركز بني مزار: العميد طارق عبد السلام، مدير إدارة التخطيط والمتابعة: عصام عبد المحسن.

مدير المنطقة الصناعية: المهندس محمد محمود، مدير إدارة التعليم الثانوي بإدارة ملوي العام: علاء عثمان عبودة.

أسيوط: المحافظ: يحيى كشك، المستشار الزراعي: حسين راغب، صهر المرشد العام محمد بديع، سكرتير عام المحافظة: ممدوح مرسي، رئيس حي غرب أسيوط: أيمن سعد، رئيس حي شرق أسيوط: مصطفى الليثي، رئيس مجلس مدينة منفلوط: صلاح رجب، رئيس مجلس مدينة ديروط: درويش نجيب، رئيس مجلس مدينة القوصية: عبد الحميد بيصور نائب رئيس مدينة القوصية محمد مصبح.

كفر الشيخ: المحافظ: سعد الحسيني، تم تعيين 10 مستشارين لإخوان للمحافظ، تم تعيين 6 نواب لرؤساء المدن، نائب رئيس مدينة كفر الشيخ: عبدالله مصباح، نائب رئيس مدينة دسوق: عبداللطيف الحليسي، رئيس مدينة مطويس: أسامة الحسيني، مساعد المحافظ والسكرتير العام للمحافظة ونقيب المهندسين: سعيد سعد، سكرتير مكتب المحافظ: الشحات حجازي.

دمياط: مدير مكتب وكيل وزارة التربية والتعليم: علي اللبان، مدير إدارة الإعلام في مديرية التعليم: محمد الفلاحجي، مدير مدرسة الثانوية العسكرية: محمد فرحات. الوادي الجديد: مدير عام الشباب بالمحافظة: سلطان أحمد سلطان.

الفيوم: رئيس الوحدة المحلية لقرية الروضة: إسماعيل محمد إسماعيل رئيس الوحدة المحلية لقرية هواره عدنان: أبو الخير علي.

خطة التمكين

في 5 فبراير 1992 كانت كل الخيوط تؤدي إلى الرقم 158 شارع الحجاز بمصر الجديدة، وفي التاسعة مساء هاجم الأمن مقر الشركة الدولية للتنمية والنظم المتطورة «سلسبيل» لأصحابها محمد خيرت الشاطر وحسن عز الدين يوسف مالك⁽¹⁾ - ابن الشيخ عز الدين أحد قادة الإخوان في الخمسينيات - وذلك لتنفيذ قرار النيابة بتفتيش مقر الشركة، الطابق الأرضي والأول فوق الأرضي والآخر، بعد أن تأكد لرجال الأمن أن المكان يُستغل في عقد لقاءات واجتماعات تنظيمية بغرض تشكيل تنظيم لجماعة الإخوان يستهدف قلب نظام الحكم.

وتقول مذكرة أمن الدولة «سري جدًا»: إن الاجتماعات كانت تعقد ليلاً في غير أوقات العمل بالشركة، ويتم حضور المشاركين وانصرافهم فرادى، وأنهم وضعوا خطة تحرك التنظيم الإخواني كاملة على «ديسكات» الكمبيوتر - النشاط الذي تخصصت فيه الشركة - تمهيداً لتوزيعها وتمهيد الطريق للحركة المقبلة في الشارع.

لم تكن المفاجأة في الشقة (101) بالطابق الأرضي التي خلت من جميع الأوراق والمستندات؛ حيث إنها مخصصة كمعرض وصالة تدريب خاصة بالشركة.

أما الوثائق التي حوتها الشقة (201) بالطابق الأول والتي حاول المتهمون التخلص منها وإلقائها في الشارع؛ فكانت من الأهمية والخطورة بحيث كانت مفاجأة صاخبة لرجال الأمن أنفسهم الذين وجدوا أوراق التنظيم السري للإخوان كاملة وخطة الانقلاب على نظام الحكم جاهزة وتحت التنفيذ في ذات الوقت الذي كان يسعى المستشار مأمون الهضيبي، المتحدث الرسمي باسم الجماعة، إلى اعتراف حكومي بجماعته من خلال القضاء.

الوثائق كانت تتحدث وقتها وكأنها تستشرف المستقبل، الإخوان جديرون بالإعجاب، لم يتركوا تفصيلاً إلا وقدروها، ولم يركنوا إلى «حظر»، كانوا يعملون جهرة وعلانية، لا يعترفون بحظر، وينفذون خططهم لاختراق النظام على نحو مثير للخيال، وكل هذه الاختراقات كانت تتم تحت سمع وبصر النظام الذي كان يسمح بهامش من الحرية للجماعة ما دامت تحت السيطرة ترضى بالمقسوم من بقايا فم الحوت المبارك، وكم من القضايا تم تحريرها بالصوت والصورة والاجتماعات والمضبوطات من داخل مكتب الإرشاد ومنازل بعض الإخوة، وتتعاطى معها وسائل الإعلام بفاعلية، لكنها تركز في ثلاثيات النظام، أو تحفظها النيابة، أو تتيه وسط ركام مشغوليات النظام بالتوريث الذي كان للإخوان موقف مائع منه، فهم كانوا لا يرون غضاضة في ترشيح جمال مبارك للحكم؛ لأن هذا حقه الدستوري، ولكن من خلال انتخابات نزيهة، يذكر هذا بمقولة «خلع مرسي لن يتم إلا

بالصندوق»، و«من جاء بالصندوق لا يخرج إلا بالصندوق»، وكأنهم كانوا يثقون في أي انتخابات يجريها نظام مبارك، حتى تثق المعارضة في انتخابات يجريها مكتب الإرشاد، نفس المقولات الفاسدة تتكرر، الإخوان صورة بالكربون من نظام مبارك حتى في رسائل الغش والتزوير ووسائلها أيضًا.

ذات مرة سألت الرئيس السابق مبارك على متن الطائرة الرئاسية المتجهة إلى الرياض، قبل انتخابات 2010 البرلمانية بشهور، قلت للرئيس: سيادتكم ستجري انتخابات برلمانية في الشتاء، وماذا عن الإخوان؟ طرطق أذنه اليمنى، وقربها نحوي مستعينًا بيميناه، دليلًا على اهتمام بالغ بالسؤال، بمعنى بتقول إيه، قلت سيادتكم: هل يسمح لهم بالترشح للانتخابات؟ بلا تردد وكأنه ينتظر السؤال، قال لي جملة تفسر علاقته بالإخوان، قال نصًا: لو ترشحوا كمواطنين أهلاً وسهلاً، ولكن كجماعة والإسلام هو الحل، وملايين الجنيهاات، لا، فاكرو النحاس رفض ترشيح البنا كإخوان، وضحك، النحاس قلع له الجزمة، دول صرفوا على انتخابات 2005 نحو 70 مليون جنيه، عندهم فلوس كتير قوي، يشتغلوا زي غيرهم، لكن يترشحوا بالإسلام هو الحل، ما احنا كلنا مسلمين، سألته: ولم لا تحاور الإخوان حتى ولو ضمن حوار مع رؤساء الأحزاب، وقد فعلتها مع الأحزاب من قبل بداية من 1984م، وتتفقوا على شكل العلاقة والانتخابات؟ قال: أتحدّث مع مين، مع الجماعة، دي محظورة بالقانون، وأقعد مع مين، هو بقى حد في المعارضة يتقعد معاه، فين أيام سراج الدين (2) وشكري - يقصد إبراهيم شكري⁽³⁾ - فاضل الصباحي، يقصد الحاج أحمد الصباحي (رئيس حزب الأمة) عاوزني أقعد معاه... وضحك ضحكة

واسعة من فم واسع مظلم، تردد صداها في الصالون الطائر، فضحك الجميع حتى اغرورقت أعينهم بدموع الفرح أن الرئيس ضحك أخيراً، وكان الرئيس حزيناً على فقد حفيده محمد⁽⁴⁾ لا يستدعيهم إلى الطائرة غضباً مما يكتبون، لم يكن راضياً عن الأداء، عند هذا الحد كان الحوار قد وصل إلى محطة النهاية، وأومأ لي وزير الإعلام آنذاك أنس الفقي⁽⁵⁾ وكانت عينا في عينيه أن كفاية، وكففت، بعدها بقليل، جاءني الدكتور زكريا عزمي، رئيس الديوان وقتئذ، وأخبرني بأن الرئيس لا يريد نشر ما قاله عن الإخوان، وإن نشرته فتشره بعيداً عن اسمه، لا يريد حرجاً مع المعارضة، لم يقل لي مع الإخوان، وقال لي: دول ماسكين للرئيس على الواحدة، بلاش أرجوك ودي تعليقات!

تحايلت على النشر بثلاثة مقالات في «المصري اليوم» بعنوان ملغز «الأسئلة المشروعة والإجابات الممنوعة» لا أعتقد أن من قرأ المقالات تخيل أنها إجابات رئيس الجمهورية الذي كان يرى التوريث والتمكين يجريان كنهرين دافقين من تحت قدميه ولا يستطيع فعل شيء، وللعلم مبارك كان الوحيد ضمن منظومة الحكم الذي كان موقفه واضحاً من الإخوان، يكرههم، ولا يتسامح مع جماعتهم، لكن موقفه من التوريث كان مائعاً، كما أن موقفه من التمكين كان أكثر ميوعة، لا منع هذا ولا ذاك، لا توريث منع، ولا تمكين منع، وراحت فكرة التوريث، وبقيت فكرة التمكين التي نحن بصددتها الآن، حرم مبارك نفسه من خروج مشرف من قصر الاتحادية، ولهذا قصة أخرى ليس محلها هذا الكتاب ولكل كتاب أوان.



وثيقة «التمكين» وهي أخطر وثائق جماعة الإخوان المسلمين على الإطلاق، وهي الوثيقة التي تم ضبطها في قضية «سلسيل»، هي ما وصفه الدكتور ميشيل فهمي، رئيس جماعة الإخوان المسيحيين بقوله: «لعل وثيقة التمكين هي أخطر ما كشف عنه حمدي رزق، انفراد عالمي بكل المقاييس، كل ما يجري على الأرض يؤكد انفراده الكبير»، يقصد ما يجري على الأرض الآن بعد 17 سنة من نشرها، وكما قال قارئ مهتم يعيش خارج البلاد اسمه الإمام الفارسي: «مدينون لك باعتذار حتى ترضى، كذبتناك وما كنا مصدقين لوثيقة التمكين، فحق علينا العذاب، يقصد عذاب الإخوان المسلمين».

الوثيقة - كما يشير عنوانها «التمكين» تتعلق بخطة الجماعة للاستيلاء على الحكم؛ لأن معنى «التمكين» كما تقول الوثيقة بالحرف الواحد، «هو الاستعداد لتحمل مهام المستقبل وامتلاك القدرة على إدارة أمور الدولة» وذلك لن يتأتى - كما تقول الوثيقة - بغير خطة شاملة تضع في حساباتها ضرورة تغلغل الجماعة في طبقات المجتمع الحيوية وفي مؤسساته الفاعلة مع الالتزام باستراتيجية محددة في مواجهة قوى المجتمع الأخرى والتعامل مع قوى العالم الخارجي.

وتضع الوثيقة المكونة من 13 صفحة «فلوسكاب» أسس ومحاور وتفاصيل مهمة التغلغل في قطاعات الطلاب والعمال والمهنيين وقطاع رجال الأعمال والفئات الشعبية الأقل قدرة باعتبارها حجر الزاوية في خطة «التمكين»؛ لأن من شأن انتشار جماعة الإخوان في هذه القطاعات - هكذا تقول الوثيقة - أن يجعل قرار المواجهة مع الجماعة أكثر

صعوبة، ويفرض على الدولة حسابات أكثر تعقيدًا، كما أنه يزيد من فرص الجماعة وقدرتها على تغيير الموقف وتحقيق «التمكين».

على أن وثيقة «التمكين» تشير بوضوح بالغ إلى أهمية تغلغل جماعة الإخوان في المؤسسات الفاعلة في المجتمع، وهنا مكن الخطورة؛ لأن المؤسسات الفاعلة في عرف الجماعة ليست فقط النقابات المهنية والمؤسسات الإعلامية والقضائية ومجلس الشعب، ولكنها أيضًا «المؤسسات الأخرى» التي تتميز بالفاعلية، والقدرة على إحداث التغيير، والتي قد تستخدمها الدولة في مواجهة الحركة وتحجيمها.

إن وثيقة «التمكين» لا تقول صراحة ما هي المؤسسات الأخرى؟! جرى تجهيلها عمدًا، لكن الوصف يشير بوضوح بالغ إلى مؤسسات الجيش والشرطة، غير أن الذين يعرفون تاريخ الإخوان لا يرون في ذلك غرابة؛ لأن «الإخوان» الحركة السياسية الوحيدة التي كان يدخل أول خياراتها من أجل الوصول إلى الحكم، محاولة التغلغل في الجيش والشرطة بغية الاستيلاء على الحكم، وهو بالضبط ما حدث في السودان في انقلاب عمر البشير والإنقاذ 1989!

وتطرح الوثيقة أيضًا رؤية متكاملة لكيفية التعامل مع النقابات وجماعات الضغط في المجتمع وقوى الأحزاب السياسية من خلال سياسة طويلة المدى تبدأ من «التنسيق» إلى «التحيد» إلى «الاحتواء» إلى الإمساك بزمام الموقف والسيطرة عليه من خلال السيطرة على مراكز اتخاذ القرار..

كما تطرح كيفية التعامل مع أقباط مصر من خلال سياسة تقوم على محورين: الأول هو محاولة التحييد بإشعارهم أن الإخوان لا يمثلون خطرًا عليهم. أما المحور الثاني فيتعلق بتقليل فاعلية دور الأقباط في الحياة العامة وتقليل حجم تأثيرهم الاقتصادي في المجتمع.

على أن أخطر ما تطرحه الوثيقة المبكرة على وصول الإخوان إلى الحكم في حادث سعيد «ثورة 25 يناير المجيدة» التي لم يكن لهم دور في تفجيرها، بل لحقوا بها لحاق الضباع المتلمظة للفريسة، لخطفها، وتم لهم مع الأسف ما أرادوا - أقول الأخطر، وهو رؤية جماعة الإخوان لكيفية التعامل مع قوى العالم الخارجي، بخاصة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد؛ حيث يتكشف الوجه الحقيقي للجماعة؛ لأن الوثيقة تؤكد أهمية إشعار الغرب وأمريكا بالذات بأن الإخوان لا يمثلون خطرًا على مصالحهم، وأن من صالح الغرب أن يتعامل مع الإخوان عند «التمكين»؛ لأن الإخوان يمثلون قوة تتميز بالاستقرار والانضباط.

وكان لافتًا للغاية انفجار فضيحة «همة عابدين» - التي يناديها الأمريكيان (هو ما عابدين) السيدة الإخوانية داخل الخارجية الأمريكية⁽⁶⁾؛ الأمر الذي هددت معه السيناتور «ميشيل باكمان» نائبة الحزب الجمهوري الأمريكي في الكونجرس⁽⁷⁾ بأنها لن تتراجع عن المطالبة بالتحقيق في اختراق جماعة الإخوان المسلمين لوزارة الخارجية الأمريكية، واتهمت النائبة السيناتور «جون ماكين»⁽⁸⁾ الذي زار الإخوان في مصر أكثر من مرة، وقالت باكمان: «لن ألزم بتعليقاته بالصمت؛ لأنه صديق هو ما عابدين، الموظفة التي تنتمي

للإخوان واخترقت وساهمت في اختراق الجماعة للخارجية الأمريكية». وفجرت النائبة ميشيل أقوى انفجارين؛ حيث قالت إنها تمتلك أدلة على أن والد «هو ما عابدين» كان عضوًا بجماعة الإخوان المسلمين، وأن والدتها كانت على علاقة بأعضاء كثيرين من الجماعة، وفيما يشبه الزلزال قالت السيناتور ميشيل إن لديها ثقة في أن إدارة أوباما تنفذ أجندة لصالح التيار الإسلامي ووصفتها بالكارثة.

وفي فقرة أخرى من الوثيقة، وتحت عنوان فرعي «القوى الخارجية المعادية أمريكا والغرب» تقول الوثيقة وبالحرف الواحد: «إن التعامل معهم يبدأ بمرحلة التعايش، وذلك بإقناعهم أنه من مصلحتهم التعامل مع القوى الحقيقية لأبناء المنطقة، وأن الإخوان كقوة تتميز بالاستقرار والانضباط، على أن التعامل مع الغرب يمر بمرحلة التحييد، وذلك بإشعار الغرب أنه من مصلحتهم عدم الإضرار بنا؛ لأننا لا نشكل خطرًا عليهم ماداموا لا يعوقون جهود التمكين، وفي الوقت ذاته أننا نملك - الإخوان - أو نستطيع التأثير على مصالحهم إذا ما وقفوا ضد جهود التمكين». وآخر مراحل التعامل مع الغرب وأمريكا هي مرحلة تقليل الفاعلية، وذلك بتقليل أخطارهم بالتأثير المباشر على مصالحهم، وإضعاف تأثير مؤسساتهم في التأثير على اتخاذ القرار لمصلحتهم، على أن تتم الاستفادة بالبعد الخارجي كلما كان ذلك ممكنًا.



هذا مفتاح القصيد - أقصد الوثيقة - ونشرها موثقة ومعها نموذج

تطبيقي على المحافظات دون أي تدخل منا بحرف، الوثيقة تقع في ثلاث عشرة صفحة «فلوسكاب» من الحجم الكبير معنونة بكلمة «التمكين» في شكل تقرير يؤكد أن المرحلة الجديدة من عمر التنظيم - قبل الثورة - تتطلب المواجهة ولا تحتل عمومية الأهداف السابقة في الانتشار والتغلغل، وتحذر الوثيقة من التضارب في القرارات بالنسبة للمواقف التي تتعرض لها الجماعة، فضلاً عن التحدي والتهديد الخارجي والمواجهة السافرة بين الأنظمة الموجودة وحركات الإسلام السياسي العاملة على الساحة.

وتبدأ الوثيقة بطرح تساؤلين هما لب خطة «التمكين»:

الأول.. ما الرسالة التي نتطلع لإنجازها؟

الثاني.. ما الأوضاع التي ينبغي أن تكون عليها الحال والنتائج الموجودة على المدى القريب والقصير من حيث:

- تحقيق الرسالة.
- توافر الاستمرارية.
- الاستعداد للمهام المستقبلية.
- رفع الكفاءة.

والرسالة في عرف الجماعة - وحسب نص الوثيقة - تستهدف التهيؤ لتحمل مهام المستقبل وامتلاك القدرة على إدارة الدولة وإعداد البناء الداخلي لمهام مرحلة «الكفاءة» والأخيرة تقصد بها الوثيقة وضع سياسة مواجهة لذلك التهديد الذي تستشعره الجماعة في كل تحركاتها، الجماعة لا تزال تعاني من

الحظر المفروض عليها وهي كائنة في الحكم، يتغلغلون ويتسللون بلا إفصاح ولا شفافية، وكأن هناك قوة تقهرهم وهم منها خائفون، يتدارون، كمن سرق خبيثة، مصر جوهرة تاج الخلافة وهم يعلمون، ويخططون في أوراقهم التي يخبثون. يقصدون بها محاولات إجهاض مخططات الجماعة للسيطرة والتغلغل، وذلك عن طريق الانتشار في طبقات المجتمع الحيوية والقدرة على تحريكها.

• أيضًا الانتشار في المؤسسات الفاعلة (يقصدون بها الجيش والشرطة وبقية أجهزة الدولة العميقة كالمخابرات والإعلام، مثال: الدفعة 109 حربية التي أعلن اللواء عصمت مراد مدير الكلية الحربية أن بها أبناء للإخوان المسلمين).

• التعامل مع القوى الأخرى (ليبرالية وعلمانية فضلًا عن القوى الإسلامية الأخرى العاملة في الساحة، تحالف الإخوان مع حزب الكرامة الناصري الذي ينتمي إليه المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي في انتخابات البرلمان المنحل).

• وأخيرًا الاستفادة من البعد الخارجي (كيفية الاستحواذ على الإعجاب الأوروبي والدعم الأمريكي، وحاز الدكتور مرسي على الإعجاب الأمريكي مرتين، الأولى بخطابه في طهران في قمة عدم الانحياز الأخيرة، وهجومه على الرئيس السوري بشار الأسد أمام حليفه الإيراني أحمدني نجاد، والثانية مع نجاح جماعة الإخوان في حمل حماس على هدنة مع تل أبيب، وهو ما طلبته واشنطن وأنجزته الجماعة في اتفاق لا يعرف مراقب فحواه).

وتؤكد الوثيقة أن الانتشار في قطاعات الشعب «طبقات المجتمع» الحيوية، والقدرة على تحريكها يحقق فوائد عدة للجماعة، أهمها أن هذا التغلغل يقلل من فرص التهديد، ويجعل قرار المواجهة أكثر صعوبة، كما أن القدرة على تحريك هذه الطبقات يزيد من فرص التغيير والاقتراب من تحقيق الرسالة التي هي القدرة على إدارة أمور الدولة والسيطرة على الحكم، بالفعل التجمعات هي التي أذنت بالتغيير، كما أن المتأخونين هم من يحمون الإخوان حاليًا، أو بتعبير أدق يوفرون ملاذًا آمنًا للنسوة الصلبة من الإخوة المجاهدين من أية غضبة جماهيرية، ويحتشدون في مليونيات الشريعة وحماية الرئيس دون تعريض الخلقاء أو الأخيار من الإخوة لمغبة الصدام مرحليًا، ويهدف استنفاد طاقة المقاومة في شوط أولي لا يهم لو مُني مرمى الإخوان بخسائر طفيفة يعوضونها في الشوط الثاني من مباراة التمكين، وهي السيطرة الكاملة، ووضع الجميع تحت ربة المرشد، أو تأسيس دولة المرشد، عاصمة الخلافة.

وحسب نص الوثيقة، فإنه تم اختيار القطاعات المرشحة للاختراق والتغلغل والتمكين منها وفق الأسس التالية:

- سهولة الانتشار.
- فاعلية التأثير على تحريكها.
- مدى إمكان تحريكها.
- استمرارية التأثير.

وإنه وفق هذه الشروط الأربعة تم اختيار قطاعات الطلاب (تجربة

الشاب سامح فايز في كتابه، جنة الإخوان، نموذج ومثال للتنميط الفكري والتربية الجهادية وصولاً للسمع والطاعة التي هي من خصائص الصف الإخواني) وقطاع العمال (مراجعة هامش دراسة النقابي الكبير عبد الرحمن خير⁽⁹⁾ في الفصل الرابع، يؤكد ما ذهبت إليه الوثيقة)، فضلاً عن المهنيين ورجال الأعمال والطبقات الشعبية كقطاعات مرشحة لأعمال خطة التمكين بشقيها.

بالنسبة للطلاب، فإن هذا القطاع الحيوي يتميز بسهولة الانتشار وإمكان التحريك واستمرارية التأثير مع فاعلية نسبية في التأثير.

وبالنسبة للعمال، فإن هذا القطاع الحيوي يتميز - كما في الطلاب - بفاعلية التأثير والقدرة على التحريك وسهولة الانتشار. (لاحظ تكرار تعبير القطاع الحيوي).

وعلى صعيد المهنيين، تقول الوثيقة: إن هذا القطاع يتميز بسهولة الانتشار وفاعلية التأثير واستمرارية هذا التأثير وقدرة نسبية على التحريك. وعن قطاع رجال الأعمال، فإنه قطاع يتميز أيضاً بفاعلية التأثير واستمراريته، فضلاً عن أن قطاع الطبقات الشعبية يتميز بسهولة الانتشار والقدرة على التحريك وفاعلية نسبية في التأثير.



هل اخترق الإخوان الجيش والشرطة؟ ظاهرياً يكفي اعتراف اللواء عصمت مراد مدير الكلية الحربية بأن الدفعة 109 حربية فيها إخوان أولاد

إخوان، ولكن باطنه يكشف القيادي الإخواني المنشق، ثروت الخرباوي⁽¹⁰⁾، في كتابه الصادر حديثاً «سر المعبد» بالإيجاب وفي هذا قصص يرويها الخرباوي بقلم سيال وعن علم وتجربة حية، تختلف كلية عن تجربتنا الوثائقية، نحن نكتب من خارج المعبد، أما ثروت الخرباوي فيكتب من داخل المعبد، واقترب من الكهنة والسدنة كثيراً، الوثيقة تشير إلى الإيجاب؛ حيث تقول ما يتعلق بتنفيذ خطة التمكين في المؤسسات الفاعلة، والوثيقة تصف هذه المؤسسات بأنها تمثل:

- أداة تحجيم ومواجهة الحركة الإسلامية.
- إضافة حقيقية لقوة وفاعلية الحركة في التغيير.

وإذا كان الشرطان لا ينطبقان إلا على الجيش والشرطة كما أوضحنا سابقاً؛ فإن أوصافاً ثلاثة خلعتها الوثيقة على تلك المؤسسات الفاعلة تتم على الأسس التالية:

- فاعليتها في مواجهة وتحجيم الحركة الإسلامية.
- القدرة على إحداث التغيير.
- المدى الزمني الطويل في المواجهة.

ومن هنا كان هتاف «يسقط.. يسقط حكم العسكر» هتافاً إخوانياً بامتياز، استهدف إخراج الجيش كلية من الساحة السياسية بعد الثورة التي هيأت لهم - إضافة إلى أخطاء المجلس العسكري الفادحة في إدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية فرصة تاريخية لإخراج العسكر من المعادلة السياسية

لينفردوا لأول مرة بالقوى المدنية التي يكفي علمتها وشيبتها لتجنبها الجماهير المؤمنة، لذا يندلع في قلب الإخوان حريق مروع مع هتاف «الجيش والشعب إيد واحدة» وتروعهم مليونيات المنصة التي يحركها مناصرون للجيش المصري وضباط متقاعدون، وتشن أقلامهم المسنونة وفصائياتهم المسمومة هجوماً كاسحاً على كل من يستدعي الجيش ولو حكماً وشاهداً على المعادلة السياسية المختلة في مصر الآن (كما فعلوا مع الدكتور محمد البرادعي رئيس حزب الدستور الذي طلب في تغريدة على تويتر أن يكون الجيش والشرطة شاهدين على حوار الرئاسة مع المعارضة) الإخوان ظنوا أنهم تخلصوا من الجيش الوطني إلى الأبد، خرج مهزوماً، مجروحاً، يللم أشلاءه، قاداته معزولون، مكسورون، الخطير أن الساحة تنادي الجيش على نحو مشير ومخيف للإخوان، على اعتبار ثلاثتهم الشهيرة، الجيش فعال في مواجهة وتحجيم الحركة الإسلامية، قادر على إحداث التغيير، لذا مواجته بالاختراق تكون على المدى الزمني الطويل في المواجهة - ليست آنية.



وجنباً إلى جنب تضع الوثيقة الجيش والشرطة كأحد أهم أهدافها مع المؤسسات ذات التأثير، وعلى رأسها المؤسسة الإعلامية، وتلك المؤسسة - حسب ما تشي به الوثيقة - ستميز بشمولية واتساع مساحة التأثير وال المدى الزمني الطويل في التأثير، والقدرة على إحداث التغيير والفاعلية في المواجهة. وهناك استراتيجية كاملة للتعاطي مع المؤسسات الثلاث على نحو تفصيلي في سطور سابقة حوتها وثيقة «فتح مصر» التي هي درة هذا الكتاب.

وعن المؤسسة الدينية - الأزهر - قالت الوثيقة: إن لها ميزات المؤسسة الإعلامية نفسها، ولها طابعها الخاص في ذلك، وفي هذا السياق تضع وثائق القضية رقم (2) سنة 2007 جنايات عسكرية برقم 963 لسنة 2006 حصر أمن دولة المسماة إعلاميًا قضية ميليشيات الأزهر⁽¹⁰⁾، والتي أحيلت إلى القضاء العسكري؛ أيدينا على مخطط إخواني كامل لاختراق الجامعة الأزهرية العريقة التي كثيرًا ما استعصت على عناصر الجماعة «المحظورة».

المخطط موثق في وثيقة تحمل عنوانًا فرعيًا يدل على مكان صدورها ومجال تنفيذها (كلية أصول الدين - جامعة الأزهر) وجرى تنفيذه على خمس خطوات في ثلاثة محاور تفصّلها الوثيقة المكونة من صفحتين (فلوسكاب) وتحمل عنوان «الشروط والأهداف العامة للمراحل المختلفة»⁽¹¹⁾.

الوثيقة (وثيقة التمكين) مقسمة إلى جداول رأسية وأفقية، في الأفقي تذهب خطة الاختراق الإخوانية إلى تعليقات تنظيمية تقودنا إليها عناوين الصفحة الأولى (شروط المرحلة، والأهداف العامة للمرحلة)، وترجم إلى محاور خطّية ثلاثة تبرهن عليها عناوين واردة في الصفحة الثانية وتشمل (المحور الإيماني التعبدية، والمحور الأخلاقي والسلوكي، والمحور التنظيمي والحركي). الجداول الأفقية تقودنا إلى عناوين الجداول الرأسية التي تقسم بالأرقام من واحد إلى خمسة، وكما هو وارد في الوثيقة التي ننشر صورًا لها مع هذا التقرير فإن الخطوات الخمس تُعنى بتوزيع الأهداف العامة للمراحل المختلفة على المحاور الثلاثة التي سبق الإشارة إليها رأسيًا، لم تترك الورقة - الخطة - شيئًا للمصادفة أو للاجتهاد، حتى ما هو مطلوب قراءته من كتب

ودراسات حتى حفظ القرآن والأحاديث التي تحض على الجهاد والجنودية واردة بالخطة التي تشكل نسقاً من أنساق الاختراقات الإخوانية للتجمعات الطلابية.

أما على صعيد المؤسسة القضائية، فتقول الوثيقة إنها تتميز بفاعلية القدرة على التغيير ومواجهة الحال نفسها في المؤسسة التشريعية «مجلس الشعب».



وتفرد الوثيقة صفحاتها لما يعرف بالتعامل الواعي مع الآخر ضمن إطار خطة التمكين، وعلى طريقة «اعرف عدوك» تقول الوثيقة: «إننا لا نعمل بمفردنا في الساحة، ولكن توجد قوى أخرى تؤثر سلبياً وإيجابياً على قدرتنا في تأدية رسالتنا؛ لذا فإن توافر حالة الاستمرارية في جهود «التمكين» يتطلب تعاملًا واعياً يؤدي إلى احتواء الآخر، أو التعايش أو التحييد أو تقليل فاعلية الجهات المناوئة والتوجيه والتنسيق مع الجهات المحايدة التي لم تحدد موقفها، أو الجهات المؤيدة لرسالتنا - الإخوان - كلياً أو في بعض جزئياتها. على أن نضعه في اعتبارنا - حسب نص الوثيقة - على أن تكون لدينا القدرة على التعامل مع الحالات البديلة في آن واحد.

فبالنسبة للسلطة «سلطة مبارك الرئيس السابق قبل خلعه» كان أمام الإخوان أربعة خيارات:

الأول: الاحتواء بتوظيف أجهزتها في تحقيق رسالتها من خلال اتخاذ القرار أو تغيير نظمها.

الثاني: التعايش بمعنى العمل على إيجاد صورة من صور التعايش مع النظام بالتأثير على الأوضاع بما يجعله حريصًا على استمرار وجودنا بفاعلية.

الثالث: التحييد، وذلك عن طريق إشعارهم - أي السلطة - أننا لا نمثل خطرًا عليها.

الرابع: تقليل الفاعلية في مواجهتها لاستمرار جهود التمكين.

ليس بين خيارات الجماعة الثورة على السلطة، أو المساهمة في الثورة عليها، أو تثوير المدن أو تنظيم الاحتجاجات أو العصيان المدني أو الإضرابات والاعتصامات التي ملأت شوارع مصر ابتداءً من العام 1995، كانت أقدام تلك السلطة التي تدهس المعارضين والرافضين، مكانًا دافئًا تتكاثر فيه جرائم الجماعة حتى تقضي على الجسم العليل، ولتقريب تطبيق نظرية «حامول الفول»، حيث تتغذى الجماعة على ساق السلطة، تكبر السلطة وتكبر معها الجماعة، تكبر السلطة وتشيع وتضمُر حتى تسقط، وتبقى الجماعة منتفشة، تأكل السلطة دون ثورة أو صدام مباشر على طريقة «اللي تغلب به العب به» حتى توريث جمال مبارك الحكم كانوا يزغزلون به عيون والده، يسترضونه بترضية جنوح وليس جموح أو طموح ابنه نحو السلطة، لم يكونوا قادرين على حك أنف النظام، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك كثيرًا بالاجتماع مع أقطاب أمانة السياسات في الحزب الوطني، كانوا يختانون أنفسهم وإخوانهم في المضاجع الوطنية، نسبة إلى الحزب الوطني، فالحزب الوطني احتكر الوطنية في اسمه وما أصاب منها شيئًا، واحتكرت الجماعة الإسلام في اسمها ولم تصب من سماحته شيئًا.

وفي واقعة منشورة جمعت رجلي أعمال من رجال النظام من ذوي الجذور الإخوانية، أحدهما توفي قبيل الثورة بشهور قلائل، ولا يزال الثاني يسعى في مناكبها ويتباهى بأصوله الإخوانية، جمعت بين جمال مبارك وأحمد عز واثنين من قيادات الإخوان، فيما كشفت في خمسة مقالات في «المصري اليوم» بعنوان «الصفقة»، الأمر الذي استلقت نظر الكثيرين، خشي منه رجلا الأعمال فصارا ينفخان في الزبادي، وقال أحدهما لزميل في مجلة «المصور»: خلي حمدي يهدي شوية، يقصد ينفخ في الزبادي! اللقاء حضر جمال مبارك قسماً منه، نحو ثلث ساعة، وانصرف تاركاً أحمد عز، لم يكن ذلك غريباً على من يرى جيداً، ويسمع فاهماً صراخ المرشد مهدي عاكف في الحوارات الفضائية والصحفية ليسمعه مبارك، «اسمع منا ولا تسمع عنا» كانت أيقونته في توقيت كانت حركة «كفاية»⁽¹²⁾ والجمعية الوطنية للتغيير⁽¹³⁾ تُسحلان في الشوارع، وترفعان شعارات «لا للتمديد، لا للتوريث» متخذتين من سلم نقابة الصحفيين منصة لإطلاق صواريخ معارضتها للنظام، وفتح الله علينا ووصفنا السُّلَمَ «سُلَمٌ بِعَرَضِ الوطن»، وتم تداول الوصف في مقالات عدة دون نسب.



وعلى مستوى التعامل مع الأقباط تقول الوثيقة: لا بد من اختيار أحد أساليب ثلاثة للتعامل مع المجتمع القبطي:

الأول: التعايش بإقناعهم بأن مصلحتهم في تطبيق الحكم الإسلامي

بما يحمله من عدالة قد لا يوفرها النظام الحالي (السابق)، لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وهو قول ثابت في كل الأدبيات الإخوانية الأخيرة، حتى الرئيس مرسي يكررها في كل خطاب، بعد خطاب الأهل والعشيرة الذي ألقه عنه وصار يخاطب الشعب المصري العظيم ومن داخله الأقباط.

الثاني: التحديد بإشعار الأقباط أننا - الإخوان - لا نعاديهم ولا نمثل خطرًا عليهم، وما اصطلح على تسميته في الوثيقة «التأمين» أي تأمين الجانب القبطي.

الثالث: تقليل فاعلية خطرهم وتقليل تأثيرهم الاقتصادي، وإضعاف العون المادي، وحددته الوثيقة في كلمة «التفتيت» أي تفتيت الصف القبطي المواجه للإخوان (ما جرى مع الملياردير المصري القبطي نجيب ساويرس⁽¹⁴⁾ ووالده وشقيقه من تضيق اقتصادي ومنع من السفر مما اضطر نجيب للإقامة في باريس نموذج ومثال).

يردد الإخوان كثيرًا مقولة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» عند ذكر الأقباط، ما علينا - كما يقولون - اللي في القلب في القلب يا كنيسة، وصدور فتوى من الجبهة السلفية - التي من أبرز أعضائها الفاعلين المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد القومي - تحرم تهتة الأقباط بالأعياد وتحرمها على المسلمين، تركت أثرًا غائرًا في قلب الأقباط من ناحية الإخوان⁽¹⁵⁾ لا ينتظر الأقباط خيرًا من السلفيين، كما أن عدم حضور الرئيس مرسي تنصيب البابا تواضروس الثاني بطريركًا على الكنيسة الأرثوذكسية، بعد وفاة البابا شنودة الثالث، لم

يرتح لعدم حضوره البابا والأقباط، وإن كان حضور الدكتور عبد الرحمن البر، عضو مكتب الإرشاد «مفتي الجماعة» تنصيب البطريك، ومقالته أو دراسته الفقهية عن التواد مع الأقباط⁽¹⁶⁾ أحداثًا توازنًا في العلاقة التي يغلفها توتر بارد على نحو الحروب الباردة بين الدول.

ولم تخل الوثيقة أيضًا من تحديد الموقف من اليهود، واقتصر الحديث على سطر واحد يقول نصه: «لا بد من تقليل فاعلية أخطارهم في جميع المجالات» بالاحتواء على نحو دعوة القيادي الإخواني عصام العريان ليهود مصر بالعودة إلى بلادهم التي خرجوا منها، وهي الدعوة التي إن جاز لنا الوصف «حرقت العريان» سياسيًا، خاصة أنها لاقت رفضًا حتى من بقايا اليهود المصريين، كما خشي منها نفر من الوطنيين أن تكون فاتحة لمطالبات يهودية بتعويضات من مصر الإخوانية، على طريقة المطالبات اليهودية من ألمانيا النازية، واليهود كانوا ضحايا نازية هتلر وتأميمات عبد الناصر، والبون شاسع والقياس ظالم، بين المحرقة والخروج الطوعي على نحو ما أكدته كثير من قيادات اليهود خارج مصر قاطعين على العريان مزايده على العهد الناصري، رافضين العودة إلى العهد الإخواني الذي أفقر البلاد والعباد، كما خشي نفر من الوطنيين أن تكون عودة اليهود توطئة لتوطين الفلسطينيين - الحمساويين تحديدًا - في حقل الشوك السيناوي، 1600 كيلومتر على الحدود الشرقية، وهو من الموضوعات التي يكتنفها الغموض السياسي، مثلها مثل الاتفاق الحمساوي - الإسرائيلي برعاية مصرية، ولا أحد يعرف الفاتورة التي تحملتها القاهرة حتى الآن لإنجاز هذا الاتفاق الذي وقّعه الإسرائيليون

ليعجب به الأميركيان، الغريب أن يهود مصر رفضوا دعوة العريان بشكل قاطع وقال عازي نجار - رئيس جمعية المطالبة بحقوق اليهود من مهاجري الدول العربية رئيس طائفة يهود مصر المهاجرين - إن يهود مصر المهاجرين إلى إسرائيل يرفضون تمامًا دعوة القيادي بجماعة الإخوان د. عصام العريان بالعودة إلى مسقط رأسهم مصر، ووصف نجار في تصريحات صحفية مناشدة الدكتور عصام العريان اليهود العودة إلى مصر بأنها «لعب أولاد وليست حكمة ولا منطقية»، بخاصة في ظل الأوضاع التي تشهدها مصر ووصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم.



الأخر لدى الإخوان يشمل إلى جانب السلطة والأقباط واليهود جماعات الضغط والأحزاب، وليس مستغربًا أن تضم الوثيقة، إلى هؤلاء أيضًا، النوادي والجمعيات المشبوهة - حسب نص الوثيقة - والجماعات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين.

فعلى صعيد النوادي والجمعيات المشبوهة، تقول الوثيقة - دون أن تحدد أسماء أو ماهية هذه النوادي - إن خطورتها في تأثيرها على مراكز اتخاذ القرار بضمها للشخصيات التنفيذية، وفي تأثيرها على اتجاهات الرأي العام بضمها لقيادات الإعلام والفن، ويؤدي ذلك إلى استصدار قرارات وقوانين تخدم مصالحهم لمدى بعيد، كما أنه يصعب اختراقهم؛ لأن المعلومات تصل إليهم عند مستوى معين، وتمثل عدم القدرة على إثبات مخاطرهم بصورة عملية

نقطة ضعف واضحة لدينا - التنظيم الإخواني - لا بد من استدراكها، ويكون التعامل مع هذا القطاع بتقليل الفاعلية لأخطارهم (سلفاً مفهوم نوادي الليونز والروتاري) ولافت للنظر أن ندوات الليونز والروتاري⁽¹⁷⁾ توجهت أخيراً بالدعوات للكُتاب الليبراليين والعلمانيين والمناهضين للإخوان بكثافة ملحوظة، وكلها تحمل أسئلة حول الإخوان والتمكين، وكأن على رؤوسهم بطحة يخشونها، أو سحب القلق تعتورهم لسبب ما يصدر عن الإخوان سابقاً وتالياً ووصفها بالمشبوهة، والنظر بريبة لأنشطتها، والادعاء بأنها ضمن مخطط تغريبي، بتخفيف التهمة أو مخطط تبشيري وتنصيري وحتى ماسوني، وهو ما يثير قلق هذه الجمعيات والنوادي بشكل لافت.



في قطاع الأحزاب وجماعات الضغط، تقول الوثيقة: إن هذا القطاع يشمل النقابات المهنية والتجمعات العائلية والقبلية والمنظمات الدولية «حقوق الإنسان» والتجمعات الاقتصادية «جمعيات رجال الأعمال».. والأحزاب القائمة، ويكون التعامل - كما تشرح الوثيقة - على عدة مستويات:

الأول: التوجيه بالدخول والسيطرة على مراكز اتخاذ القرار بأن تكون لنا الأغلبية.

الثاني: التنسيق إذا لم تكن لنا الأغلبية، فلا بد أن ننسق معها في المساحات المشتركة، بل نوجد مصالح مشتركة معها.

الثالث: في هذا المستوى تجمع الوثيقة بين أساليب الاحتواء والتحييد

وتقليل الفاعلية إذا لم تنجح جهود التوجيه أو التنسيق، وتشير الوثيقة إلى أن التعامل مع الأحزاب والنقابات يحتمل جميع صور التعامل لطبيعتها وتباين مواقفها.



الجزء الأخطر من هذه الوثيقة يتعلق بالجماعات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين، وفيه تكشف جماعة الإخوان عن موقفها من تلك الجماعات صراحة ولأول مرة.

وحسب نص الوثيقة، فإن هذا القطاع يشمل:

- جماعات ومفكرين إسلاميين مستقلين، وهؤلاء يتفقون معنا في الرسالة ولو جزئياً، ويختلفون في التفاصيل، وهذا يستوجب ضرورة التنسيق والتعاون والتكامل والتحالف، فضلاً عن أساليب الاحتواء والتحييد والتعايش لو لم تثمر جهود التحالف والتنسيق.
- جماعات إسلامية ومفكرين غير مستقلين وتابعين لجهات معينة، وتستغل لضرب وتعويق جهود التمكين، وهؤلاء يتم التعامل معهم بأساليب تبدأ بالتوجيه والاحتواء والتحييد وتقليل الفاعلية.

ولعل أخطر ما في هذه الوثيقة، وما لم يدركه نظام مبارك الذي كان ينخر فيه سوس التوريث، والذي وصفه الأستاذ محمد حسنين هيكل بـ «سلطة شاخت في مقاعدها» في خطابه الشهير إلى نقابة الصحفيين إبان أزمة القانون

93 حيث خص النقابة ب خطاب ألقاه عنه الزميل يحيى قلاش الذي لم يكن قرأه قبل الجمعية العمومية، فقرأ الجملة هكذا: سلطة (شخت) في مقاعدها، وتعالى الضحككات، وكم كان طريفاً أنها شاخت وشخت في مقاعدها، حيث إن الوثيقة المنشورة على غلاف مجلة قومية - المصور - ولثلاثة أعداد متتالية، ورفعت الإدارة سعر المجلة إلى جنيهين أي ضاعفت السعر، ولم يرتفع عدد واحد، وصارت حديث النخبة، لم تلفت انتباه أحد من المسؤولين، كانوا في غيهم (في توريثهم) سادرين، وبرغم أن الوثيقة تفضح بجلاء الشكل الانقلابي الذي يعده الإخوان للسيطرة على نظام الحكم والوصول إلى مرحلة «إدارة الدولة» أو ما اصطلح على تسميته في تلك الوثيقة الخطيرة الاستعداد للمهام المستقبلية - فإنهم كانوا في وادٍ آخر وكأنهم في بلد آخر، وكانت كما يقول شاعر العربية الكبير، عمرو بن معد يكرب⁽¹⁸⁾ في أبياته الشهيرة:

| | |
|---------------------------------------|--|
| وَأَنْعَمُ إِنَّهَا وَدُقِ الْمَزَادِ | أَلَا غَدَرَتْ بَنُو أَعْلَى قَدِيَا |
| عَلَى مَا كَانَ مِنْ تُحْمَى وَرَادِ | وَمَنْ يَشْرِبُ بِمَاءِ الْعَبْلِ يَغْدِرُ |
| بَنِي أُمِّ مَرْنَ عَلَى السَّفَادِ | وَكُنْتُمْ أَعْبُدًا أَوْلَادَ غَيْلِ |
| وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي | لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا |
| وَلَكِنْ أَنْتَ تَنْفُخُ فِي رَمَادِ | وَلَوْ نَارٌ نَفَحَتْ بِهَا أَضَاءَاتِ |



تقول الوثيقة الإخوانية: إن المحافظة على الحالة من «التمكين» التي يصل إليها المجتمع تتطلب ضرورة امتلاك القدرة على إدارة الدولة لمواجهة احتمال

اضطرارنا لإدارة الدولة بأنفسنا، لاحظ لفظ الاضطرار، بمعنى أنهم غير مستعدين، وكان نفر من حكماء الجماعة مناهضين لرئاسة الدولة الآن، وترك المرحلة الانتقالية تهاداً ويتحملها آخرون فيفشلون، ثم يتولون هم الحكم كمطلب شعبي، لكن الله في خلقه - في مكتب الإرشاد - شئون، ركبوا دماغهم ويجنون الفشل مضاعفاً، حسن البنا الإمام المرشد يقيناً يتألم في قبره، ويردد عبارته الخالدة التي أسرَّ بها إلى الأستاذ محمد فريد عبد الخالق، على كوبري قصر النيل بعد مقتل القاضي الخازندار، وكانت آخر ما توصل إليه حسن البنا بعد سنوات رآها كانت على نضال، واشتغال في الشئون العامة، فيما نخبرنا الشيخ بشير القفة عن الشيخ محمد الحامد عن حسن البنا، فيما نخبرنا به أيضاً الدكتور خالد منصور عن خالد محمد خالد عن سيد سابق عن حسن البنا، فيما تكلم به محمد فريد عبد الخالق في قناة «الجزيرة»، كل هؤلاء قالوا إن حسن البنا بعد الرحلة الطويلة التي كان يتكلم فيها عن الشئون العامة والعمل السياسي، آخر ما توصل إليه أنه قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما أقحمت الجماعة في السياسة ولأقمت بها على المأثورات، وانشغلت بالتربية والتعليم»، وقال للشيخ محمد الحامد الحموي: «لو مد لي في العمر لقضيت بقية العمر في مسجد أعلم الصبيان القرآن أعلم الشباب الدين، أولف سلسلة أسميها «الإسلام كما فهمته» هذا بعد الرحلة الطويلة»، وكلمة الأستاذ فريد بنصها: «قال لو استقبلت من أيامي ما استدبرت لعدت إلى ما كنت عليه أعلم الإسلام وأربي عليه الناس».

الوثيقة تقول مبكراً وكان الإخوان لا يقرءون وثائقهم جيداً، أو

أسكرتهم نتائج الانتخابات البرلمانية فذهبوا خفافاً إلى الانتخابات الرئاسية، وحرقوا المراحل تباعاً فحق عليهم عذاب الحكم، الوثيقة تحذر: «ستؤدي حالة التمكين إلى تكالب القوى المعادية الخارجية؛ لذا كان لا بد من الاستعداد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية من خلال أن يكون لدينا - الإخوان - رؤية لمواجهة التحديات، سواء من حيث امتلاك الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية والقدرة على تطوير تلك الرؤية، وهذا يتطلب إعداد البناء الداخلي بما يتواءم مع متطلبات المرحلة، ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد والذي اصططلحت الوثيقة على تسميته «الكفاءة».

وتضيف الوثيقة أن هذا يمثل التحدي العملي في تحقيق الخطة بأهدافها المختلفة، مما يستوجب التعامل مع جزئيات البناء الداخلي لتطويرها؛ كي تتوافق مع طبيعة المرحلة القادمة، سواء من حيث الرؤية أو التكوين للأفراد أو البناء الهيكلي على النحو التالي:

على صعيد الرؤية وهي أحد أهم أضلاع مثلث «مرحلة الكفاءة» فإن هذا يتطلب توحيد توجهات الصف في اتجاه البناء والتغيير؛ لذا لا بد من استيعاب كامل من قبل الصف «العناصر الإخوانية» لقضية التغيير، ووضوح كامل للتوجهات حتى لا تواجه الخطة بالمقاومة السلبية من الداخل، وضرورة البدء بطرح قضية التغيير للحوار على جميع المستويات؛ من أجل أن يتفاعل الجميع ويكون عامل المشاركة دافعاً لإثارة كوامن الفكر والمبادرة وتجسيد القضية.

في جانب تكوين الأفراد، فإنه - حسب ما تصرّح به الوثيقة، إضافة إلى البرنامج التكويني القائم وقتها - لا بد أن يشمل في المرحلة المقبلة انعكاسات الجزئيات المختلفة للخطة عليها. فالانتشار في طبقات المجتمع وهو صلب خطة «التمكين» يتطلب رفع قدرة الأفراد على التأثير في قطاع عريض من المجتمع، برفع إمكانات الحوار والقدرة على الإقناع والتدريب، وذلك عن طريق:

- إحداث التوازن بين الدعوة الفردية من أجل الضم للصف والدعوة العامة.
- تنمية حلقات القيادة والقدرة على تحريك المجموعات.
- أما بالنسبة للتعامل مع القوى الأخرى، فلا بد من تربية الأفراد على إقامة جسور فكرية أو عملية معها.
- وبالنسبة لمهمة إدارة الدولة ومهام المستقبل، فإن هذا يتطلب:
- الاهتمام بمجموعة مختارة تنمي فيها القدرة على إدارة المؤسسات العامة.
- القدرة على استيعاب المتميزين في القطاعات المختلفة والاستفادة منهم.
- أما في جانب البناء الهيكلي، فإن المنهج العملي للإدارة يتطلب:
- توفير المعلومات اللازمة لأداء المهام المختلفة.
- إرساء مبدأ التفويض واللامركزية في الأعمال ما أمكن.

- إرساء مبدأ التفرغ لشغل المناصب ذات الأهمية.
- مرونة الهيكل بحيث يسمح بإضافة كيانات جديدة استجابة للخطة «جهاز معلومات - علاقات سياسية».
- استكمال الهياكل بناء على أهمية العمل في الخطة وأولوياته.



وبعد استكمال الرؤية والتكوين البنائي للأفراد والهياكل للمجموعات يأتي الجزء الأخطر من الوثيقة، فهي ترشح أولويات العمل في كل القطاعات والأوزان النسبية لأهمية كل قطاع، وتحدد مساحات الاختراق التي تمت والمستهدفة، كل بأرقامه وبمعدلات قياس تؤكد عملية الخطة ومنهجيتها الكاملة.

وفي هذا الصدد تقول الوثيقة:

أولاً: بالنسبة لتأمين جهود التمكين، فإن أولى طبقات المجتمع المطلوب اختراقها على الترتيب: الطلاب - العمال - المهنيون - رجال الأعمال ثم الطبقات الشعبية.

وبالنسبة للمؤسسات الفاعلة، فيمكن ترشيح المؤسسات التالية ذات التأثير، وتبدأ بالإعلام ثم المؤسسة الدينية فالقضاء ثم البرلمان.

وفي الجزئية نفسها تقول الوثيقة إن هدف التعامل مع الآخر يشير إلى ضرورة التعامل مع السلطة أولاً ثم الأقباط فاليهود فالغرب والنوادي المشبوهة وجماعات الضغط والأحزاب ثم الجماعات الإسلامية.

ثانيًا: أما الاستعداد لمهام المستقبل «إدارة الدولة» فإن الوثيقة ترشح الجامعة، المهنيين، المؤسسات العامة، ثم المؤسسات ذات الرسالة المحددة، وأخيرًا المؤسسة الاقتصادية «التمويل».

ثالثًا: الارتقاء بالمجتمع، وهنا يتم ترشيح التعليم والإعلام والمؤسسة الدينية والثقافية والمؤسسات الاقتصادية والمجال التكنولوجي للاختراق والتغلغل.

رابعًا: للإعداد الداخلي هناك هدف تعميق الرؤية والتكوين والإصلاح الهيكلي.

على صعيد الأهداف الأربعة أعطت الوثيقة 40 ٪ من جهود الخطة لاستمرار جهود التمكين، و 30 ٪ لإعداد البناء الداخلي، و 20 ٪ للنهوض بالمجتمع، على أن تخصص 10 ٪ من وزن الخطة للاستعداد لمهام المستقبل «إدارة الدولة».

بعد هذا التحديد الدقيق لأوزان كل هدف من أهداف الخطة الأربعة، فإن الوثيقة تعطي وزنًا لكل مسار من مسارات العمل حسب أهميته وتأثيره في تحقيق الهدف الذي من أجله تم اختيار المسار.

ففي جهود تأمين استمرار التمكين تم إعطاء الأوزان الآتية لأهدافه: فالانتشار في طبقات المجتمع الحيوية وزنه 50 ٪، و 40 ٪ لعملية الانتشار في المؤسسات الفاعلة.. و 10 ٪ في عملية التعامل مع الآخر، وفي داخل كل هدف تم إعطاء وزن لكل جزئية. ففي مسار الانتشار في الطبقات الحيوية

فإن للطلاب وزن 30 ٪، ومثله للعامل، و 10 ٪ للمهنيين ورجال الأعمال، وتبقى 20 ٪ للطبقات الشعبية.

وفي مسار المؤسسات الفاعلة، تعطي الخطة المؤسسات ذات التأثير «الجيش والشرطة» 40 ٪، تصل إلى 50 ٪ في القضاء، ومثلها في البرلمان، و 30 ٪ في الإعلام، و 20 ٪ كوزن نسبي للمؤسسة الدينية، وحسب هذه الأوزان وزعت الخطة أولويات العمل عام 1994 وحددت معدلات يجب تحقيقها خلال الأشهر السبعة المتبقية على هذا العام.

ورغم أن التحقيقات حينئذ لم تتوصل حتى الآن لمعنى هذا القياس ومعدلاته، فإن الإخوان يقولون في وثيقتهم الخطيرة إنهم قطعوا شوطاً متقدماً في مرحلة التكوين بلغت 2100 نقطة مقابل 1425 نقطة في مجال التعليم، و 900 نقطة في الاقتصاد، و 780 نقطة في مجال الإعلام، لتصل إلى 120 نقطة فقط في جماعات الضغط والأحزاب، مقابل 400 نقطة في المناطق الشعبية، وهو الأمر الذي يؤكد أن التنظيم الداخلي قطع شوطاً لا بأس به، وأن اختراقات المجتمع تعددت درجاته ومراحله، حسب ما تؤكد الوثيقة في آخر صفحاتها.



الخطة في شكلها النهائي تشكل وحدها «مانيفستو» الجماعة الذي ستتحرك وفقاً له خلال الفترة القادمة - قبل الثورة - في محاولة للسيطرة على الحكم والانقلاب الداخلي على النظام القائم. خطة الوثيقة بها دليل يحدد

خطوات الانقلاب بالتفاصيل وبرنامج زمني محدد بشكل دقيق لا ينقصه سوى التنفيذ، وهو مكون من خمس صفحات فلو سكاب تشكل الدليل الكامل لتنفيذ الخطة، وستة ملاحق كل منها يمثل استمارة استبيان علمية لرفع الحالة، أي دراسة الواقع الفعلي في كل محافظة، بدءًا من لجنة الشارع مرورًا بالأسر إلى مكاتب الإرشاد في المحافظات، وحسب نص الوثيقة فإنه مطلوب تأدية الخطوات التالية متتالية زمنيًا:

الخطوة الأولى:

قيام المكتب الإداري باختيار لجنة عددها ثلاثة أفراد يكون مقررها على الأقل عضوًا بالمكتب، وتسمى لجنة التخطيط والمتابعة، أو تسمية معبرة عن هذا المعنى، كذلك يقوم المكتب باختيار فرد على الأقل يقوم بمهمة مندوب تخطيط ومتابعة بالمحافظة.

والمسئولية الأساسية لهذه اللجنة هي قيادة ومتابعة عملية التخطيط، بما في ذلك التأكد من حسن سير جميع الخطوات التالية والاستيثاق من حسن أداء كل طرف لدوره، وعرض الخطط والأفكار الرئيسة المتضمنة بها بعد بلورتها على المكتب الإداري.

ويستحسن - كما تقول الوثيقة - أن تضم اللجنة فردًا ممثلًا للتقسيم الإدارية الجغرافية من كل مدينة ومركز، وفردًا ممثلًا لتقسيم الأقسام النوعية حسب التخصص، وتجتمع اللجنة وتضع خطة عمل وجدولًا زمنيًا لإنجاز باقي الخطوات.

الخطوة الثانية:

دراسة توجهات الجمعية «جمعية الإخوان» واستخلاص ما يخص المحافظة منها.

يقوم المكتب الإداري للمحافظة بمناقشة تفصيلية لتوجهات الجمعية، ويخرج من هذا النقاش بأمرين:

الأول: ترجمة هذه التوجهات إلى خطوط عمل رئيسية حاکمة لحركة العمل بالمحافظة خلال مدة الخطة.

الثاني: تسجيل التعليقات التي يرى أعضاء المكتب توصيلها للجهات الإدارية الأعلى، وكذا لوحدة التخطيط المركزية؛ بهدف تحسين التوجهات وسد الثغرات فيها.

الخطوة الثالثة:

فحص مسيرة العمل بالمحافظة خلال الفترة التخطيطية السابقة؛ حيث يقوم مكتب المحافظة بهذه الخطوة، ويتم فيها تقييم العمل بالفترة السابقة من حيث:

- 1 - مدى تفصيلية ووضوح وشمول خطط العمل.
 - 2 - مدى النجاح في إنجاز أهداف تلك الخطة.
 - 3 - الدروس المستفادة من حيث:
- جودة عملية التخطيط وكفاءة الجهاز التخطيطي.

- مدى واقعية ودقة الخطوة السابقة.
- المشاكل التي أبرزها تنفيذ الخطوة خلال الفترة.

الخطوة الرابعة:

جمع المعلومات عن الواقع الداخلي والخارجي، ولعل أخطر تلك الخطوات وكانت إحدى أهم مهام مكتب «سلسيل» والذي وجهت الجماعة كل نشاطه لجمع وتبويب وتحليل المعلومات عن الواقع الداخلي والخارجي حسب التصنيف التالي:

أولاً: المعلومات عن الواقع الداخلي منها:

- عن أفراد الجمعية حيث يقوم مسئول الشارع بواسطة قائمة استقصاء يملؤها المسئول لكل فرد.

وكذلك عن الأوضاع التنظيمية والإدارية بالمحافظة، حيث يقوم بجمعها مسئول الشوارع والأقسام، ثم تراجعها وتصنفها بشكل مجمع نهائي لجنة التخطيط والمتابعة بالمحافظة.

ثانياً: المعلومات عن الواقع الخارجي منها:

- عن واقع الدولة والمجتمع عمومًا؛ حيث تقوم وحدة التخطيط المركزية بتوفيرها.
- عن واقع مجتمع المحافظة وأجهزتها عمومًا، ويقوم مندوب التخطيط والمتابعة بالمحافظة بتوفيرها.

- عن الأجهزة والمؤسسات والشركات والوحدات... إلخ التي يحتك بها أفرادنا، ولديهم عنها معلومات يقوم بجمعها مسئول الشارع أو مسئولو التقسيمات الفرعية بالأقسام النوعية.
- عن أهم الأطراف التي نتعامل معها في المحافظة وتؤثر علينا تأثيرًا مباشرًا.

الخطوة الخامسة:

بعد تجميع المعلومات لدى مندوب التخطيط والمتابعة يقوم بإعداد تقرير من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: ويحتوي قائمة بنقاط القوة والضعف الداخلية التي أسفرت عنها المعلومات المجموعة من صفنا الداخلي، ويحرص المندوب هنا على حصر أكبر عدد ممكن من نقاط القوة والضعف مع ترتيبها من حيث أهميتها وتأثيرها.

الجزء الثاني: ويحتوي على قائمة بفرص العمل من ناحية وبالتحديات ومشاكله من ناحية أخرى؛ إذ يترجم المندوب هذه المعلومات وما تمثله من إمكانات للحركة وما تعنيه من احتمالات للمخاطر والتهديدات والمشكلات المستقبلية، مع ترتيبها من حيث الأهمية والتأثير.

الجزء الثالث: ويقوم فيه المندوب بمقابلة الفرص والتحديات بنقاط القوة والضعف، فيحدد الفرص التي تمتلك نقاط قوة تمكنا من استغلالها، وتلك التي لن تتمكن من استغلالها بسهولة؛ نتيجة وجود نقاط ضعف

معينة، وكذلك التهديدات التي تقابلها عندنا نقاط ضعف تزيد من خطورتها أو مقابلها نقاط قوة تمكننا من مواجهتها.

الخطوة السادسة:

وتتم فيها صياغة الأهداف السابقة للعمل خلال الفترة المقبلة، ويجب أن يصحب هذه الأهداف تحديد لمعايير إنجاز «كمية قدر النجاح» تعبر عن مؤشرات النجاح في تحقيق هذه الأهداف (المقصود بها الأوزان النسبية التي أشارت إليها الوثيقة الأولى).

الخطوة السابعة:

وفيها يتم اختيار وسائل التنفيذ، وتقوم لجنة التخطيط والمتابعة باختيار مجموعة من الوسائل المناسبة لتحقيق كل من الأهداف المصوغة، وتقوم اللجنة بالتشاور المكثف مع التشكيلات الأساسية بالمحافظة «جغرافيًا وفي الأقسام الفنية».

الخطوة الثامنة:

صياغة برامج تترجم الوسائل ترجمة زمنية ومالية وتنظيمية؛ حيث تقوم لجنة التخطيط والمتابعة بالترجمة المبدئية للرسائل المقدمة إلى برامج عمل زمنية، وتحديد ميزانيات مالية تقديرية لهذه الرسائل وتحديد المسؤوليات التنظيمية عن تنفيذ كل من الأنشطة الأساسية.

الخطوة التاسعة:

توصيل الخطة المقترحة إلى تشكيلات المحافظة لتقييمها وعرضها على القواعد، ويقوم المكتب الإداري بالإشراف على توصيل الخطة المقترحة إلى

التشكيلات الجغرافية وفي الأقسام الفنية، وعلى عرضها على قواعد العمل التنفيذي بالمحافظة في إطار هذه التشكيلات، وتقوم الوحدات المختلفة بتقديم مقترحاتها لتطوير الخطة التي تتجمع مركزياً لدى المكتب الإداري الذي يحيلها إلى لجنة التخطيط والمتابعة التي تقوم بدورها بالنظر فيها، والاستفادة منها في تعديل الخطة المقترحة ثم رفعها للمكتب الإداري.

ويناقش المكتب الإداري الخطة في هذه المرحلة الأخيرة، ثم يقرر صورتها النهائية ويعتمدها أساساً للعمل، ويتم توصيله إلى كل التشكيلات للالتزام بها، ويتابع المكتب الإداري مدى تقدم الوحدات المختلفة التابعة له في إنجاز المهام الموكولة له في الخطة.

وبعد:

فإلى هنا تنتهي الوثيقة المعروفة بـ «دليل الخطة» تفصيلياً، وهي تشكل أول نموذج عملي تطبيقي لخطة «التمكين» على مستوى المحافظة، بدءاً من لجنة الشارع وانتهاء بمجلس شورى المحافظة، وهي على قدر خطورتها كوثيقة فإن هذه الخطورة تكمن في استخدامها الأسلوب العلمي والتكنولوجي في جمع المعلومات والبيانات من الواقع المحلي، أو ما يعرف برفع المنطقة، وهي أحد الأساليب الأمنية المعروفة وتحليلها والتوصل إلى بيانات وأرقام تستخدم في تحديد نقاط القوة والضعف التي تسير على أساسها خطة «التمكين» التي تعني الاستيلاء على نظام الحكم، وتنفيذ برنامج انقلابي مدروس يعتمد عليه الإخوان في تنظيمهم السري⁽¹⁹⁾.

هوامش

(1) حسن مالك: حسن عز الدين يوسف مالك (8 أغسطس 1958 القاهرة) أحد أبرز رجال الأعمال المنتمين لحركة الإخوان المسلمين، ولد حسن عز الدين يوسف لعائلة من التجار؛ حيث كان والده تاجرًا ولعائلته العديد من محال القماش بالأزهر، ونشأ في بيئة قريبة من الإخوان المسلمين؛ إذ إن والده عز الدين مالك إخواني اعتقل عدة مرات. حفظ القرآن كاملاً في طفولته مثل إخوته وانخرط في سوق العمل مبكراً منذ كان طالباً، تخرج لاحقاً في كلية التجارة جامعة الإسكندرية، وورث حسن وإخوته «مصنع مالك» للغزل والنسيج في مدينة السادس من أكتوبر. انتخب رئيساً لجمعية رجال الأعمال الأتراك بمصر باعتباره رجلاً يسهم في التنمية التجارية التركية. وقد أرسل السفير التركي بعد اعتقاله اعتراضاً لوزير التجارة والصناعة محمد رشيد. متزوج من جيهان عليوة. لديه 7 أبناء أكبرهم معاذ 28 سنة وخديجة وعمر توءمان - 26 سنة - وحمزة 25 سنة وجميعهم يعملون في إدارة مصانع والدهم. أحمد 21 سنة وأنس 16 سنة وعائشة 14 سنة وهو اليوم أبرز اقتصاديي الإخوان على الإطلاق، ومن أقرب رجال أعمالهم إلى الرئيس مرسي.

(2) فؤاد سراج الدين: السياسي ورجل الدولة الشهير وقطب حزب الوفد والرأس الثاني فيه قبل ثورة يوليو 1952، ومؤسس حزب الوفد الجديد 1978، من مواليد 2 نوفمبر 1911، ينتمي في أصوله لعائلة سراج الدين وهي عائلة مصرية وفدية. وهو مؤسس حزب الوفد الجديد، من أهم أعلامها فؤاد سراج الدين ويس سراج الدين وإسماعيل سراج الدين، وما زال هناك وجود كثيف لهذه العائلة الكبيرة في كفر الجرايدة.. من أبرز مناصبه وزير داخلية حكومة مصطفى باشا النحاس الوفدية،

وكان يشغل المنصب خلال معركة الإسماعيلية الشهيرة بين الشرطة المصرية وقوات الاحتلال البريطاني، توفي 9 أغسطس 2000.

(3) إبراهيم شكري: إبراهيم محمود شكري (1916م - 2008م)، سياسي مصري ووزير سابق بالحكومة المصرية، مؤسس ورئيس حزب العمل الاشتراكي. قبل ثورة يوليو تقدم بمشروع قانون بتحديد الملكية بخمسين فدانا. تم سجنه بسبب مقال له في جريدة الاشتراكية؛ حيث قال: إننا نرى أن وجودنا في السجون للدفاع عن حرية الشعب أحسن وأفضل من أي نزهة نقضيها على أفخر نخت في العالم. وهو ما اعتبر وقتها تلميحاً ليخت الملك فاروق، «فخر البحار»، وحكم عليه بالسجن سبعة أشهر بتهمة تحييد العيب في الذات الملكية، لم يلبث في السجن إلا عدة أسابيع وخرج في 27 يوليو 1952م إثر اندلاع ثورة الضباط الأحرار على الملك فاروق وغادر السجن إلى كوبري القبة، حيث قابل وقتها محمد نجيب وجمال عبد الناصر. عمل في عصر السادات وزيراً للزراعة، ثم أسس في عصره حزب العمل الاشتراكي، كانت جريدة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل الاشتراكي تجمعا وطنيا لكل القوى المحجوبة عن العمل الوطني من جانب السادات ثم مبارك وخاضت الجريدة العديد من المعارك الوطنية ومنها التصدي لعمليات التطبيع مع إسرائيل، فضاق بها نظام مبارك فقرر إغلاقها في مايو عام 2000.

(4) محمد علاء مبارك: حفيد الرئيس السابق حسني مبارك من ابنه علاء، وكان محمد الحفيد الأقرب على الإطلاق لجدّه الذي تعلقت روحه به لدرجة عرفها المقربون من مبارك؛ لذا فإن مبارك بعد رحيل حفيده هذا بصورة مفاجئة (مايو 2009) صار شبه مغيب عن الوجود ذاته، ودخل في طور من الاكتئاب العميق لدرجة تركه أمور الدولة - بصورة شبه كاملة - لجمال مبارك ومجموعته.

(5) أنس الفقي: أنس أحمد نبيه الفقي (14 أكتوبر 1960) وزير الإعلام المصري الأسبق، ووزير الشباب الأسبق في حكومة أحمد نظيف. حصل على بكالوريوس تجارة من جامعة القاهرة عام 1983، وعمل فور تخرجه مديراً للتسويق الموسوعات الأجنبية. وفي عام 1985، أسس أول شركة لتوزيع الموسوعات، كما عمل في مجال النشر والترجمة لدوائر المعارف، وأسس مجموعة شركات خاصة في الفترة من عام

1985 حتى 2002. في 14 يناير 2002، تم تعيينه رئيسًا للهيئة العامة لقصور الثقافة، ثم عُيِّن وزيرًا للشباب في 13 يوليو 2004 في حكومة أحمد نظيف. وفي 15 فبراير 2005، تولى حقيبة وزارة الإعلام حتى استقال منها في 12 فبراير 2011 بعد تنحي الرئيس مبارك عن الحكم. وفي 27 سبتمبر حكمت محكمة جنايات القاهرة على أنس الفقي بالسجن المشدد لمدة 7 سنوات وذلك في قضية «بث المباريات» والمتهم فيها الفقي بالإضرار العمدي بأموال اتحاد الإذاعة والتليفزيون بقيمة 1.888 مليون دولار لإعفائه القنوات الفضائية من سداد قيمة حق بث المباريات.

(6) هما محمود عابدين: يناديها الأمريكيان «هوما» (ولدت في 1976) هي نائبة رئيس الموظفين لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ومساعدة لها. خدمت رئيسة الموظفين المتقلة والمساعدة الشخصية لكلينتون خلال حملتها للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأمريكية 2008. في كالامازو، ميتشيجان. انتقلت عائلتها إلى جدة في السعودية عندما كان عمرها ستين وكان كلا والديها مدرسا.. رجعت هما عابدين للولايات المتحدة للدراسة في جامعة جورج واشنطن. بدأت مسيرتها متدربة في البيت الأبيض في 1996 تعمل لصالح السيدة الأولى آنذاك هيلاري كلينتون حتى عملت نائبة لرئيس الموظفين لوزيرة الخارجية كلينتون في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية، وكانت «هما» من كبار مستشاري حملة هيلاري كلينتون الترشيحية للانتخابات الرئاسية الأمريكية 2008. في 2010، تم وضع «هما» عابدين في لائحة «40 تحت الـ 40» لمجلة تايم التي تضم لائحة بـ «جيل جديد من القادة المدنيين» و«نجوم صاعدة في السياسة الأمريكية». خلال احتفال قبل زفاف «هما» عابدين بآنتوني وينر، قالت كلينتون في خطاب: «لدي بنت واحدة فقط هي تشيلسي.. لكن لو كان لدي بنت ثانية لكانت هما».

(7) ميشيل باكان: نائبة جمهورية بالكونجرس الأمريكي وعضوة لجنة الاستخبارات به، قادت حملة للمطالبة بالتحقيق بشأن اختراق جماعة الإخوان المسلمين للإدارة الأمريكية، وقالت باكان في برنامج توك شو إذاعي: «رغم أن (هوما عابدين) تحتل منصب كبير مساعدي وزيرة الخارجية، فإن هناك وثيقة تكشف عن أن والدها كان عضوًا بجماعة الإخوان المسلمين، وكذلك شقيقها، كما كانت أمها عضوة بها يسمى

«الأخوات المسلمات» وتتطلب الوظائف الرفيعة المستوى موافقات أمنية، فالحكومة عادةً ما تتحرى عنك وعن الهبئات التي تنتمي إليها أنت وأسرتك».

(8) جون ماكين: سياسي أمريكي من أصول أسكتلندية وعضو مجلس النواب عن ولاية أريزونا. وكان المرشح لخوض انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2008 عن الحزب الجمهوري. وهو من الأشخاص الذين شاركوا في حرب فيتنام. من أبرز المؤيدين للحرب على العراق التي قام بالتصويت لصالحها.

(9) عبد الرحمن خير: القيادي العمالي بحزب التجمع والرمز النقابي المعروف وعضو مجلس الشورى السابق، ووكيل مؤسسي حزب العمال اليساري حاليًا.

(10) ثروت الخرباوي: محام مصري وأحد أبرز أعضاء نقابة المحامين في مصر وقيادي بارز سابق في جماعة الإخوان المسلمين. ولد الخرباوي في محافظة الشرقية عام 1957. بدأ الخرباوي حياته السياسية عضوًا في حزب الوفد ثم انضم لجماعة الإخوان، ليصبح أحد قياداتها. أسهم الخرباوي في النجاحات التي حققتها الجماعة في نقابة المحامين، ثم اختلف مع الإخوان عقب حبس مختار نوح الإخواني البارز في قضية النقابات المهنية التي حوكم عدد من الإخوان بمقتضاها أمام المحكمة العسكرية عام 2000 وترتب على خلاف الخرباوي مع الإخوان انفصاله عنها عام 2002. شهد انفصاله هذا ردود أفعال واسعة النطاق؛ حيث قام الخرباوي بكتابة العديد من المقالات والدراسات المعتمدة ينتقد فيها النمط الحركي للإخوان المسلمين، وله أخيرًا الكتاب الذي حقق أعلى المبيعات في معرض القاهرة الدولي للكتاب «سر المعبد» الذي يكشف الجماعة تمامًا من داخلها.

(11) قراءة الوثيقة التمكينية الأزهرية تقودنا إلى استهداف جامعة الأزهر ابتداءً من كلية أصول الدين، الكلية الأبرز ضمن حزمة الكليات الأزهرية، ولو شئنا الدقة من يخرق كلية أصول الدين ويخضعها لتوجهاته يستطيع أن يقول وباطمئنان إنه اخترق جامعة الأزهر، فالأزهر في تجلياته الوسطية والاعتدالية يركز على كلية أصول الدين.

كذلك تقودنا الورقة إلى أن عمليات التجنيد الإخوانية مستمرة، وأن القواعد

الطلابية تعمل بكفاءة في استقطاب عناصر جديدة إلى الجماعة، وهذا يبرهن عليه ذهاب الجماعة إلى إحياء قسم الطلبة؛ ليشكل مع قسم المهنيين ثنائية الجماعة التي تخترق الأوساط الشعبية، وليس أدل على ذلك من أن القسمين ظل يشرف عليهما حتى سجنه في هذه القضية المسماة «ميليشيات الأزهر» النائب الثاني للمرشد ورجل الإخوان القوي «خيرت الشاطر»، الذي تشير كل الاتهامات إليه في التخطيط والتحريك لم يكن العرض العسكري سوى قمة جبل الثلج من النشاط الإخواني في الجامعة الأزهرية، ولو لم يقع الإخوان في الخطيئة الاستعراضية لاكتمل المخطط المدروس بعناية لتقويض الجامعة التي ظلت طويلاً ركناً أساسياً في المواجهة مع الإخوان، وليس أدل على ذلك من أن الجماعة تعنى بوضع خطط لاختراقها رأسياً وأفقيًا.

رابعًا: الوثيقة ليست مؤرخة، وهنا وجه الخطورة.. فلا أحد يعرف متى بدأ تنفيذها ولأي مدى وصل تنفيذها، ولا عدد من أوقعت بهم وجندتهم لصالح الجماعة، وإن كانت الوثيقة حقل العمل ومجاله في كلية أصول الدين باعتبارها رأس الرمح الإخواني بين كليات الجامعة وفيها أكبر تركيز إخواني كما في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

خامسًا: الوثيقة ضبطت ضمن وثائق أخرى خطيرة في مكتب لشركة تتبع نائب مرشد الجماعة «خيرت الشاطر صاحب وثيقة فتح مصر»، وورد اسم الشركة وغيرها من الشركات في قرار التحفظ على الأموال والشركات الصادر عن النائب العام المصري في شق غسل الأموال من القضية، الأمر الذي يلفت النظر إلى أن هناك شقًا ماليًا للتنفيذ لم تفصح عنه الوثيقة، ولكن النشاط المطلوب تنفيذه يحتاج لماليات لن تعجز شركات الإخوان عن تدبيرها.

قراءة ما ورد في الوثيقة يقودنا لتفحص ما أسمته الوثيقة (المرحلة التكوينية) التي يتم على أساس منها ترشيح أصحاب المواصفات الإخوانية للانضمام للجماعة، شريطة توافر الشروط بنسب محددة عبر بطاريات قياس، مثل تلك المعمول بها في التنظيمات السرية التي سقطت وتكشفت مخططاتها كتنظيمات الجهاد والجماعة الإسلامية والتكفير والهجرة.

حددت الوثيقة مواصفات ومؤهلات من سيتم تجنيده بأن يتمتع بعاطفة إسلامية واضحة نحو كل ما هو إسلامي - أي متدين - وأن يحب الحلال وينفر من الحرام، أن يأنس لمجالس الصالحين، وأن يشهد له بالإيمان - أي يصلي في المسجد - فضلاً عن ضرورة أن يبدي اهتماماً واضحاً بأخبار المسلمين ويحرص على تتبعها.

في شروط المرحلة العامة - أي مرحلة التجنيد - وفي الخطوة الثانية لا بد أن يرغب من وقع الاختيار عليه في الارتباط بمجموعة تعينه على طاعة الله وتعاونه على البر والتقوى ويحرص على ذلك، ويشترط الوصول للخطوة الثالثة في عمليات التجنيد تحقيق أهداف الخطوتين الأولى والثانية بنسبة 80 % في العموم و 100 % في الالتزام بالفرائض والتخلي عن الشبهات، إذا تحققت النسب تذهب الوثيقة إلى ضرورة التحقق من الرغبة الأكيدة للالتحاق بالجماعة والعمل من خلالها كجندي دعوة (لاحظ تعبير جندي واستخدامه لأن من شروط الجندية الأساسية السمع والطاعة...!).

في نهاية المرحلة التكوينية تؤكد الوثيقة ضرورة فهم الإخواني المستجد واستيعاب الأركان والواجبات والاجتهاد في الالتزام بها، وأن يحوز شروط القدوة العملية عبادة وأخلاقاً وسلوكاً ومعاملة، وأن يلتزم في تصرفاته داخل الصف كجندي دعوة.

الوثيقة التمكينية الأزهرية، وفي صفحتها الأولى وتحت عنوان «أهداف عامة للمرحلة» تقسمها إلى خمس مراحل الأولى تؤكد الإمام ببعض العلوم الشرعية «قرآن - حديث - سيرة - فقه - عقيدة» وبين قوسين (أن يعرف أركان الإيمان الستة) الأمر الذي لم توضح الوثيقة هل له علاقة بأركان الإسلام الخمسة أم أن الجماعة استحدثت أركاناً غير الأركان الخمسة المعروفة، وأطلقت عليها أركان الإيمان لتمييزها وإضافة الإيمان بالجماعة مثلاً أو برسائل الإمام البناء، أو بالدعوة الإخوانية كركن سادس للإسلام، الأمر الذي يحتاج لتفسير لا نملكه، ولا اعتقد الجماعة ستصرح به؛ لأن إضافة ركن سادس للإسلام (وإن حرصت الجماعة على استبدال اللفظ الإيمان بدلاً من الإسلام) يعد خروجاً على الأركان الخمسة المعروفة، وفي هذا أحكام دينية لا قبل لجماعة الإخوان بها، الغريب أن هذا يقال في جامعة عينها وجل اهتمام شيوخها وعلمائها ثبتت الأركان الخمسة.

لا تدع الوثيقة للعضو - تحت الاختبار - حرية القراءات الحرة لما أشارت إليه حديثاً وفقهاً وتفسيراً، تلزمه أن يرتبط في معرفة الإسلام من مصدريه القرآن والسنة من خلال أحد يثق به ويتعلم منه! وتليها مباشرة بالتأكيد على وجود هذا الشخص - الدليل - في الجماعة بالنص على أن يعرف هذا المستهدف قيمة الحياة وسط مجموعة تعينه على طاعة الله.

في خطوة تالية تيقن الوثيقة على ضرورة الإيمان بالعمل الجماعي، وأن تتحقق لديه الرغبة الأكيدة للاتضمام للجماعة، وأن يحرص على توظيف طاقته في خدمة الدعوة أو حسب ما توجهه إليه الجماعة من أعمال.

لعل أخطر أهداف تلك المرحلة ما ورد في البند الخامس حيث تؤكد الوثيقة ضرورة تعرّف العضو واقع الجماعة والتنظيمات والحركات المناهضة للعمل الإسلامي والحركات الإسلامية الموازية في الأقطار المختلفة، وأن يتزود بحالة الدولة العثمانية (د. الصلابي) والآخر الذي ينصح به الإخوان مؤلف ليبي من مواليد بنغازي، رسالته للدكتوراه في الدراسات الإسلامية بجامعة أم درمان في فقه (التمكين) من القرآن الكريم، والتمكين كان عنوان الخطة التي ضبّطت في حوزة الشاطر في قضية سلسبيل في العام 1992 وسجن بسببها خمس سنوات، وعنوان كتاب الصلابي (فقه النصر والتمكين في القرآن؛ أنواعه، شروطه، أسبابه، مراحل وأهدافه).

توصي الوثيقة بتدريب الفرد على تحمل المسؤوليات في الأعمال التي يكلف بها، وأن يتزود بالعلم النافع المفيد في مجال علم التنفيذ تحديداً تاريخ العمليات السابقة (قيام الدولة الإسلامية الأولى على عهد رسول الله) وعلم الرجال ذوي التأثير في المجتمعات.

تذهب الوثيقة التمكينية الأزهرية في صفحتها الثانية إلى توزيع الأهداف العامة للمراحل الخمس على المحاور الثلاثة، ففي المحور الإيماني التعبدي يعاود تعبير أركان الإيمان الستة الظهور، ومعه كل التساؤلات السابقة في هذا السياق، ومعه أيضاً تحدد الوثيقة ضرورة حفظ وتفسير جزء عم - تعلماً وتلاوة، والأربعين النووية (20 حديثاً)، أيضاً أن يقرأ نور اليقين «الخضري»، ومن «رياض الصالحين» حتى آخر كتاب السفر، وفقه السيرة وعقيدة المسلم للشيخ محمد الغزالي.

وتركز الوثيقة على تاريخ المذاهب الكتاب الأول في السيرة والعقائد للشيخ محمد أبوزهرة، ورسالة العقائد للإمام البناء، ويعاود الصلاحي للظهور بكتابه السيرة النبوية وتاريخ الدولة العثمانية، والكتاب الأخير يحمل عنوان (الدولة العثمانية، عوامل النهضة وأسباب السقوط)، يلفت النظر أن المكتبة التي تنصح بها الجماعة الأفراد الجدد تضم عناوين مختارة بعناية، فليس عاديًا دراسة المجلد الثالث تحديدًا من فقه السنة (اليوع والشركات والسلام والحرب) في المحور الإيماني التعبدية.

المحور الأخلاقي: تذهب التعليقات إلى جانب حسن الخلق، إلى الاهتمام بأمر المسلمين، وتوصي الفرد بأن يتابع أحوالهم ويفرح لفرحهم ويحزن لحزنهم، وأن يستمع للنصائح - المقصود التعليقات - ويقيس معاملاته بميزان الشرع وأوامره - أي الحلال والحرام - وتصل التعليقات في هذا المحور إلى درجة التشبه بالرسول، تقول الوثيقة في البند ثالثًا في المحور الأخلاقي والسلوكي: أن يعرف الفرد طبيعة الأنبياء والرسول ويتأسى بهم «تشبهوا إن لم تكونوا مثلهم» - فرسالتنا - رسالة الإخوان - هي نفس رسالة الرسول وإن لم تبلغ صفاتهم.

المحور التنظيمي، هذا المحور نتاج المحاور التعبدية والسلوكية وفيه تبرز خلاصة الوثيقة وأهدافها الحقيقية التي تخفت تحت كلمات معسولة تناثرت في الصفحتين من باب التحييد وجذب الفراشات الغضة إلى النار الموقدة، ففي المحور التنظيمي والحركي تبدأ الخطوة الأولى بأن يرتبط الفرد في معرفة الإسلام من مصدريه القرآن والسنة، وذلك من خلال أحد يثق به ويتلقى منه، في إشارة لا تخفى على الاتجاه إلى مسئول الكتائب والشعب والسرايا. أيضًا يعرف قيمة الحياة وسط مجموعة تعينه على طاعة الله، فليس متصورًا أن يتعبد الفرد الله بعيدًا عن الجماعة في تجلياتها إذا كانت شعبًا أو أقسامًا أو كتائب أو سرايا كعمل تنظيمي، وإلا لكانت المهمة التجنيدية فاشلة، والأهم أن يبدي استعدادًا لترك الخلاف حرصًا على علاقته بالآخرين داخل الجماعة سواء كان خلافاً مذهبيًا أو فكريًا، سابقًا على الانضواء تحت جناح الجماعة.

وفي الخطوة الثانية من هذا المحور من تلك المرحلة ضرورة أن يؤمن بوجوب العمل الجماعي وتحقق لديه الرغبة في الانضمام للجماعة وأن يقدر على مواجهة منعطفات الطريق من تخرج وعمل وزواج ويحسن التصرف حيالها.

في الخطوتين الثالثة والرابعة تذهب التعليقات إلى فهم واستيعاب الأركان والواجبات مع التأكيد على تحقق التجرد والطاعة والثقة، في ترجمة أمينة لقاعدة السمع والطاعة والثقة، فالفرد هنا وصل لمرحلة تلقي التعليقات بواجبات لا بد من تأديتها على الوجه الأكمل فلا بد من إيراد قاعدة السمع والطاعة.

وفي الخطوة الخامسة والأخيرة عليه - أي على الأخ - أن يتمسك بالأركان ويلتزم بالواجبات وأن يكون مهمومًا بدعوته مشغولًا بفكره وقلبه في كيفية انتشارها ونجاحها وانتصارها كما هو وارد في نصوص الوثائق في صورها الزنكوغرافية المنشورة مع التقرير.

(12) كفاية: الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) هي تجمع فضفاض من مختلف القوى السياسية المصرية تهدف إلى تأسيس شرعية جديدة في مصر، بعد تنحية نظام حسني مبارك عن السلطة. منذ بدايتها ركزت الحركة على رفضها للتجديد للرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة خامسة ورفضها ما رآته من مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية هدفها التمهيد لتولي ابنه جمال مبارك الرئاسة من بعده، رفعت شعاره لا للتمديد لا للتوريث.

(13) الجمعية الوطنية للتغيير: هي تجمع فضفاض من مختلف المصريين بجميع انتماءاتهم السياسية والمذهبية رجالاً ونساءً بمن في ذلك ممثلون عن المجتمع المدني والشباب تهدف إلى التغيير في مصر، ومن أجل هذا كان هناك اتفاق عام على ضرورة توحيد جميع الأصوات الداعية للتغيير في إطار جمعية وطنية طلب من محمد البرادعي أن يكون في مقدمتها ومن خلفها، وبحيث تكون إطاراً عاماً ينطوي تحته جميع الأصوات المطالبة بالتغيير، وهذا التنوع هو ما أسفر عن حوالى المليون توقيع على بيان «معاً سنغير»، في أقل من سبعة أشهر من تاريخ إصداره في الثاني من مارس لعام 2010، وهو الهدف الذي شكك في إمكانية تحقيقه الموالون للنظام السابق وقتئذ، وهذا من خلال موقع الجمعية، وحملة طرق الأبواب التي يقوم بها شباب الجمعية والحركات المشاركة بها.. لعبت دوراً ضخماً في ثورة 25 يناير سواء من الناحية الحشدية السياسية لاسيما مع انتشار فروعها خارج مصر، أو في الجانب الحشدي، للجماهير في الميدان.. ويشغل منصب المنسق لها الآن القيادي اليساري المعروف المهندس أحمد بهاء الدين شعبان.

(14) نجيب أنسي ساويرس: (17 يولية 1955 في محافظة سوهاج مركز طهطا) هو أحد أكبر رجال الأعمال المصريين، رئيس أوراسكوم للاتصالات وأوراسكوم للتكنولوجيا. نجل أنسي ساويرس رئيس ومؤسس مجموعة أوراسكوم المتعددة النشاطات. حصل على دبلومة الهندسة الميكانيكية وماجستير في علوم الإدارة التقنية من المعهد الفيدرالي للتكنولوجيا في سويسرا. أطلق قناة «أوت في» التي تم افتتاحها في 31 يناير 2007 وقناة «أون تي في» التي تم افتتاحها في 6 أكتوبر 2008. مساهم في جريدة المصري اليوم. قدرت مجلة فوربس سنة 2010 ثروته بـ 2.5 مليار دولار، وترتيبه رقم 374 في قائمة أغنى أغنياء العالم حيث يحتل المرتبة الرابعة في مصر... معارض معروف لنظام مرسي، والنظام يبادل عدااء بعداء.

(15) وقد نصت فتوى الهيئة السلفية على أن الأصل في الأعياد الدينية أنها من خصوصيات كل ملة ونحلة، وقال ﷺ: «إن لكل قوم عيداً» متفق عليه، فكل أهل ديانة شرعت لهم أعياد وأيام لم تشرع لغيرهم، فلا تحل مشاركة ولا تهتة في هذه المناسبات الدينية التي هي من أخص ما تهايز به الشرائع باتفاق. وليس في ترك التهتة أو المشاركة اعتداء أو ظلم أو ترك للأحسن كما قد يظن البعض؛ فإن من طوائف النصارى من لا يهني الطوائف الأخرى بما اختصت به من أعياد بحسب معتقداتهم ولا يشاركونهم فيها. فالمسلمون الذين لا يعتقدون في صلب السيد المسيح عليه السلام لا يحل لهم بحال التهتة بقيامته المدعاة، وأما ما يتعلق بالمناسبات الدنيوية فلا حرج في برهم والإقساط إليهم، ولا تهنتهم - في الجملة - بمناسبات زواج أو ولادة مولود أو قدوم غائب، وشفاء مريض وعيادته، وتعزية في مصاب، ونحو ذلك، لا سيما إذا كان في هذا تأليف للقلوب على الإسلام، وإظهار لمحاسنه. وقد عاد النبي ﷺ غلاماً يهودياً في مرض موته فعرض عليه الإسلام، فأسلم ثم مات من فوره، فقال ﷺ: «الحمد لله الذي أنقذ بي نفساً من النار» رواه البخاري وغيره. وبهذا الهدي النبوي الكريم يتلاحم أبناء الوطن الواحد، وتجتمع كلمتهم، وتفوت الفرصة على دعاة الاحتقان الطائفي والفتنة بين أبناء مصر.

وتضم الهيئة السلفية كلاً من:

خيرت الشاطر (نائب المرشد العام للإخوان المسلمين)

ياسر برهامي (نائب رئيس الدعوة السلفية - استقال بعد خلاف الإخوان وحزب
النور السلفي متهمًا خيرت الشاطر بالسيطرة على الهيئة).

حازم صلاح أبوإسماعيل (المرشح الرئاسي المستبعد - ليسانس حقوق)
أحمد النقيب (دكتوراه في الدراسات الإسلامية - وأحد قادة الدعوة السلفية في مدينة
المنصورة)

صفوت حجازي (داعية محسوب على جماعة الإخوان المسلمين)
محمد حسين يعقوب (داعية إسلامي)
علي ونيس (ماجستير فقه مقارن من جامعة الأزهر - ومحكوم عليه بالسجن بتهمة
ممارسة الفعل الفاضح في الطريق العام)
خالد سعيد محمد (المتحدث الرسمي باسم الجبهة السلفية)
ممدوح إسماعيل (نائب رئيس حزب الأصالة السلفي)
راغب السرجاني (داعية إسلامي ومشرف على موقع قصة الإسلام - أستاذ مسالك
بولية)

محمد إسماعيل المقدم (عضو مجلس أمناء الدعوة السلفية)
محمد عبد المقصود (النائب الثاني لرئيس الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح)
محمد يسري إبراهيم (كان مرشحًا لتولي منصب وزير الأوقاف في حكومة قنديل)
(16) نص دراسة د. عبد الرحمن البر:

بسم الله الرحمن الرحيم..
الحمد لله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، وصلى الله وسلم
وبارك على خير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله؛ سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن
دعا بدعوته إلى يوم الدين، وبعد..

فقد كثرت أسئلة إخواني وأحبتي عن ذهابي إلى الكاتدرائية الأرثوذكسية في حفل
تنصيب أو تجليس البابا الجديد تواضروس الثاني، وقد لمست مسحة عتاب في

حديث كثير ممن هاتفوني أو كلموني، وتطور هذا العتاب إلى تأنيب ولوم عند كثير من الذين كتبوا إليّ على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك).

وأنا أشكر للجميع حرصهم، وأحييهم على غيرتهم، وأعذر من تحدث بشدة أو استخدم ألفاظاً قاسية، وأغفر لمن أساء الظن منهم، وأسأل الله أن يستخدمنا دائماً فيما يرضيه، وأن يجنبنا ما يغضبه ويجلب سخطه، ولا يسعني مع كثرة الأشغال إلا أن أستجيب لرغبة الكثير من الأحبة في بيان الموقف الذي اقتنعتُ به، مقدراً تماماً أنني لا ألزم أحداً بفهمي، ولا أفرض على أحد قناعاتي، ولا أحب اللجج في الجدل، فما ضل قوم بعد هدي كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ولا أطلب من إخواني غير إحسان الظن بأخيهم، فأقول وبالله التوفيق:

لدينا آيتان حاكمتان لطبيعة العلاقة مع غير المسلمين؛ هما قول الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٩) (المتحنة: ٨، ٩)، وفي ضوء هاتين الآيتين تفهم بقية الآيات التي تتناول العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين.

من هذا المنطلق لم أجد حرجاً في الاستجابة للدعوة التي تلقيتها من الكنيسة لحضور حفل التنصيب، فإن الحضور في حفل تنصيب أو تجليس البابا مثله مثل التهئة بأعيادهم التي أرى أنها من البر الذي لم ينهنا الله عنه، طالما لم تكن هذه التهئة على حساب ديننا، ولم يشتمل الحضور - شفاهة أو كتابة - على التلفظ بشعارات أو عبارات دينية تتعارض مع مبادئ الإسلام، ولا على أي إقرار لهم على دينهم، أو رضا بذلك، أو مشاركة في صلواتهم (وقد كنت حريصاً على عدم الوقوف لدى قيامهم بتلاوة بعض الترانيم أو دعوتهم للوقوف لدى سماع بعض النصوص، وبقيت جالساً لا أشارك في شيء من ذلك على الإطلاق)، إنما هي كلمات من المجاملة العادية التي تعارف عليها الناس، لا تحتوي على أي مخالقات شرعية، وقد عدّ كثير من أهل العلم ذلك كله من قبيل المجاملة لهم والمحاسنة في معاشرتهم، ومن باب حسن الأخلاق التي أمرنا الله بها، ولوناً من ألوان الدعوة إلى الله عز وجل

بالحكمة والموعظة الحسنة. وهو ما يتوافق مع قواعد الشريعة وأصولها، التي دعت إلى الإحسان في كل شيء، وإلى مكافأة الإحسان بالإحسان، ومخاطبة الناس (كل الناس) بالقول الحسن، بل دفع السيئة بالحسنة، إلى غير ذلك مما يضيق المقال عن سرد النصوص القرآنية والنبوية الدالة عليه.

والقول بأن الحضور في حفل التنصيب أو التهنئة بأعيادهم ومناسباتهم حرام؛ باعتبارها ذات علاقة بعقيدتهم في ألوهية عيسى عليه السلام أو بنوته لله (تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً) هو محض خطأ، فعقيدتنا هي عقيدتنا التي نتعبد الله بها، ولا نغير ولا نبذل بفضل الله في شيء منها، ونحن نكرر ما حكاه الله على لسان عيسى عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ۖ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۖ وَبَرًّا بِوَالِدِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ۚ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ۚ﴾ (٢٢) ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٢٣﴾ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَنَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٢٤﴾ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿٢٥﴾ (مريم: 30 - 36).

كما أن الحضور والتهنئة لا يعينان اعتناق عقيدتهم أو الرضا بها، أو الدخول في دينهم، وإنما هي نوع من البر الذي سبق الحديث عنه.

وأما المنقول عن الإمامين ابن تيمية وابن القيم من ادعاء الاتفاق على تحريم تهنئة غير المسلمين فأمر محل نظر، وهي فتوى فقهية، قد تصلح لعصرهما الذي كان مليئاً بالحروب الصليبية والغزو التتاري؛ حيث كان أي مهاون يعني الرضا بالمحتل، ومن ثمّ فربما كان اختيارهما الفقهي هو الذي يحفظ للمسلمين عقيدتهم أمام الأعداء، أما في هذا العصر - وفي مصر بالذات حيث العيش المشترك في وطن واحد يجمعنا - فالأمر مختلف.

ويؤيد الإباحة التي ذهب إليها أن القرآن أجاز مؤاكلتهم ومصاهرتهم، وذلك أكبر من التهنئة بأعيادهم أو مناسباتهم، فقد قال تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ

أَوْثُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴿ (المائدة: 5)، ومن لوازم هذا الزواج وثمراته: وجود المودة بين الزوجين، والمصاهرة بين الأسرتين، فهل يتصور في الإسلام الذي أمر بالبر وبصلة الأرحام والمصاحبة بالمعروف أن تمر مناسبة لهؤلاء الذين تزوج منهم المسلم وصاهرهم دون أن يهنئ الزوج بتلك المناسبة أو الحدث زوجته وأصهاره؟ أو دون أن يهنئ الابن أمه وأجداده وأخواله وخالاته وأولادهم وغيرهم من ذوي قرابته لأمه؟ وهل يكون هذا من صالح الأخلاق التي بعث لإتمامها النبي ﷺ؟ الذي قال: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ»؟! وهل يكون ذلك من الخلق الحسن الذي أمرت به الشريعة في الحديث الذي صححه الترمذي «وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ»؟! هكذا قال «خالق الناس» ولم يقل: خالق المسلمين فقط.

وتؤكد إباحة ما ذكرت إذا كانوا هم يبادرون بتهنئة المسلم بمناسباته وبأعياده الإسلامية، فقد أمرنا أن نجازي الحسنة بالحسنة، وأن نرد التحية بأحسن منها أو بمثلها: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحَيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ (النساء: 86)، والمفترض أن يكون المسلم هو الأكمل خلقاً، كما في الحديث الذي صححه الترمذي: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»، والله در فقيه الأمة ابن عباس إذ قال فيما صح عنه: «لَوْ قَالَ لِي فِرْعَوْنُ: بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ، قُلْتُ: وَفِيكَ» وَفِرْعَوْنُ قَدْ مَاتَ؛ أي إنه يقول: ذلك مع العلم بأن فرعون مات كافراً.

أما القول بأن الحضور عندهم أو التهنئة تعني الرضا بعقائدهم فعجبية حقاً! ألسنا نتزوج منهم فنسمح للمرأة بأن تمارس عقيدتها وعبادتها في بيتها وأمام أولادها، ويصحبها زوجها أو أبنائها إلى الكنيسة لتمارس عقيدتها وعبادتها؟ ألسنا نسمح لهم ببناء الكنائس التي اعتبر الليث بن سعد بناءها من عمارة البلاد؟ فهل الاستجابة لدعوتهم لحضور حفل تنصيب البابا أو المبادرة بتهنئتهم بعيد الميلاد هي أعظم من الزواج بنسائهم ومن السماح بإنشاء مكان تقام فيه مراسم الاحتفال ويقام فيه العيد ويبارسون فيه شعائرهم؟ وقد رأينا المسلمين والمسيحيين يهنئ بعضهم بعضاً بأعيادهم، وما رأينا أحداً من هؤلاء أو هؤلاء تنازل عن دينه أو رضي بدين الآخر، بل الجميع لا يرى في ذلك سوى أنها مجاملة وتلطف.

على أن من العجيب حقًا أن ترى بعض القائلين بالمنع من الحضور أو التهتهة يدعون إلى حماية الكنائس، ويعلنون استعدادهم للقيام بذلك؟ فأيهما أظهر في إفادة الرضا؟ الحماية أم التهتهة؟

وعلى ذلك فإن القول بجواز الحضور في مناسباتهم والتهتهة- الذي أرجحه- هو الذي يلتقي مع مبادئ الإسلام وسماحته، فضلًا عن أنه أقرب في مسدّ جسور العلاقات الإيجابية مع شركاء الوطن، وفي إظهار روح التعامل الإسلامية القادرة على استيعاب الاختلاف الذي هو سنة كونية قدرية.

ولهذا قبلت الدعوة التي وجهتها الكنيسة إلى الحضور ممثلًا عن الإخوان المسلمين في حفل تنصيب البابا الجديد.

هذا ما عندي أيها الأحبة، وأعيد القول: هو رأيي الذي لا أفرضه ولا ألزم به أحدًا، مَنْ قبله مني أو رفضه فله كل تقدير، ولا أطلب من أحبتي غير إحسان الظن، وجزى الله الجميع كل خير.

(17) الليونز: منظمة خيرية علمانية لديها ما يفوق 44.500 نادٍ، ويفوق عدد أعضائها 1.3 مليون عضو في 203 بلاد حول العالم. يقع مقرها في قرية أوك بروك، إلينوي، وتقوم المنظمة بمحاولة تلبية احتياجات المجتمعات المحلية على النطاقين المحلي والعالمي. وهي مجموعة نواد ذات طابع خيري اجتماعي، ولها فرع مؤثر في مصر.

- الروتاري: منظمة تطوعية للخدمة العامة أسسها في شيكاغو في عام 1905 بول هاريس (محام) وثلاثة من أصدقائه هم: سيلفستر شيلي (تاجر فحم) وجوستافوس لويس (مهندس مناجم) وحيرام شوري (خياط). ويعني اسمها التناوب لكون الاجتماعات كانت تعقد بصورة دورية في منازل الأعضاء بالتناوب. ويهدف إلى خدمة المجتمع الذي يقع النادي في دائرته، وخدمة أعضائه من خلال توثيق الصلات بين الأعضاء الذين يتمون لهم مختلفة. اتسعت عضوية النادي بمرور الوقت لتشمل في 2006 حوالي مليون ومائتي ألف عضو في 32 ألف نادٍ من 200 بلد. ويتم ضم الأندية في مقاطعة معينة إلى ما يعرف بمنطقة الروتاري ولها فرعها أيضًا بمصر.

(18) عمرو بن معد يكرب: أبو ثور عمرو بن معد يكرب الزبيدي المذحجي وأحد صحابة محمد (ﷺ) بعد وفاة النبي ارتد عمرو بن معد يكرب ثم رجع إلى الإسلام وحسن إسلامه، وهو شاعر وفارس اشتهر بالشجاعة والفروسية حتى لقَّبَ بفارس العرب، وكان له سيف اسمه الصمصامة، وقد شارك في معارك الفتح الإسلامي في عهد أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب في الشام والعراق وشهد معركة اليرموك والقادسية.

(19) التنظيم السري أو التنظيم الخاص، أو النظام الخاص، ينكر كل من يتحدث من الإخوان أو عنهم وجود التنظيم الخاص، لكننا هنا نؤكد وجود النظام الخاص، والمسمى الجناح العسكري ولهذا قصة طويلة، لام عدد من أعضاء مكتب إرشاد جماعة الإخوان المحظورة المرشد محمد مهدي عاكف على تصريحاته التي أعلن فيها استعداد جماعته لحشد عشرة آلاف مجاهد مستعدين ومدربين بدنيًا وتكنولوجياً على مستوى المقاومين للجهاد في لبنان، خشية أعضاء المكتب ترجع إلى أن عاكف قد أفشى سرًا - عددًا - إخوانيًا له ظل من الحقيقة، ظل يتكتمه المرشدون السابقون، ويشكل إرهابيات إخوانية لإحياء النظام الخاص «الجناح العسكري» من الصفوة الإخوانية المعروفة بدرجة «أخ مجاهد».

الرقم لم يأت عفويًا، فعاكف استخدم رقمًا له دلالة إخوانية ويعد من المأثورات المنقولات عن المرشد الأول حسن البنا الذي قال: «أعطيني عشرة آلاف أستطيع أن أغزو بهم العالم».

الرقم ذاته بنفس مفرداته تكرر على لسان خامس المرشدين الحاج مصطفى مشهور الذي كان يعتقد أن الأهم من التسليح تجهيز الأفراد، أما التدريب على السلاح فلن يحتاج - حسب ما نقل عنه - سوى ستة أشهر، مؤكدًا ما قاله البنا، مضيفًا: «أعطيني عشرة آلاف ممن لديهم صدق ونية خالصة لوجه الله».. وأضاف أن الإخوان سيقومون بحكم الإسلام في مصر في العام 2014، وهو ما تفسره المصادر الإخوانية بأن تقديرات مشهور حينئذ كانت تشير إلى أن جاهزية الـ 10 آلاف تستلزم هذه الفترة الزمنية الطويلة قبل وصول عاكف لمكتب الإرشاد.

وبرغم أن البعض اعتبر تصريحات عاكف من قبيل طق الحنك «فنجرة بق» فإنه لأمس ملفًا إخوانيًا مغلقًا على ما فيه من أسرار، ونقصد به ملف النظام الخاص المعروف إعلاميًا بالجناح العسكري والذي يتولاه إخوانيًا محمود عزت عضو مكتب الإرشاد وصهر عاكف، الأخير متزوج من شقيقة عزت.

المؤكد أن عددًا من كبار مكتب الإرشاد كانوا من العناصر الضالعة في العمليات العسكرية للتنظيم الخاص الذي بدأ في العام 1940 وأسدل الستار على مرحلته العنيفة في العام 1965 مع إعدام سيد قطب، بل يملكون خبرات قتالية عالية أمثال محمود عزت ومحمد بديع ومحمود غزلان وسيد النزيلي من الجيزة ورشاد بيومي، بل إن الشيخ محمد عبد الله الخطيب كان من أعضاء تنظيم صلاح شادي الذي خلف تنظيم السندي ذاته، وليس من قبيل المصادفة أن مرشد الإخوان الحالي عاكف أحد أبرز كوادر الإخوان القتالية، وله خبرات هائلة في فك وتركيب الأسلحة وتصنيع المتفجرات، وكان مسئول معسكر العباسية للتدريب الذي كان يشرف عليه تنظيم الضباط الأحرار.

المعلومات تقول إن الإخوان عمدوا إلى إحياء بعض الأقسام التي كانت مهجورة نسبيًا، ولعل أخطرها قسم التربية البدنية الذي يعنى بانتقاء العناصر الصالحة بدنيًا لإنجاز مهام إخوانية كالمشاركة في المظاهرات، والدفاع عن النفس وعن قيادات الجماعة، وتم استخدام تلك العناصر بكثافة في مظاهرات الإخوان، وموقعة الجمل إبان ثورة 25 يناير والاعتداء على معتصمي الاتحادية لاحقًا، وأبلوا بلاءً حسنًا على حد قول إخواني بارز وثبت جدوى وجود هذا القسم الذي أعاده للحياة الحاج مصطفى مشهور وجنى ثماره عاكف، وأمر بالتوسع في أنشطته وولى عليه صهره محمود عزت.

الأخير يتمتع بالصرامة والجهامة، والقدرة التامة على الصمت تحت أقسى درجات التعذيب، ولم يفه بكلمة أثناء عمليات انتزاع الاعترافات في تنظيم 1965 وكان لا يزال شابًا وقتها، أيضًا هذا الملف غير متداول إخوانيًا حتى على نطاق مكتب الإرشاد، وأعضاء المكتب لا يعرفون من هم المشرفين على هذا الملف من الجالسين جوارهم.

كذلك هناك تنسيق بين مسئولى هذا القسم ومسئولى قسم الطلبة باعتبار القسم الأخير هو المورد الرئيس حيث يتتقى كشافو الجماعة العناصر الصالحة لقسم التربية البدنية من الطلاب في المعسكرات الصيفية، ومن أقسام المهنيين في النقابات المهنية.

يدل على حيوية هذا القسم عدد المعسكرات المضبوطة أمنياً في العامين الأخيرين من حكم مبارك، فقد جرى ضبط معسكر في مطروح وآخر في رأس البر وثالث في أسبوط، هذا ما تم ضبطه لكن الماكينة الإخوانية تعمل من خلال الأسر داخل الأندية الكبرى حيث تستفيد الجماعة من إمكانيات تلك الأندية في التدريبات البدنية، وهناك أسرة داخل نادي الشمس لإخوان القاهرة وأسرة في نادي الصيد لإخوان الجيزة باعتبارهم أعضاء عاملين في تلك الأندية، كما يجري وعلى نطاق واسع استخدام صالات كمال الأجسام ورفع الأثقال في مراكز الشباب في الكفور والقرى والعزب لإعداد الكوادر الإخوانية التي يشرف عليها مدربون إخوان يجرون مسوحات لالتقاط أفضل العناصر الجاهزة بدنياً لضمها إلى قسم التربية البدنية.

المعسكرات بحسب القضايا التي تم تحريرها أخيراً تأخذ سمت معسكرات النظام الخاص القديمة فيما عدا التدريب على السلاح، فهناك دروس دينية وعسكرية وأمنية وسياسية وثقافية وقانونية ودورات في الإسعاف ورياضية كالمصارعة والسباحة وقيادة السيارات، وقانون المعسكرات يقول: أن يكون الفرد صالحاً بالرياضة وروحياً بالعبادة وعقلياً بالعلم.

على الجانب الآخر، هناك معسكرات الكشافة الإخوانية بهدف إعداد إخواني قادر على العيش في تقشف في المناطق الانعزالية والصحراوية، وسواء المعسكرات الصيفية أو الكشافة أعمار المنضمين بين 18 و30 عاماً حيث يتم إلقاء محاضرات وإقامة ندوات بحيث يبدأ اليوم الإخواني بصلاة الفجر ثم طابور سير، وتمارين رياضية ومحاضرات حول تطور أسلوب الدعوة وشرائح تركيز على الجانب الإيماني والروحي للتهيئة الجهادية.

ويلفت إخواني إلى أن بعض المعسكرات يجري فيها تدريبات على الدفاع عن النفس

عند الضرورة، وعدم التنازل والصبر والمثابرة وكيفية التحرك من خلال الشعبة والمكاتب الإدارية على مستوى المحافظات.

وتشير المعلومات إلى أن هناك تركيزًا إخوانيًا حاليًا ومنذ سنوات على شباب منطقة وسط الدلتا خاصة محافظات الدقهلية والشرقية والبحيرة وكفر الشيخ، وهذه المحافظات التي شهدت اشتباكات بين شباب الجماعة والأمن في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة وفي أحدها تم إلقاء القبض على الإخواني البارز محمد حسن الحيوان ووجهت له تهمة إحراز سلاح جرت محاكمته على أساسها.

الثابت أن الإخوان لا يملكون جناحًا عسكريًا على نسق ما كان يديره مؤسس الجناح العسكري عبد الرحمن السندي، كما أن الإخوان لا يتدربون على السلاح في المعسكرات أو السرايا الرياضية أو الكشافة، ويؤخرون قضية التسليح إلى مرحلة لاحقة لا تحتاج سوى ستة أشهر حسب قول مشهور وهو قول ثابت غير منكور في تصريح نشر بصحيفة «الشرق الأوسط» قبل وفاته بنحو العام، وحاليًا يركزون على جاهزية الأفراد بشكل أساسي وهو ما قصده عاكف بالمدرين.

كلها يصفها إخواني بارز بـ «إرهاصات تشكيل الجناح العسكري» ويعدد تلك الإرهاصات:

أولاً: إعلان إبراهيم المصري - نائب الأمين العام لإخوان لبنان (يكنون هناك بالجماعة الإسلامية) أن مقاتلين للجماعة (قوات الفجر) يقاتلون إلى جانب حزب الله في قرى ومناطق جنوب لبنان، مشيرًا إلى أن وقوف جماعته مع حزب الله يعود للثمانينيات، وشدد على أن مقاتلي الجماعة ليس لديهم مشكلة في التسليح وإن كان تسليحهم دفاعيًا وليس صاروخيًا، يقول الإخواني: إن ما يجري في لبنان من جناح قادر للجماعة لا يستبعد حدوثه في مصر، في ضوء الترابط العضوي بين الجماعة الأم في لبنان وفرعها في لبنان.

ثانيًا: إن كل منطقة إخوانية تقيم دورات رياضية بين شعبها لانتقاء ما يسمى (مجموعة الصفوة) وتلك المجموعة دورها تدريب النشء على الرياضات المختلفة جماعية أو فردية، خاصة القتالية منها، ويحرص معظم أبناء أعضاء جماعة الإخوان على التدريبات على الرياضات العنيفة كالجودو والكاراتيه والكونغ فو.

ثالثًا: حرص الإخوان على تأسيس أسر النوادي في النوادي الرياضية ليمارس فيها الإخوان كبارًا وصغارًا رياضاتهم بشكل شرعي وبدون رقابة أمنية كالتي تحدث أثناء المعسكرات وفرق الكشافة.

استحداث فرق الكشافة منذ العام 1998 على يد الحاج مصطفى مشهور وأمر بانخراط كل شباب الإخوان الصغار في سلك الكشافة، وتأسيسًا على ذلك أصبح عدد كبير من الإخوان يمارسون الكشافة، ويمتلكون مهارات الكشافة سواء بالمشي على الأقدام أو الإقامة في الصحاري.

رابعًا: إن استحداث إحياء الرياضات البدنية كان بأمر مشهور وكان مقدمة للانتقال إلى مرحلة العمل السري وليس العسكري، وفي خاطر الإخوان هذه النقلة التي ربما تفرضها عليهم ظروف المواجهة، والمؤكد أن النقلة الأخيرة للسلاح لم يصدر بها قرار ولم يتم ترجمتها حقيقة.

خامسًا: المعسكرات لم تكن قط من أدبيات الجماعة ولكن كانت من أدبيات النظام الخاص وتم الاتفاق عليها بين البنا والسندي، فنشاط الإخوان ما بين الأسرة والكتيبة، أما نشاط النظام الخاص فيزيد عليها المعسكر الذي يتميز بالخشونة الشديدة والتدريب على الحرمان، وزيارة القبور في أوقات متأخرة - أي قبور - في منطقة المعسكر للعبوة والعظة.

سادسًا: إن للإخوان من درجة أخ مجاهد (الدرجات العليا) دورًا رئيسًا في هذا السياق، وهي درجة تعقب الأخ العامل، الأخ فقط والمجاهدين ممن يقصدهم عاكف في تصريحه الأخير من الإخوة المجاهدين أو الصفوة كما يسمون في الجماعة.

نحن جماعة جهادية

أخطر الوثائق الأربع عشرة في قضية «سلسيل» والتي توقفت عندها بتمعن وتفحص كاملين، وثيقة تحمل عنوان: «نحن جماعة جهادية»، وبصفحاتها الأربع تشكل إشارة البدء لتحرك كتائب التنظيم السري، وإذا كان الخطاب يقرأ دومًا من عنوانه فإن تصدير الوثيقة بعنوان «نحن جماعة جهادية» يؤكد أهداف الإخوان الانقلابية.. التي تستروا عليها طويلاً تحت مسمى «الدعوة» وغيرها من المحسنات اللفظية، التي تخلق لهم قبولاً في الشارع المصري الطيب الذي يسهل خداعه بشعارات دينية.

تقول الوثيقة في فقرتها الأولى «إن الإخوان لا بد أن يفرضوا وجودهم في الشارع السياسي»، وحددت الوثيقة لذلك عدة طرق هي:

- أن يستشعر الأخ من داخله أنه صاحب دعوة، وأنه يعمل في العلن دونما استشعار خوف داخلي من القانون والأمن.
- أن على الإخوان أن يفهموا - برغم قرار الحظر - أنهم يمارسون

حقًا مشروعًا وقانونيًا (سياسة الأمر الواقع) وأن يتخلصوا من الإحساس الدائم بأنهم محظورون، وهذا يستلزم نزع فتيل الخوف من نفس الأخ، والعمل على إخراج الإخوان من الحالة السلبية، وأن يحيوا - الإخوان - في ظل روح جهادية.

• لا بد من انخلاع الإخوان مما تربوا عليه طويلًا من سياسة الهروب الموجودة في نفوسهم، وأن نستبدل بها روح المواجهة، وأنه لا بد من الخروج من دائرة الأسيرة الإخوانية «الخلية الأولى للتنظيم» إلى المجتمع بجميع كياناته ومؤسساته من خلال النشاط العام، وضرورة إشراك معظم الإخوان في هذه الأمور، كما لو أن قرارًا قد صدر بالفعل بعودة الجماعة، بحيث يمارس الإخوان جميع الأنشطة بشكل طبيعي ولكن دون رفع لافتات.

وبشكل سافر... تقول الوثيقة بضرورة الإعلان العملي عن هذا التصور بتصرفات عملية للإخوان، بما في ذلك وجود فروع للمركز العام (شُعَب حسبما كان في الماضي) في المحافظات؛ ليردد عليها أعضاء المكتب ومسؤولو الأقسام وعموم الناس، ويباشر الإخوان أعمالهم من خلالها مع ضرورة إبراز بعض الرموز في المحافظات من قيادات الإخوان الشعبية والمعروفة، ولا بد أن تتحرك هذه الرموز في كل محافظة بهذا الفهم، وأن يكونوا «خلية نشاط»، وبذلك سيكونون مرجعًا للرأي العام عن الإخوان، وستضيف تلك التحركات قدرًا من الشرعية العملية على حركتنا عمومًا، مع مراعاة ظروف كل محافظة، وعلينا - أي الإخوان - ألا نغالي في إبراز أسمائنا وألا نتعسف في إخفائها.

وعلىنا أن نتمثل هذا المعنى «لا تتمنوا لقاء العدو ولكن إذا ما لقيتموه فعليكم بالثبات» وهو ما لا يتحقق بغير فلسفة ورؤية جديدة تخلق في عضو الإخوان الروح الجهادية التي تنزع من نفسه الخوف من كونه يمارس عملاً يجرمه القانون.

على أن الأمر يتطلب بعض الضوابط، هكذا تقول الوثيقة؛ إذ لا بد أن يكون هناك نوع من التوازن بين الكتمان والعلنية، وأن يكون هناك توازن آخر بين حجم الإخوان ومقدار انتشارهم بين الناس، وأن يعمل الجميع من أجل تقليل كم المعلومات الذي يمكن أن يصل إلى أجهزة الأمن، ومن خلال وسائل متعددة لعل أهمها التغيير المستمر في وجوه القيادات مع إعطاء الفرصة كي يتحمل الشباب المسؤولية.

على أن هذه السياسة الأمنية - حسب الوثيقة - لا بد أن توازن بين حاجاتنا إلى أن نفرض نوعاً من الوجود العلني مع الحرص قدر الإمكان على عدم استئثار أجهزة الأمن في غير داع قوي. هذا هو الهدف.. فرض وجود الإخوان كأمر واقع وتحريك كتائب الإخوان في كل المواقع.

وتقول الوثيقة في صفحتها الثانية.. «إن تحقيق هذا الهدف يتطلب وجود سياسة أمنية عامة للجماعة ومعروفة ومفهومة المصطلحات، وتوضع بعد دراسة متأنية ومتخصصة في مواجهة السياسة الأمنية الموجودة، وتكون في شكل سياسة يفهمها ويلتزم بها عموم الإخوان، على أن تكون سياسة تفصيلية للأقسام والمكاتب الإدارية تراعى فيها ظروف كل كيان وكل

منطقة، من حيث السرية والعلنية في إطار توازن محسوب في عملية رفع الغطاء عن سرية عمل الإخوان.

وفي هذا النسق الخطير الذي لا يوجد مثله إلا في التنظيمات السرية، تضع الوثيقة تصرفات الأمن وحركة عناصره نصب أعين مخططي الجماعة، وتقول بالنص «ضروري وجود جماعات ضغط باستمرار لتخفيف الضغط الأمني على الجماعة محليًا وعالميًا».

وعلى المستوى المحلي، ترى الوثيقة ضرورة تحرك الإخوان على مستوى النقابات واتحادات الطلاب والجمعيات الخيرية «المشهورة» مع ترك بعض القطاعات كالطلاب مثلًا للحركة الطبيعية عالية النبرة دون تحجيم أو ارتباط خططي، كما تؤكد أهمية أن يكون رموز الإخوان في مواقع المسئولية المختلفة معلنة ومعروفة للعامة، وأن تحرص على الوجود العلني في كل المناسبات.

وعالميًا - كما تقول الوثيقة في الفقرة الثالثة من صفحتها الثانية - فإنه لا بد من وجود للتنظيم العالمي للإخوان في منظمات دولية لها صفة الانتشار الدولي، ومنظمة حقوق الإنسان الإسلامية، أو تنظيم المحامين الإسلاميين وغيرها من التنظيمات لممارسة الضغط على النظام المصري من خلال استخدام الوسائل الوقتية المتاحة، مثل البرقيات والاتصال بالسفارات وإقامة الكيانات المنتظمة حتى تنهياً الظروف لإقامة ما اقترح بشأنه من تنظيمات عالمية.

أما النقطة الأخطر فهي ما جاء بالصفحة الرابعة بند «خامسًا» حيث تطرح تساؤلًا في غاية الخطورة، وهو «دراسة إمكان إيجاد جسور وقنوات

اتصال مع جهاز الأمن من قبل بعض الرموز الإخوانية المعلنة، وما مدى إمكان الاستفادة من هذا الاتصال لتحقيق أهداف الجماعة ونشاطاتها.

أما الإجابة فأخطر، وتحت عنوان فرعي آخر «نقاط للدراسة» فتقول: هل من الممكن التفكير في أن يكون لنا زمام المبادرة في الاتصال بأجهزة الأمن وفي أية صورة من الصور؟! بحيث لا يكون تحركنا هو مجرد ردود أفعال لتصرفاتهم نحونا، كالاقتالات مثلاً، وما هي أوجه النفع والضرر من الاتصال بالأمن؟

وتقترح الوثيقة وجود لجنة أمنية تحمل اسم «لجنة الاتصال» تكون كأية لجنة نشاط في الجماعة، وتكون كياناً له مسئول وله نشرته الدورية ودوراته المختلفة لنشر الوعي والفهم الأمني الموحد لدى الإخوان، ورصد النشاط الأمني وتحليله، وعمل تصور في كيفية التعامل معه، ولا بد لهذه اللجنة من صلة بمسئولي الأقسام المختلفة لمعرفة انعكاسات وتأثيرات السياسة الأمنية عليها.

في هذا السياق، يكشف ثروت الخرباوي، القيادي المنشق عن الجماعة، عن طرف من هذه العلاقة الأمنية - الإخوانية، بقوله: «إن جماعة الإخوان في الحقيقة كانت ترتبط بعلاقات جيدة مع النظام، برغم الحملات الأمنية التي كانت تتم ضد فئة قليلة جداً منهم، لقد كان حسن مالك وخيرت الشاطر على علاقة بأحمد عز، حتى إن الاتفاق الذي أبرمه نظام مبارك مع الإخوان عام 2005 ونتج عنه إيصال 88 إخوانياً إلى مجلس الشعب تم

بين هؤلاء الثلاثة في فندق «البولمان» بالمعادي، كما كانت العلاقة بين وزير الصناعة في النظام السابق، رشيد محمد رشيد، الذي كان عضوًا كبيرًا في أمانة السياسات، وهو الآن هارب من مصر، وبخيرت الشاطر علاقة قوية جدًا، ولا تزال كذلك حتى الآن، وكانت هناك همزات وصل بين الجانبين، منها الراحل عمر سليمان، ومنها مدير أمن الدولة الأسبق اللواء صلاح سلامة، واللواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز أمن الدولة الأخير في عصر مبارك، وكان عبد الرحمن على علاقة وطيدة جدًا ببعض القيادات الإخوانية وعدد من الشخصيات الإسلامية المرتبطة بالإخوان مثل المرشح الرئاسي السابق الدكتور محمد سليم العوا، بل إن شخصيات إخوانية كبيرة كانت تلقي محاضرات على ضباط في جهاز أمن الدولة عن طبيعة التحركات الإسلامية وتاريخها ومسيرة الفرق والمذاهب المختلفة، بشكل سري، وعليه فإن الإخوان كانوا بالنسبة للنظام كالزوجة العرفية السرية التي لا يستطيع أن يتخلى عنها، كما لا يستطيع إشهار زواجه منها، ونضيف: الإخوان الآن يحددون مناهج ومحاضرات تثقيف ضباط الأمن الوطني ووزارة الداخلية، وجرى أخيرًا الكشف عن محاضرات يلقيها مفتي جماعة الإخوان الدكتور عبد الرحمن البر، لضباط الأمن الوطني!



ترتبط بهذه الوثيقة وثيقة أخرى لا تقل خطورة ومتعلقة بسياسة الجماعة في مرحلة «التحضير» التي أهم بنودها تحييد الأمن في معركتهم مع النظام

بغرض إسقاطه، وتحت عنوان «استحضار النية» وفي 13 صفحة فلو سكاب مصدرها مكتب الإرشاد، تقول الوثيقة التي تأخذ شكل الدراسة «إن الشارع المصري يتشكل من أغلبية صامتة، وإن نسبة من العاملين في الحقل السياسي مازالوا يتطلعون إلى التحكم فيه بصورة أو بأخرى، ويطمعون في اجتذاب أكبر كم ممكن من قواعده، فلم لا يكون الإخوان هم قوة الجذب الآن في الشارع المصري، بخاصة أن الظروف كلها مهيأة وفي صالحهم ولأول مرة»؟!

وإذا كان السؤال من ناحيتنا هو «كيف»؟! فالتحليل الإخواني يقول: إن التيارات اليسارية بجميع أنواعها «ناصرى - قومى - شيوعى» أثرت اللجوء إلى جانب الدولة لتتفرغ الأخيرة لمقاومة التيارات الرجعية من وجهة نظرهم (دينى وخلافة...) وقد مال اليمين الرأسمالى إلى ذلك الخط أيضاً فكانت المعاهدات غير المكتوبة بين الأحزاب اليمينية كالوفد والأحرار، وبين الدولة لسبيين:

الأول: أن هذه التيارات جميعها لا وجود لها في الشارع المصري؛ مما جعلها حريصة على البقاء في كنف الدولة برغم ظهورها بمظهر المعارضة⁽¹⁾.

الثانى: أن اعتقاد هذه التيارات جميعاً أن التيار الإسلامى قد استقر على أنه ينجح إلى الانفراد بالسلطة، وهذا الأمر في منطقهم أسوأ من الواقع الحالى - على حد قولهم أو اعتقادهم - من أجل ذلك كله احتدمت المواجهة بين التيار الإسلامى وحده بكل أشكاله بما فيها العنف كتنظيم الجهاد وبين الدولة، وأن هذا واقع لا مفر منه إن لم يكن اليوم فغداً أو بعد غد.

جانب آخر من الوثيقة متعلق بأسلوب الدولة في مواجهة التيار الإسلامي، هذا الأسلوب الذي تؤكد الوثيقة أنه الأفضل حالياً للتحرك قبل تغييره أو إعادة النظر في أساليبه التي يبدو أنها أكثر ملاءمة للإخوان من غيرها.

وتشرح الوثيقة هذا الجانب بأن الدولة بسلطاتها المتسعة لا تلقي بكل أدواتها جميعاً عند المواجهة، ولكنها تتدرج في المواجهة إما تدريجاً غير متزامن أو تنوعاً في مواجهة الحالة، والأمر في الحالتين في صالح الإخوان إذا أحسنوا استثماره بشكل مخطط وجيد.

وقبل التحرك الذي توصي به الوثيقة تضع عدة اعتبارات أمام العناصر الإخوانية المنوط بها التحرك للإفلات من القبضة الأمنية:

- أن الدولة لا تملك أسلوباً منظماً أو علمياً لمواجهة الإسلام السياسي، وأن القيادات القائمة على وضع السياسات الأمنية غير مؤهلة - على حد قول الوثيقة - للقيام بهذا الدور؛ مما يجعل المواجهة المادية المباشرة هي الخيار الوحيد الذي تلجأ إليه الدولة.

- ضعف هبة الشرطة في نفوس المواطنين؛ إذ تعددت حوادث الاعتداء على ضباط الشرطة لاسيما من «الجماعة الإسلامية» ربما كانت هذه أول مرة وأول وثيقة يعترف فيها الإخوان صراحة بهذا التنظيم وبمسئوليته عن اغتيال ضباط الشرطة.. وتضيف الوثيقة أنه رغم قرار وزير الداخلية التاريخي في 1987 باستخدام السلاح عند الشك في الخصم أو عند تهيب احتمال المواجهة المسلحة تاركاً

للضباط حرية تقدير الموقف مع إعفائهم من المسؤولية، فإن رصد تلك الظاهرة - الاعتداء على جنود وضباط الشرطة - زادت بنسبة 800 ٪.. بل إنها أخذت في بعض الأحيان شكل المواجهة الجماعية.. وأن الدولة أرادت معالجة ظاهرة ضعف هبة الشرطة في نفوس الأفراد بالأسلوب نفسه الذي تقاوم به الأفكار العقائدية، بل ونستطيع الجزم بأنها تعجز عن التفكير في غيره لقلة الإمكانيات العلمية⁽²⁾.

• وفي جراءة بالغة تكشف الوثيقة الخطيرة عن أن جماعة الإخوان حصلت على وثيقة تقول إن الدولة عليها التزام الجانب العلمي في مواجهة الحركة الإسلامية، وإن هذه الدراسة الأمنية استفاضت في بيان معنى المواجهة وأصولها ومعنى الاحتواء وأصوله، وخيرت الدراسة الحكومية الدولة بين اتخاذ إحدى هذه الوسائل، مع الالتزام بمقتضياتها، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، وما زالت الدولة تائهة بين الاحتواء والمواجهة والتجاهل.



الوثيقة في جزئها الأخطر تقول بالنص الحرفي «إن الدولة تلجأ لأسلوب التشريع والقانون لكبح جماح حركة الإخوان، إلا أنه يجب على الأخ المسلم أن يعمل دون خوف من هذه التشريعات، وقد سبق أن اتهم الإخوان في قضايا عديدة، منها القضية رقم 122 المتهم فيها أحمد كنزي، ومنها القضية المتهم فيها

الدكتور أبوبكر تحت رقم 477، وقضايا أخرى عديدة، ولكن الدولة لم تتخذ أية إجراءات حتى تاريخه، والملاحظ أن الدولة لا تكمل هذا الأسلوب حتى مرحلة المحاكمة، فهي تفضل الحبس عدة أشهر حتى تقرر المحكمة المختصة إخلاء السبيل وحفظ مئات القضايا في أعوام محددة على هذا النمط.

ولعل أهم ما في الوثيقة وفي الصفحات الثلاث الفلوسكاب الأخيرة بها، ما يتعلق بأساليب مواجهة القضايا التي قد يضبط فيها الفرد الإخواني، والذي قد تضطره الظروف للاعتراف على أعضاء التنظيم أو الأسرة أو حتى الخلية التي يعمل بها في استكمال لخطة الإخوان تجاه الأمن».

تقول الوثيقة ما نصه: إن أمام الأخ المضطر مراحل ثلاثاً يُظهر فيها اعترافه:

- الاعتراف أمام جهة الإدارة «أمن الدولة» ودورها ينحصر في المعلومات واستيفاء الملفات، وإحالة الأمر إلى النيابة إلى هيئة مذكرة معلومات أحياناً.

- أو قد يضطر للاعتراف أمام جهة التحقيق، وهو أمر يكون عادة عند إحالة القضية إلى النيابة على صورة مذكرة معلومات تبدأ النيابة في استيفائها.

- الاعتراف أمام جهة المحكمة، ويكون عادة عند إحالة الأمر إلى المحكمة بناء على قرار إحالة من النيابة المختصة.

وكما تقول الوثيقة فإن هذه الدرجات الثلاث هي التي يدور حولها النوع الأول من المواجهة - أي المواجهة بالتشريع - وعلى الأخ أن يعلم أن حالة

الضرورة قد تلجئه للاعتراف، فليكن.. ولكن بشرط أن يكون ذلك أمام جهة الإدارة فقط وفي حالة الاضطرار، فأمن الدولة (الأمن الوطني حالياً) لا تزيد على كونها جهة معلومات يجب وفقاً للمتبّع في القانون إثبات صحتها من عدمه، والاعتراف أمامها يضر ولا شك، ولكنه على الأقل يظل في دائرة المعلومات القابلة لإثبات العكس أمام القضاء وفقاً لمعطيات هذه المرحلة.

أما المرحلة الثانية وهي الاعتراف أمام جهة التحقيق، فهو أمر مرفوض، ولكن إذا اضطر إليه الأخ فعليه أن يقدر الضرورة بقدرها، فإذا أجبر على الاعتراف فلا بأس، بشرط أن يذكر معه نواحي الإكراه التي تعرض لها - والاعتراف - حسبما تقول الوثيقة - له درجات:

الأولى: إذا كان اهتمام الأمن الدائم في مواجهة الحركات السلمية، وهو محاولة خلق علاقة تنظيمية بين جميع الأفراد حتى يخضعوا لدائرة التجريم، فإن واجب الأخ أن يمر بدرجات قبل الوصول إلى مثل هذه النهاية في اعترافه.. وعليه أولاً أن يكتفي بذكر علاقات مع الأفراد، مع بيان سببها الحياتي الدنيوي كالصداقات مثلاً، أو المشاركة في أعمال تجارية، هذا إذا كان مضطراً للذكر أساء. أما إذا زادت الأعباء النفسية والمادية فاضطر إلى ذكر علاقة تنظيمية فلتكن تحت مظلة «حزب» لم يشهر بعد، وهو ما يسمى «حزب تحت التأسيس» فعقوبة مثل هذه الجريمة لا تتعدى عدة أشهر إذا صحت.

وإذا كانت النقطتان السابقتان تقعان عند الضرورة القصوى، فإن هذه النقطة تكون آخر مراحل الاعتراف، وهو الاعتراف بالشكل التنظيمي. وليعلم الأخ - حسبما تنص الوثيقة - خطورة الاضطرار إلى هذا الاعتراف،

ولكن مع ذلك، فإن الأمر المحتمل هو الخضوع لرغبة الأمن في الوصول إلى هذه المرحلة حتى يسهل التخلص من الجماعة بأحكام قضائية تحافظ على الشكل المحلي أمام العالم. هذا عن مواجهة التشريعات، أما النوع الثاني من المواجهة وهو أكثر استخدامًا في مواجهة عدد أكبر من الأفراد واتساع نطاق استخدامه الزماني والمكاني فهو قانون الطوارئ.



وتمتد المواجهة لتشمل ما جاء في وثيقة مجدولة في أربع صفحات فلو سكاب بعنوان فرعي «الأزمات» ويقصد بها الأزمات التي قد تواجه التنظيم السري للإخوان، وفيها يتم تقسيم المشكلة إلى عناصرها وأسبابها؛ لبيان نوع المشكلة والحلول المقترحة للحل بغرض تفرغ عناصر التنظيم السري للعمل.

فأهم المشكلات التي قد تواجه التنظيم السري على الترتيب، هي الضعف بوجه عام في تطبيق واستيعاب المنهج الإخواني داخل التنظيم، وتعدد أسباب هذه المشكلة، ولعل أخطر أسبابها عدم وجود متخصصين أو مشرفين أكثر خبرة يمكن الاستعانة بهم، أو تسرب الفتور وعدم الحماس للأفراد، وتقترح الوثيقة أن يتم تحديد المستوى الثقافي المطلوب للفرد، مع وجود محاضرات ودورات خاصة من ذوي الخبرة كل فترة.

المشكلة الثانية التي تواجه التنظيم، هي عدم انتظام اللقاء الأسبوعي سواء نتيجة اختلاف ظروف العمل من فرد لآخر، أو الانشغال بالنشاط وكثافته على بعض الأفراد أو الظروف الطارئة.

في هذه المشكلة، فإن الوثيقة تؤكد أمرين:

الأول: تربوي وهو خاص بطاقة العنصر الإخواني الإيمانية.

الثاني: اقتصادي ومرتبط بضعف الدخول للأفراد؛ مما يجعلهم يسعون للارتباط بأكثر من عمل لتحسين الدخل، واجتماعي سواء بالبحث عن شقة أو زوجة وخلافه.. وفي هذا الصدد، فإن الوثيقة تقترح حلولاً لهذه الأزمة، منها البحث عن وظائف لمن لا يجد وظيفة، ومد الأفراد بالإعانات المالية لعمل مشروعات تدر دخلاً، ونشر بعض هذه المشروعات التي يجتمع فيها أفراد آخرون أو مجموعات أخرى في أماكن مختلفة، وإن كان متاح استغلال بعض الجهود الجماعية في مشروعات، مثل استصلاح الأراضي ودعمها مالياً. هذا عن أزمات الأفراد داخل التنظيم، أما عن أزمات التنظيم نفسه فتحدث عنها الوثيقة أيضاً فتقول: «إن أهم مشاكل خلايا التنظيم هي عدم قيام الجماعة بنشاط غير اجتماعي مثلاً سواء كان ذلك بسبب انشغال الأفراد بفروع النشاط المختلفة، بما يعني ضيق الوقت متاح لأنشطة الجماعة، وعدم القدرة على تحديد عمل أو مجموعة مميزة من الأعمال لتنفيذها بسبب اختلاف الأمزجة أو المواهب الفردية أو للظروف الأمنية وخلافها.. وحل هذه الأزمة يكمن في تنمية قدرة الأفراد على الاحتكاك الكافي بالمجتمع المحيط، والتغلغل داخله لمعرفة ما يمكن تنفيذه لخدمتهم، على أن يتم نقل التجارب الناجحة في كل منطقة إلى المناطق المتعثرة في تنفيذ البرنامج».

هوامش

(1) بعد أن تم للإخوان الاستيلاء على سدة الحكم في عصر محمد مرسي، وامتلكوا ناصية الأمر التنفيذي والتشريعي وتدخلوا في «القضائي» و«الأمني»، ترجموا هذا التوجه أو تلك النظرة من ناحيتهم تجاه التيارات الليبرالية واليسارية في صورة سياسة يومية وتوجيه إعلامي يلحون به على أذهان المصريين، مستغلين أن أغلبية الشعب غير مسيسة ولم تكن مهتمة ولا متابعة قبل الثورة.. من هنا يكثر الحديث على السنة الإخوان وتيارات موالية لهم هذه الأيام، لاسيما بعد انتفاض الشارع المستمر ضد حكمهم حول حقيقة دور أحزاب المعارضة في عصر مبارك، وأن تلك الأحزاب - كما يردد الإخوان وفق آلتهم الدعائية - كانت في كنف نظام مبارك وشكلت مجرد ديكور لديمقراطيته المزعومة.. ونحن إن كنا نعترف ونسلم بضعف الدور الحزبي في عصر مبارك، فإننا نود أن نضع يد القارئ ونفتح عينيه على أن هذا الضعف كان أفضل من عشرات الصفقات السرية التي أبرمتها الجماعة مع نظام مبارك - وقد عرضنا بالفعل لبعضها في الكتاب - وهي صفقات ليس للتضال فيها رائحة ولو من بعيد ولكن محاولة من الإخوان لاقتناص المصالح، بينما الأحزاب على ضعفها كانت صادقة في معارضتها.. وهي حاليًا تلعب دورًا أبرز في المعارضة في عصر الإخوان، مما يدفعهم - كمعادتهم - لتشويهها، قسمة سياسة ثابتة لديهم هي تصفية الخصوم معنويًا إن لم يكن ماديًا..!

(2) يستغل الإخوان دعائيًا اليوم نغمة ضعف هبة الشرطة، بعد أن وصلوا إلى الحكم وبعد أن تم هدم هبة هذه المؤسسة الأمنية، بل العبث الشديد بأدق هياكلها خلال وعقب ثورة يناير 2011، وقد استفاد الإخوان من هذه الحالة وقاموا بتعظيمها،

للضغط - من ناحية - على الشرطة لتلعب الدور نفسه القمعي لها الذي كانت تلعبه في عصر مبارك، ولتحقيق التغلغل الإخواني داخل هياكل الشرطة من جهة أخرى دون اعتراض من قيادات تلك المؤسسة، إضافة إلى تمكين ميليشيات موالية للنزول إلى الشارع لإيجاد قوة أمنية موازية للشرطة الرسمية، وهو الصراع بالغ الوضوح الذي تشهده مصر هذه الأيام..!

مشروع التنظيم

حضر جنازة المرشد العام لجماعة الإخوان «المحظورة»، الحاج «مصطفى مشهور»⁽¹⁾، نحو 80 ألف إخواني رفعوا المصاحف صامتين مسافة 15 كيلو متراً ما بين مسجد «رابعة العدوية» وشارع «ذاكر حسين» حيث مقابر المرشدين. طرح الحشد سؤالاً من فوق رؤوس الحشود في الجنازة، كم يبلغ عدد الإخوان إذا حضر منهم 80 ألفاً في جنازة؟

تقديرات المصادر الإخوانية تزيد الرقم كثيراً في محاولة للاستعراض تأسيساً على ما جرى في الجنازة وما جرى بعدها (بعد ثورة 25 يناير) في انتخابات البرلمان، ثم الانتخابات الرئاسية، والمليونيات الشرعية من التحرير إلى محيط جامعة القاهرة، كلها أساليب استعراضية استلزمت تأجير طائرة من (شركة الخدمات البترولية) لنقل وقائع «مليونية الشرعية والشرعية»⁽²⁾ تكلفت وحدها 16 ألف دولار، في استعراض فضائي حاول به الإخوان دحر المليونيات التحريرية الثورية المعارضة لحكمهم والتفوق عليها، بالقول إن مليونية الشرعية والشرعية ضمت نحو 6 ملايين متظاهر في محيط تمثال

نهضة مصر، الذي لا يتسع مساحيًا إلا لنحو 50 ألف متظاهر، وهي طاقته القصوى على نحو ما أفاد به حيثُذ محافظ الجيزة، الدكتور علي عبد الرحمن. المصادر غير الإخوانية والتي لها صلة بالإخوان (تقديرات ما قبل المد الإخواني بعد الثورة وتمدد الإخوان والسفوف بهوياتهم الإخوانية يرهبون به عدو الله وعدوهم كما يصفون غير الإسلاميين من ليبراليين وعلمانيين وتيارات ثورية - مدنية)، التقديرات المتواضعة قبل الثورة، تشير إلى المنظمين إخوانيًا من درجة «أخ» إلى رتبة «أخ مجاهد» مرورًا برتبة «أخ عامل» لا يزيدون على 150 ألفًا، وأن القاعدة الإخوانية عند درجة «مؤيد» لا تزيد بأي حال على 200 ألف إخواني، والمؤيد عضو عادي لا يدفع اشتراكًا ويحتاج وقتًا للترقي وليس عليه بيعة، وتدلل تلك المصادر على أرقامها بأن إخوان مدينة نصر العاملين لا يزيدون على 150 إخوانيًا، وأن الإخوان في شرقي القاهرة في التقديرات (المتفائلة قبل الثورة) هم نحو ألفي إخواني، وهو نفس عدد إخوان شمال القاهرة، بينما يزيد الإخوان في الجنوب نسبيًا لتسجل القاهرة كلها نحو 10 آلاف إخواني «عامل» بينما تسجل الجيزة نحو 7 آلاف إخواني عامل، وتقل الأعداد في الصعيد الذي يقل فيه الوجود الإخواني عن الوجه البحري، رغم الاكتساحات الإخوانية للانتخابات البرلمانية الأولى والانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور، وتزيد الأعداد في بحري حيث تركز الإخوان التقليدي، رغم النتائج التصويتية التي تشير إلى تفكك القبضة الإخوانية على بحري، والثورات العارمة على الإخوان والتابعين في المنوفية والغربية وكفر الشيخ والبحيرة لاحقًا.

كان هذا قبل الفتح الإخواني لمصر، وتلك تقديرات العام 2002.. أي قبل عشر سنوات، لكن يقينًا باب العضوية العاملة ليس مفتوحًا على مصراعيه، وأخيار الإخوان ممن يضمهم جدول العضوية العاملة ليس مثل بقية الجماعة.. ولديهم القسم والبيعة، ويشكلون النواة الصلبة، أو قلب المفاعل الإخواني، وينشطون في المجتمع كقطع السكر يلмон عليهم نمل البشر مما يغرقهم في بحر متلاطم من البشر، ولمنع الذوبان، يمتنعون عن إضافة عضويات عاملة، ويفضلون الاستزادة من الأتباع والإخوة المتعاطفين ليشكلوا دوائر من حول قلب المفاعل يزيده صلابة وقوة والتحامًا بالحشود، خاصة في الغزوات الانتخابية.

ويكفي الاطلاع على فتوى الدكتور «عبدالرحمن البر» مفتي الجماعة⁽³⁾، والمعنونة «يا خيل الله اركبي» وفوقها «سري جدًا» لبيان كيفية حشد الحشود حول التنظيم في ملهاته الانتخابية، ونص يقول: «استقر إخوانكم على أن تكون هذه المعركة - الانتخابات البرلمانية - بمثابة غزوة، واتفقنا جميعًا على أن يكون جهادنا في هذه الانتخابات تحت راية «يا خيل الله اركبي» والحق أنها معركة وغزوة:

أولاً: لأننا نواجه الباطل وأعوانه من القوميين والوطنيين والليبراليين وأصحاب التوجهات التي تحارب الإسلام.... إلخ (اقرأ بالهامش النص الذي أنكره الدكتور عبد الرحمن البر تاليًا)⁽⁴⁾.

نقر أن شكل التنظيم الإخواني داخليًا يظل لغزًا يستعصي على الفهم،

خاصة أن عدد الرموز الإخوانية العاملة على الساحة أقل كثيرًا من حجم التنظيم السري للجماعة، وتنظيم الإخوان يتخذ هيئة جبل الجليد العائم في المحيط، ما ظهر منه لا يساوي شيئًا مما يتخفى تحت المياه، وهنا تصعب مهمة المتطلعين للإحاطة بالتنظيم، لا يمكن احتضان التنظيم، قطره أعرض من أي احتضان معلوماتي، أيضًا لا يمكن رسم مجرته البشرية؛ لأن مجرة التنظيم فيها دوائر من المتعاطفين، والمتأخونين، والموالين، والمؤلفة قلوبهم، غلاف من جزيئات سابحة في فضاء الإخوان تصعب مهمة الإحاطة الحقبة بحجم التنظيم، واللافت للنظر أن كل التقديرات الأمنية والصحفية تدور في فلك التخمينات والقياسات غير العلمية، وهنا تكمن خطورة الوثيقة الرابعة التي تشرح في أوراق عديدة أن التنظيم أصبح جاهزًا بالفعل، وأن برنامج حركته وهيكله الداخلي تم تحديده بدقة، وأنه في انتظار إشارة البدء.

الوثيقة تمثل هيئة خريطة بيانية كروكية بعنوان «مشروع التنظيم»، المشروع والوثيقة ليسا مؤرخين كعادة وثائق الإخوان للتمويه وتضليل أجهزة الأمن.

وإذا كانت الوثيقة تسند رئاسة التنظيم للمرشد العام؛ فإنها تضعه على رأس ما يعرف بـ «مجلس الشورى العام» والذي يتألف من المرشد العام وقتها المرحوم «حامد أبو النصر» والآن «محمد بديع» ونوابه المرحومين «أحمد الملط» و«مصطفى مشهور» الآن خيرت الشاطر وهيئة المكتب الدائمة، والتي تتألف من عدد غير محدد من الأعضاء - حتى الآن - والتي تلخص مهمتها في إعداد الاستراتيجية العامة والميزانية والمساءلة التنظيمية والدينية،

ويلحق بالمكتب لجنة للمقترحات والشكاوى وأخرى للسكرتارية الخاصة. أما هيئة المكتب ذاته فتألف من أبرز وجوه الجماعة، ومن الملاحظ أن منهم من لقي ربه ومنهم من ينتظر، ومنهم من تمت الإطاحة به تنظيميًا كالدكتور محمد حبيب، وكان نائبًا للمرشد محمد مهدي عاكف، وبالتالي الأهم من هذه الأسماء، رغم أنه ثبت تاريخيًا ما يبين شكل الهرم الإخواني من الداخل وبأسماؤه، لكن تبقى المسميات الخططية والمهام التنظيمية، فالمهمة هي الأصل ويتم تركيب العضو عليها، إن المرشد لا ينظر إلى أسمائكم ولكن إلى أعمالكم⁽⁵⁾.



وتنتهي الوثيقة الخطيرة بورقة لا تقل خطورة تضع اللبنة الأولى لقواعد التنظيم في المحافظات بطول البلاد وعرضها، وتنقسم إلى ثلاث قواعد تخضع لإشراف مباشر من مجلس الشورى العام بعنصرية مكتب الإرشاد «15 عضوًا» وهيئة المكتب الدائمة.

القاعدة الأولى وتشمل الأقسام المركزية وبها 11 قسمًا، تبدأ بقسم نشر الدعوة مرورًا بالعمال والمهنيين والتربية والأسر والأشبال والأخوات والتربية البدنية والاتصال بالعالم الخارجي والطلبة، انتهاء بقسم الخدمات الاجتماعية، وتقوم عليها أربع لجان مركزية، هي: التخطيط والمتابعة المتخصصة والتوجيهات والتنسيق.

القاعدة الثانية وتحت مسمى الأمانة العامة الفنية الدائمة والمؤقتة،

وتشمل لجان العضوية والشرعية والسياسية ولجنة الإفتاء «الفقهي» واللجنة الاقتصادية ولجنة التخطيط والمتابعة والإحصاء ولجاناً أخرى قد تستجد في ظروف متغيرة، وتساعد لها أربع لجان فرعية، هي لجان الدراسات والبحوث والتوجيهات ومتابعة الأحداث.

وبالنسبة للقاعدة الأخيرة وهي الأخطر، فهي مجالس شورى المحافظات، وتتبعها ثلاث لجان، هي لجنة الخطة المحلية ولجنة المتابعة وثالثتها لجنة المساءلة، إضافة للجنة رابعة ما زالت محل اختيار هي لجنة الميزانية.

ويحكم المكتب الإداري قبضته على مجالس شورى المحافظات عن طريق لجان أربع أخرى خاصة بالخطة المحلية والمتابعة والتخطيط والإشراف على التنفيذ، ومن قلب المكتب الإداري تتفرع ثلاثة مجالس محلية على المستوى الأدنى أو القاعدة متعلقة بالمناطق والأقسام «الشعب» وبها 8 لجان أخرى خاصة بنشر الدعوة متشابهة مع اللجان الإحدى عشرة للأقسام المركزية، وتضم لجان العمال والفلاحين والتربية في الأسر والطلبة والتربية البدنية والأشبال والأخوات والبر والخدمات.



تشير الوثيقة إلى ما يعرف بالنظام العام أو اللائحة الداخلية للتنظيم - حسب نص الوثيقة - تتكون من 35 مادة، منها خمس مواد للمرشد العام، وبقية المواد تحت اختصاصات كل من مكتب الإرشاد ومجالس شورى المحافظات والمكاتب الإدارية.

ومن أهم هذه المواد المادة «7» التي تقول: إن مكتب الإرشاد يتكون من ستة عشر عضوًا خلاف المرشد العام ينتخبهم مجلس الشورى بطريق الاقتراع السري، منهم 9 من القاهرة مقيمون بها إقامة كاملة ومتفرغون تمامًا لمهام عضوية المكتب وبما يكلفون به من شئون متعلقة بأقسام الجماعة وتشكيلاتها وتنظيياتها وأوجه نشاطها، وعضو عن محافظتي الإسكندرية ومرسى مطروح، وعضوان من الوجه البحري، ومثلها من الصعيد، وعضوان من المصريين المقيمين بصفة مستمرة خارج الجمهورية، وثلاثة أعضاء على الأكثر يجوز لمكتب الإرشاد تعيينهم بأغلبية أعضائه المنتخبين المقيمين بالجمهورية، على أن يحل أحد الأعضاء المنتخبين محل العضو الذي زالت عضويته لأحد الأسباب من الفئة التي ينتمي إليها، وإلا انتخب مجلس الشورى من يحل محله، نفس القاعدة تنطبق على الأعضاء المعينين، على أن يختار المكتب من بين أعضائه المقيمين بالقاهرة أمينًا للسر وأيضًا للصندوق، وكل أسماء المكتب بالنص موجودة في فقرة «كاملة» من الوثيقة.

وحددت اللائحة شروط العضوية بمكتب الإرشاد، في أن يبلغ من العمر 30 عامًا، وأن يمضي على قبوله بالجماعة عشر سنوات على الأقل، ويجوز لمجلس الشورى التجاوز عن هذا الشرط ومدة العضوية أربع سنوات من تاريخ انعقاد أول مكتب.

وبالنسبة لمقر مكتب الإرشاد ففي القاهرة، ويجوز انعقاده في أي مكان آخر بناء على قرار المرشد العام ورئيس الحزب أو أغلبية أعضاء المكتب، وخلاف الظروف العادية يشكل المكتب من أعضائه المقيمين بالقاهرة

هيئة دائمة يرأسها المرشد العام أو نائبه الأول، وتضم أربعة من الأعضاء، وتكون مهمتها اتخاذ القرارات العاجلة في الظروف الطارئة، التي لا تحمل انتظار دعوة المكتب للانعقاد والمسائل الجارية التي لا تعتبر ذات أهمية بالغة (مادة 11).



وتسير خطوط اللائحة الداخلية للتنظيم، فتقول الوثيقة بالنسبة لمجلس الشورى فيتألف من 75 عضوًا منتخبًا بطريق الاقتراع السري، على أن يكون للقاهرة نصيب الأسد - 19 عضوًا ولجنة من 7 أعضاء - والإسكندرية 5 أعضاء، وستة أعضاء من الدقهلية، وثلاثة أعضاء لكل من البحيرة والمنيا وأسيوط، وأربعة أعضاء لمحافظات الشرقية والمنوفية والغربية، وعضوان لكل من بني سويف وكفر الشيخ والقليوبية، وعضو تنظيم واحد لبقية المحافظات ليس بينها كل من سيناء والوادي الجديد والواحات، وهي المناطق الثلاث التي أشارت إليها خطة الإخوان لقلب نظام الحكم والمعروفة بـ «التمكين» بضرورة توطيد عناصر إخوانية بها، والانتشار في وديانها لأهميتها البالغة لخطة سير التمكين الإخوانية.

مجموع الأعضاء على هذا النحو 72 عضوًا، على أن يحتفظ بثلاثة مقاعد لثلاثة أعضاء من المصريين المقيمين في الخارج حسب اللائحة الخاصة بهم (مادة 13).

وشروط عضوية مجلس الشورى، أن يبلغ العضو 30 عامًا، وأن يكون قد

مر على انضمامه للجماعة خمس سنوات، وأن يكون عضوًا بمجلس شورى المحافظة، وأن يكون متصفًا بالصفات العلمية والخلقية التي تؤهله لعضوية المجلس، على أن يجتمع مجلس الشورى بدعوة من المرشد العام دورتين كل عام، الأولى خلال النصف الأول من شهر صفر، والثانية خلال النصف الأول من شهر شعبان، وتجاوز دعوته بشكل طارئ بناء على دعوة مجلس الشورى وبقرار من المرشد العام، على ألا يكون الاجتماع صحيحًا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء (مادة 17) وتعطي اللائحة المجلس الحق في اختيار المرشد العام بحضور ثلاثة أرباع أعضائه، ويكون القرار بتزكية اسم المرشح للمنصب بأغلبية 55 عضوًا من أصل 75 عضوًا، على أن تقل نسبة الحضور إلى النصف والتزكية بـ 40 عضوًا فقط في الاجتماع الثاني، وبأغلبية الحضور في الاجتماع الثالث، ومن المجلس تتنوع لجنة تحقيق ثلاثية للتحقيق فيما يحال إليها من مكتب الإرشاد أو المرشد العام.



تنص اللائحة على أن يكون لكل محافظة مجلس شورى غير محدد العدد ويحدده مكتب الإرشاد، ويجوز ضم أكثر من محافظة لمجلس شورى واحد، بشرط ألا تقل سن العضو عن 30 عامًا، وأن يكون قد مضى على قبوله بالجماعة 3 سنوات ولمدة عضوية 4 سنوات (مادة 20، 21) وينعقد المجلس في عاصمة المحافظة إذا لم يتعذر نقله لمكان آخر.

وبكل محافظة مكتب إداري هو الهيئة التنفيذية المسئولة عن تنفيذ مهام

الدعوة بالمحافظة طبقاً للسياسة العامة للجماعة وتوجيهات مكتب الإرشاد، ويتنخبه مجلس المحافظة، على أن يقدم المكتب تقريراً إلى مجلس شورى المحافظة عن سير أعماله خلال الأسبوع الأول من شهر محرم من كل عام، على أن يرفع مكتب إداري المحافظة تقريره مشفوعاً بملاحظات وتوصيات مكتب شورى المحافظة إلى مكتب الإرشاد في ميعاد لا يتجاوز الأسبوع الثالث من شهر محرم من كل عام (مادة 29).



ولا تهمل اللائحة أن لجماعة الإخوان تنظيمًا عالميًا له امتداداته القطرية، وتحدد اللائحة العلاقة بين تنظيم الإخوان في مصر والدوائر الخاصة على النحو التالي:

الدائرة الأولى: وهي التي يجب فيها على قيادات الإخوان في الأقطار الالتزام بقرارات القيادة العامة، متمثلة في المرشد العام «رئيس الحزب» ومكتب الإرشاد ومجلس الشورى العام، من حيث الالتزام بشروط العضوية في الجماعة وسياساتها تجاه القضايا العامة، والالتزام بالحصول على موافقة مكتب الإرشاد قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار سياسي مهم.

الدائرة الثانية: وهي التي يجب فيها على الأقطار التشاور والاتفاق مع فضيلة المرشد العام أو مكتب الإرشاد قبل اتخاذ القرار، وتشمل جميع المسائل المحلية المهمة، والتي قد تؤثر على الجماعة من قطر لآخر.

الدائرة الثالثة: وهي التي تتصرف فيها قيادات الأقطار بحرية كاملة،

ثم تعلم مكتب الإرشاد العام في أول فرصة ممكنة أو في التقرير السنوي الذي يرفعه المراقب العام، وتشمل هذه الدائرة ما يلي:

- كل ما يتعلق بخطة الجماعة في القطر والنشاط وأقسامها ونمو تنظيمها.

- المواقف السياسية في القضايا المحلية، والتي تؤثر على الجماعة في قطر آخر شرط الالتزام بالمواقف العامة للجماعة.

- الوسائل المشروعة التي يعتمد بها القطر لتحقيق أهداف الجماعة ومبادئها على ضوء أوضاعه وظروفه.

وعلى قيادات الأقطار المساهمة في أعباء الدعوة، ويلتزم كل قطر بسداد اشتراك سنوي تحدد قيمته مع مكتب الإرشاد.

هوامش

- (1) توفي مصطفى مشهور - المرشد الخامس للإخوان - في 2002.
- (2) تم تنظيمها أول ديسمبر 2012، عقب اندلاع موجة من التظاهرات العارمة ضد حكم مرسي، لاسيما بعد إصداره ما يعرف بالإعلان الدستوري (21 نوفمبر السابق عليه) والذي حول حكم مرسي إلى حكم استبدادي يحصن مجلس الشورى والجمعية التأسيسية للدستور ضد الحل، وجعل قراراته هو شخصيًا فوق أي طعون قضائية، فضلًا عن أنه أطاح من خلاله بالنائب العام المستشار عبد المجيد محمود وعين بدلًا منه المستشار طلعت عبد الله -الذي لا يزال يشغل المنصب - في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ مصر القضائي.. وتم تنظيم مليونية شرعية والشرعية عبر الإتيان بأفواج من الجماعات الإسلامية والتيارات السلفية - كان هذا قبل الشقاق الإخواني السلفي الراهن - من خلال باصات جاءت بهم من الصعيد والوجه البحري مع تسليط الضوء على هذه التظاهرة، والادعاء بأن الملايين قد نزلوا فيها، مع أن المكان - وهو الميدان المقابل والمحيط بتمثال نهضة مصر الشهير الذي أبدعه الراحل الكبير محمود مختار - لا يحتمل أكثر من 50 ألف متظاهر، بشهادة محافظ الجيزة، وهو ما كشفتته خرائط «جوجل إيرث» في حينه.. وكان الهدف من هذه الحشدية، إظهار أن لمرسي عددًا هائلًا من الأنصار يفوق عدد المعارضين بكثير، فضلًا عن تأييده في الإعلان الدستوري المشتموم، إضافة إلى - وهو الأهم - تأييد مشروع الدستور الذي كان يتم في هذا الوقت الانتهاء منه وتسليمه على عجل من يد المستشار الغربي رئيس التأسيسية إلى يد مرسي، وهو الدستور الذي اعترض ولا يزال يعترض عليه كل التيار السياسي المدني الديمقراطي في مصر.

(3) عبد الرحمن عبد الحميد أحمد البر: (سَبَّحْتُ، مركز أجا، محافظة الدقهلية في يونية 1963)، أستاذ علم الحديث في جامعة الأزهر الشريف وعضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين. مفتي الإخوان الحالي، له أكثر من 20 مؤلفاً في الدين الإسلامي.

(4) نشرناها في مجلة «المصور» في 20 أكتوبر 2010 بالنص، وكذبتها الجماعة كعادتها، لكننا تحديناهم في هذا، وقلنا لهم: قاضونا إن استطعتم.. وأثبتنا صحتها، وهذا نصها:

«أيها الإخوة والأحباب...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين، المبلغ للرسالة، المؤدي للأمانة والمبين للناس طريق الحق من طريق الغواية وبعد.

فوضني إخواني أن أكتب لكم كلمة تلخص معركتنا الانتخابية القادمة وقد استقر إخوانكم على أن تكون هذه المعركة بمثابة غزوة، واتفقنا جميعاً على أن يكون جهادنا في هذه الانتخابات تحت راية (يا خيل الله اركبي) والحق أنها وهي غزوة.. أولاً: لأننا فيها نواجه الباطل وأعوانه من القوميين والوطنيين والليبراليين وأصحاب التوجهات التي تحارب الإسلام، نجعل أصحاب الحق من الإخوان المسلمين أهل الحل والعقد الذين من شأنهم إدارة نظام جماعة المسلمين في شئونهم العامة السياسية والإدارية والتشريعية والقضائية ونحوها وهي لذلك معركة بين أهل الحق وأهل الباطل.

ثانياً: لأننا فيها نبذل أوقاتنا وأموالنا وأرواحنا في سبيل الله.

وهي غزوة

أولاً: لأننا نسير فيها للقاء العدو.

ثانياً: لأننا نبتغي فيها رفع راية لا إله إلا الله.

ثالثاً: لأننا دخلناها للجهاد في سبيل الله تعالى، والجهاد جهادان: جهاد طلب، وجهاد دفع، والهدف منها جميعاً هو تبليغ دين الله ودعوة الناس إليه وإخراجهم من الظلمات إلى النور.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآتٍ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِيَعْيِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة: 111).

وقال: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَرُ عَلَى بَحْرٍ تُجِئُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۝١٠ تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكِنٌ طَيِّبٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝١٢ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ الْمُؤْمِنِينَ ۝١٣﴾ (الصف 10-13).

وفي الصحيحين عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ - رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ مثل المجاهد في سبيل الله - والله أعلم - كمثل الصائم القائم، وتكفل الله للمجاهد في سبيله إن توفاه أن يدخله الجنة أو يرجعه سالماً مع أجر أو غنمة).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (ما من مكلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة وكلمه يدمى، اللون لون الدم، والريح ريح المسك) متفق عليه. وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألستكم) رواه أحمد والنسائي وصححه الحاكم.

وعن أبي عيسى بن جبر الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (ما أغبرت قدماً عبداً في سبيل الله فتمسه النار) رواه البخاري في صحيحه. أيها الإخوة الأحباب فلتكن هذه الانتخابات هي: (يا خيل الله اركبي) فهل تعرفون قصة يا خيل الله اركبي؟ وهل تعرفون الصحابي الجليل سعد السلمي؟

روى الحسن وقتادة عن أنس رضي الله عنه قال: جاء سعد السلمي إلى النبي ﷺ وقال: يا رسول الله أيمنعني سوادى ودمامة وجهي من دخول الجنة؟ قال ﷺ: لا والذي نفس محمد بيده ما أيقنت بربك وآمنت بما جاء به رسوله، قال فوالذي أكرمك بالنبوة ولقد شهدت بأن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ولقد خطبت إلى عامة من يحضرك فردوني لسوادى ودمامة وجهي فقال ﷺ: أتعرف بيت عمرو بن وهب؟ قال: نعم قال: اذهب إليه واخطب منه ابنته، وكان لعمرو فتاة رائعة الجمال يتنافس عليها شباب العرب وسراهم فعجب عمرو بن وهب لغرابة الأمر، ولكنه لطاعة أمر الرسول ذهب إلى البيت ثم تردد في قبول طلبه وقال له: دعني أتروى في أمري وتركه سعد وذهب إلى الرسول ﷺ ولكن الفتاة سمعت طرفاً من الحديث سألت والدها ماذا يريد الرجل؟ فلما أخبرها قالت ويحك يا أبي أولك أمر بعد رسول الله؟ الحق بالرجل وإلا أنزل فينا من الله من فوق سبع سماوات آيات يفضحنا فيها، وخرج عمرو يهرول ليدرك الرجل فلقبه عند رسول الله ﷺ - وقال له قبلنا طلبك فانفرجت أسارير سعد السلمي ثم قال الرسول ﷺ - أعينوا أخاكم على قضاء زواجه فجعلوا له أربعمائة درهم فأخذها في صرة وبينما هو منطلق إلى السوق سمع المنادي ينادي: يا خيل الله اركبي وإلى الله ارضي نفسي سعد زواجه وديناه ومال إلى السوق فاشترى بكل ما معه فرساً وسيفاً ورمحاً ولثاماً وضعه على وجهه وانطلق مع الجيش الغازي فلم ير مثله مقاتلاً في هذا اليوم حتى تعجب منه الصحابة!! وبعد المعركة وقع من الفريقين أسرى وجرحى وبينما رسول الله ﷺ يتفقد هم رأى الرجل صاحب اللثام شهيداً ورفع اللثام عن وجهه فإذا به سعد السلمي.... وبكى الرسول شوقاً إليه حتى رأى أزواجه من الحور العين يتبادرنه ثم قال الرسول ﷺ لصحبه: اذهبوا إلى بيت وهب وقولوا لوهب إن الله تعالى أبدله فتاة خيراً من فتاتكم أي (من الحور العين في جنات النعيم).

سمع الصحابي المقبل على الزواج صبيحة (يا خيل الله اركبي) فلبى داعي الجهاد وترك الدنيا وما فيها، وأقبل على الجنة غير هباب، بذل روحه في سبيل الله فأبدله الله داراً خيراً من داره وعروساً خيراً من عروسه، ونحن الآن نصيح فيكم صبيحة الجهاد: يا خيل الله اركبي.. يا خيل الله اركبي ليس بين الأخ والجنة إلا ثمرة تكون في يد

أحدكم فيتركها ويقف على صندوق الانتخابات ليمنع التزوير فيقتله أعداء الله ويدخل الجنة، ليس بين الأخ والجنة إلا قرار اعتقال يصدر من الطاغوت فيذهبون به إلى المعتقل ويعذبونه فيموت شهيداً ويدخل الجنة، ألا ترون أن الشهيد يقدم روحه فداء لدينه، وعزة لأمة، فيموت عزيزاً لتحيا أمة عزيزة ويبقى دينه خالداً مرفوعاً حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، ولهذا استحق هذا الشهيد بجدارة أن يكتب الله له الحياة السعيدة.

لأجل هذا يتسابق العقلاء المخلصون في طلب الشهادة وهم يعلمون معناها ويدركون أين يطلبونها، فيسعون إلى الجهاد غير هيابين ولا مترددين، فقد صحح ابن حبان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال؛ قال رجل يا رسول الله أي الجهاد أفضل؟ قال: «أن يعقر جوادك ويراق دمك».

وصحح ابن حبان أيضاً عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وهو يصلي فقال حين انتهى إلى الصف: اللهم آتني أفضل ما تؤدي عبادك الصالحين، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قال من المتكلم آنفاً؟ قال الرجل: أنا يا رسول الله. قال: إذا يعقر جوادك وتستشهد في سبيل الله تعالى.

هذا هو السبيل لتحصيل أفضل ما أعطى الله عباده الصالحين، أن يموتوا ليحيا دينهم، ويستشهدوا لتعز أمهم، ألا نقول: الموت في سبيل الله أسمى أمانينا، فهيا إلى الجهاد وهيا إلى الشهادة فأنتم الآن جنود الله في غزوة (يا خيل الله اركبي).
أ.د. عبد الرحمن البر..

(5) نواب المرشد: مصطفى مشهور، وأحمد الملط.

رئيس الجهاز السياسي: مأمون الهضيبي.

جهاز التخطيط يسند لمصطفى مشهور.

قسم التربية: محمد عبد الله الخطيب.

قسم النشر والدعوة حسن جودة (مع ملاحظة وجود اعتراض على إسناد القسم لجودة دون سبب واضح في الوثيقة).

قسم الطلبة: عاكف.

أساتذة الجامعة «عاكف» (اكتفت الوثيقة بذكر اللقب دون الاسم).

قسم النقابات والمهنيين: د. سالم نجم، الأمين العام لنقابة الأطباء.

قسم العمال: عباس السيسي، وعلي خفاجي.

قسم الأشبال: إبراهيم الزعفراني.

قسم العالم الإسلامي: عاكف.

اللجنة الإعلامية ومجلة «لواء الإسلام»: عبد المنعم سليم.

لجنة البر والخدمة الاجتماعية: نجاح حسن، الذي يشرف على اللجنة المالية أيضًا.

الجمعية التربوية الإسلامية «المدارس»: أحمد البس.

إدارة الجمعية الطبية الإسلامية «المستوصفات»: الدكتور أحمد الملط.

وتتوزع أدوار بقية اللجان على النحو التالي:

دار التوزيع والنشر ودار الطباعة الإسلامية لأحمد حسنين، ولجنة العلماء الخطيب، والانتخابات واللائحة الداخلية للمستشار الهضيبي، ويضاف لمهامه النشاط البرلماني داخليًا وخارجيًا.

وبالنسبة للجان المتخصصة، فالمكتبة يشرف عليها الشيخ الخطيب، والدار والإشراف عليها (دار الدعوة بالتوفيقية مقر الحزب) لإبراهيم شرف، ويتابع لجنة القضايا الإسلامية (فلسطين - أفغانستان - السودان) عباس السيسي المسئول عن المصريين في الخارج، على أن تسند الأمانة ولجنة حقوق الإنسان وأمن الدولة لإبراهيم شرف.

ويبرز من بين الأسماء الدكتور أحمد محمد الملط (1917-1995) من مواليد مركز أبو حماد بمحافظة الشرقية.. نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الأسبق ورئيس البعثة الطبية للإخوان المسلمين في حرب فلسطين ومؤسس الجمعية الطبية الإسلامية. حصل على بكالوريوس الجراحة سنة 1946، حصل على دبلوم الجراحة، كما حصل على زمالة الجراحين الملكية من بريطانيا.

التنظيم الدولي للإخوان

في شهر فبراير من عام 2005 أُجريت حوارًا شهيرًا مع مرشد الإخوان الجديد حينئذ، محمد مهدي عاكف، وكان الإخوان قد استحدثوا مجلس شورى دوليًا (عالميًا)، وإقليميًا، وقطريًا، وسأله تحديدًا عن هذه المجالس الجديدة ووضعيتها في التنظيم العالمي، فكان رده غريبًا: «هذا السؤال هو الذي دخلنا به السجن سنة 1996، و70 شخصًا دخلوا السجن لأنهم أعضاء مجلس شورى الإخوان في مصر».

وهل يختلف المجلس المصري عن المجلس العالمي؟

- «العالمي» شيء آخر، في كل وقت يتكلمون عن التنظيم الدولي، وتصدر قوانين لحظر اتصال إخوان مصر بإخوان بلد آخر، فأردت أن أريهم، وقلت لهم كل من يؤمن بفكر الإخوان ويعمل به هو من الإخوان المسلمين، ومأمور من المرشد العام بأن يخدم الوطن الذي يعيش فيه وفق الدستور والقانون في ذلك الوطن وبمنهج الإخوان المسلمين، فكل القوانين العالمية التي كانت تحاربنا هبطت.

وهل كانت هناك اجتماعات لقادة التنظيم الدولي في مكة وقت الحج؟

- في مكة وفي الدانمارك وإستانبول.

ولماذا تخشون وتتجنبون دائماً الحديث عن التنظيم الدولي؟

- لسنا من نخشى الحديث عنه، النظم هي التي نخشى وتضع القوانين، في اليمن، في الجزائر، ومش عارف فين كان، كي لا تكون هناك اتصالات وعلاقات خارجية، أنا أحمل هدفاً، وأمانة، وأحمل رسالة ومنهجاً أنقله إلى الناس، فلماذا يخاف هؤلاء؟ لا أدري، هم أحرار، هذا منهج متجذر في العالم العربي والإسلامي.

إشارتان قال بهما عاكف في هذا الحوار، لا بد من التوقف عندهما، الأولى أنه لا ينكر مثل نفر من الإخوان المسلمين - وقتها 2005 - وجود التنظيم العالمي، بل يقر وجوده، الثانية أن الاجتماعات على غير ما كان مشاعاً تجري على هامش الحج في مكة المكرمة، بل لفت لاجتماعات في الدانمارك وفي إستانبول، ومن الأخيرة كانت الوثيقة التي تشكل كشافاً هائلاً ومثيراً للتنظيم الدولي، بل لعلها الوثيقة الأولى والأخيرة التي تنشر عن هذا التنظيم، يدعمها حوارات مع أمراء التنظيم حول العالم، إبراهيم منير، أمير التنظيم الآن⁽¹⁾ وكذا مفوض التنظيم، يوسف ندا⁽²⁾.

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين أو كما يطلق عليه البعض «التنظيم الدولي للإخوان المسلمين» نشأ في بدايته كمكتب أو مجلس تنفيذي لجماعة

الإخوان المسلمين، يضم في عضويته أفرع الجماعة في الدول العربية والأجنبية في عهد الإمام المرشد الأول للجماعة حسن البنا، توقف نشاط المكتب بعد تولي الرئيس جمال عبد الناصر الحكم في مصر، ونزاعاته مع الإخوان، وحله للجماعة في عام 1954، واعتقال الكثير منها، وإعدام العديد من قياداتها، ومنهم الشيخ محمد فرغلي والقاضي عبدالقادر عودة، والحكم بالإعدام على المرشد الثاني الإمام حسن الهضيبي، الذي خفف إلى السجن المؤبد، وتعرض الإخوان لمواجهة أخرى في عهد عبدالناصر أيضًا عام 1965 أدت لاعتقال الآلاف منهم في مصر، وإعدام العديد منهم، أبرزهم سيد قطب، وإثر ذلك فكّر الإخوان خارج مصر في إحياء المكتب التنفيذي القديم؛ إذ إن حركة الإخوان ليست مجرد جماعة مصرية، بل هي حركة إسلامية عالمية، وإن كانت مصرية النشأة، وبدأت لقاءات إعادة إحياء التنظيم في بدايتها في بحث شئون الدعوة، إلى أن أخذت هذه اللقاءات منحى تنظيميًا يحضر عن كل بلد فيها عضو ممثل للدعوة فيه، وكانت تجرى هذه اللقاءات في عدة بلدان مثل: مكة المكرمة والمدينة المنورة وإستانبول وبيروت وعمّان، وبعض الدول الأوروبية.

تم تعديل اللائحة الخاصة بالتنظيم لتناسب الوضع الجديد، ومن أهم ما اتجه إليه الإخوان في اللائحة الجديدة اختيار المرشد العام للجماعة، والذي يختاره هو مجلس الشورى العام المختار من جميع الأقطار، ويجب أن يختار لمدة محدودة، وليس لمدى الحياة. وتم تعديل صيغة القسم أيضًا التي كان يقسم فيها العضو لينص على الالتزام بمنهج الإخوان، والسمع والطاعة للقيادة في

غير معصية إلى «صيغة عهد» لا صيغة قسم، فالشخص يتعهد بدل أن يقسم، وبدل أن كانت صيغة البيعة للمرشد العام عُدلت إلى بيعة مطلقة، على العمل بكتاب الله وسنة رسول الله، ونصرة الدعوة إلى الإسلام. وظل هذا المجلس في التوسع إلى أن تم تسميته «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين».

إلا أن يوسف ندا، رجل الأعمال، الذي يشغل منصب مفوض العلاقات الخارجية للإخوان المسلمين.. لا يزال ينفي وجود ما يسمى «التنظيم الدولي للإخوان المسلمين» واصفاً هذا التنظيم بأنه «إشاعة صدقها الكثير من الإخوان».

عاكف يؤكد وندا ينفي، ولكن الثابت أن الحاج مصطفى مشهور⁽³⁾ يقطع بوجود التنظيم، ولعلها المرة الأولى التي تصل فيها أيدينا إلى وثيقة تخص التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وبعيداً عن التكهنات حول وجود هذا التنظيم فإن وثيقة المؤتمر السادس للتنظيم، والذي عقد في إستانبول بتركيا عقب حرب الخليج الثانية، لا تجزم فقط بوجود التنظيم بل تكشف نظام العمل الداخلي به وأهدافه ووسائله لإخضاع عدد من العواصم العربية، وفي مقدمتها القاهرة، التي وضعتها قيادة التنظيم في مكتب الإرشاد العالمي، كأولى العواصم المستهدفة من قبل جماعة الإخوان ضمن ما اصطلح على تسميته إخوانيًا «خطة التمكين والسيطرة»، وبعد 20 سنة من تحرير هذه الوثيقة في عام 1992 تحكم الجماعة القاهرة، كما جاء في الوثيقة بالضبط وكأنهم يقرءون الغيب، أو تيقنوا من قرب سقوط النظام، أو عمدوا إلى إسقاطه.

الغريب أنه خلاف كل المراجع التي تحدثت عن التنظيم وعادت به إلى الوراء، إلى عصر المرشد المؤسس حسن البنا، فإن هذه الوثيقة - تحديدًا - تحدد تاريخًا جديدًا ربما يفيد الباحثين في شأن حركة الإخوان المسلمين العالمية، تاريخ 9 شوال 1402 هجرية الموافق 29 يوليو 1982 ميلادية تاريخًا تأسيسيًا للتنظيم الدولي، ربما وللأحترار، الطبعة الجديدة من التنظيم التي كان يرعاها المرشد محمد مهدي عاكف الذي ستنشر بعضًا من أوراقه وملاحظاته على أداء التنظيم، وسنعرض لبعض من اقتصادياته كما تذهب بنا الأوراق وليست التخمينات والتحليلات.

أخطر ما في الوثيقة التي بين أيدينا أن محررها هو «مصطفى مشهور» وبتوقيعه وبكنيته «أبوهاني» كأمر للتنظيم العالمي، والتي ظل مشهور وغيره من قيادات الإخوان يصرون على إنكارها إلى حد إنكار وجود التنظيم نفسه، وخطورة هذه الوثيقة أنها في حد ذاتها تاريخ للعمل السري الإخواني على المستوى العالمي، وتكشف مخططاتهم في كل الأقطار العربية، وتمثل مراجعة شاملة لكل سليات هذا التنظيم بعد مرور 12 عامًا على تأسيسه في 9 شوال 1402 هجرية - 29 يوليو 1982 ميلادية، وليس قبل ذلك بحسب الوثيقة.

ويعترفون فيها بفسلهم في إخضاع «جماعة الترابي» في السودان، وعجزهم عن تأديب «نظام البعث السوري» بعد أحداث مدينة «حماة» في مطلع الثمانينيات⁽⁴⁾ رغم استعانتهم آنذاك بالبعث العراقي، ويؤكدون في ذات الوثيقة ضرورة مراجعة مخططهم في تونس بعد فشل «جماعة النهضة» بقيادة

رجلهم هناك، الدكتور راشد الغنوشي⁽⁵⁾، الذي كان يعيش منفياً - وقتئذ - في باريس، أيضاً يجددون في تلك الوثيقة سياساتهم تجاه «إخوان الكويت» الذين أعلنوا تمردهم على إخوان القاهرة، وانسحابهم من تشكيلات التنظيم العالمي كلية، بعد مساندة قيادة التنظيم لصدام حسين في احتلاله أراضي الكويت..

والوثيقة التي صاغها مصطفى مشهور، أمير التنظيم العالمي، وقدمها إلى مؤتمر محرم 1412 بإستانبول بتركيا، تحدد بدقة أهداف التنظيم التي تتمحور حول ضرورة قيام عاصمة إخوانية في أقرب فرصة، وتحديد وسائل تنفيذ الخطة، والتي تبدأ بالتفكير جدياً في إعادة تشكيل جهاز «الجهاد»، التنظيم العسكري، مروراً بإحياء ما عرف بـ «النظام الخاص» التنظيم العسكري الإخواني داخل الجيش.

ولا تغفل الوثيقة الجانب الاقتصادي في خطة «التمكين والسيطرة» التي يعمل في إطارها «إخوان القاهرة» وتشدد على ضرورة قيام «مؤسسة اقتصادية» خاصة بالتنظيم ومثلها «مؤسسة إعلامية».

وتعترف الوثيقة بوجود سلبيات في حركة الإخوان العالمية، وتؤكد ضرورة تقسيم العمل في التنظيم العالمي إلى مكاتب «وحدات» منعاً لانفراد «إخوان القاهرة» بكل مقدرات هذا التنظيم، يملكون 8 مقاعد من إجمالي 13 مقعداً في مكتب الإرشاد العالمي، وهي الأزمة الأخطر التي واجهت الحركة بعد حرب الخليج الثانية، وأدت لانشقاق «جماعة الترابي» وتكوين

ما يعرف بمؤتمر الشعب العربي الإسلامي - إخوان أيضًا - بل وانشقاق «إخوان الكويت» الذين اتهموا «إخوان القاهرة» بمحاباة الجانب العراقي في حرب الخليج.

والتوصيات الواردة في صلب الوثيقة تؤكد ضرورة إعادة النظر في صياغة «نص البيعة» ولمن تؤدي؟! فإخوان الترابي - على حد قول الوثيقة - «لحسوا البيعة» ورفضوا تعليمات مرشد القاهرة، حامد أبو النصر، التي حملها إليهم المتحدث الرسمي للجماعة المستشار، مأمون الهضيبي، في زيارة للخرطوم بعد قيام نظام البشير مباشرة. وتعترف الوثيقة بفشل التنظيم العالمي في السيطرة على إخوان الترابي، وأيضًا الإخوان في الكويت، وأنهم في مكتب الإرشاد العالمي بصدد مراجعة شاملة وتقويم لمواقع الجماعة وواقع أجهزتها ولوائحها ومناهجها وخططها العامة والمرحلية؛ لمعرفة مدى كفاءة هذا الواقع لطبيعة المرحلة الراهنة، على أن تشكل «لجنة طوارئ» تتألف بشكل استثنائي من أمير التنظيم الدولي، مصطفى مشهور، وأعضاء مكتب الإرشاد العالمي - نصفه من المصريين - ومراقبي الأقطار للنظر في الخطة ووضعها موضع التنفيذ.

وبداية الوثيقة عبارة عن تقرير حرره مصطفى مشهور، في 16 صفحة فلوسكاب بعنوان «ندوة تقييم المرحلة الماضية»، ومقدم لمؤتمر إستانبول الذي عقد في الفترة من (2-4 سبتمبر 1992) والذي حضره 13 قيادة إخوانية من جميع الأقطار (لم تحدد الوثيقة أسماءهم ولا جنسياتهم).



يقول مشهور في تقريره: إنه بعد أزمة الكويت وأحداث حرب الخليج الثانية، والتي أظهرت ضرورة المراجعة السريعة والجدادة لأداء الجماعة أثناءها، فقد رأى المكتب الدائم للتنظيم العالمي ضرورة عقد «جلسة استماع خاصة» يدعى إليها الإخوة من بعض الأقطار؛ لبحث ما لديهم من مقترحات ودراسات حول موضوع «خطة التنظيم العالمي» وإنه تم عقد الجلسة في إستانبول بحضور الإخوة الثلاثة عشر، إضافة إلى أعضاء مكتب الإرشاد العالمي.. وتم تناول خمس نقاط أساسية (فكر التنظيم العالمي - أهدافه - وسائله - سبلات العمل خلال الفترة الماضية 12 عامًا - الاقتراحات والتوصيات).

كنية محرر التقرير، مصطفى مشهور، في تلك الوثيقة «أبوهاني» الذي أكد في مقدمته ضرورة وشرعية وحركية قيام التنظيم العالمي، ومدى الحاجة لوجوده، والتي تفرضها الأسباب التالية:

- إن التنظيم العالمي بعد سعة الانتشار في جميع الأقطار تقريبًا يعد تعبيرًا عن عالمية الإخوان، ويعطيها بعدًا يمكنها من الانتشار والنضوج تحت قيادة توحد التوجيهات وأساليب التربية، وعلى نحو لا توفره القطرية والتجزئة.
- يوفر التنظيم العالمي للتنظيمات القطرية المختلفة من خلال منظومة التضامن والتكافل والدعم والتنسيق الفرصة الأكبر للتمكين

(والتمكن اصطلاح يعني خطط الإخوان للانتشار والتغلغل في المواقع الحاكمة واختراق مؤسسات الدولة في الجيش والبوليس والنقابات والطلاب وغيرها من القطاعات المؤثرة، والتي عرضناها بالتفصيل في فصول سابقة من هذا الكتاب).

- إن هدف الحركة الإخوانية في «التمكين» يصعب تحقيقه إلا في جو التنظيم العالمي الموحد للإخوان، وذلك لحشد الطاقات والتنسيق بين المؤسسات والتعاون بين القيادات في ميلاد «الدولة الإخوانية».



في تقرير مشهور وفي بند الأهداف، وبالنص يقول: إنه سبق أن حددها الإمام حسن البنا قبل نصف قرن، وأخطرها إعادة دولة الخلافة الإسلامية، والعودة إلى القيام بدور «الأستاذية» في العالم. أما أهداف هذا التنظيم العالمي فقد حددتها اللائحة «النظام العام للجماعة» في النقاط التالية:

- تحقيق حكم الإخوان في دولة من الدول العربية أو الإسلامية، وتكثيف الجهود مجتمعة للعمل على ذلك، وترشيح القاهرة كأولى العواصم المستهدفة، وقد حدث بعد ثورة 25 يناير التي تقاعس الإخوان عن نصرتها، وما إن بدأت تلوح تباشيرها حتى انقضوا عليها ليقتطفوا الثمرة التي أنضجتها حركات احتجاجية، في وقت كان يصرخ عاكف على مبارك، اسمع منا ولا تسمع عنا، في موالسة فاضحة، ويصفه بالأخ في حوار مسجل لدينا، ولم يتمكن من نشره حيثئذ؛ لسابق الأزمة التي

افتعلها عاكف مع مجلة «آخر ساعة» التي نشرت حوارًا عمدت فيه إلى لي جمل عاكف بشكل موالٍ للرئيس السابق!!

• مساعدة الحركات الإخوانية النامية في الأقطار المختلفة، ومدها بالخبرات والتجارب لتصبح قوية.

• الوقوف مع أي جماعة «ممتحنة» - تتعرض للمحن - في أي قطر من الأقطار إعلاميًا وماديًا ومعنويًا.

• التأثير في التيارات الفكرية العالمية المتلاطمة، وطرح الحل الإخواني كحل وحيد لمشكلات الإنسانية في هذا الكون.

• مساعدة «حركات الجهاد» في أي بلد، والوقوف مع من يسمونهم بالمجاهدين، ومدهم بما يحتاجونه من المال والخبرة والرجال.

• حل الخلافات والمنازعات وتحديد الجهة الشرعية عند الاختلاف داخل الصف في الأقطار المختلفة.

وتكشف الوثيقة صراحة أن هدف إقامة دولة إسلامية «الخلافة» جرت فيه محاولات لم تكن مدروسة كما ينبغي فلم تنجح (في إشارة خفية لما حدث في الجزائر وتونس والخرطوم) أما الأهداف الأخرى فقد تحقق منها الكثير ويتبقى - كما يقول مشهور - وضع جدول زمني لتبني عليه الجماعة وسائل العمل وخطواته.

هذه مجمل الأهداف، أما وسائل تحقيقها فيقول التقرير: إن لائحة التنظيم العالمي نصت في مادتها الثالثة على اتخاذ الوسائل التالية لتحقيق الأهداف السابقة:

- «الدعوة» بطريق النشر والإذاعة في الصحف والمجلات والكتب والمطبوعات، وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج.
- «التربية» عقائديًا وعقليًا وخلقياً، ولم تهمل مذكرة مشهور «الوثيقة» جانب الإعداد البدني بالرياضة بهدف تثبيت معنى الإخوة والتكافل.
- «التوجيه» بوضع المناهج في كل شئون المجتمع من التربية والتعليم إلى التشريع والقضاء والإدارة والاقتصاد والصحة و«الجندية والحكم» أي الجيش والسلطة!!
- «العمل» بإنشاء مؤسسات تربوية واجتماعية واقتصادية وعلمية وتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجئ والنوادي، وتأليف اللجان لتنظيم الزكاة والصدقات (نفس دور مساجد الجمعية الشرعية في مصر).
- ثم الجهاد الذي يبدأ بإعداد الأمة جهادياً لتقف في جبهة واحدة؛ تمهيداً لإقامة الدولة المنشودة، مع مراعاة التدرج في الخطوات ومراعاة الواقع والمقدرة التنفيذية.



ولم تغفل المذكرة أن هناك العديد من السلبيات في تحقيق الأهداف والوسائل، ففي جانب الدعوة يؤكد مصطفى مشهور أنه حتى الآن يفتقر التنظيم العالمي إلى صحيفة أو مجلة قادرة على ملء الفراغ الإعلامي (بعد

وقف مجلة الدعوة في القاهرة أيام السادات) والإجابة على ما يدور في أذهان الإخوان من أسئلة واستفسارات.

في جانب التربية، يؤكد التقرير أنه بعد مرور اثني عشر عامًا من نشأة التنظيم العالمي مازالت قيادته تفتقر لخطوة واضحة ومستقرة، وأنه يجب أن يعاد النظر في كل المناهج التربوية المعتمدة من التنظيم، فضلًا عن أن نظام «نقباء الأسر» (وهم العمود الفقري لهذا التكوين التربوي) يعانون من نقص الصفوف، وما أخطر أن تكون الأسر بغير «نقباء» معدين لهذا العمل الإعداد الجيد!

أما في مجال «التوجيه» فيوصي التقرير بضرورة إيجاد دراسات شرعية وسياسية وقانونية، قوانين التكافل الاجتماعي والاقتصاد الإسلامي والمالية العامة وقانون «خيانة الأمانة» وكلها قوانين لا تزال في طور الإطار النظري.



لعل أخطر ما في هذه المذكرة «الوثيقة» ما تعلق بإعداد الأمة جهاديًا؛ حيث يقول في تقريره - مذكرته - وبالنص: «إنه يجب إعادة التفكير جديًا في إعادة تشكيل جهاز الجهاد»!

ويضيف: ويرى بعض الإخوة أنه وبعد مرور ما يزيد على اثني عشر عامًا من عمر التنظيم العالمي، فإن هناك وجهًا آخر لوسائل التغيير داخل مجتمعاتنا، فإلى جانب النضال الدستوري هناك خيارات أخرى كالتنظيم

الخاص والتنظيم العسكري الإخواني داخل الجيش!

وقد وضع المرشد الأول، البناء، الأسس للتغيير من خلال الجهاد، تبدأ بدراسة الواقع المحيط وتحديد المشكلة المطلوب علاجها، إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية للحركة، بعدها يتم تحديد وسائل التغيير سواء المباشرة عن طريق النضال الدستوري أو الانقلاب العسكري (الثورة) أو غير المباشرة بالعمل الجماهيري ونشر الفكرة، على أن يتم بناء أجهزة الحركة المناسبة للتغيير (التنظيم الخاص والتنظيم العسكري) والشعب (جمع شُعبة أي فرقة) والجهاز التربوي والجهاز الإعلامي، فضلاً عن المؤسسات الاقتصادية، ويظهر هذا العرض للوسائل تبني الجماعة لنظرية العنف والتشكيلات السرية التي دوّمًا ما تشغل بال الإخوان.



وينتقل التقرير إلى مناقشة أوضاع التنظيم العالمي بعد حرب الخليج، ويقول مشهور: إن بعض الإخوان يعتبرون أن أحداث الخليج كانت بمثابة الاختبار العملي لقوة الجماعة ووحدتها وقدرتها على مواجهة الصدمات واحتواء الأزمات، وكان هذا الاختبار في الواقع صعباً وعسيراً وضع أجهزة الجماعة المركزية في مواجهة عاتية مع بعض التنظيمات القطرية لم تشهدها الحركة منذ الحرب الخامسة 1973، ولقد أدى هذا إلى بروز بعض الاهتزازات في بنية الجماعة وإلى انكشاف كثير من مواطن الخلل فيها، وذلك من منطلقين:

• **الأول الجانب اللائحي «لائحة التنظيم»**، حيث أظهرت أزمة الخليج جوانب نقص في تلك اللائحة، أخطرها أن «مكتب الإرشاد» لا يقوم بعمل القيادة الحقيقية التي تشرف وتنفذ وتتابع، وذلك مرجعه إلى أن معظم الأعضاء - بل كلهم - غير متفرغين لعمل المكتب، وإنما عملهم الآن ينصب على شئونهم القطرية، إضافة إلى أن «نظام الزوار» (زيارة أعضاء المكتب للأقطار) والذي يكفل الإشراف الكامل للقيادة على الأقطار، غير قائم فعليًا، ويكشف التقرير عن أن جهاز المعلومات فيه خلل كبير، خصوصًا اجتماعات المكتب والمجلس التي تكاد تكون معلومة حتى لبعض وسائل الإعلام العادية، ناهيك عن أجهزة الأمن والمتابعة.

• **الجانب الآخر في هذا المنطلق** أن العمل داخل التنظيم جرى على اعتماد مبدأ الحرص على تجميع الصفوف أكثر من مبدأ الثواب والعقاب، وحتى لو كان فيه تجاهل لللائحة التي تنص مادتها (6) على توقيع الجزاء على العضو الذي يثبت تقصيره، ولو وصلت لإعفائه من العضوية. ويضرب مشهور في هذا الصدد مثالًا خطيرًا في أنه حتى الآن لم تتم أي عملية تقويم أو محاسبة للمعركة مع النظام السوري أو حتى مراجعة لأحداث «حماة».

في هذا الجانب هناك عدة قضايا يشير إليها التقرير وتحتاج لحسم:

• مسألة التحالف أو الاستعانة بنظام على آخر، وكلاهما علماني، كما

حدث مع النظام العراقي والتحالف معه ضد النظام السوري، أو المحاولات غير الناجحة لإقامة علاقات مع القذافي للضغط على النظام التونسي، وما يسببه ذلك من بلبلة للإخوان وضغوط سياسية على الجماعة، أو اضطرارها لإعلان الهدنة مع أحدهما والتغاضي عن سلبياته وخططه!

- كذلك قضية الدخول في تحالفات سياسية مع أحزاب علمانية في بعض الأقطار للمشاركة في العمل البرلماني كما حدث في مصر.
- قضية ثالثة وهي المشاركة في الحكم في ظل حكومات غير إسلامية، كما حدث في سوريا سابقاً ومع الإخوة في السودان في عهد النميري، وكما حدث أيضاً في الأردن.

المنطلق الثاني الذي يتحدث عنه التقرير خاص بالأجهزة، يقول مشهور: إنه لا أحد يستطيع أن يجزم بأن أجهزة التنظيم العالمي قد استكملت تكوينها العالمي؛ وذلك بسبب كثرة التغير في مكان وأعضاء ومسئولي الأجهزة، وعدم الاستقرار أو تفرغ الكفاءات البشرية المتخصصة، فضلاً عن عدم استجابة الأقطار لتلبية حاجة هذه الأجهزة، سواء في مجال المعلومات أو حضور لقاءات مندوبي اللجان القطرية مع مسئول تلك الأجهزة، وتعثر الموارد المالية، الأمر الذي أدى إلى توقف بعض هذه الأجهزة، ومنها جهاز الطلاب، وجهاز نشر الدعوة، وجهاز الجهاد، والجهاز المالي، بل اختصر الجهاز الإعلامي في لجنة إعلامية.

وينتقل مشهور باستفاضة إلى الحديث عن القضايا الخلافية التي فجرها مؤتمر إستانبول (وهي قضايا ذات أهمية قصوى في توضيح خطط وأهداف الإخوان ومنطلقاتهم في العمل العنيف) ولعل أخطر ما ورد في التقرير:

- عدم اعتماد طرق محددة ومشروعة في عملية التغيير، الأمر الذي جعل الجماعة ضائعة حيال حرائق ومشاريع قطرية مرتجلة وغير مدروسة وغير مجازة من القيادة المركزية.

- عدم الحسم في عدد من القضايا المهمة والرئيسية، مثل حكم «المشاركة في الحكم، واعتماد العنف ومشروعية العمليات الانتحارية، بل مشروعية التحالف مع الأنظمة والدول غير الإسلامية، وجواز الاستعانة بغير المسلمين... إلخ».

- قصور الأجهزة المركزية عن التعامل الواعي والفوري والفاعل مع الأحداث، وعدم إمساكها بناصية القرار المركزي والقطري، وذلك يعود إلى ضمور الكفاءات المعتمدة مركزياً بالرغم من توافرها قطرياً.

- عدم وجود خطوط حمراء لصلاحيات القيادة والتنظيمات القطرية، وبخاصة ما يتعلق بالسياسات الإقليمية والدولية، وإعلان المواقف المصيرية، وعقد التحالفات، وإعلان الثورات والمشاركة في الحكومات، الأمر الذي خلق آثاراً سلبية على الجماعة مركزياً وقطرياً.

- تنامي وتكاثر ظواهر التيارات الإسلامية! والتجارب المستقلة على امتداد العالم الإسلامي في غيبة عن إمساك الحركة الأم - الإخوان -

بمقاليد الأمور لهذه التيارات، وقيادة الجماهير من خلال تأثير البعض ومحركاتهم لهذه التيارات، وانجذاب بعضهم إليها مثل «جبهة الإنقاذ» في الجزائر و«التوحيد» في لبنان وغيرهما.

• قصور الأداء القيادي المركزي والقطري في إمكانية استيعاب التيارات المتصارعة، وعدم إنجاز خطوة من شأنه تطوير القيادة من قيادة جماعة إلى قيادة أمة.

• أيضًا: (النقطة خاصة بالنظام الأساسي للجماعة) إعادة النظر في صيغة البيعة التي تعطى من الأفراد للمراقبين في الأقطار، وضرورة الإشارة فيها إلى أنها للمرشد العام؛ لجعل الارتباط واضحًا بين الأفراد والقيادة.

وترسم الوثيقة خطة كاملة لمستقبل التنظيم، تشتمل على النظر في تقسيم العمل في التنظيم العالمي للأخذ بمبدأ اللامركزية إلى مكاتب ستة في أوروبا وإفريقيا وآسيا وأمريكا والخليج وبلاد الشام، مع احتفاظ مكتب القاهرة بالمركز، وأن تكون لكل مكتب أمانته وأجهزته الموازية لأجهزة التنظيم العالمي، على أن تتم صياغة الأهداف والوسائل وحقوق العضوية، وإعادة صياغة نص البيعة وتحديد مدة ولاية المرشد (كان نظام إخوان القاهرة يظل المرشد في منصبه حتى الوفاة، ولكنه تغير في ولاية عاكف الذي صار أول مرشد يخرج من الإرشاد على قيد الحياة، صار المرشد مدة ولايته ست سنوات قابلة للتجديد بالانتخابات) وأعضاء مكتب الإرشاد، وهناك اقتراح تقول به الوثيقة بأن يكون للإخوان مؤتمر كل ثلاث أو أربع سنوات،

ويضم أعضاء المكتب ومجلس الشورى وأعضاء اللجان وقادة الأقطار، على أن يختار المجلس أعضاء مكتب الإرشاد الذين لا يزيد عددهم على 7 تكون مهمتهم قيادة الإخوان على مستوى العالم، ومجلس شورى من 17 عضوًا، وهذه الإجراءات هدفها الرئيسي معالجة الآثار التي ترتبت على أحداث حرب الخليج.

هذه هي الوثيقة الموقعة من نائب مرشد الإخوان مصطفى مشهور، والذي يحتل في الوقت نفسه أمير التنظيم العالمي للإخوان، وموجهة إلى مجالس الشورى في كل قطر، على أن يكون هناك اقتراح بإحالتها للجنة طوارئ تتألف من المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد والمراقبين العموم في الأقطار.. من هنا تبرز خطورتها وخطورة مؤتمر إستانبول، وخطورة تقرير مصطفى مشهور الذي لا سبيل لإنكاره. فهو بتوقيعه ونصوصه منشورة في صلب هذا التقرير، والتي تفضح كل أسرار التنظيم العالمي للإخوان ومن خلال وثائقهم، ومعها تكشف خططهم لضرب الأنظمة العربية بعضها ببعض، عن طريق الاستخدام والتغلغل واللعب على حبال المصالح الوقتية بأهداف واضحة، أخطرها ميلاد دولة الإخوان، وأشدّها خطورة أن العاصمة المرشحة هي القاهرة.

هـوامـش

(1) «إبراهيم منير إبراهيم منير أحمد» عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان والأمن العام للتنظيم الدولي للجماعة، والمتحدث باسم الإخوان بأوروبا والمشرف العام على موقع (رسالة الإخوان)، يعيش في لندن، أحد مؤسسي منتدى الوحدة الإسلامية بلندن، ولد بمصر في 1937، حكم عليه بالأشغال الشاقة 10 سنوات في قضية إحياء تنظيم الإخوان المسلمين عام 1965 وعمره وقتها 28 سنة.. وفي 26 يوليو 2012 أصدر الرئيس محمد مرسي عفواً عاماً عنه نشر في الجريدة الرسمية.

(2) يوسف ندا هو (يوسف مصطفى علي ندا).. ولد في الإسكندرية عام 1931.. رجل أعمال مصري ولكنه يحمل الجنسية الإيطالية، ومقيم في كامبيونا الإيطالية الواقعة في داخل الحدود السويسرية.. وهو المفوض السابق للعلاقات الدولية في جماعة الإخوان. وصفته وسائل الإعلام بـ (الرجل الغامض)، كما أنه ليس مجرد رجل أعمال مشهور أو رئيس لبنك التقوى الذي اتهمه رئيس الولايات المتحدة جورج بوش الابن بدعم الإرهاب وضلوع شركاته في هذا السياق وحسب، بل أصدر قراراً بتجميد أمواله وأصول شركاته، وبينها «بنك التقوى» بجزر «البهاما» والذي كان يزأس مجلس إدارته، وقد لعب طوال الـ 30 سنة الماضية دوراً مهماً في جماعة الإخوان؛ فهو الذي رتب العلاقة بين الإخوان والثورة الإيرانية، وتوسط بين السعودية واليمن، والسعودية وإيران، وبذل مجهوداً غير عادي في حل الأزمة بين الحكومة الجزائرية وجبهة الإنقاذ.. ندا لم يلعب تلك الأدوار فقط، ولكنه قام بإمداد اليمن بوثائق مهمة ساعدتها في حل نزاعها مع إريتريا حول جزر حنيش، إضافة إلى ارتباطه بعلاقة صداقة بالملك «إدريس السنوسي» ملك ليبيا الذي قامت ضده ثورة

الفتاح من سبتمبر بقيادة العقيد القذافي، وزاره ندا في مقر إقامته وله أدوار أخرى في تونس والعراق وتركيا وكردستان وماليزيا وإندونيسيا.

(3) أحداث حماة أو مجزرة حماة: هي أوسع حملة عسكرية شنّها النظام السوري ضد الإخوان في حينه (عصر حافظ الأسد) وأودت بحياة عشرات الآلاف من أهالي مدينة حماة. بدأت المجزرة في 2 فبراير عام 1982 واستمرت 27 يومًا؛ حيث قام النظام السوري بتطويق مدينة حماة وقصفها بالمدفعية ومن ثم اجتياحها عسكريًا، وارتكاب مجزرة مروعة كان ضحيتها عشرات الآلاف من المدنيين من أهالي المدينة.. وكان قائد تلك الحملة العقيد رفعت الأسد شقيق الرئيس حافظ الأسد.

وبرغم مضي الأعوام فإن ما شهدته تلك المدينة التي تتوسط الأراضي السورية ويقطنها قرابة الـ 800 ألف نسمة يعتبر الأكثر مرارة وقسوة قياسًا إلى حملات أمنية مشابهة. فقد استخدمت حكومة الرئيس الأسد (الأب) الجيش النظامي والقوات المدربة ووحدات من الأمن السري في القضاء على المعارضة الإخوانية واجتثاثها.

وتشير التقارير التي نشرتها الصحافة الأجنبية عن تلك المجزرة آنذاك إلى أن النظام منح القوات العسكرية كامل الصلاحيات لضرب المعارضة وتأييد المتعاطفين معها. وفرضت السلطات تعنيًا على الأخبار لتفادي الاحتجاجات الشعبية والإدانة الخارجية.

(4) مصطفى مشهور: عن الحاج مصطفى مشهور صاحب الوثيقة، ننقل شهادة وزير العدل الأسبق الراحل، المستشار عصام حسونة (وزير العدل الأسبق في العصر الناصري) «أكتوبر 1965 - مارس 1968»، وكان مشهودًا له بالحيادة والنزاهة والوطنية والشخصية القضائية العادلة.. فضلًا عن ثقافة واسعة ومتنوعة، والذي حقق بنفسه وقت أن كان وكيلًا للنائب العام في السيدة زينب (1948-1951) واحدة من أخطر قضايا الإخوان الإرهابية والمعروفة بقضية «السيارة الجيب»، والتي كانت تمثل مخططًا إخوانيًا كاملاً لتفجير عدد من الأماكن الحيوية في القاهرة والمحافظات، وبتخطيط من «مشهور» عضو النظام الخاص الذي خطط لتفجير مطار المازة والذي كان يعمل به باحثًا جويًا، بل خطط أخرى لتفجير البنك الأهلي وعدد من القصور والجسور والقناطر.

وهذا يؤكد خطورة المرشد الخامس مصطفى مشهور الذي اضطلع وحده بقيادة عملية «السيارة الجيب» وحمل في حقيته أهم أوراق «النظام الخاص»، وهذا دليل لا يخامر شك على تولى القيادات العنيفة مقود الجماعة التي تنفي عن نفسها تهمة الإرهاب والتفجيرات والقتل، ويصدقها البعض...

يقول عصام حسونة: (... استيقظت مصر يوم 15 من نوفمبر 1948 لتعرف لأول مرة أن لجماعة الإخوان المسلمين في الخفاء تنظيمًا سرّيًا لم تعرف مصر أمره من قبل؛ تنظيمًا استكمل قواته الضاربة المدربة على القتال للاستيلاء على السلطة حين يصدر إليها الأمر من قاداته.. تنظيمًا له مخابراته السرية التي لم تعرف مصر لها من قبل مثيلاً.. مخابراته التي تسللت في هدوء إلى أهم مراكز الدولة الحساسة، واستكملت أهبتها للاستيلاء عليها وشل حركتها، وله أجهزة إعلامه ومخطة إذاعته لتكون في خدمة هذا التنظيم السري المروع.

اكتشفت مصر ذلك كله صباح 15 نوفمبر 1948، وعرفت أن في مصر دولة داخل الدولة الشرعية، بل فوق تلك الدولة، تستعد للانقضاض عليها متى أصدر القادة أمرهم، وقد كانوا على وشك أن يفعلوا.

وأعد قادة التنظيم عدتهم - باعترافهم - لنسف ثكنات الجيش المصري وتعطيل أسلحته عن طريق العمال الموالين للتنظيم، واستعمال القنابل المتفجرة لنسف مكاتب شركة قناة السويس وورشها ومعداتنا، وتعطيل خطوط السكك الحديدية، ونسف القطارات بواسطة الألغام، ونسف الطرق والكباري، ونسف أقسام البوليس والاستيلاء على أسلحتها وقتل خيولها عن طريق وضع السم لها.

وتحدث بناء التنظيم السري عن سياساتهم في الإعلام، فقالوا: «إن الأمر قد يتطلب اغتيال شخصية معادية خارج القطر للفت أنظار العالم.. وإن برنامج إذاعتهم ينبغي أن يتسم بسرد الشائعات المثيرة لعواطف ومشاعر الجماهير على الطريقة الألمانية، وبإصدار منشورات عن الحوادث التي يرتكبها أفراد الحركة بصورة مبالغ فيها تارة، وبالنقد والتجريح للإيهام تارة أخرى، وإنه يتعين تهيئة أشخاص للعمل في بعض الأماكن والشركات، والاشتراك في أسهم الشركات أو تأسيسها».

واعترف الذي كان يعمل بمطار المأظة بأنه سطر بخط يده خطة لنسف مخازن المطار ومعداته.

ولقد كان من نصيبي - كمحقق في قضية السيارة الجيب - أن أفحص ما احتوته أوراق التنظيم السري من بيانات عن المحال المملوكة لليهود في القاهرة.. ولو تخفى أصحابها وراء أسماء مسيحية أو مسلمة.. وما احتوته تلك الأوراق عن السفارات الأجنبية ومنازل الشخصيات العامة من يهود ومسيحيين ومسلمين وكيفية القضاء عليهم. هذه هي قضية «السيارة الجيب» في إيجاز.. وتعتبر أخطر قضية سياسية.. في العهد الملكي.. فقد انكشفت بضبطها أسرار أخطر تنظيم سري عرفته مصر.. وأعني التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين.

ولقد ضبطت بالسيارة الجيب متفجرات وأسلحة، هي لغم وكميات كبيرة من المواد الناسفة من أنواع مختلفة كالجلجنات ومادة الـ P.T.N والقنابل ولفافات من فتيل الإشعال ومدفع ستن وثلاث خزن لمدفع ستن و 27 مسدسًا من أنواع مختلفة وأربعة خناجر، وعدد كبير من الطلقات النارية والمفجرات الكهربائية والطرقية، وست ساعات زمنية وقناع أسود.

ولقد كانت الأوراق التي ضبطت بالسيارة أكثر خطرًا من الأسلحة؛ إذ كشفت خطط التنظيم السري للجماعة.. وأفضت إلى ضبط قاداته.

• فقد ضبطت في السيارة أوراق محررة بخط اليد معنونة بـ «قانون التكوين» تتضمن بيانات عن كيفية تكوين وتنظيم الجماعة على نظام الخلايا من هيئة قيادة وأركان وجنود.

• وضبطت في السيارة أوراق كثيرة، منها ما يحوي تعليمات عن كيفية تعقب الأشخاص، وما يتعين توافره في الشخص المتعقب من سرعة الملاحظة والاستنتاج والتنكر.

• ضبطت في السيارة كراسة تحتوي على بيانات عن أماكن بمدينة الإسمايلية ذكرت فيها أقسام البوليس، وكيفية نسفها واغتيال ضباطها وجنودها وقطع الأسلاك التليفونية.

- وفي الحافظة التي ضبطت مع مصطفى مشهور، وُجدت أوراق عن برامج الدعاية الخارجية والداخلية، وأنها تستلزم تعيين مندوبين في البلدان الخارجية.
- وبين الأوراق المضبوطة بالحافظة ثلاث ورقات عن «الإعلانات والتعويضات والتهرب» فيها بيان عن وسائل التهرب بطرق المواصلات من طائرات وسفن وسيارات وقوافل، وعن البضائع المهربة والعملة الصعبة، وأن يتعين تهيئة أشخاص للعمل في بعض الأماكن والشركات، والاشتراك في أسهم الشركات أو تأسيسها للعمل في مناطق الموانئ.
- ومن بين الأوراق التي ضبطت في حافظة مصطفى مشهور، ورقتان من أوراق مطار المازة الذي يعمل به المتهم، وقرر أنهما محررتان بخطه، وقد تضمنت الورقتان طريقة تخريب المطار تفصيلاً.
- وضُبط في الحافظة تقريران - عن حسن رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية وعن حزب مصر الفتاة - محرران من مخبرات التنظيم المختصة بالتجسس على الشخصيات المصرية العامة وعلى الأحزاب المختلفة.
- وضُبطت بين الأوراق تقارير عن البنك الأهلي وفروعه ونظام حراستها، وطريقة مهاجمتها بواسطة أشخاص مسلحين بمدافع تومي وقنابل يدوية.
- وقد كان من بين المستندات المضبوطة - كما أسلفت - تقارير مخبرات التنظيم السري عن المحال التجارية التي يملكها اليهود في وسط القاهرة، وفي شوارع قصر النيل وشريف وعمااد الدين، وتقاريرها عن مباني السفارات الأجنبية، خاصة السفارة البريطانية في حي قصر الدوبارة.. وعن قصور وبيوت الشخصيات العامة والسياسية في مصر، فضلاً عن أوصافهم الدقيقة وعاداتهم!.
- كان قصر اعدلي يكن باشا، وشريف صبري باشا من بين هذه القصور التي شملها تحقيقي.. فثبتت دقة ما أوردته مخبرات التنظيم عنه، لقد ملأت تحقيقات هذه القضية آلاف الصفحات..!

(5) الغنوشي: راشد الغنوشي (ولد في 22 يونية 1941 بالحامة في ولاية قابس - تونس).. سياسي ومفكر إسلامي تونسي، زعيم حركة النهضة التونسية (إخوان تونس) ونائب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

عاد راشد الغنوشي إلى تونس بعد أكثر من 21 عامًا من اللجوء السياسي ببريطانيا عقب تعرضه للمحاكمات المستمرة والملاحقة المشددة في عصر الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، واستقبله بمطار تونس قرطاج الدولي أكثر من 20 ألفًا من أنصار حركة النهضة التي تسيطر على الحكم والدولة في تونس اليوم عقب الثورة التي أطاحت بين علي.

الإخوان والأمريكان

قبل أن يغادر سدة الإرشاد، سألت الأستاذ مهدي عاكف على هامش نهاية ولايته الواحدة التي لم تتكرر، وفي الأسبوع الأول من شهر مارس 2005، وفي معرض الإجابة عن سؤال حول علاقة الإخوان بالأمريكان، وفي معرض مواقفه الصارمة من واشنطن قال لي: لقد كتبت مقالاً في «رسالة الإخوان»، نصحت فيه الرئيس بوش وقلت له إن الحرية التي تأتي على أسنة الرماح مرفوضة بكل المقاييس (في إشارة إلى تدخلهم في العراق)، وقال: أعلنت رفضي لمشروع «الشرق الأوسط الكبير»، ودعوت إلى مبادرة وطنية للإصلاح؛ لأننا نعرف ماهية أمريكا، وما تقصده وهو خدمة إسرائيل، سألته: إذن لماذا ترفض لقاء السفير الأمريكي بالقاهرة؟ قال: قلت لهم إذا أراد أن يزورني فليأت بصحبة وزير الخارجية المصري؛ لأنني مواطن مصري ولا يجوز لي أن أتحدث مع الحكومة الأمريكية أو من يمثلها، ولكن يجوز لي أن أتحدث مع الشعب الأمريكي كما أشاء، وليأتوا إلينا من خلال الحكومة المصرية «مش من وراها». سألته: أي إنك تقطع بأنه لا حوارات «تحتية» بين

الإخوان والأمريكان، رد بحسم: لا، هذا لم يحدث إطلاقًا، ولا في أي بقعة في العالم التقى الإخوان بأمريكا في السر أو العلن.



الزمن منتصف عام 1979.. الدولة: إيران.. الحدث: ثورة إسلامية كبرى يقودها الإمام الخميني، تسعى للإطاحة بحكم الشاه محمد رضا بهلوي، الذي كان يعد الحليف الأكبر لأمريكا في المنطقة ورجلها الأثير. ظنت الإدارة الأمريكية وقتها أن هذه الثورة ما هي إلا مجرد مظاهرات محدودة سينتهي أثرها وسيعود الشاه أقوى مما كان، فألقت أمريكا رهانها على الشاه، وقام الرئيس الأمريكي كارتر بمد يد المساعدة لحليفه الشاه، حتى إنه أمدّه بمساعدات عسكرية لوأد الثورة، وظل في دعم الشاه حتى آخر أيام الثورة الإيرانية إلى أن تمت الإطاحة بالشاه، فجأة تكتشف أمريكا أنها لا تعرف شيئًا عن «الخميني» وليس لها صلة أو تواصل مع الحكام الجدد، ففقدت أمريكا بذلك الحليف الأكبر لها في الشرق.

ومن وقتها تعلم «العم سام» الدرس، وأيقنت أمريكا أنها لا بد أن تجري «حوارات معرفية» مع أية قوة من الممكن أن تصعد إلى سدة الحكم في بلاد الشرق؛ لذلك فمنذ سنوات أطلقت أمريكا رجالها في مصر في صورة صحفيين وباحثين سياسيين تقابلوا مع الإخوان، وكانوا هم المقدمة لحوار امتد مع جماعة شغلت الرأي العام، ومن بعد ذلك أصبح الحوار شبه رسمي؛ فقد التقت شخصيات سياسية رسمية أمريكية مع قيادات إخوانية، وتبادلوا

معرفة وجهات النظر، ونشأت علاقات حميمة بين هؤلاء وأولئك إلى أن تحدثت السيدة هيلاري كلينتون بالكلام المباح.

لم تأت «هيلاري كلينتون» وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة بجديد عندما قالت في تصريح لها وهي بالعاصمة المجرية «بودابست» بعد نجاح الثورة المصرية، وفي أثناء حكم المجلس العسكري، إن الإدارة الأمريكية «تواصل سياسة إجراء اتصالات محدودة مع جماعة الإخوان، وهي اتصالات مستمرة - على حد قولها - منذ ما يقرب من 5 أو 6 سنوات». ومضت كلينتون تقول في نوبة صراحة مقصودة «تجاوزنا مع الإخوان من قبل وسنعاود الاتصال بهم بشكل رسمي»! ثم أضافت أنه «نظرًا لتغير الواقع السياسي في مصر فإنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تتفاعل مع كل الأطراف التي تلتزم بالنهج السلمي وتنبذ العنف، والتي تنوي المشاركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة».

وإذا كانت تصريحات كلينتون قد أصابت البعض بالدهشة خاصة أن وزيرة الخارجية الأمريكية استخدمت عبارات واضحة الدلالة ذات مغزى تفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي إعادة إطلاق اتصالات أمريكية «محدودة» مع جماعة الإخوان في مصر، إلا أن ما قالته الوزيرة لم يحرك لدينا «حواجب الدهشة» في القاهرة، ولم يرفع منا «كتف الاستعجاب» ولكنه قطعاً زم «شفاه الامتعاض» التي ليس لنا حيلة سواها!

فقد سبق أن نشرنا عن حوارات أمريكية جرت وتجري من تحت أقدام

نظام مبارك، الذي كان لا يشعر بوحز حوارات الإخوان الأمريكية. وبالوثائق والاتصالات السرية، رصدنا تلك الحوارات التي كانت تتم على قدم وساق بين «ماما أمريكا» و«شيوخ الإخوان» وكشفنا عن الوسطاء في تلك الحوارات، وتحدثنا عن الدكتور سعد الدين إبراهيم، رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الذي كان «عراب» الاتفاقات السرية بين الإخوان والأمريكان، وأول من اصطحب الإخوان إلى سفارة الأمريكان، وعندما عنونت برنامجًا فضائيًا استضافت فيه الدكتور سعد الدين إبراهيم، بـ«العراب» لم يستنكف الوصف، ولم ينكر أنه كان الجسر الذي جرت من تحته المياه الإخوانية - الأمريكية، وأعتقد أنه نادم الآن، وتحول كلية من العطف على الجماعة المضطهدة في سجون مبارك، إلى كونه هو نفسه مضطهدًا من لجان الإخوان الإلكترونية التي تشبعه قدحًا لكونه فقط شكك فيما انتهت إليه الانتخابات الرئاسية في مصر، وأن هناك عمليات تزوير جرت في المطابع الأميرية لبطاقات الاقتراع، وأن هناك منعًا لقرى مسيحية في الصعيد للحيلولة دون تصويتهم للمنافس الدكتور أحمد شفيق، ومع ضيق الفارق بين المتنافسين، إلى حدود هامش تصويتي ضئيل⁽¹⁾ صار لتشكيك إبراهيم معنى ومغزى فباء بغضب الجماعة.

يبدو أن المفاوضات السرية «الإخوانية - الأمريكية» كانت في عرف الجماعة «عورة» لدرجة يتخفى منها عاكف في حوارهِ معي فإذا أمعنا النظر في نص تصريحات السيدة كليتون، نجد أنها قالت «إعادة إطلاق الاتصال» وهي عبارة تعني أنه كانت هناك اتصالات سابقة، ثم لسبب أو لآخر توقفت

فترة أو برهة - الله أعلم - إلى أن جاء الأجل المحتوم وظهر ما كان مخفيًا، وبعد أن كانت الاتصالات في السابق تتم في السر، فهي الآن تتم في العلن وعلى رءوس الأشهاد ليشهد من شهد عن بينة.

ومن تمام دقة التصريحات، قالت السيدة كليتون وهي تومى برأسها وكأنها تطمئن الجميع: ستكون الاتصالات محدودة.. إلا أن السيدة لم تشرح مفاهيم محدودة، كما لم تتطرق إلى طبيعة الحوار وما هو التنسيق الذي تسعى من أجله جماعة الإخوان مع دولة الأمريكان، يقينًا لن يجتمع الأمريكان مع الإخوان ليتعرفوا على رأيهم في تفسير ابن كثير أو صحيح البخاري، والأمريكان قوم عمليون يسعون إلى التواصل والتفاهم حول المستقبل، ووضع النقاط على الحروف، وتحديد المسارات والحصول على الوعود والتأكيدات، ورسم خطى السياسة المصرية التي من شأنها حتمًا أن تغير موازين القوى في المنطقة كلها، والإخوان بدورهم يهتمهم توصيل رسالة للإدارة الأمريكية مفادها «اسمعوا منا ولا تسمعوا عنا» هذه العبارة هي التي كان الإخوان يتوسلون بها للنظام السابق، ويستحثونهم على الاقتراب منهم، وعدم الخوف من توجهاتهم، كانوا يقصدون منها أن الجماعة من الممكن أن تكون كالحاتم في إصبع النظام، والآن انتقل الرجاء إلى أمريكا «اسمعوا منا ولا تسمعوا عنا» وسنرضيكم حتمًا.

ردود فعل الإخوان على تصريحات السيدة «كليتون» كانت مدهشة بما يؤكد الحوارات التحتية التي أنكرها عاكف كلية، ففي الوقت الذي نفى فيه مطلقًا القيادي الإخواني، محمد البلتاجي، أمين عام حزب الإخوان، على

موقع «إخوان أون لاين» مسألة أنهم سبق لهم أن التقوا بالأمريكان بأي صورة من الصور، وفي أي شكل من الأشكال، وقال - وهو يكاد يقسم - إنه لم يحدث أي لقاء بيننا وبينهم من قبل، إذا بالقيادي «محمود غزلان»⁽²⁾، الناطق باسم الجماعة، يدلي بتصريح صحفي في موقعهم الإلكتروني (أيضاً) يقول فيه بحسم: لم يحدث أي حوار بين الإدارة الأمريكية وجماعة الإخوان من قبل.. ثم يستأنف تصريحه: حدث اتصال بين بعض المسؤولين في السفارة الأمريكية ومجموعة من البرلمانيين، كان منهم الأستاذ الدكتور محمد سعد الكتاتني، رئيس حزب الحرية والعدالة (حاليًا)⁽³⁾.

أما التبرير الغريب الذي ساقه «غزلان» في تصريحه فهو أن هذا اللقاء كان مع الإخوان بصفتهم أعضاء في البرلمان، أي إن الأخ الذي ذهب للقاء الأمريكيان وقتها ترك إخوانيته على باب السفارة، ودخل بدونها مرتدياً رداء البرلمان! كما أن غزلان يقرر: أن الحوار مبدأ ثابت لدى الإخوان طيلة تاريخهم ومع كل القوى والاتجاهات، ومن ثم فنحن مستعدون للحوار مع الإدارة الأمريكية إذا قررت ذلك في إطار من الاحترام المتبادل. في هذا السياق نقلت الوكالة الفرنسية عن غزلان قوله: نحن - أي الإخوان - راغبون في الاتصال بالأمريكيين في إطار الاحترام المتبادل، وإذا كانت الولايات المتحدة راغبة حقاً في احترام مبادئنا ودعم الحرية في مصر - كما تدعي - فلن تكون لنا مشكلة معها.

وتتوالى التصريحات الإخوانية ترحب بالحوار لا تستنكره ولا تقبله، ولكنها تفتح الباب قليلاً لإمكانية الحوار الذي سيتحول إلى حوار استراتيجي

بين الإخوان والأمريكان على نحو يهدم نظريات أمريكا (الشيطان الأكبر) التي كثيرًا ما روجها الإخوان لنعت الآخرين ممن يتعاملون ويتحاورون مع الأمريكان بأنهم عملاء البيت الأبيض، أو عملاء السي آي إيه، كما يتهمون البعض ممن يتعاطون إيجابًا مع الأمريكان. وتتوالى تصريحات الإخوان، فهذا يؤكد وذاك ينفي، وسعد الكتاتني يدلي بدلوه هو الآخر فيقول في تصريح له على لسان الجماعة - مع أنه يمثل الحزب لا الجماعة - : «إن الجماعة ترحب بأي حوار رسمي مع أمريكا».

ووفقًا لنظرية «البعد عنهم غنيمة» يدلي عضو مكتب الإرشاد، رشاد البيومي⁽⁴⁾، بتصريح يقول فيه: «لا يمكن أن تجري حوارًا مع الأمريكان لأنهم كانوا أكبر داعم للديكتاتورين العرب!». ولك - عزيزي القارئ - أن تتعجب عندما تقرأ نفس التصريح لسعد الحسيني⁽⁵⁾، فلا تستطيع أن تعرف من سيجلس مع من، ولماذا ومتى وكيف وأين سيكون الاجتماع، ومن الذي ينكر الحوارات السابقة ولماذا ينكر؟.. ولماذا يؤكد أحدهم اللقاءات السابقة ثم ينفيها في الوقت نفسه ثم يعود لتأكيداها، والترحيب بالذي سيأتي منها في مستقبل الأيام، وما الذي سيقوم به حزب الإخوان في هذا الحوار، وما هو دور الجماعة نفسها وهل هذا غير هذا؟!



قبل أن تسقط في يدي وثيقتان مهمتان عن الحوارات (الإخوانية - الأمريكية) كان أمر هذه الحوارات محيرًا، المرشد ينفي، والحوارات

مستمرة، الإخوان يرحبون بالأمريكان ويمتنعون عن اللقاء، ليس هذا فقط، بل يحاول الأمريكان بشق الأنفس اختراق الإخوان والتعرف عليهم من الداخل خشية الثورة الإخوانية، والإخوان يخرقون الأمريكان من المحيط إلى المحيط، وبطريقة هادئة، عبر مجموعات من المتوطنين الإخوان، ليس مهماً كونهم مصريين أو فلسطينيين، أو حتى عراقيين أو كويتيين المهم متوطنين، أي إخوان أمريكيان، وهؤلاء يلعبون أدواراً للإخوان في غاية الأهمية، أعتقد أنها مكتهم من اختراق إدارة أوباما على نحو أن تتركب «هوما عابدين» سليفة الأسرة الإخوانية، أذني «هيلاري كلينتون» وزيرة الخارجية الأمريكية، غداة تشكل المشهد المصري بعد ثورة 25 يناير، وعلى حين يفتقد كل الأطراف مساحة تأثير على الإدارة ومحطة توجيهه، كانت هيلاري تعتمد إلى النزوع للحكم الإخواني في مصر، مدفوعة بحماسة هوما عابدين، وهنا يبرز دور المتوطنين الإخوان الأمريكيان، وهو ما سنكشف عنه لاحقاً في سياق العمليات التمكينية الإخوانية في الولايات المتحدة الأمريكية، فالإخوان يطمحون إلى أستاذية العالم، فلا بد من اختراق القطب الكبير من الوريد إلى الوريد، من المحيط إلى المحيط، عبر سلسلة من المراكز الإسلامية، والأسماء التي برزت إعلامياً في سياق المجتمع الأمريكي، بل إن أحد أهم هذه الأسماء يقبع الآن في مكتب حركة حماس في القاهرة، وأقصد به الدكتور موسى أبو مرزوق، القيادي الحمساوي المعروف، وهنا نوضح لماذا اختارته حماس على عين قادتها ليتولى أمر الحركة الإخوانية في القاهرة، فهو ليس بغريب بل ابن الحركة الإخوانية، ابن الجماعة، وواحد من أبرز

المتوطنين الإخوان في الغرب الأمريكي حسبما يفصح الأستاذ محمد مهدي عاكف، في تقرير حرره بقلمه عن الأوضاع الإخوانية في أمريكا على النحو التالي ونصًا وبدون تدخل منا، سوى تصويب الأغلاط النحوية والإملائية لاستقامة المعنى والمغزى، هكذا يكون التعامل مع ما يخطه الإخوان.. وهنا صورة عن الأوضاع الإخوانية في أمريكا حسب الواقع المعيش، بقلم مهدي عاكف.



يقول عاكف نصًا:

يسيطر الآن على اهتمامات الإخوان هناك الموضوعات العلنية والسرية بشكل واضح، ولم يقتصر الأمر على الإخوة المسئولين ولوبيين المستويات الأولية (نقيب أسرة وما فوق) بل أصبح حديث كل القاعدة، وتساؤل كل من له صلة بالعمل حتى ولو كانت صلته محدودة، وما من لقاء التقيت فيه بالإخوة إلا وطرح هذا الموضوع بشكل مكثف وبالحاح شديد على الرغم من محاولاتي تهوين الأمر، والتأكيد على وحدة الصف، والالتزام بأداب الجندية.

الموقف العام لأغلبية الإخوان من القاعدة وإلى مستوى أغلب القمة هو رفض التوجه إلى العلنية، ولهم في هذا تعليقات متعددة منها: أن الغالبية طلاب ومعظمهم سيرجع إلى بلده وفي ظهوره خطر عليه، ومنها أن الإعلان لن يفيد الدعوة بشيء إلا إذا كان تحت اسم «الإخوان المسلمين» وهو ما

يرفضه الداعون إلى العلنية، ومنها أن ذلك سوف يؤدي إلى تحفز السلطات المحلية في أمريكا؛ مما قد ينتج عنه موقف مضاد ضد الجماعة، ومنها أن الإخوان سوف يفقدون سيطرتهم على المنظمات الإسلامية التي تقود العمل الإسلامي في أمريكا مثل الإسنا ورابطة الشباب المسلم العربي، والوقف، وغيرها.. إذ إن هذه المؤسسات تضم في إطارها كل المسلمين مع اختلاف توجهاتهم وتمايز الإخوان من خلال تنظيم جديد يثير العصبية الفكرية ضد الجماعة، ومنها أنه ما دام التنظيم الجديد لن يحمل اسم الإخوان - وهو ما أكدته دعاة العلنية - فلا داعي له؛ حيث إن قبضة الإخوان على المؤسسات الإسلامية العامة قوية، ويمكن العمل على زيادة الفاعلية من خلال هذه المؤسسات دون إثارة أوجع.

كان طبعاً أن أتصل ببعض الإخوة المسئولين لأوضح لهم ما لمسته، وأستطلع منهم الحقيقة وكيفية معالجة موقف كهذا.. وفعلاً تحدثت في هذا مع الإخوة:

الأخ الأستاذ/ هاني صقر - وهو يقوم بمسئولية رئيس مجلس الشورى⁽⁶⁾.

الأخ الأستاذ/ موسى أبو مرزوق - وهو المسئول العام عن الجماعة⁽⁷⁾.

الأخ الدكتور/ أحمد القاضي - وهو المسئول السابق وحجر الزاوية في التوجه نحو العلنية⁽⁸⁾.

الأخ الأستاذ/ عبد المتعال الجبري - وهو مسئول التربية في التقسيم الجديد⁽⁹⁾.

الأخ الدكتور/ حسين إبراهيم - وهو عضو في مجلس الشورى⁽¹⁰⁾.

الأخ / سليمان البحيري - وهو من الإخوة أصحاب الرأي ومحل استشارة الجميع⁽¹¹⁾.

وقد كانت توجهات هؤلاء جميعًا مختلفة في أمور، وبينها اتفاق في بعض الأمور:

الأخ هاني صقر:

يرى أن العلنية ستسبب إشكالات متعددة أغلبها يتفق مع ما ذكرته في البند «2» ويرى أنه إذا كان لا بد من العلنية فحتى يتحقق التمايز وتتأصل الهوية والولاء، لا بد من إعلان اسم الإخوان على الرغم من مخاطر ذلك كما ورد سابقًا.

وموقفه قائم على عدم الثقة مطلقًا في أصحاب معهد الفكر، وهم في رأيه أصل هذا التوجه الجديد، ويرى أن الدكتور القاضي متأثر بهم إلى حد بعيد ويتبنى رأيهم ويدافع عنه، وذلك - حسب قوله - بشكل حرجًا شديدًا للإخوان جميعًا... إذ يهمهم في الدرجة الأولى وجود الدكتور القاضي بينهم قائدًا وموجهًا دون أن يكون له ارتباط بمجموعة معهد الفكر. ويعلل نفور الإخوان جميعًا من هذا التوجه الجديد، بأن دور هذه المجموعة بارز فيما طرح من تصور للعمل من خلال هذا التوجه الجديد، وأكد هذا وزاد من حساسية الموقف أن الذي أعلن التصور وتولى شرحه هو الدكتور جمال برزنجي⁽¹²⁾، وأنه قبل إعلان التصور أشاع ما فيه على أنه واقع مقرر ومحدد المواقف وزمن التنفيذ وخلواته.

ويرى كذلك أن التصور الذي طرحته اللجنة الثلاثية برئاسة الأخ الدكتور نبيل صفوت صيغته ملائمة، وبخاصة أن غالبية الإخوة وافقوا عليها.. ومن مقترحاته للعلاج أن يعالج موقف الدكتور القاضي على حدة، وفي ذلك قضاء على كل ما يثار حول هذا الموضوع؛ إذ إن الدكتور القاضي في رأيه هو المشكلة الأساسية، وبعده عن مجموعة المعهد هو الحل الذي يرضي الجميع.. واقترح أن يوفد مكتب الإرشاد لجنة لحل المشكلة؛ إذ إنها تزداد مع كل يوم تعقيداً.

الأخ موسى أبو مرزوق:

يرفض هو الآخر العلنية، ويرى أن يكون هناك قسم للعمل المحلي، وفعلاً قال إن هذا القسم قد أنشئ، وعهد إلى الدكتور القاضي تنظيمه والإشراف عليه، وأعطى القسم صلاحيات واسعة في كل المجالات من تجنيد وإدارة المؤسسات العامة وتوطين الدعوة، واتخاذ الأساليب التي يراها في أنشطته، لكن الدكتور القاضي مازال يرفض العمل من خلال هذا القسم، كما يرفض العمل من داخل مجلس الشورى، ورفض المسئولية العامة عن الجماعة - على حد قول الأخ موسى - ويقول: إنه أمام الإلحاح على الدكتور القاضي بضرورة البدء في تنظيم هذا القسم، قام بجمع مجموعة من المتوطنين عددهم 33 فقط، وأغلبهم من العاملين في المؤسسات العامة، وتوجهاتهم مع توجهات مجموعة معهد الفكر، على الرغم من وجود فئات غيرهم من أحسن الإخوان - على حد قوله - ويرى أن الرأي المنبثق عن هذه المجموعة

لا يمثل رأي المتوطنين من الإخوان، ويرى أن هؤلاء هم الذين حولوا دعوة التوطن إلى مشكلة السرية والعلنية فيكون الطريق مفتوحاً أمام مجموعة معهد الفكر للسيطرة على الجماعة وتوجيهها من خلال رؤيتهم وتطلعاتهم.

يزيد الأخ موسى أن هذه المجموعة بنت توجهها نحو العلنية واتخاذ الخطوات من خلال مجموعات بذاتها إلى قناعتهم بأن أعضاء المؤتمر التنظيمي وكذلك مجلس الشورى لا يمثلون الإخوان في أمريكا تمثيلاً..... وبالتالي فإنهم لا يستطيعون حل المشكلة، ويرون أن الحل لا بد أن يأتي من القيادة العليا.

وقد أجاب الأخ موسى عن سؤال وجهته إليه بأن المشروع الذي طرح أولاً عن طريق اللجنة الأولى أعلنه الدكتور برزنجي قد وافق عليه مجلس الشورى بالإجماع، فما سبب التراجع بعد هذه الموافقة؟، فأجاب بأن المشروع حين عرض على القاعدة رفض رفضاً باتاً، وعلى هذا أعلن الإخوة في مجلس الشورى سحب موافقتهم، ولما عرض الأمر على المؤتمر التنظيمي لم يحظ إلا بصوتين فقط من ستين صوتاً تقريباً. وعلى هذا تم الاتفاق على تكوين اللجنة الثلاثية برئاسة الدكتور نبيل صفوت.... تصور وسط... وفعلاً طرح هذا التصور ووافق عليه الإخوان جميعاً. ولم يرفضه غير الدكتور القاضي.

يرى الأخ موسى أن المشكلة تتجسد في المخاوف من تسلل مجموعة معهد الفكر إلى مركز القيادة والشكوك حولهم كثيرة، بل بعضها يصل إلى حد التأكد، وهناك علامات استفهام حول علاقتهم بالسعودية..... أن

توجهاتهم كلها خارج نطاق الجماعة، بل يدعمون كل مناوئ لها، ويحضرون مؤتمراتهم ويدعمونهم بالمال الكثير في الوقت الذي لا يسهمون فيه مع الجماعة وأنشطتها بشيء، هذا زيادة على أنهم لا يرون أن لقيادة الجماعة في أمريكا حق الطاعة أو التوجيه، ويستقلون استقلالاً كاملاً يطرحون من خلاله توجهاتهم على أنها توجهات عالمية خاصة لا صلة لها بالدعوة، ومن هنا كانت مخاوف الإخوان منهم، وانتقد الأخ موسى تصعيد الدكتور القاضي للمشكلة خارج إطار أمريكا.

وقد طلب - إذا كانت هناك نية لحضور إخوة مسئولين للإسهام في حل المشكلة - أن يكون ذلك أثناء انعقاد مجلس الشورى وسيكون ذلك يومي 5، 6 من مايو، ويقول: إنه يمكن تأجيل هذا الموعد لعدة أيام لكن يلزم إخطارهم قبل الموعد بوقت كافٍ.

ويرى الأخ موسى أن القضية لو حلت مع الدكتور القاضي لانتهى كل شيء ليظل العمل من خلال الموثوق بهم من الإخوان.

أما الأخ الدكتور/ أحمد القاضي جزاه الله كل خير فقد حضر خصيصاً لمناقشة هذا الأمر إلى نيويورك. وعلى مدى أربع ساعات تقريباً دار الحديث حول المشكلة على النحو التالي:

أولاً: عرض الدكتور القاضي لتاريخ العمل الإسلامي في أمريكا ودور مجموعة معهد الفكر فيه، وبخاصة الدكتور جمال برزنجي أيام أن كان طالباً.

ثانيًا، حدد عدة نقاط، أهمها:

أن عرض المشروع على الإخوة لم يكن أمينًا؛ إذ إنه عرض على أن التنظيم كله سوف يعلن وهو ما لم يطرح، ولم يرد في التفكير.

إن العرض تم على أساس أنه توجهات وتصورات مجموعة معهد الفكر، وأن - الدكتور - قائم عنهم بالعرض والدفاع وهم يتسترون من خلفي، وذلك انتقاص من خبرته وولائه - كما يقول - الأمر الذي يرفضه تمامًا. إذ إن الحقيقة أن هذا رأيه قبل رأي هؤلاء، ولا يعيب رأيه أنه توافق مع رأي الآخرين.

قرر الدكتور القاضي أنه يفهم مجموعة المعهد فهمًا عميقًا لم يصل إليه أحد من الإخوة الثائرين حتى الآن، وتجربته وخبرته ليستا بهذه البساطة التي يظنها الإخوان.

يرى الدكتور القاضي أن العمل في توطين الدعوة لا ينفع فيه إلا المستوطنون وحدهم، وهو لذلك يرى أن يكون العمل خاصًا بهم؛ لأنهم أدرى بظروف البيئة ومتطلباتها وأخبر بشئون الحياة ومشكلاتها في أمريكا.

ويرى كذلك أن التشكيلات الموجودة الآن كنظام للجماعة لا تمثل الجماعة تمثيلًا صحيحًا، وبالتالي لا تصلح لإصدار قرار سليم يتعلق بمستقبل الدعوة في هذه البلاد، إلا أن هذه التشكيلات تتحكم فيها الأغلبية الجنسية بصرف النظر عن أي شيء آخر، وعلى هذا - في رأيه - فإن قرارات المؤتمر التنظيمي ومجلس الشورى وغيرهما لا تعبر عن الحقيقة ولا تواكب الواقع؛ ومن أجل

هذا فقد رفض العمل مسئولاً أو عضواً في مجلس الشورى مادام الوضع على ما هو عليه.

ويرى الدكتور القاضي أن الأصل أن يكون المستوطنون هم التنظيم الأساسي، ومن عداهم يكونون مشاركين من خلال تعليمات التنظيم وتوجيهاته ورؤيته - شأنهم في هذا شأن أي مجموعة وافدة على إقليم من الأقاليم في الشرق - فمهما تكن كثرتها حتى لو فاقت في عددها عدد أبناء الإقليم، فإن تعليمات الإقليم ورؤيته ونظمه تظل منطلق العمل الملزم لهؤلاء مهما يكن عددهم، وهذا - كما قرر وأكد - هو الأصل عنده.

لكنه قبل أن يتنازل عن هذا الأصل بعض الشيء ليعمل من خلال قسم العمل المحلي شريطة تغيير الواقع التنظيمي الموجود بحيث لا تكون الأغلبية هي صاحبة القرار من خلال من تنتخبهم لعلاقات وطنية في الغالب؛ لذا فقد وضع لائحة لهذا القسم تضمنت عدداً من البنود أهمها:

- أن تكون عضوية القسم من المستوطنين الموثقين.
- أن تكون لغة القسم الإنجليزية.
- أن يكون للقسم حريات كاملة في كل المجالات من صناعة القرار ووضع الخطط والبرامج وقواعد التجنيد ووسائل العمل وغير ذلك.
- أن يتم كل ذلك بموافقة المكتب أولاً، ثم مجلس الشورى إن اقتضى الأمر.

• أن يكون رأي القسم هو النافذ فيما لو أن للمكتب رأياً غير رأيه، ويعرض الأمر على مجلس الشورى، فإن وافق القسم نفذ ما يراه، وإلا فإن على مجلس الشورى وهيئة المكتب التنازل عن رأيهم؛ لأن القسم هو المتخصص في مجاله والتخصصات أهم ما يفيد في العمل، ويجب ألا توضع عليها قيود (كما قرر).

ويقرر الدكتور أحمد بأن أحداً من الإخوة القائمين بالعلم حالياً لا يصلح لقيادة أي مؤسسة عامة وبخاصة مؤسسة «الإسنا»، «النيث»، ولا يقوم بهذا بجدارة إلا المستوطنون، وأن لديه من هؤلاء عدداً كبيراً يقومون بهذه المهام، وهم في نفس الوقت من الموثقين توثيقاً كاملاً.

ثم ذكر الدكتور أحمد أنه على الرغم من الجهد الذي بذله في إعلاء هذه اللائحة، فإنه متأكد من أنها سترفض من كل تشكيلات الإخوان؛ لأنها تشكيلات عرقية قبل أن تكون دعوية.

ويرى الدكتور القاضي أنه لا بد من قرار من القيادة العليا في هذا الأمر؛ إذ إن القاعدة لم تعد تحترم رأي القيادة المحلية هناك.

ولما سأله: وكيف تضمن التزام القاعدة بتنفيذ أمر القيادة العليا والشأن كما تقول؟ قال: «أعتقد أنها ستنفذ» وهنا عارضه كل من الدكتور حسين إبراهيم والأخ سليمان البحيري والشيخ عبد المتعال الجبري.

ملاحظة: أصبحت حساسية الدكتور القاضي شديدة جداً بالنسبة لما يشم من الشك في رأيه أو تركيته لغيره، وهو أمر لا بد أن يؤخذ في الاعتبار.

الأخوان الدكتور/ حسين إبراهيم، والأستاذ/ سليمان البحيري: يريان كثيراً مما يراه الدكتور القاضي.

فقد يريدان حلاً وسطاً لا يؤدي إلى تشعب الخلافات، لكنهما لم يبديا تصورًا لحل يمكن أن يكون أساسًا للخروج من هذه المشكلة، وقد كانا من الذين دعاهم الدكتور القاضي للتفاهم في شأن القسم المقترح.

الشيخ عبد المتعال الجبري:

وقد حضر اللقاء مع الدكتور القاضي واستمع إلى عرضه، لكنه لم يبد رأياً فيما عرضه الدكتور القاضي في الجلسة إلا مجرد استفسارات، ومن أهمها استفسار عن مدى ولاء الإخوة الذين ذكر الدكتور القاضي أنهم أهل لتحمل مسئولية المؤسسات العامة بجدارة، وقد قوبل هذا الاستفسار من الدكتور بامتعاض؛ إذ رأى فيه شكاً في خبرته وتقويمه لأفراد، لكن الشيخ عبد المتعال بعد ذلك أبدى وجهة نظره لي على انفراد، وخلاصتها ما يأتي:

• أن مجموعة معهد الفكر لا تمثل الدعوة لا شكلاً ولا مضموناً، وأنهم يحاولون احتواء العمل والسيطرة عليه لتوجيهه حسب ما يريدون وهم غير مأمونين.

• أن الدكتور القاضي مؤازر لهم على طول الخط - حسب قوله - ويتبنى آراءهم، ويستमित في الدفاع عنها، ويتشكك الشيخ فيما ذكره الدكتور القاضي من أنه يعرفهم معرفة تامة ويعلم كل شيء عنهم.

• أن الأخ موسى أبو مرزوق ليس محدد الموقف، فهو مع الدكتور القاضي يوافقه ومع غيره يعلن رفضه.

• أن الأخ موسى يحاول - حسب رأي الشيخ - توجيه التنظيم كله وجهة فلسطينية، بحيث يكون جل النشاط حول قضية فلسطين.

• أن من أسباب الخلل تعصب أبناء الخليج والكويت والعراق وكثير من الفلسطينيين لتوجيهات الأستاذ «الراشد» في التربية والحركة، وذلك يؤدي بهم إلى التحرر من كثير من قواد الالتزام الحركي والمنهجي العام.

ويرى أنه يجب توجه النظام كله هناك إلى التربية أولاً، وبخاصة أن مسئوليته الآن هي التربية.

ويرى أن توجه الدكتور القاضي يعتمد على كثير من الباكستانيين وهؤلاء - حسب قوله - ليسوا على مستوى فقه الجماعة منهجياً ولا حركياً؛ إذ إنهم يتبعون توجهات الشيخ أبو الأعلى المودودي، ويؤثرون التمايز عن العرب، ويدعون إلى سيطرة الإنجليزية على العربية، وهو ما يراه الشيخ عبد المتعال خطراً جسيماً يؤدي إلى مزيد من التفكك والخلل في الثقافة والعلاقات.

وإن كان لي من تعليق فإني أستاذ في طرحه على النحو الآتي:

• الوضع هناك يحتاج إلى تدخل حاسم وسريع يراعي التوازن الذي يجمع بين كل التوجهات حتى لا يعتبر فريق أن القرار مؤيد لجانب دون جانب.

- الواضح من الواقع أن الثقة مفقودة الآن بين الجميع وهو مكن الخطر.
- منهج التربية هناك يساعد على وهن الالتزام؛ إذ إن الجانب الإداري يكاد يسيطر على العلاقات سيطرة شبه كاملة، والجانب التربوي يقوم على أساس المدخل الثقافي ووحدة التوسع فيه توسعاً قد يكون في معظمه غير ملائم لمستويات الإخوة الدعوية، بينما جانب التربية الروحية، وإحياء القيم ومعايشتها، وتأجيل الانتماء للدعوة، وتعميق فقه الجندية وضوابط الأداء، كل ذلك يكاد يكون غير موجود، فالمخيمات والدورات تخلو من هذا تماماً وهو ما رأته وعاشتته، ولعل هذا أحد الأسباب الأساسية في فتح الطريق أمام التعصب للآراء وكثرة المجادلات وحدثها أثناء عرضها مما قد يصل إلى حد تجريح كل طرف للآخر.

- أن العمل السريع - في رأيي - يقتضي الوصول إلى قرار حاسم وملزم يفرض تسكين هذه الخلافات وعدم السماح بالحديث عنها بمجرد حديث، وتشكيل مجموعة تربوية تنشط في طرح المفاهيم الصحيحة لفقه الدعوة، وتعميق قيم الجندية والحب والإخوة والتجرد وصدق القصد والذلة على المؤمنين، على أن تكون وسائل الإمام الشهيد مدخلاً رئيساً في التربية والتوجيه وأن تكون الأساس الذي لا ينازعه سواه منها تكن مصادره.

والأمر يقتضي أن يقوم المسئولون بواجبهم في الاتصال بالقواعد على الأسس السابقة، وأن يتم ذلك بدقة تامة والالتزام متين.

والوضع أولاً وأخيراً يحتاج إلى تكثيف الزيارات إلى هذه البلاد وبخاصة من مصر، وأن تكون مهمة هذه الزيارات التأجيل التربوي قبل كل شيء، والعمل على توثيق علاقات القيادات بعضها ببعض.

الكل هناك مجمع على ضرورة قيام المسؤولين هنا بزيارة قريبة لمعالجة هذه المشكلات، وقد يكون من الموافق ما اقترحه الأخ موسى من موعد انعقاد مجلس الشورى.



الإخوان المتوطنون لم يكتفوا بدورهم في توطيد وضعية الجماعة داخل المجتمع الأمريكي، بل كانوا يهيئون لقادة الجماعة فرصاً للقاء مع جماعات ولوبيات مؤثرة في المجتمع، لإمكان تعرف الأمريكان مباشرة على الإخوان، بل مد جسور التفاهم بين الطرفين، استعداداً لمقبل الأيام، والأيام دول كما يقولون، والأمريكان عادة ما يستعدون للمستقبل بتهيئة أسباب الحاضر.

الخطاب مؤرخ في 24 نوفمبر ووصل إلى «بيروت» وحمله إلى الجماعة إخواني سوداني الجنسية يدعى «حسان»، والاتصالات تمت بوساطة أكاديمي أمريكي يدعى «برادلي» وطلب سفر «عصام العريان» لبيروت لاستكمال الحوار، وصحفي أمريكي يدعى «جون تروتر» سيكمل الحوار مع «محمود عزت» و«خيرت الشاطر» في القاهرة، بل إن الأمريكان يطلبون من الإخوان إقامة «حزب» باكراً، ويعدونهم بالضغط على الحكومة المصرية للموافقة عليه، وتوصي واشنطن الجماعة بطرح مسألة الحوار مع أمريكا على أوسع نطاق حتى يصبح الحوار أمراً واقعاً.

حصلت على صورة الخطاب، وأخضعته كعادتي لاختبارات مصادري داخل الجماعة، وتأكدت من مصداقيته وما جاء فيه، والخطاب أرسل إلى مكتب الإرشاد عبر شاب سوداني يدعى «حسان» إلى أحد قيادات جماعة الإخوان «المحظورة» يرمز للحرف الأول من اسمه (B) أرسله من العاصمة الأمريكية إخواني يدعى (H.A) ويتضمن الخطاب تفاصيل حوارات سرية بين بعض الشخصيات الأمريكية وشخصيات إخوانية ويكشف حقيقة الاتصالات السرية بين الإخوان والأمريكان، والتي ظل الطرفان ينكرانها حتى الآن رغم الغزل الصريح الذي كانت تمر به العلاقات بين الطرفين، ويفصح الخطاب الاتصالات بين الإخوان والأمريكان التي تجري منذ أمد غير محدد، وإن صار مؤكدًا - كما يقول الخطاب - أنها قطعت شروطًا يسهم في صياغة العلاقة بين الطرفين.

وننشر هنا الخطاب نصًا وبالرموز التي عمد محرر الخطاب أن يرمز بها لاسمه واسم المتسلم، مع ملاحظة أنه يفصح عن بقية أطراف الاتصالات على الجانبين، الأمر الذي يبدو غريبًا بعض الشيء، لكنه لزم تسجيله من باب الأمانة الصحفية، ولنترك الخطاب يتحدث عن نفسه وهذا نصه..

URGENT

2005 / 11 / 24

NO: 1

Dear: B

السلام عليكم ورحمة الله

تحياتي وأشواقي لجميع الإخوة.. أما بعد:

كانت للجهود التي بذلها Dr.brounly أثر طيب في تقريب وجهات النظر إلى حد كبير إلا أنه ما زالت هناك بعض الاختلافات في وجهات النظر، وقد ظهر لي أن Mr.Early متعنت إلا أنني أوضحت للأصدقاء الآتي:

- 1 - لن نغير خريطة المنطقة السياسية.
- 2 - نتعهد بالحفاظ على كل المعاهدات والاتفاقيات (أبدى الأصدقاء سعادتهم بتصريحات المرشد عن إسرائيل وقالوا عنه إنه (he is a respectable man).
- 3 - نقبل وجود إسرائيل بالمنطقة (وقالوا إنه ينبغي ألا ننظر إلى إسرائيل كما تنظر الحكومة إلينا فلا هي محظورة ولا نحن محظورون).
- 4 - أوضحت لهم إصرارنا على أن تقوم الإدارة الأمريكية بدعم التحول الديمقراطي بالمنطقة، وقد ظهر لهم من نتائج المرحلة الأولى أننا أصحاب الرصيد الجماهيري، وقد أوضح الأصدقاء:
 - سعادتهم بجرأتنا في تناول قضية الحوار مع أمريكا، وأن التناول كان واقعياً إلا أنهم أبدوا استياءهم من مسألة أن الحوار ينبغي أن يتم عبر وزارة الخارجية المصرية، وقالوا: إننا ينبغي أن نتخلص من هذه النغمة.
 - أوصوا بطرح مسألة الحوار مع أمريكا على أوسع نطاق حتى تصبح

- أمرًا واقعيًا، وقتها لن يبحث الناس عن شرعية الحوار، ولكنهم سيبحثون عن (هذا الجزء غير واضح في الخطاب).
- يجب أن يقدم الإخوان لحزب، وأن يكون هذا في خلال عام، وسيمارس الأصدقاء ضغوطًا على الحكومة للموافقة عليه.
- تدعيم الحوار مع الحزب الوطني والتنسيق معه في القضايا الكلية ولا مانع من الاختلاف في الفرعيات.
- ضرورة الحفاظ على الكيان الحاكم وعدم خلخلته دستوريًا أو شعبيًا، وعدم المساعدة في أي تجمع يسعى إلى إحداث خلخلة للنظام.
- ويتنظر الأصدقاء سفر د. العريان إلى بيروت في النصف الأول من ديسمبر لإكمال الحوار، وإن لم يتم فسيحضر إليكم صحفي أمريكي يقدم نفسه تحت اسم «جون تروتر» بوكالة S.O.M مطلوب أن يجلس مع الشاطر وعزت.

1 - حامل الخطاب الأخ حسان وهو من السودان.

2 - أرجو عدم الثقة بأي شخص من CAIR.

والسلام عليكم ورحمة الله

أخوكم H.A



قبل تحليل الخطاب لا بد من إلقاء نظرة على خريطة الإخوان في أمريكا،

حيث ينقسم الإخوان الأمريكيان إلى قسمين في مؤسستين، الأولى CAIR وتعنى بشئون الجاليات المسلمة، وهي أقرب للجاليات في أنشطتها من المنظمة الأخرى M.A.S، الأحداث في التأسيس والتي يسيطر عليها الإخوان المصريون سيطرة كاملة، ويعتقد أن مرسل الخطاب يتعامل مع المنظمة الثانية M.A.S خاصة أنه أورد تحذيرًا شديد اللهجة في خاتمة خطابه للإخوان في مصر بعدم الثقة بأي شخص من CAIR كما أن المعلومات التي بين أيدينا تشير إلى أن H.A كان إحدى الشخصيات التي قامت على أكتافهم M.A.S وإن كان قد تعرض لمشاكل مع بعض منفذيه في المجتمع الأمريكي وتم تجميده - وليس فصله - لمدة عامين لم يعهد له فيها بأي أعمال حتى تم تفعيله أخيرًا من داخل مصر، ولربما دون العودة لـ M.A.S لاستغلال علاقاته الوثيقة بالأكاديميين في العلوم السياسية ممن يعملون في تقديرات المواقف للإدارة الأمريكية، ولربما شكل هذا الخطاب شرخًا في علاقة الإخوان في مصر بـ M.A.S. المنظمة الأولى CAIR كان لها دور بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتقت الرئيس الأمريكي بوش، وكان للإخوان المصريين علاقات وثيقة معها من خلال القيادي حسان حتحوت (طبيب تخصص نساء وولادة) أحد تلاميذ حسن البنا، لكن إخوان CAIR فصلوه لقطع أي علاقة لهم بالإخوان في مصر، والآن حتحوت مجرد قيادة إسلامية تعيش في الغرب.

M.A.S هي المنظمة التي يجري الإخوان العمل من خلالها، والغريب أن مرسل الخطاب H.A - ولدينا اسمه بالكامل واسم المرسل إليه لكننا ستمسك بنص الخطاب دون اجتهاد منا، خاصة أن المرسل إليه Dr.B -

ينطبق على ثلاثة في مكتب الإرشاد هم على الترتيب الدكتور محمد علي بشر والدكتور محمد بديع والثالث الدكتور رشاد البيومي، وإذا كان بديع ليس له علاقات بالأمريكان، فإن بشر ورشاد كليهما له علاقات واسعة بالآخرين والمحاولات دعوية لتوعية بشر ومكافأته على أدواره المتنوعة، منها عضويته في لجنة الانتخابات واللجنة السياسية.

قراءة في الخطاب:

أولاً: لم يكتب الخطاب على الكمبيوتر ولم يرسل على الإنترنت ولا بالبريد، بل تمت كتابته بخط اليد وعلى أوراق منزوعة من أجندة مكتب أمريكية معروفة تحمل علامة تجارية واضحة IDEA وجرى التسليم يدًا بيد من خلال وسيط سوداني بهدف قطع صلات الإخوان بالخطاب، ولإخفاء مشاركة إخوان مصر في الاتصالات التي قام بها مرسل الخطاب الإخواني الذي يعتقد أنه يحمل جنسية أخرى غير مصرية، وحمل الخطاب وسيط سوداني، وكلاهما على الأرجح ينتمي للتنظيم الدولي الذي اعترف مرشد الجماعة المحظورة مهدي عاكف، بأنه قائم وأنه يتولى رئاسته من القاهرة في حوار مع «المصور» نشر يوم توليته منصب الإرشاد.

ثانياً: أن الدكتور عصام العريان كان مدعواً لاستكمال الحوار في بيروت - وحسب نص الخطاب - إلى أن ينتظر الأصدقاء «الأمريكان» سفر الدكتور العريان إلى بيروت في النصف الأول من ديسمبر لإكمال الحوار، ويلفت الخطاب النظر إلى محور بديل لاستكمال الحوار في حال تعذر سفر

العريان (وهو ما حدث) بأنه سيحضر إلى الجماعة صحفي أمريكي سيقدم نفسه تحت اسم «جون تروتر» gohn trotter بوكالة S.O.M ومطلوب أن يجلس مع الشاطر وعزت (خيرت الشاطر النائب الثاني للمرشد ومحمود عزت عضو مكتب الإرشاد من جناح الصقور في الجماعة المحظورة).

ثالثاً: يبرز من لغة الخطاب أنه ليس الأول، وبالضرورة ليس الأخير، إلا إذا كان انكشاف هذا الخطاب السري سيعدل من طرق الحوار وسبل الاتصالات وطريقة التواصل في حوار، فالخطاب يتحدث عن خطوات حوارية ولقاءات جرى التفاهم عليها من قبل، كما أن القول بأن مستر إيرلي (الطرف الأمريكي) لا يزال متعنّاً يعني أنه سبق الحديث معه والاطلاع على مواقفه، وأنه مازال عليها حتى كتابة هذا الخطاب.

رابعاً: مستر برادلي - حسب المعلومات المتوافرة - هو أستاذ علوم سياسية في إحدى الجامعات الأمريكية، وهو أحد المستشارين السياسيين للإدارة الأمريكية، وله مقالات عدة منشورة في الصحافة الأمريكية يدعو فيها للتقارب والتفاهم مع الإخوان، وبرادلي - حسب الخطاب - يقوم بدور الوسيط الأمريكي في تقريب وجهات النظر، بمعنى أن اللقاءات التي جرت وتجري ليست مباشرة بين الإخوان العراقي وإيرلي الأمريكي لكن عبر برادلي، وأن مسعى الأخير كان له أثر طيب في تقريب وجهات النظر، وإن كانت لا تزال هناك خلافات عميقة بين الطرفين وإن تمت إزالة بعض منها، وحديث الإخوان العراقي يؤكد أن برادلي شخصية أكاديمية أمريكية، ويتسق هذا مع علاقات الإخوان العراقي.

خامساً: هناك طلبات أمريكية من الإخوان تقضي بطرح مسألة الحوار مع أمريكا على أوسع نطاق حتى تصبح أمراً واقعاً، وقتها لن يبحث الناس عن شرعية الحوار، ولكنهم سيبحثون المعلومات عن... (آخر ثلاث كلمات غير واضحة في صورة الخطاب بين أيدينا) وتلك خطة واضحة المعالم ويجري تنفيذها من قبل الدكتور محمد حبيب النائب الأول للمرشد، والدكتور عصام العريان المتحدث الرسمي، على نطاق واسع، ويمكن رصد نحو 20 مقالاً وتحليلاً للحوارات بين الإخوان وأمريكا في صحف خاصة وحزبية.

سادساً: الأصدقاء في واشنطن (لاحظ كلمة الأصدقاء في نص الخطاب) أبدوا سعادتهم بتصريحات المرشد، محمد مهدي عاكف عن إسرائيل، وقالوا عنه he is respectable man لأنه قال «نقبل وجود إسرائيل بالمنطقة»، وقالوا - أي الأصدقاء - إنه ينبغي ألا ننظر - كإخوان - إلى إسرائيل كما ننظر الحكومة إلينا، فلا هي محظورة ولا نحن محظورون، ولعل إسراع المرشد بلحس كلامه عن المحرقة ووصفها بالأكذوبة يأتي في إطار الحفاظ على صورته كرجل جاد وموضوعي في نظر الوسطاء الأمريكيين.

سابعاً: دعا الإخواني مرسل الخطاب، والذي يتولى الاتصالات بالأمريكان أو بتكليف من الجماعة في مصر، إلى دعم التحول الديمقراطي في المنطقة، وقد ظهر لهم من نتائج المرحلة الأولى في الانتخابات أننا أصحاب الرصيد الجماهيري، ويكمل الوسيط أن الأصدقاء أبدوا استيائهم من مسألة أن الحوار ينبغي أن يتم عبر وزارة الخارجية المصرية، وقالوا ينبغي أن نتخلص

من هذه النعمة، وواضح أن الإخوان يخاطبون العقلية الأمريكية بما تفهم من الاعتراف بالواقع، بغض النظر عن كون الجماعة محظورة أو غير محظورة.

ثامنًا: أن واشنطن متيقظة لخطط الإخوان؛ ولذا كان واضحًا أنهم بالنسبة لها مرحلة مؤقتة، وأوصى الأمريكان الإخوان بضرورة الحفاظ على الكيان الحاكم، وعدم خلخلته دستوريًا أو شعبيًا، وعدم المساعدة في أي تجمع يسعى إلى إحداث خلخلة للنظام، وهذا يفسر انسحاب الإخوان من مظاهرات «كفاية» والقوى الوطنية وتجمع الأحزاب المصرية، والتنسيق مع عدد من مرشحي الحزب الوطني الحاكم في بعض الدوائر، وطالب الأمريكان الإخوان أيضًا بتأسيس حزب من خلال إطار عام (فسره بعض الخبراء بأن يضم أقباطًا ونساء وأن يحمل الصفة المدنية وليست الصفة الدينية) وستكفل واشنطن بالضغط على الحكومة المصرية بالموافقة عليه، وأوصت بضرورة تدعيم الحوار مع الحزب الوطني، والتنسيق معه في القضايا الكلية، ولا مانع من الاختلاف في الفرعيات، وفي المقابل تعهد الإخوان بعدم تغيير خريطة المنطقة السياسية، وتعهدوا أيضًا بالحفاظ على كل المعاهدات والاتفاقيات وقبول وجود إسرائيل.

تاسعًا: لاستكمال الحوار أوصى الإخواني مرسل الخطاب بضرورة سفر الدكتور عصام العريان إلى بيروت، وهو ما يعني أن العريان له دور في الحوار.

عاشرًا: إرسال الصحفي «جون تروتر» إلى القاهرة، والتوصية بأن

يلتقي خيرت الشاطر النائب الثاني ومحمود عزت، يتفق مع ما قاله مرشد الإخوان في حوار سابق له مع «المصور» بأنه لا يرفض لقاء الصحفيين والباحثين، واشترط للقاء مسئولين أمريكيين أن تتم اللقاءات عبر وزارة الخارجية المصرية، وهذا ما اعتبرته واشنطن نغمة مرفوضة ومزايدة، خاصة أن الحوارات السرية ساخنة ولا بد أن تظهر للعلن حتى تتجنب الإدارة الأمريكية الحرج السياسي أمام الحكومة المصرية إزاء الخطاب والحوار، وانقسم مكتب الإرشاد إلى فريقين مع وصول الخطاب وبه بشائر الحوار مع الأمريكيين، فريق استحسن الحوارات وطالب بتفعيلها والاستمرار في استخدام هذه القناة وفق النتائج المشجعة التي يحصل عليها المفاوض الإخواني، وضم هذا الفريق كلاً من محمود عزت وخيرت الشاطر وعصام العريان ومحمد حبيب ومحمد علي بشر، ورفض الفريق الآخر الذي يضم الشيخ محمد هلال القائم بأعمال المرشد أثناء خلو المنصب بعد وفاة الهضيبي، وعبد المنعم أبو الفتوح الذي ارتأى في الأمر خطراً داهماً على الجماعة وليس لمصلحتها، إلا أن الفريقين اتفقا على ضرورة إحاطة الموضوع برمته بسرية تامة؛ إذ إنه لو تم افتضاحه فسيؤدي إلى التأثير سلباً على الجماعة، وتم التنبيه على من يلتقي الصحفي «جون تروتر» أن يؤكد أن سرية الحوار أهم لدى الإخوان من استمراره.

هوامش

(1) الانتخابات الرئاسية المصرية جرت على جولتين الأولى في مايو 2012 والثانية في يونيو 2012، والتي جرت فيها الإعادة بين د. محمد مرسي والفريق أحمد شفيق. امتلأت جولة الإعادة بعلامات استفهام لا تزال غامضة لدرجة تفوق القدرة على تفسير واضح، حتى إنها تصبغ الانتخابات ككل بعدم الصحة والتشكيك في نتائجها النهائية، ليس فقط بسبب منع تصويت الأقباط في بعض قرى الصعيد، ولا نتيجة المناخ الإرهابي الذي أجاد الإخوان صنعه ليحيط بالناخبين - إذ قالوا إنه حال انتخاب شفيق فسوف يشعلون البلد - وإنما أيضًا لما قدم بشأنه بلاغ للنيابة وقتئذ، حول تسويد مليوني بطاقة انتخابية لصالح الدكتور مرسي في المطابع الأميرية، وهو الأمر الذي لم يعد أحد يتكلم فيه اليوم ولا نعلم مصير هذه البلاغات حتى اللحظة، وقد تصدى لإعلان هذه الأمور كل من د. سعد الدين إبراهيم عبر مراقبة جمعياته «ابن خلدون» لأعمال الانتخابات والزميل ضياء رشوان نقيب الصحفيين الحالي.

(2) الأستاذ الدكتور محمود سيد عبد الله غزلان عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين والمتحدث باسم الجماعة وأستاذ بكلية الزراعة جامعة الزقازيق متزوج من شقيقة خيرت الشاطر.

(3) الدكتور محمد سعد توفيق مصطفى الكتاتني (4 مارس 1952) كان رئيس مجلس الشعب المنحل (دورة 2012). مهنته أستاذ علم النبات بكلية العلوم جامعة المنيا، وهو وكيل المؤسسين وأمين عام سابق لحزب الحرية والعدالة (2011) وعضو سابق بمكتب الإرشاد لجماعة الإخوان. أعلن يوم 21 يناير 2012 أنه يعتذر عن عدم

الاستمرار في مهام منصبه كأمين عام لحزب الحرية والعدالة في حال انتخابه لرئاسة مجلس الشعب، وقبلت استقالته. انتُخب رسميًا في الجلسة الافتتاحية للمجلس يوم 23 يناير 2012..

(4) د. رشاد البيومي عضو مكتب الإرشاد بجامعة الإخوان المسلمين ونائب المرشد، ومستول قسم الطلبة بالجامعة، وأستاذ متفرغ بقسم الجيولوجيا كلية العلوم جامعة القاهرة.

(5) المهندس سعد عصمت محمد الحسيني (مواليد 18 فبراير 1959) محافظ كفر الشيخ الحالي وعضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان مهندس مدني وعضو مجلس الشعب (الدورة البرلمانية 2005 - 2010) عن دائرة المحلة الكبرى، ونائب المتحدث الرسمي للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، ويعمل مهندسًا استشاريًا، ورئيس مجلس إدارة مكتب «الدائن الهندسي» بالمحلة الكبرى، انتخب في يونيو 2008 عضوًا بمكتب الإرشاد بجامعة الإخوان.

(6) كان هاني صقر يقوم بدور المسئولية عن مجلس الشورى في الولايات المتحدة.

(7) الدكتور موسى محمد محمد أبو مرزوق، وهو أحد قادة حركة حماس الفلسطينية، ولد في عام 1951 في مخيم رفح الفلسطيني بمدينة غزة، ويشغل حاليًا مركز نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

(8) أحمد القاضي، هكذا كتبت عدة مواقع إلكترونية إخوانية عن هذا الرجل عندما توفي (.. نعى مسلمو أمريكا الدكتور أحمد القاضي «رائد العمل الإسلامي» في الولايات المتحدة، الذي توفي بعد حياة حافلة في مجال العمل الدعوي والنشاط الإسلامي البارز، والتي كان لها عظيم الأثر داخل الأقلية المسلمة، والمجتمع الأمريكي بشكل عام). وقد توفي الدكتور القاضي يوم 11 أبريل 2009 في ولاية فلوريدا الأمريكية عن عمر يناهز 69 عامًا.

(9) عبد المتعال الجبري، تلميذ الإمام البنا ورفيق حياته، وُلد بمركز الإبراهيمية بمحافظة الشرقية في عام 1926م، حصل على ليسانس اللغة العربية وآدابها والعلوم الإسلامية من كلية دار العلوم بالقاهرة، ثم دبلوم التربية وعلم النفس من كلية التربية جامعة عين شمس، كما حصل على دبلوم الدراسات العليا في النحو، ثم حصل على الماجستير ثم الدكتوراه في العلوم الإسلامية تخصص التاريخ والحضارة الإسلامية من كلية دار العلوم. عمل بالتدريس ثم تفرغ للدعوة الإسلامية وهاجر إلى أمريكا

الشمالية يشير بالإسلام. حوكم الشيخ الجبري في القضية الخامسة مع الهضيبي، ومأمون في أحداث 1965م، وحكم عليه بستين، وأفرج عنه بعد وفاة عبدالناصر بتهمة إحياء جماعة الإخوان المسلمين. اعتقل في أحداث سبتمبر 1981، قبل اغتيال السادات ظناً أنه المرشد الخفي لجماعة الإخوان المسلمين، واستقر به المطاف داعية إلى الله في الولايات المتحدة، وبقي في ولاية «نيوجرسي» اثني عشر عاماً يدير المركز الإسلامي، وتوفي بعد أربع سنوات من المرض عام 1995م.

(10) حسين إبراهيم، حسين محمد إبراهيم حسين (مواليد نوفمبر 1959 بحي القباري بغرب الإسكندرية) هو سياسي مصري ينتمي لحزب الحرية والعدالة وأمين عام الحزب منذ يناير 2013. انتخب عضواً بمجلس الشعب عن دائرة مينا البصل بالإسكندرية خلال دورتي عام 2000 و2005 وكان نائباً لرئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين خلال برلمان 2005. وانتخب مجدداً لعضوية مجلس الشعب 2011-2012 عن حزب الحرية والعدالة واختير زعيماً للأغلبية بالمجلس. فاز بمنصب أمين عام حزب الحرية والعدالة في 10 يناير 2013 بعد أن حصد 39 صوتاً مقابل 21 صوتاً لحلمي الجزار.

انتخب في سبتمبر 2008 رئيساً للمكتب الإداري للإخوان المسلمين بالإسكندرية خلفاً لأسامة نصر الدين الذي تم تصعيده عضواً بمكتب الإرشاد بالجماعة. استقال من موقعه الإخواني عقب انتخابه أميناً عاماً لحزب الحرية والعدالة بالإسكندرية ولحقه المهندس مدحت الحداد. وهو رئيس مجلس إدارة مركز حوار للتنمية والإعلام والأمين العام للجنة الشعبية لمناصرة شعب العراق وعضو مؤسس للتحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير.

وعن مواقفه السياسية، عُرف عنه دعمه للقضية الفلسطينية من خلال منصبه كنائب لرئيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين وعضويته للأمانة العامة بمنتدى البرلمانيين العرب، فضلاً عن كونه عضواً مؤسساً لرابطة البرلمانيين العرب المدافعين عن القضية الفلسطينية.

(11) سليمان البحيري: رئيس شركة بيت المال بأمريكا.

(12) جمال برزنجي: مفكر عراقي، نائب رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي، Islamic thought.

دولة الخلافة الإخوانية

رحلة طويلة قطعها الإخوان من أجل تحقيق الحلم الذي بثه فيهم مرشدهم الأول حسن البنا، حلم استعادة الخلافة، ولكن الذي غاب عنهم خلال هذه الرحلة هو القيم الحقيقية التي لا تقوم الدولة العادلة إلا بها، فأصبح الأمر مختلطاً عندهم، هل شعار الدين الذي رفعوه، وحلم الخلافة الذي تحدثوا عنه، هو حكم من أجل الدين، أم دين من أجل الحكم؟ أذكر عبارة قالها سيد قطب⁽¹⁾ وهو يتحدث عن الحروب الصليبية، ظلت هذه العبارة عالقة في مخيلتي لم تفارقني قط... «هل الحروب الصليبية كانت استعماراً من أجل الصليب أم صليبياً من أجل الاستعمار؟» إجابة سيد قطب كانت كاشفة عن أن الدين لم يكن له وجود في ضمائر الذين رفعوا شعار الصليب وهم يتجهون إلى القدس، وأظنك ستجد الإجابة نفسها عن هذا السؤال واضحة من خلال هذا الكتاب، تجدها ظاهرة في وثيقة «التمكين» والوثيقة «الاثنا عشرية»، ووثيقة «فتح مصر».

الدين الذي رفعه الإخوان لا نعرفه! فديننا ليس فيه الكذب والمراوغة والخديعة وعدم تنفيذ الوعود، الدين الذي نعرفه ليس فيه استعلاء ولا تعال ولا فظاظة (ولو كنت فظًا غليظ القلب لانفضوا من حولك) في كتب الطرائف العربية يروي الرواة أن الحجاج بن يوسف الثقفي⁽²⁾ كان خشن الطباع صداميًا متجهماً مؤذيًا، وفي أحد الأيام دخل عليه شاعر من فصحاء العرب، فأخذ هذا الشاعر يلقي قصيدة في مدح الحجاج بأبيات واضحة النفاق، فاستاء الحاضرون في الجلسة من هذا الشاعر ولم يقم الحجاج بمكافأته بل أعرض عنه، ولكن الشاعر المنافق لم يسكت، وهل يعود إلى بيته أو قبيلته خائب الرجاء، لا يحمل إلا خفي الأخ «حنين»، ماذا فعل الشاعر المنافق؟ رفع صوته وهو يقول للحجاج: أنت أفضل من رسول الله - ﷺ - !! فزاد استياء الحاضرين وأمر الحجاج بطرد الشاعر من مجلسه، فقال له الشاعر: على رسلك يا سيدي فأنا إلى سند فيما أقول.. نظر له الحجاج مستغربًا وقال له: قل لنا تفسيرك وإلا قطعت رأسك، فقال الشاعر: إن الله يقول عن الرسول - ﷺ -: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ وأنت فظ وغليظ القلب وما انفضضنا من حولك!!

وجماعة الإخوان مثل الحجاج، تسير على طريقه شبرًا بشبر، عبر تاريخها القديم والحديث، قامت بعمليات اغتيال وقتل وحرق ونهب، وحين تمكنوا أظهروا لنا وجهًا فظًا غليظ القلب، ومع ذلك ما انفض بعضنا إلى الآن من حولهم طمعًا في عطايا الحجاج، وقد تكون هذه العطايا دنیا يصيبها هذا البعض أو وزارة ترفع من قيمته، أو أموالا يقترفها، ولكن

يبدو أن الانفضاض الكامل على مرمى البصر، لكنهم صمم بكم عمي فهم لا يعقلون، فهم لا يبصرون .



نقطة ومن أول السطر وننتقل إلى عبارة جديدة، تحمل فكرة جديدة، عاش الإخوان عمرهم على حلم «إعادة دولة الخلافة الإسلامية» لقنهم حسن البنا أنهم دون غيرهم من سيعيدون حلم هذه الخلافة، ثم سيصلون بها إلى أستاذية العالم، ولكن شيخهم «الخوجة» حسن أفندي البنا مدرس الخط العربي، الحاصل على الشهادة المتوسطة لدار العلوم لم يقل لهم إنه لم توجد خلافة في التاريخ بعد مقتل سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، خدعهم الخوجة حسن أفندي وأفهمهم أن الحكم العثماني كان خلافة وأن كمال أتاتورك⁽³⁾ قضى عليها، في حين أن حكم العثمانيين ومن قبلهم الفاطميون والعباسيون والأمويون كان حكم «أسر» ولم يكن خلافة، ويبدو أن مرشداهم الأول لم يقرأ عليهم الحديث الشريف الذي قال فيه الرسول -ﷺ- إنه «ستكون خلافة راشدة على منهاج النبوة ثم ملكاً عضوياً» خاف شيخهم من هدم الحلم الذي زرعه فيهم، فلم يقرر عليهم هذا الحديث في المنهج الديني، وكيف يقرره عليهم والحديث يحمل نبوءة بأن الأمر سيكون بعد الخلافة حكماً ملكياً

لذلك لم يجد البنا غضاضة من أن يعرض على الملك فؤاد⁽⁴⁾ -سليل الأسرة العلوية- أن يكون خليفة للمسلمين، ولتنتقل الخلافة من آل عثمان «الخلافة

العثمانية» إلى آل محمد علي فتكون «الخلافة العلوية» ولما فشل مسعاه مع الملك فؤاد جرى بحث الخطى على أعتاب قصر الملك الشاب فاروق⁽⁵⁾، ولكن طريق البناء لم يكن ميسراً مع الملوك لأن شخصيته كانت طرفاً في المعادلة، فحسن البناء نفسه كان ينظر لذاته على أنه هو المؤهل لكي يكون خليفة للمسلمين، وما مشوار البناء في أروقة القصور إلا لكي يجعلهم وسيلة من وسائله، وما العلاقة التي حاول أن ينسجها مع الملك عبدالعزیز آل سعود والقبلة على يديه، إلا طريقاً سلكه ليضع من خلاله اللبنة الأولى في حلم الخلافة. يذكر مؤرخ الإخوان محمود عبدالحليم⁽⁶⁾ في كتابه «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ» أن لطفي باشا السيد⁽⁷⁾ -الفيلسوف المصري الكبير ومدير الجامعة المصرية- دخل على الدكتور طه حسين⁽⁸⁾ في كلية الآداب وكان مع طه حسين طالبان، وقبل أن ينصرف الطالبان قال لطفي السيد لطله حسين: من هذان؟ فقال له طه حسين: هذان من الإخوان المسلمين، فقال لطفي السيد مستدركاً: آه أهى تلك الجماعة التي تريد إقامة دولة الإسلام؟.. فقال له طه حسين: لا إنها الجماعة التي تريد استعادة الأندلس!



السؤال الثاني الذي أجاب عنه هذا الكتاب هو: هل يريدونها خلافة إسلامية أم خلافة إخوانية؟.. قد تكون الخلافة هي الحل عند الحركة الإسلامية، لكن عندما وصل الإخوان للحكم أدركنا أن الإخوان هم المشكلة، الحلم بالخلافة الإسلامية أمر مشروع، والحلم بوحدة الدول

العربية والإسلامية كان حلمًا، فخطراً، لكنه إلى الآن لم يصبح احتمالاً، ولكن الإخوان لم يكونوا أبداً هم الحلم، الخلط بين الجماعة والإسلام جعل المعادلة لدى الإخوان مقلوبة، الأصل أن الحلم هو أن تكون دولة الخلافة الإسلامية المنشودة هي أستاذة العالم وسيدته، ولكن الواقع اختلف قليلاً عن الحلم إذ المنشود في واقع الجماعة الآن هو أن تكون جماعة الإخوان هي الخليفة، ثم تكون هي حاكمة العالم وسيدته، وبدلاً من «الإسلام هو الحل» أصبح عندهم «الإخوان هم الحل»!



خطط التمكين كلها تحمل أسراراً، إذا سبرنا غورها، وقرأناها بمنظار الحقيقة فسرى الصورة الحقيقية لتلك الجماعة، جماعة تبحث عن الحكم بكل الوسائل الممكنة، تريد أن تكون هي وحدها الحاكم والمتنفذ، الجماعة «مثل الفريك لا تقبل شريك» لذلك لم تكن تحالفات الإخوان مع القوى السياسية أو حتى مع الفصائل الإسلامية الأخرى تحالفات لها ديمومة، بل كانت تحالفات مرحلية تقضي بها الجماعة وطرها، ثم سرعان ما تنقلب على عودها وتحالفاتها، الجماعة تعيش بشكل كيميائي على نظرية «الضغط الإسموزي» الذي لا يسمح لها بالاختلاط الكامل مع الآخرين، وكيف تختلط وعندها رسائل البناء هي «أم الكتاب»، الضغط الإسموزي يمنع اختلاط ماء البحر بماء النهر، هذا عذب فرات، وذاك ملح أجاج، و«بينهما برزخ لا يبغيان» عندما بحث العلماء في سبب عدم اختلاط ماء البحر بماء النهر قالوا إنه

«الضغط الإسموزي» وعندما بحث الباحثون عن سبب عدم قدرة الإخوان على الاختلاط مع الفصائل الوطنية وجدوا أن السبب هو «رسائل البنا» التي جعلت مشروع الإخوان يختلف عن مشروع الوطن، مشروع الوطن يقوم على امتزاج الأرض بالتاريخ بالواقع، ومشروع الإخوان يقوم على «الفكرة» فحيثما تكون الفكرة يكون الوطن، هذا وطن لا أرض له ولا سماء فوقه، هذا مشروع يقوم على «السياحة في الأرض» بينما مشروع الوطن يقوم على فكرة الدفاع عن الأرض والحياة فيها والانتماء إليها.

رسائل حسن البنا هي الضغط الإسموزي بعينه، يقول فيها إن الإخوان يختلفون عن باقي المسلمين، ففي رسالة «دعوتنا» يقول عن الإيمان: إن إيمان الإخوان يختلف عن إيمان باقي المسلمين، وإسلام الإخوان يختلف عن إسلام أهل الأرض، قال البنا: إن إسلام الإخوان ملتهب يقظ، في حين أن إسلام غيرهم نائم مخدر راح في غيبوبة. جزم البنا في رسالته هذه بما يقول، جزم بأنهم هم فقط الذين يحبون الإسلام ويدافعون عنه ويسعون للعمل به، ولكننا في نظره غافلون مخدرون غائبون.. الأزهر بشيوخه مخدر، رموز المسلمين وكبار علمائهم مخدرون ماداموا لا ينتمون للإخوان، فكيف نطلب من جماعة تنظر لنفسها على أنها صاحبة القداسة أن تختلط ببشر من طين؟.. خطط التمكين كلها ترفع من قدر الجماعة وأظنك وجدت فيها شعورًا متعاليًا بالذات، وإحساسًا متعاضدًا بالكثرة، ورفضًا قاطعًا للآخر، لذلك فإن خططهم ستبوء دائمًا بالفشل، رحم الله امرأ عرف قدر نفسه، والجماعة قدرها عند نفسها أكبر من حجمها الحقيقي، من تواضع لله رفعه، والجماعة تقول

دائماً «نحن نستعلي على الناس بالحق» ولكن الحق لا يستعلي به أبداً، الحق حبيب الرحمن، والرحمن أمرنا ألا نمشي «في الأرض مرحاً إن الله لا يحب كل مختال فخور».



وعندما أراد حسن الهضيبي⁽⁹⁾ المرشد الثاني للجماعة أن يخفف من حدة هذه العبارات أطلق عبارته الشهيرة «دعاة لا قضاة» وجعلها عنواناً لكتاب، ثم قال بعد ذلك عندما خرج من السجن عام 1971: «نحن لا نريد أن نحكم بالإسلام، لكننا نريد أن نُحْكَمَ بالإسلام» إلا أن خطط التمكين لا تدل على أن الهضيبي كان قاصداً ما قاله، أو أنه كان قاصداً ولكن الحواريين من رجاله غيروا من العبارة وهم يضعون خطة «التمكين» وخطة «فتح مصر» فجعلوها: «نحن لا نريد أن نُحْكَمَ بالإسلام، ولكن نريد أن نُحْكَمَ بالإخوان».

ومن أجل أن يحكم الإخوان مصر بالإخوان، ومن أجل الأخوة الكاملة التي ينكرونها ويعاقرونها، بحث حسن البنا عن تكوين الفرد الإخواني، الذي سيؤدي إلى أسرة إخوانية، ثم نصل إلى مجتمع إخواني، ثم دولة، ثم الحلم الكبير، حلم الخلافة، انتهاءً بالحلم الأكبر، حلم أن يتسيد الإخوان العالم، هذه هي معادلة جماعة الإخوان الواضحة، ومن أجلها دخلوا السجون ودخلوا القصور، تحالفوا مع رؤساء وملوك ونقضوا تحالفات واتفاقات، دبّروا مؤامرات ودُبّرت ضدهم مؤامرات، أحبهم الناس وكرهوهم،

رفضوهم وانتخبوهم، تقدموا للأمام وتراجعوا للخلف، جلسوا في العلامي وجلسوا في القاع، «حبة فوق وحبة تحت»، هذا هو الملخص الوافي لتاريخ جماعة الإخوان من الاستضعاف إلى حلم التمكين الذي يقولون عنه إنه يتحقق الآن.



في البدء كان الاستضعاف، جماعة وليدة صغيرة، تخرج إلى الوجود، إلى براري العالم، جماعة لا يتبها إليها أحد، يحركها مرشدها الأول، الخوجة حسن أفندي البنا خوجة الخط العربي في المدارس الإلزامية، ومن الإسماعيلية كان صوت الجماعة الخافت الذي بدأ يداعب آذان الناس.. في البدء كانت الدعوة فقط، لا سياسة ولا حكم، ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، الاستضعاف يجب الصوت الهادي الخافت الذي لا يثير لغطاً، الذي يجب الناس ولا ينفهم أو يثير ريبتهم، الدنيا في المملكة المصرية مزدحمة بالأحزاب والسياسيين، والصوت الدعوى المريح هو الصوت المناسب لهذه الفترة، حسن أفندي البنا كان رجلاً ذكياً حصيفاً، يضع اللبنة في مكانها المناسب وفي الوقت المناسب، موهوب هو من عند ربنا، وبعد سنوات بدأت السياسة تدخل إلى عالم الإخوان، رسائل الشيخ حسن البنا في المؤتمرات السنوية للجماعة أخذت بعداً سياسياً، أفكار سياسية بدأت تظهر في أفق الإخوان، السياسة لها ناسها والبنا رجل دعوة، أما السياسة فهي دعوى، وما بين الدعوة والدعوى خصام قديم، فلا هذا ينتمي لذاك ولا ذاك ينتمي لهذا،

ولكي تكون الدعوة هي المدخل للسياسة، ولكي تكون الدعوة هي طريق الدعوى، فإن الدين هو المدخل، والقضايا الوطنية هي الحل، الاحتلال الإنجليزي مدخل لأهل الدعوة، من ذا الذي ينكر عليهم حشد أنفسهم وتكوين نظام خاص لمواجهة الاحتلال الإنجليزي، من الذي يستنكر حشد المشاعر ضد عصابات اليهود التي توافدت على فلسطين الجريحة السليبية، ولكي نستعيد مجد أمتنا فالطريق هو الخلافة، وطريق الخلافة يجب أن يكون محفوفًا بالجماعة، فالأحزاب أفكارها قومية، أفكارها محلية، والجماعة ضد القومية ولكنها مع الأمية والعالمية، القومية هي قومية الدين لا قومية الجنسية، حتى ولو كانت الخريطة السياسية في العالم لا تسمح إلا بأن الحلم يتمرد على الواقع، و«يتنمرّد» على الحقيقة، ولعل سقف الأحلام يعطي للجماعة شعبية دينية.

حلم الشيخ حسن البنا الذي أصبح لقبه «فضيلة المرشد» بالتمكين، وللتمكن أدوات، وأولى الأدوات الجمهور المنتمى للمنظم، لا يكفي الانتماء، فالطاعة هي دليل الانتماء والتدين، الأخ بين يدي المرشد كالمغسل بين يدي مغسله يقلبه كيف يشاء، هذا هو شعار الأخ الذي تماهى في الجماعة وهو أيضًا شعار الجماعة التي تماهت في المرشد، لا تقرأ كتابًا لأحد الإخوان الذين عاصروا البنا من أول عمر التلمساني إلا وجدته يفتخر بهذه العبارة الصوفية التي تعني التبعية الكاملة بلا تفكير، علاقة المريد بشيخه، علاقة قلب، وإذا دخلت القلوب خرجت العقول، سلم عقلك للمرشد يفكر بدلا منك، تلك هي أدوات السيطرة على التنظيم، وكونوا عباد الله إخوانًا، لا بد أن الشيخ

حسن البنا كان مؤثراً حتى يصبح شيخ مشايخ الطرق الصوفية الإخوانية، ولذلك فإن حسن البنا يقول في ركن الفهم الذي هو من أركان البيعة إن «الفهم هو أن تفهم الإسلام كما نفهمه» ويقول للدكتور عبدالعزيز كامل وهو يدخله النظام الخاص: «دع فهمك للشريعة واهجره وكن مع فهمي أنا»!!



الأداة الثانية كانت في النظام الخاص، المدرب على حمل السلاح، أفراد من أصحاب الثقافة المحدودة، والمشاعر الدينية المشبوبة، ومن المشاعر ما قتل، ومن النظام الخاص من قتل، ولكن النظام الخاص لدى البنا ضرورة لا بد منها، والضرورات تبيح التنظيمات المسلحة، ومع ذلك كانت الجماعة في تلك الفترات من أواخر الثلاثينيات إلى أواخر الأربعينيات، جماعة مستضعفة تحاول أن تخرج من الشرقة، كانت هذه المرحلة هي مرحلة الكر والفر، المناورة والمداراة، اللعب بالسياسة، واللعب على السياسة، استطال النظام الخاص، وقتل واغتال، النقراشي، الخازندار، تفجيرات، محاولة نسف محكمة مصر، فقدت الجماعة أعصابها وانطلقت متمردة لا تلوي على شيء، وما إن كشرت عن أنيابها حتى كشر الملك عن أنيابه، خرجوا من الشرقة ليدخلوا السجون، وبعد اغتيال البنا ظلت الجماعة تائهة، كانت على وشك الانقراض لولا أن الملك فاروق أعطاها قبلة الحياة مرة أخرى، فالسياسة ليس لها عاطفة، وإذا لم تستطع القضاء على جماعة ما فالأحسن لك أن تسيطر

عليها، ومن أحسن من المستشار حسن الهضيبي لكي يكون مرشدًا للجماعة وهو الذي لم تكن له بها صلة، صلته كانت بالملك فاروق أكبر، وصلته من قبل بالملك فؤاد كانت أعظم، فالملك فؤاد هو الذي عين حسن الهضيبي في القضاء، والهضيبي أيضًا هو صهر محمد نجيب باشا ناظر الخاصة الملكية، والصلات قائمة، وفي مقر الإخوان الصّلاة قائمة، وتم تنصيب الهضيبي مرشدًا ليقود الجماعة من السجون إلى الحرية، وتبدأ الجماعة من أول السطر، جماعة مستضعفة مكروهة من الأحزاب السياسية، محبوبة من الملك، وفي الخفاء تبحث عن طريق التمكين، ومن وراء ظهر المرشد انعقدت صلات الجماعة التي كانت متفرقة بتنظيم الضباط الأحرار، فتنظيم الضباط هو الطريق الجديد لتمكين الجماعة.



بثورة يوليو ظنت الجماعة أنها وصلت إلى «التمكين»، وعاشت في نشوة الحلم عامين، ولأنها ضعيفة في السياسة فإنها استحققت صفراً من عشرة، سقطت الجماعة في بحر طموحاتها ورعونتها، استقوت على الضباط الأحرار، ومن يستقوي على السلاح لا ينتظر النجاح، ودخلت الجماعة من جديد إلى السجون، ليتوقف الحلم في فاصل ثم نعود، وبعد الفاصل نعود الجماعة في عهد السادات، ونبدأ بالسطر من أوله، فترة راحة ونشوة وحلم مرة ثانية بالتمكين، وصفرة على عشرة في السياسة، ومن حلم التمكين إلى الصدام، لنعيد الدرس من الألف إلى الياء، لا يلدغ مؤمن من جحر مرتين

والكتيس بالشدة على الياء من دان نفسه ولكن الإخوان لا يدينون أنفسهم،
الخطأ دائماً من الآخرين.

وتاني تاني تاني، راجعين لنفس السيناريو الذي أصبح مملاً ومحفوظاً من كثرة التكرار، والتكرار يعلم الشطار، ولا شاطر في الإخوان وقتها ونعود إلى الحلم في عهد مبارك، وحلمك يا شيخ بديع، حلم التمكين، و«التمكين» يجب أن يسبقه «الفتح»، والانتخابات البرلمانية هي «حلم الفتح»، في أول عهد مبارك صلح وسمن على غسل وسياسة الضوء الأخضر وصلات واتصالات، وفي منتصف عهد مبارك أبواب مغلقة وسوء تفاهم وصدام ومحاكم عسكرية وسجون، ليعود الإخوان إلى الشرقة، ولكن مساحة الحرية في العالم، ذلك العالم الذي أصبح مفتوحاً للجميع، تسمح للإخوان بمساحة من الهواء وكمية من الضوء لا بأس بها، والبرلمان هو بوابة الهواء والضوء، والنقابات هي وسيلة الإخوان للحصول على شرعية والتحرك الجماهيري، ومن النقابات كان «الفتح»، ولا بأس من بعض المقاعد في البرلمان، قليل من المقاعد تُصلح معدة النظام وترضي شبق الإخوان، ولكن الحلم مساحته ممتدة، ليس الخلافة فقط ولكن استعادة «الأندلس» وتسيّد العالم، لذلك وجب التنظيم الدولي، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والتنظيم الدولي سيكون له الدور الأكبر في تجميع الشتات، وقت الاستعادة ستجدهم من كل حذب ينسلون، سيخرجون في كل دولة عربية ويتسيّدون عليها، ثم لا مانع بعد «التمكين» في عدة دول من عمل اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي، خلافة على النسق الدولي الجديد.



وندخل إلى عهد جديد، عهد الثورات، ثورات الربيع العربي، من تونس، إلى مصر، ومن مصر إلى ليبيا، ومن ليبيا إلى سوريا واليمن، وهلم جرا، نأتي إلى ثورة يناير، طبعًا وفقًا للمعروف هي ثورة لم يقم بها الإخوان ولكنهم انضموا لها عندما استيقنت أنفسهم أنها من عند الشعب وأن مآلها النجاح، وكانت الثورة بالنسبة للإخوان هي «الفتح»، إنا فتحنا لكم بلدًا طيبًا، وأصبح الإخوان في المشهد كله، من أول الاستفتاء على تعديل الدستور إلى مساحة الحرية وتأسيس حزب شرعي يدمجهم في الحركة السياسية والحياة المدنية، ومقرات للجماعة تسد عين الشمس في كل مكان وكل حي، مصر مفتوحة أمامكم، بالأحضان يا مصر، ومن الخضر ما خنق، وما بين الخائق والمخنوق عشرة عمر.

تونس سبقتنا في الانتخابات، نجح الإخوان هناك نجاحًا كبيرًا، لن نبحث عن أسباب النجاح ولكن على الهامش نقول إن تونس كانت علمانية بشكل قح، علمانية تحارب الدين، والشعب هناك من الشعوب الطيبة المتدينة، يشهد لهم «جامع الزيتونة»، جامع وجامعة، أكبر جامع عربي بعد الأزهر الشريف، وبعد تونس نجح الإخوان في المغرب نجاحًا كبيرًا، ومن قبلهما كانت حركة «حماس» الإخوانية في فلسطين، وليبيا رغم خلافات الشوار وقاتلهم إلا أن الإخوان هناك هم أصحاب النصيب الأكبر، فقد عانوا من اضطهاد القذافي سنوات حكمه كلها، هم الآن هناك على العين والرأس وفي المقدمة، نفس الملامح الإخوانية تتشكل في سوريا.

ولكي تكتمل دائرة «التمكين» يجب أن تكون الإجابة هي: بسم الله الرحمن الرحيم.. الإجابة: مصر.

وفي مصر سالت الملايين من جنيهاات الإخوان في انتخابات البرلمان، كله يهون والانتخابات تتم، هكذا كانت خطة فتح مصر التي كتبوها عام 2005 الانتخابات هي الوسيلة، وإذا وصلنا بالصندوق فلن نخرج بالصندوق أبدًا، مرشداهم السادس مأمون الهضيبي قال ذلك عام 1999: «إذا وصلنا للحكم لن نتركه أبدًا» لا صندوق ولا غيره، فكيف بوسيلة أرضية أن تخرج جماعة سماوية من الحكم، لذلك وعند الصندوق الذي سيضعهم على الكرسي لا أهمية في مصر لأي شيء آخر، الانتخابات دونها الموت، فهذا هو حلم حسن البنا يكاد يكتمل، صيحات شباب الإخوان على شبكة «الفيس بوك» تتصاعد إلى عنان الإنترنت فرحًا وصخبًا، لن يوقفنا التحرير وثواره عن حلم العمر، البرلمان هو كعبتنا والموت في سبيل العضوية أسمى أمانينا، ورغم أن البرلمان رئاسي لا يشكل فيه البرلمان حكومة لكن للإخوان وقتها رأيًا آخر، تصر بحاجاتهم: سنشكل الحكومة، تشكيل الحكومة في منتهى الأهمية عندهم حتى يعلن المرشد بديع قيام «جمهورية الإخوان الإسلامية»، «فتح مصر» كانت وثيقة لخير الشاطر، وفتح مصر حاليًا هو خطة الإخوان المرئية للجميع لم ينكروها بل يؤكدونها، فلنستمع لمحمد مرسي عندما كان رئيسًا للحزب أيام انتخابات البرلمان، ماذا قال لشباب الإخوان في بيان أصدره لهم: لا تنزلوا من جبل «أحد» فما زالت الغزوة قائمة، لا تبحثوا عن الغنائم الآن، هذه هي «غزوة التمكين» إذن، وعضو مكتب الإرشاد القديم جمعة أمين بدوره يقول للإخوان: أنتم في رباط على ثغر من ثغور الإسلام، غزوة هي انتخاباتهم بين المسلمين وكفار قريش، الاستقطاب الديني على أشده،

هذا مسيحي وذاك علماني متعفن، وهذا ليبرالي منحل، كلنا خارج دائرة الإسلام وهم أهل التوحيد! حتى لو حدثت بعض تجاوزات في الانتخابات «فلا شيء يهم» على رأي الراحل إحسان عبدالقدوس^(١٥)، في عهد مبارك التجاوزات جريمة يجب من أجلها حل مجلس الشعب وإعادة الانتخابات سبع مرات، وتجاوزاتهم التي شهد بها العالم «قليل من الماء يطهرها» تزوير مبارك كفر وتزويرهم قربي لله!.

وبالخطاب الديني وملايين الجنيهاات التي لا حصر لها والدعايات باهظة التكاليف وتوزيع المواد التموينية في الأحياء الفقيرة وجيش الدعاية المكون من عشرات الآلاف من الإخوان الذي يقوده خيرت الشاطر، والظهور الإعلامي المكثف مدفوع الأجر أحياناً ظن الإخوان أنهم قطعوا شوطاً كبيراً من أشواط السعي نحو الحكم، هذه هي خطواتهم الأولى نحو التمكين، وبعد البرلمان دلفوا إلى انتخابات الرئاسة بعد أن كانوا قد أخذوا عهداً على أنفسهم ليصر منها مصباحين، ولا يستثنون، قالوا لن نخوضها، هي علينا حرام، ولكن لأمریکا رأياً آخر ومكاملة راشد الغنوشي لمحمد بديع كان لها فعل السحر، كيف تتركونها يا بديع للعلمانيين، التفاحة على الشجرة أمامكم فاقطفوها، حتى ولو كانت التفاحة تتدلى من الشجرة المحرمة، ولكن الضرورات تبيح المحرمات، والحكم ضرورة.



كان الجزء الثاني من خطة التمكين وفتح مصر هو الوصول لكرسي

الرئاسة، والشاطر هو حلم الإخوان وغايتهم، لكنها أفلتت من الشاطر، لا ضير، فمرسي موجود وهو على العهد قائم، وبقليل من الأمريكان يصل الإخوان للحكم، فمن الشرع — وفقاً لفقه الشيعة — يجوز زواج المتعة، وانعقد العقد بين الطرفين، كل طرف له الحق في التمتع بالآخر حتى حين، ومن أجل التمكين يذهب الإخوان إلى أمريكا بعد أن كانت أمريكا في شعارات الإخوان يجب أن تذهب للجحيم! ولكن طريق أمريكا سيؤدي الآن إلى التمكين لا الجحيم، وبعد التمكين الكامل وفرض السيطرة تحلم الجماعة بـ «أمية الإخوان» يقولون إنهم يدخلون بنا إلى عهد القومية الإسلامية، عهد «طظ في مصر» وليحكمنا حاكم من إندونيسيا أو ماليزيا كما قال المرشد السابق، ننتظر الآن الاتحاد الإسلامي بين مصر وتونس وليبيا وسوريا والمغرب واليمن، ومحمد بديع ينظر بشغف لمنصب المرشد الأعلى للدولة وسادس الخلفاء الراشدين، وخيرت الشاطر ينتظر على أحر من الجمر منصب الأمين العام لهيئة الخلافة الإخوانية الراشدة، ولكن لمشروع الوطن قولاً آخر، صحيح أنه لم يتعاف بشكل كامل، وصحيح أن بعض رموزه فقدوا قدرتهم على التأثير على الجماهير، ولكن الإخوان يُسدون لنا ومشروعنا الوطني صنيعة كبيرة، فهم يعيشون على الاستعانة بأهل الولاء، وأهل الولاء لا كفاءة لهم، وقيادات الإخوان قدراتهم محدودة وعقلياتهم تنفيذية، ومشاكل مصر ضخمة، الإخوان يُسدون لمشروع الوطن خدمة كبيرة بفشلهم، ومع الوقت يزداد نضوج حركة الشارع الوطني وستخرج من رحم الشارع قيادات وطنية خالصة لاشية فيها، وسيظل حلم التمكين حلماً في خيال الفاشلين، وفتح مصر خاطراً في ضمير المتطرفين الذين لا يرون إلا أنفسهم.

هوامش

(1) سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي (9 أكتوبر 1906م - 29 أغسطس 1966م) كاتب وأديب ومنظر إسلامي مصري وعضو سابق في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين ورئيس سابق لقسم نشر الدعوة في الجماعة ورئيس تحرير جريدة الإخوان المسلمين، ولد في قرية موشا وهي إحدى قرى محافظة أسيوط بها تلقى تعليمه الأولي وحفظ القرآن الكريم ثم التحق بمدرسة المعلمين الأولية بالقاهرة ونال شهادتها والتحق بدار العلوم وتخرج عام 1352هـ - 1933م. عمل بوزارة المعارف بوظائف تربوية وإدارية وابتعثته الوزارة إلى أمريكا لمدة عامين وعاد عام 1370هـ - 1950م. انضم إلى حزب الوفد المصري لسنوات وتركه على أثر خلاف في عام 1361هـ - 1942م وفي عام 1370هـ - 1950م انضم إلى جماعة الإخوان المسلمين وخاض معهم محنتهم التي بدأت منذ عام 1954م إلى عام 1966م وحوكم بتهمة التآمر على نظام الحكم وصدر الحكم بإعدامه وأعدم عام 1385هـ - 1966م.

(2) أبو محمد الحجاج بن يوسف الثقفي (41هـ - 95هـ) سياسي أموي وقائد عسكري ولد في الطائف بالحجاز تزوج من ابنة المهلب بن أبي صفرة، لعب دورًا كبيرًا في تثبيت أركان الدولة الأموية، سير الفتوح، وخطط المدن، وبنى مدينة واسط، ويُعد من الشخصيات المثيرة للجدل في التاريخ الإسلامي والعربي، عُرف بالمبير أي المبيد. قال فيه ابن كثير: كانت به شهامة عظيمة وفي سيفه رهُق (الهلاك والظلم)، وكان يغضب غضب الملوك... وقال أيضًا: وكان جبارًا عنيدًا مقدامًا على سفك الدماء بأدنى شبهة، وقد رويت عنه ألفاظ بشعة شنيعة ظاهرها الكفر، فإن كان قد

تاب منها وأقلع عنها، وإلا فهو باقٍ في عهدتها ولكن يُخشى أنها رويت عنه بنوع من زيادة عليه...، وكان يكثّر تلاوة القرآن ويتجنب المحارم، ولم يُشتهر عنه شيء من التلطيخ بالفروج، وإن كان متسرّعاً في سفك الدماء. فلا نكفر الحجاج، ولا نمدحه، ولا نسبّه ونبغضه في الله بسبب تعديه على بعض حدود الله وأحكامه، وأمره إلى الله.

(3) مصطفى كمال أتاتورك (بالتركية Mustafa Kemal Atatürk) ولد في 19 مايو 1881 في مدينة سلانيك اليونانية وكانت تابعة للدولة العثمانية وقتئذ وتوفي في 10 نوفمبر 1938. أطلق عليه الذئب الأغبر، واسم أتاتورك (أبو الأتراك) وذلك للبصمة الواضحة التي تركها عسكرياً في الحرب العالمية الأولى وما بعدها وسياسياً بعد ذلك وحتى الآن في بناء نظام دولة تركيا الحديثة، فارق الحياة في قصر (الدولما بهتشة) (Dolma Bahçe) في 10 نوفمبر 1938 عن عمر يناهز 57 عاماً بعد إصابته بمرض تشمع الكبد الذي نجم عن تناوله المفرط للكحول. واعتبرت جنازته من أكبر الجنازات التي شهدتها تركيا، ودفن في ضريح شيد له خصيصاً يشرف على العاصمة التركية أنقرة.

(4) فؤاد الأول (26 مارس 1868 – 28 أبريل 1936)، سلطان مصر من 1917 إلى 1922، ثم غير اللقب وأصبح يُنادى بملك مصر وسيد النوبة وكردفان ودارفور، وذلك منذ إعلان استقلال مصر في 15 مارس 1922 بعد تصريح 28 فبراير 1922 برفع الحماية عن مصر. توفي في 28 أبريل 1936 بقصر القبة، ودفن في مسجد الرفاعي.

(5) الملك فاروق (11 فبراير 1920 – 18 مارس 1965)، آخر ملوك المملكة المصرية وآخر من حكم مصر من الأسرة العلوية. استمر حكمه مدة ست عشرة سنة إلى أن أرغمته ثورة 23 يوليو على التنازل عن العرش لابنه الطفل أحمد فؤاد الذي كان عمره حينها ستة أشهر والذي مالبت أن خلع، بتحويل مصر من ملكية إلى جمهورية، وبعد تنازله عن العرش أقام في منفاه بروما، وكان يزور منها سويسرا وفرنسا، وذلك إلى أن توفي بروما، ودفن في المقبرة الملكية بمسجد الرفاعي بالقاهرة حسب وصيته.

(6) محمود عبد الحليم عضو الهيئة التأسيسية لجماعة الإخوان المسلمين (1917 - 1999م)، وأول مؤرخ لتاريخ الجماعة في كتابه الموسوعي «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ». توفي في يوليو 1999.

(7) أحمد لطفي السيد مفكر وفيلسوف مصري، وصف بأنه رائد من رواد حركة النهضة والتنوير في مصر. وصفه عباس العقاد «بأنه بحق أفلاطون الأدب العربي»، أطلق عليه لقب أستاذ الجيل وأبو الليبرالية المصرية، ولد في 15 يناير 1872 بقرية برقين، مركز السنبلالوين بمحافظة الدقهلية وتخرج في مدرسة الحقوق سنة 1894 م. تعرف أثناء دراسته على الإمام محمد عبده وتأثر بأفكاره، كما تأثر بملازمة جمال الدين الأفغاني مدة في إستانبول، وبقراءة كتب أرسطو، ونقل بعضها إلى العربية. عمل وزيراً للمعارف ثم وزيراً للخارجية ثم نائباً لرئيس الوزراء في وزارة إسماعيل صدقي ونائباً في مجلس الشيوخ المصري، ورئيساً لمجمع اللغة العربية، وحسب كتاب «أعلام مجمع اللغة العربية» لمحمد الحسيني ففي أثناء عمل لطفي السيد كرئيس للمجمع عرض عليه الضباط الأحرار في ثورة 23 يوليو 1952 أن يصبح رئيساً لمصر لكنه رفض، كما عمل رئيساً لدار الكتب المصرية، ومديرًا للجامعة المصرية، كما أسس عددًا من المجامع اللغوية والجمعيات العلمية.

(8) طه حسين (15 نوفمبر 1393 - 28 أكتوبر 1973م)، أديب وناقد مصري، لُقّب بعميد الأدب العربي. غيّر الرواية العربية، مبدع السيرة الذاتية في كتابه «الأيام» الذي نشر عام 1929. يعتبر من أبرز الشخصيات في الحركة العربية الأدبية الحديثة. يراه البعض من أبرز دعاة التنوير في العالم العربي، في حين يراه آخرون رائدًا من رواد التغريب في العالم العربي. كما يعتقد الإسلاميون أن الغرب هو من خلع عليه لقب عميد الأدب العربي.

(9) المستشار القاضي حسن إسماعيل الهضيبي هو المرشد الثاني لجماعة الإخوان المسلمين ويصفه أعضاء الجماعة الذين عاصروه والذين لحقوه بأنه المرشد الممتحن نظرًا لأنه تولى إرشاد الجماعة في أثناء فترة الخلاف مع رجال الثورة وعلى رأسهم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وهي الفترة التي قتل فيها مئات من شباب الإخوان

في معتقلات الواحات والسجن الحربي من جراء التعذيب حيث كان النظام يأمل في ذلك الوقت أن يصفى جماعة الإخوان المسلمين بالقوة ومن أقواله المأثورة: «أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم، تقم لكم في أرضكم»، وقال الشيخ الألباني عن هذه المقولة: كأنها من وحي السماء .

(10) إحسان عبد القدوس (1 يناير 1919 - 12 يناير 1990)، كان صحفيًا وروائيًا مصريًا، وهو ابن السيدة روز اليوسف اللبنانية المولدة والمربى وتركية الأصل وهي مؤسّسة مجلة روز اليوسف ومجلة صباح الخير. أما والده محمد عبد القدوس فقد كان ممثلًا ومؤلفًا. ويعتبر إحسان من أوائل الروائيين العرب الذين تناولوا في قصصهم الحب البعيد عن العذرية وتحوّلت أغلب قصصه إلى أفلام سينمائية. ويمثل أدب إحسان عبد القدوس نقلة نوعية متميزة في الرواية العربية، إذ نجح في الخروج من المحلية إلى حيز العالمية وتُرجم معظم رواياته إلى لغات أجنبية متعددة.

وثائق وصور



فتح مصر، برنامج عمل

مقدمة

لا ينبغي لأحدنا أن ينزعج من صيحات أعداء الدعوة وترصدهم بنا .
وكيدهم لنا . فهذا أمر منطقي يقتضيه سنة التدافع بين الحق والباطل
والصراع بين الخير والشر قال تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ عَذْرًا
مِّنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ الفرقان ٢١ كما قال تعالى في شأن أعداء الدعوة ﴿وَلَا
يَزَالُونَ يَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ رَدًّا مِّنْ رَبِّنَا لَنِيقَظُوا لِكَلِمَةٍ أَوْ لَنَعْلَمُ
بِهَا لَئِن مَّا نَحْنُ بِمُؤْمِرِينَ﴾ النحل ٢١٣

موجباته

في ظل هذا الصراع والتدافع ينبغي أن يعلم الإخوان

١- حتمية المحنة مصداقاً لقوله تعالى

﴿أَحْسِبِ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ المائدة ٢٤ وقاطلة الإخوان لم
يكن من شيمتها الجبن والخوف والهروب لأنها كانت وما زالت مستعينة بيمينها فوق
الظروف.

٢- وحدة العمل الإسلامي فريضة شرعية

وقد أشار الحاج مصطفى مشهور عليه رحمة الله إلى وجوب توحيد العمل الإسلامي تحت
راية واحدة وأشار الأستاذ قنصى بكن إلى أن وحدة العمل الإسلامي من القرائن التي
لنعبدها بها مصداقاً لقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْبًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾
الأنعام ١٥٩.

تفريعاته

أ- عن حتمية المحنة

- أ- وجوب الصبر عند المحن والإبتلاءات.
- ب- الخروج من دائرة الصبر السلبى إلى دائرة الصبر الإيجابى
- ج- الإلتزام بالدعاء شئى كل الأوقات.
- د- إدراك أن الصبر كما يكون عند المحنة يكون أيضاً على الطاعة وكما يكون فى
الإبتلاء يكون فى الرخاء.
- هـ- إدراك أن المحن تدرى الأخطاء والرخاء يظهرها.

وثيقة (فتح مصر) حررها الشاطر ووزعها على المكاتب
الإدارية ثم كذبها خشية المحاكمة



٢- نحن وخدمة العمل الإسلامي، ومخاطر التنظيمية: وقد أجملها فتحي، يكن في الآتي:

- أ- أضحت التصحية كثيراً من المسلمين مجبرات للهروب من الإنتماء الحركي.
ب- فتت القوى الإسلامية وانعطتها.
ج- سادت على أعداء الإسلام عملية تصفية الاتجاه الإسلامي باستئثار كل كيان على حدة.
د- أثرت حملات ومناقشات لدى اتباع كل تنظيم من الآخر.

هـ- أنت إلى تأخر العمل الإسلامي.

من هنا ينبغي علينا أن ندرك وجوب تصفية أي إسلامي آخر إما بضمه أو تفريقه أو إحتواءه مع عدم إستعمال الفتاح ، كما يجب أن ندرك أهمية أن نظهر أمام الناس في صورة من يمثل الإسلام وحده دون غيرنا حتى تستقر هذه الصورة في أذهان الجماهير وبالتالي تنكس تدرجياً عن الآخرين.

ملاحظات

- ١- وجوب استخدام التخلي والتطوير لتحقيق غضة التمكين كما فعل الرسول ﷺ ولا يعنى التخلي العمل فى الخفاء إذ أن هذه المرحلة إنتهت أساليبها ودخلنا إلى مرحلة العمل العلنى ولكن التخلي والتطوير يكون فى الأهداف والغايات لا فى الوسائل.
- ٢- استخدام المرحلية أى التدرج فى الخطوات والمرحلية تعطى إقامة محطات على طريق الدوى كما فعل الرسول ﷺ.

المرحلة الأولى لفتح مصر: **المرحلة**

- ١- إقامة قنوات اتصال بالحزب الحاكم وبشخصيات نافذة في العمل السياسي وقد تم هذا الأمر وتم وضعه في الاعتبار وهو في إطار التكثيف والاستفادة من هذه القنوات فسي تلتحى أكبر هامش من الحرية لحركة الإخوان في الشارع.
- ٢- استخدام طريقة المسكنات والمهندات مع النظام الحاكم وبالقى المؤسسات والأحزاب المدنية.
- ٣- شغل الرأي العام بالإخوان واستخدام النقد الإعلامي الذى يتم توجيهه لنا في خلق حالة من التعاطف حوثنا.
- ٤- استثمار التعديز الدستوى وانتخابات الرئاسة في إثارة حالة من الجشع حصول الإخوان.



٥- الاستفادة من حملة "الإمتداد الإعلامي" والميديا العالمية في خلق مساحة من الحرية لحركة الإخوان في المجتمع.

٦- الدفع بعدد كبير من الإخوان لخوض الانتخابات البرلمانية والاستفادة من هذا لطرح اسم الإخوان والشعار على أوسع نطاق والإعلان عن إنشاء مكتب إدارية للإخوان في المحافظات.

٧- إثارة حالة من الجدل حول شعار الإسلام هو الحل وإسم الإخوان والمصنف والسويتين.

٨- تجريح المخالفين وتهمهم بالرشوة والفساد لتحييد معظم المخالفين وإسكات البعض الآخر.

٩- موالاة إختراق المؤسسات الصحفية خاصة الحكومية منها والتوافق مع المؤسسات المستقلة.

١٠- استثمار الانتخابات في الدعوة والترويج لعتبة العمل الإسلامي وعالمية الدعوة واستخدام المساجد على أوسع نطاق.

١١- استخدام النقابات المهنية والمنظمات المدنية في خلق هامش كبير للحركة.

١٢- تيمومة الإتصال بمنظمات حقوق الإنسان الدولية.

المرحلة الأولى لفتح مصر: الضربة والمصعد المبدئي

من المتوقع أن يدخل البرلمان من الإخوان ما لا يقل عن خمسين أخ وهو ما يتيح لنا:

١- تأسيس كيان شرعي أو الحصول على إصتراف بشرعية مسموحة.

٢- نشر الدعوة في ربوع مصر عن طريق التوسع الأقليمي.

٣- الوصول بعدد الإخوان إلى ما لا يقل عن ٣ مليون أخ.

فإذا ما تم تنفيذ المرحلة الأولى ولو بنسبة عالية من المستهدف كان من السهل الإستئثار بمشاعر وحاس ما لا يقل عن ٥٠% من الشعب المصري وهو ما يساعد على الدخول للمرحلة الثانية من فتح مصر.

إنتهى الجزء الأول

خيرت الشاطر
نائب المرشد

توقيع خيرت الشاطر على الصفحة الثالثة من الوثيقة

فتح مصر.. وثائق التمكين الإخوانية

بسم الشعب
محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة ٩٩ تعويضات

بالجلسة المدنية المتعددة علنا بمسراها المحكمة يوم ٢٠٠٩/١/٣١
رئيس المحكمة
رئيس المحكمة
رئيس المحكمة
أمين

برئاسة السيد الأستاذ/ناصر حسن
وعضوية الأستاذ /محمد صني
وعضوية الأستاذ /محمد إبراهيم
وبحضور السيد / طارق النجار

صدر الحكم الاتسي

في القضية رقم ٥٧٩٨ لسنة ٢٠٠٦ تعويضات كلى جنوب القاهرة
المرفوعة من:
السيد المهندس / محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر
المقيم ٢١ شارع الملك الصالح بالروضة ، ومحل المختار مكتب الأستاذ/ خالد محمد عبد
المؤمن المحامي بالنقض الكائن لرض الجوانف مدينة نصر - القاهرة .

ضد
١- السيد / عبد القادر شبيب بصفته رئيس مجلس إدارة مجلة المصور ، ويعلن
بمقر مجلة المصور بمؤسسة دار الهلال الكائنة ٦ شارع محمد عز العرب بك
(المبتدئ سابقا) قسم السيدة زينب - القاهرة .
٢- السيد / حمدي رزق ، نائب رئيس التحرير بمجلة المصور ، ويعلن سيادته
بمقره ٨ شارع منزل الروضة - الدور الثالث شقة ٨ .

المحكمة

بعد تصاع المرافعة ومطالعة أوراق الدعوى والمدونة فتولت
حيث أن وفائع الدعوى تفصل في أن المدعى أقامها بموجب صحيفة مرفوعة من أمام
ومودعة قام ككتاب المحكمة بفتح ٢٠٠٦/٤/١٥ طلب في ختامها الحكم بإلزام المدعى

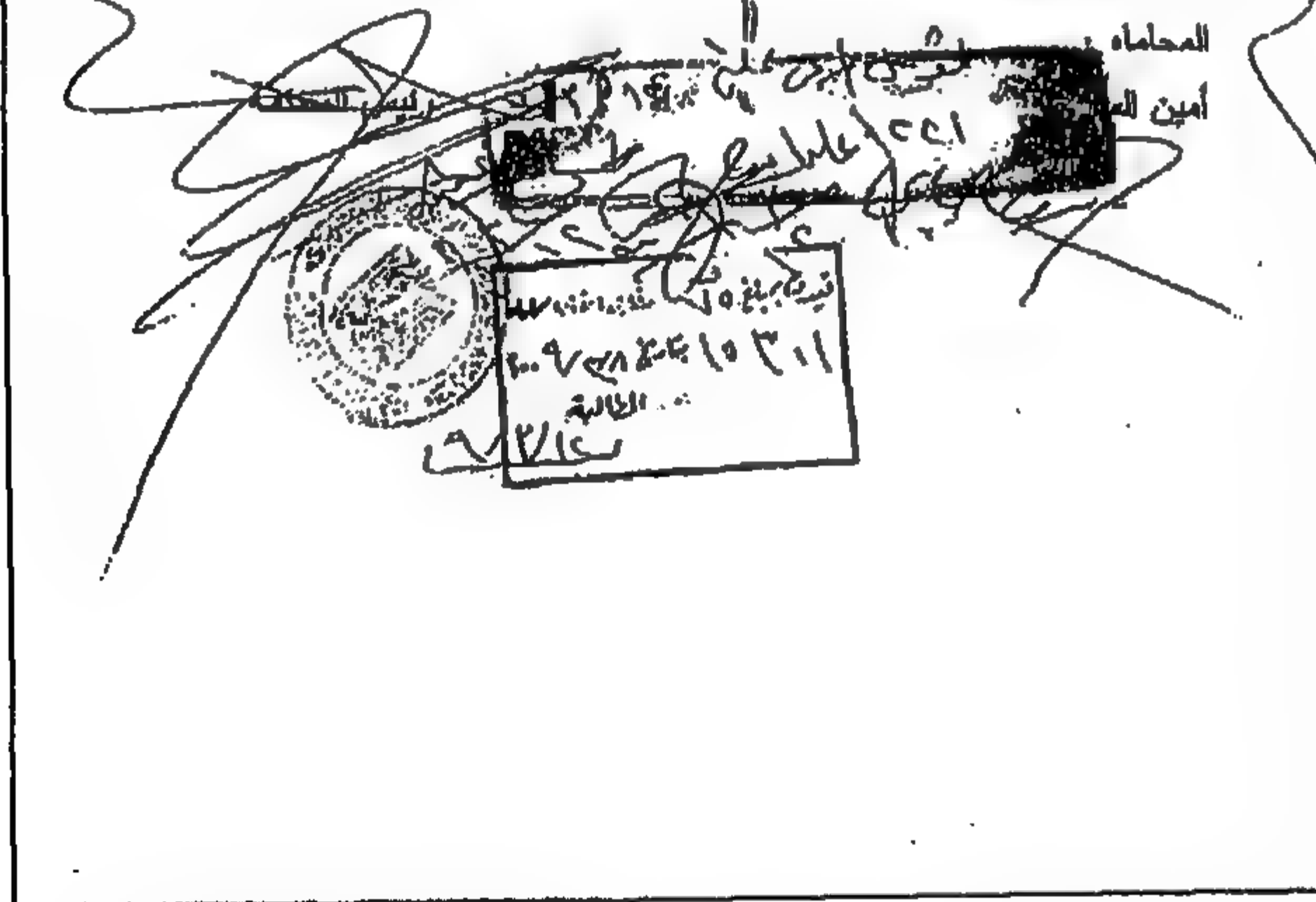
صورة من حكم محكمة جنوب القاهرة الابتدائية يثبت صحة وثيقة فتح مصر
وصحة نسبها لنائب المرشد خيرت الشاطر

بما لديه من حرية واستقلال كامل بحكم كون الصحافة رسالة للرأى ووسيلة للتعريف به والتعبير عنه فى كل اتجاهاته فلا يجوز معاقبة الصحفي عن رأيه أو نقده وذلك عملاً بنص المادة ٧ من قانون الصحافة والتي تقضى لاجبوز أن يكون رأى الصحفي أو معلوماته للصحيفة التي ينشرها سبياً للمساس بأمنه لاسيما وأن المدعى لم يقدم بأوراق الدعوى ومستنداتها ما يؤكد لقوله من أن التوقيع المزيف به الوثائق المنشورة ليس توقيعيه وأنه مزور عليه حسبما جاء بصحيفة دعواه الأمر الذي ترى معه المحكمة أن ما قام به المدعى عليهما من نشر المقالات المنوه عنها بصحيفة الدعوى لم يترتب عليها نسبة أضرار للمدعى وهو ما تقضى معه المحكمة برفض الدعوى حسبما سيورد بالمنطوق وحيث أنه عن المصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة فالمحكمة تلتزم بها المدعى عملاً بنص المادتين ١/١٨٤ مرافعات : ١٨٧ من قانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون ٢٠٠٢ .

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة :-

برفض الدعوى وألزمت المدعى بالمصاريف ومبلغ خمسة وسبعون جنيهاً مقابل أتعاب



الصورة الثانية من صورة حكم محكمة جنوب القاهرة الابتدائية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

محكمة استئناف القاهرة

الحائز ١٧ تعويضات

حکم

بالسنة المبيحة علنا بمراعي المنظمة الخان مقرا بدار الدعاء العالي بشارع ٢٦ يوليو بالقاهرة

| | | | |
|--------------|--------|--------|--------|
| رئيس المحكمة | مستشار | مستشار | مستشار |
| مستشار | مستشار | مستشار | مستشار |
| مستشار | مستشار | مستشار | مستشار |
| مستشار | مستشار | مستشار | مستشار |

أصدره الحكم الآتي

في الاستئناف المقدم بالجدول العمومي تحت رقم "١١٦٥٨/ ١٢٦٦"

المرفوع منه

السيد المهندس / محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر ،
- المقيم ٢١ شارع الملك الصالح بالروضة - ومحلته المختار مكتب الأستاذ /
خالد محمد عبد المؤمن - المحامي بالنقض الكائن ارض الجولف - مدينة نصر -
القاهرة *

ضبط

١- السيد / عبد القادر شهاب بصفته - رئيس مجلس إدارة مجلة المصور -
أريطن بمقر مجلة المصور بمؤسسة دار الهلال الكفنة ١٦ شارع محمد عز
العرب بك (المبنى رقم ١٠٠٠) قسم السيدة زينب - القاهرة



صورة من حكم محكمة استئناف القاهرة بتأييد حكم نسب وثيقة (فتح مصر)
لنائب المرشد خيرت الشاطر

٧

قائمة الأسباب

حكمت المحكمة:-

بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وألزمت المستأنف بالمصاريف ومائة جنيه مقابل

أتعاب المحاماة *

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسته يوم الثلاثاء الموافق ٢٢-٦-٢٠١٠

رئيس المحكمة

أمين السر

أحمد يوسف


محكمة استئناف القاهرة

الجلسة في يوم ١٢/٨/٢٠١٠

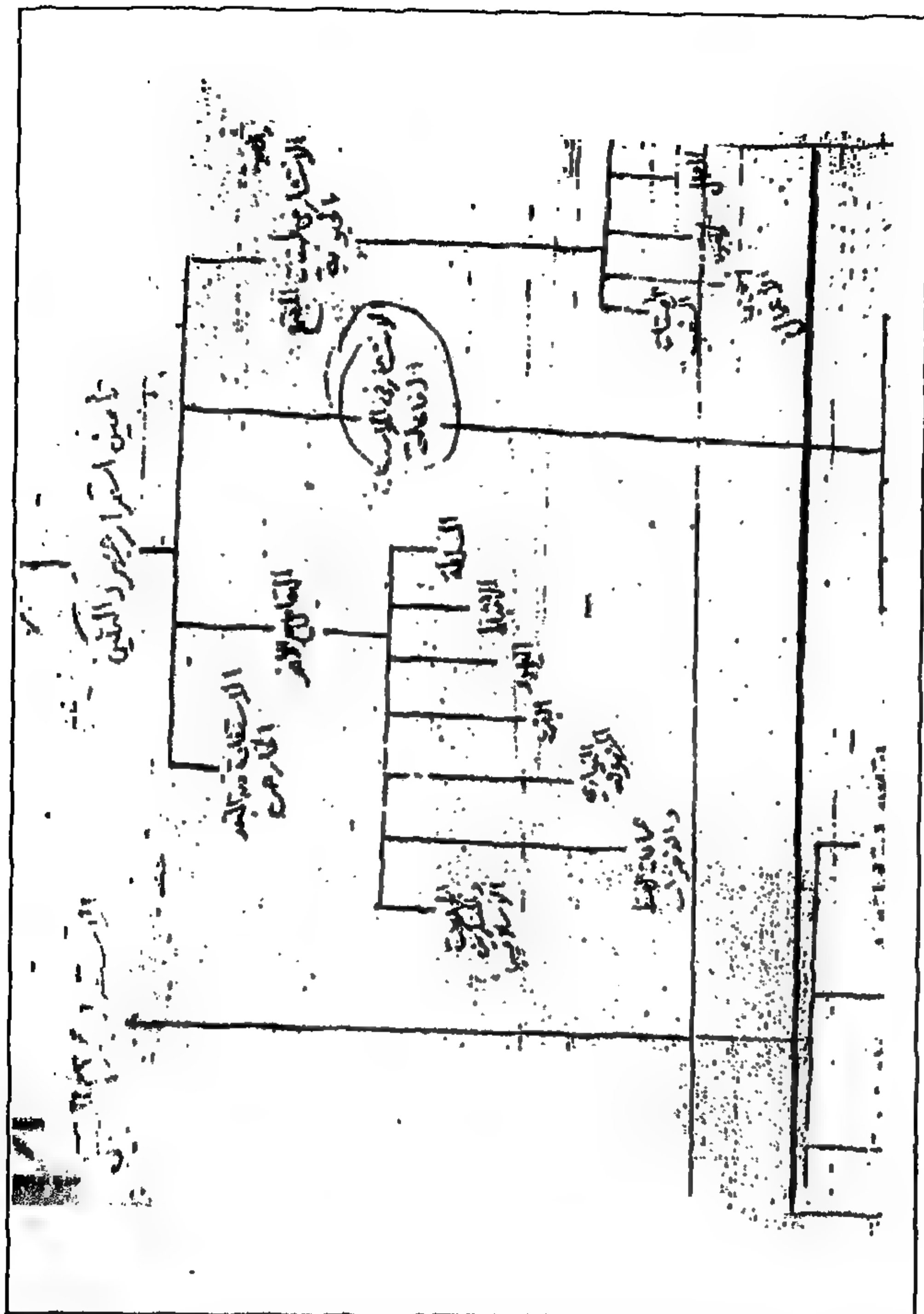
المحكمة

الاستئناف


٢٠١٢/٨/١٢



الصورة الثانية من صورة حكم محكمة استئناف القاهرة



وثيقة التمكين عُثر عليها على كمبيوترات شركة «سلسبيل»
 لصاحبها خيرت الشاطر وتشمل ثلاثة محاور: (إعداد البناء الداخلي -
 تأمين استمرار جهود التمكين - الاستعداد لمهام المستقبل)

| الأسرار الدينية : تحليل الأطراف السياسية الضاغطة | | | | |
|---|---|----------------------------------|-------------------------|---|
| الاستراتيجية | الأهداف | التأثير | الأطراف الأخرى | الطرف الرئيسي |
| تهنئة الروحح دائما ولو على حساب كرامته أو الآخرين أو الحقوق محاولة لخصف المشروع القبطي دعم المشروع القبطي | ١- وقف مشروع التقسيم أو التمهيد له ٢- تقليل قدرتها على تحريك أمريكا والشرق الغربي ضده ٣- استخدائها ضد المشروع الإسلامي لمنع المطالبة بتوطين إسلامية | ضعيف | القسيسة : |  |
| ١- الفصيلة - سطر (محصلة جميع القوى) ٢- تثقيف القوى السياسية وعدم تجهيزها ٣- منح القبلات التي تتأثر بالإخوان أو تتعاطف معهم ٤- المنع المبكر لوصول قيادات أو جهات تتعاطف مع الإخوان أو ذات مواقف عدائية لسياسة ضده | ١- استخدامها في تحميل الصورة ٢- تخفيف الاحتقان الشعبي والسماح بالتعبيرات التي تخرج للضغط الزائد دون تحريك الشارع | قوى جدا | القوى والأحزاب السياسية | |
| ١. إبراز الرموز التي لا رأى لها ولا أسسقة ٢. القوسيع للاثم لمستوى | ١. استمر لث تحويلها إلى فاه معبرة شاملا عن توجه للنظام ٢. أن تقوم بدعم القيم المتفوس الاسلام | تأثير تام لا تأثير على النظام | المؤسسة الدينية | |

تحليل القوى السياسية الضاغطة
وكيفية التعامل معها خلال «التمكين»

| مع حركات الاحتجاج | تأثير ضئيف | ١. تعميم نطاقها | ١. لتفعيل الجزئي وعدم السماح |
|--|---------------------------|--|--|
| حركة التكوين | تأثير ضئيف | ١. صناعة لوحة أو السماح بلوحة كتخوف الاحتقان فيما لا طائل منه | الإبقاء تحت السيطرة بكل الوسائل |
| مع النخب | تأثير بين الضئيف والمتوسط | ١. السيطرة على النخب التابعة وتحويلها إلى أدوات لصلابة من خلال إغفالها في دوائر الالتحاق به ٢. تقليص النخب الفكرية ذات المواقف المعادية له وتعميم لادولها لتصبح فقط مقتضا ساهم في تخفيف الاحتقان الشعبي لسياسات | |
| الاسلام منقوص اللهم (أشكال مختلفة تحت هذا العنوان) | تأثير قوى | ١. استخفافه في تحقيق الصورة التي ترسخها أمريكا عن الاسلام بما يحقق رضا الغرب عنه ٢. سحب جزء من التوجه الاسلامي المشاعري لدى الناس الى تهلر مسلمون نوعا ٣. تخفيض مزيد من الاحتقان ٤. صنع رموز تلفت حولها الجماهير ولا تأثير لها في النهاية | ١. الاختيار الواهي لمن يقومون بهذا الدور ٢. التدرج او الاستدراج لتخاصر وتحويلها عن مسارها |
| | | ٣. تحويلها الى كيان هزيل لا حضور له حتى في مستوى العالم الاسلامي ٤. إلغاء التعليم الديني ٥. دعم النظام في تقليص الجاعة ومحاورةها | ١. الفصل بين المشيخة والقوى والأمر |
| | | ٢. تحويلها الى كيان هزيل لا حضور له حتى في مستوى العالم الاسلامي ٤. إلغاء التعليم الديني ٥. دعم النظام في تقليص الجاعة ومحاورةها | ١. الفصل بين المشيخة والقوى والأمر |

تابع: تحليل القوى السياسية الضاغطة وكيفية التعامل معها خلال «التمكين»

* لدينا نقص كبير في مجال رصد مخططات الأعداء، ويرجع ذلك إلى عدم وجود مؤسسة متخصصة مختصة بذلك، ومن ثم فإن تصوراتنا عن المخططات الهدامة ليس على المستوى المطلوب، مما يدفع تحركاتنا في مواجهتها إلى نمط ردود الأفعال، وينقص من قدرتنا على توعية الأمة بهذه المخططات، ويبدو ذلك جليا في مجال مشروعات الهيمنة السياسية والاقتصادية تحت شعار العولمة، كما يبدو في شأن الأبعاد الحقيقية للتطبيع مع الصهاينة.

* نعاني من ضعف التقسيم السياسي خاصة فيما يتعلق بالعمل المؤسسي، وكذلك نعاني من قلة الرموز السياسية.

وفي هذا تقترح الوثيقة :

* أن يكون للجماعة حضور دائم ومؤثر في حياة الأمة لتحسن به صورتنا وتحقيق به شرفتنا.

* أن يكون لنا جهاز سياسي قوي يتفاعل مع الأحداث، وقادر على الوصول بالرؤية السياسية والتحليل السياسي لكل مستوى في الصف ولقشر ذلك في المجتمع.

* أن نتمكن من الرصد الجيد للمشروعات والمخططات المضادة للإسلام، وأن نقوم بدور فعال في التوعية بأخطار تلك المخططات وتحويلها.

وفيما يلي التوجهات والخيارات التي يتعين العمل بها لتحقيق حالة النجاح المأمولة في هذا المحور :

* إعداد الدراسات والأبحاث والتصورات المستقبلية وسناريوهات العمل الإسلامي في المجالات السياسية والإعلامية والاقتصادية، وخاصة في حالة وجود مستجدات، وذلك تحقيقا لغاية الجماعة وتنفيذا لرسالتها، وفقا لإمكاناتها المتاحة والمحتملة، وطبقا لتوافرها.

* العمل على إيجاد قنوات مع النظام، واستمرار البحث عن هذه القنوات للخروج من الوضع الراهن، دون المساس بتوابع الجماعة (ومما يساعد على ذلك: الاهتمام بالعلاقات والواجبات الإنسانية التي حض عليها الإسلام مع رموز النظام، في الملفات الإسلامية والوطنية والشخصية، على سبيل المثال) مع مراعاة الأوضاع المحتملة للنظام مستقبلا.

* العمل على رفع الوعي السياسي لدى كافة كوادر الجماعة وكافة السبل، من بحوث ودراسات وتدريب وندوات ولقاءات.. إلخ، مع المساهمة في رفع الوعي السياسي لدى القطاعات المؤثرة في المجتمع.

* العمل على الوجود المستمر والفاعل في أنشطة المجتمع السياسية والإعلامية والاقتصادية، واقتراح الوسائل العملية الكفيلة بتحقيق هذا الوجود، ومما يعنى هذا الوجود إظهار المصالح المترتبة على وجودنا في الساحة في كافة مجالات الحياة، بما في ذلك الحفاظ على الوحدة الوطنية، وحقوق كافة الطوائف الدينية التي يكفلها الإسلام.

جانب من الخطة الاثنا عشرية للتمكين
من مفاصل الدولة الحيوية

- * العمل على الاستلادة من نقيج المعاهد والمراكز والمؤسسات العاملة في مجال الدراسات والبحوث السياسية والإعلامية والاقتصادية ، لمنع التكرار، ولدفع عجلة البحث والتطوير، واستخدام الإمكانيات المتاحة بكافأ طريقة ممكنة.
- * العمل على رصد دراسات وبحوث وخطط الآخر (داخليا وخارجيا) ودراستها وتحليلها وتقويمها، واقتراح المعالجات العملية لمجابهتها، وتوعية أفراد الجماعة بأغراضها، وكيفية التحصن من أضرارها، وبخاصة تلك المخططات المعادية للإسلام .
- * العمل على استخدام الوسائل والوسائط والوسيل الإعلامية المتاحة، لصياغة ونقل خطابنا الدعوى والإعلامى بكافأ أسلوب ممكن - داخليا وخارجيا- مع إبراز رموز لنا في المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية، بحيث تكون نماذج وكدوات في المجتمع، تتميز بالإيجابية وتحسن تمثيل الجماعة.
- وفي ذات السياق ولكن في محور العمل الإسلامى العلمى تحدد الوثيقة أهدافا أخرى أكثر اتساعا تتساقا مع عولمة الجماعة وصولا لاستانبة العالم منها :
- * العمل على إيجاد تيار إسلامى شعبى علمى من خلال المساهمة الفعالة في كافة المؤسسات والهيكل التى تتبنى قيم الإسلام الصحيح، وتعمل على إقامة مؤسسة إعلامية عالمية للدعوة .
- * مساندة قضايا العالم الإسلامى مع مراعاة ألسمة القضايا ذات الطابع الإقليمى، وحسن اختيار القضايا ذات الأولوية في الاهتمام، مع مراعاة الدورى المستفاد.
- * مساندة جهود تحرير فلسطين باعتبارها قضيتنا المركزية بما في ذلك إعادة القضية إلى طبيعتها الإسلامية، والتذكير بأسر المقدمات، والتصدى للمشروع الصهيونى بكل جوانبه، ومقاومة التطبيع.
- * إبراز رموز على الساحة العالمية تتضمن الرموز الساقية ورموز فنية متخصصة وتأسيس المؤسسات التى تقوم على ذلك.
- * ضمان استمرار العمل العلمى من مصر وغيرها من الأقطار بالبدا القورى في التجهيز في الكوادر الفنية اللازمة لتحمل الأعباء
- * ضمان استمرار العمل العلمى من خلال إيجاد مقار متبادلة للأمانة.
- * الاستفادة بالانفراجة الموزقة المتوقعة، وتحديد متطلبات الجماعة عند إتاحة الفرص الناشئة عن انفراج الأوضاع بآذن الله.
- * السعى نحو تأسيس مؤسسات ومنابر علمية داعمة للتنظيم وأجهزته وقادرة على الاضطلاع بمهام التمثيل، سواء بالنسبة للحركات الإسلامية الأخرى، أو للجهات الرسمية وغير الرسمية.
- * التركيز على تدعيم البلية التحتية للعمل، من خلال إقامة مشروعات توفر الدعم المالى لأنشطة العمل العلمى.

تابع: جانب من الخطة الاثنا عشرية للتمكين
من مفاصل الدولة الحيوية

**Communication
/meeting**

Communications/Kommunikation
Mitteilungen/Tagungen
Comunicazioni/Incontri
Comunicacion/Reunion

Subject

Sujet
Subjekt
Thema
Tema

24-11-73

URGENT

N.

(1)

Dear Dr. D.

أستاذي الكريم د. د.

تحياتي وشوقي لجميع الاخوة

تمت التبريد الذي بدأه د. د.

أشرا طيبا في تقريره عن التفرايط كبر الاله

ما زالت بعض الاقلام في دولتنا

في نهج Early 47 متعنا الان

أدعيت الأصدقاء الأسماء
التي تغيرت في الأسماء

2- تقرير بالمقاطعة (التي كانت في السابق)

(في يومه كان في يومه)

عنه اسر شل وقالوا عنه انه

He is a respectable man

الخطاب الصدمة الذي نشرته في مجلة (المصور)
وكشف بجلاء عن مفاوضات الإخوان مع الأمريكان

**Communication
/meeting**

Mitteilungen/Tagungen
Comunicazioni/Incontri
Comunicacion/Reunion

Subject

Sujet
Subjekt
Thema
Tema



3- نقبل وجود أسرار قبل المذقة (وقالوا أنه ينبغي
الانتظار) أسرار قبل المذقة كما وردت البينات
سوف في ذلك من غير مبرور

4- أوصواهم بضرورة أن يتقوا في ذلك الأمر
بما يقول به في الحقيقة من دون أن يتردد في
المصلحة لذلك أننا نريد لهم الخير -

وقد أنه في الحقيقة
من سعادتهم أننا فرغنا من قضية الجوار
مع أمريكا وإن كنا نعلم أن ذلك
الذي هم فيه أسرارهم من شأنه أنه

الحوار ينبغي أن يتم على هذا النحو

وكذلك أننا ينبغي أن نعلم من هذه النقطة

5- أوصواهم بضرورة أن يتقوا في ذلك الأمر

أو سونطافه من قضيته أمراً واقعاً وشكاً

أن يجب أن تكون على شريطة الجوار كما ينبغي

Projects

Projekt
Progetti
Proyecto

Target

But
Ziel
Obiettivo
Objetivo

Start

Debut
Start
Inizio
Comienzo

Finish

Fin
Ende
Fine
Fin



*

Idea/Summary

Idee/Sommaire Idee/Zusammenfassung
Idea/Sommatio Idea/Resumen

حبيب انديتم لاجون سكز و انديتم و انديتم
عام و انديتم لاجون سكز و انديتم
لكن فقهه عليه

عام و انديتم لاجون سكز و انديتم
في انديتم لاجون سكز و انديتم
الفرعيات

Plan

Plan/Plan/Plan/Plan

عام و انديتم لاجون سكز و انديتم
و انديتم لاجون سكز و انديتم
عام و انديتم لاجون سكز و انديتم
عام و انديتم لاجون سكز و انديتم
عام و انديتم لاجون سكز و انديتم
عام و انديتم لاجون سكز و انديتم
عام و انديتم لاجون سكز و انديتم
عام و انديتم لاجون سكز و انديتم

| Projects Projets Projekt Progetti Proyecto | | |
|--|---|---|
| Target But Ziel Obiettivo Objetivo | Start Debut Start Inizio Comenzo | Finish Fin Ende Fine Fin |
| * | | |
| Idea/Summary Idee/Sommaire Idee/Zusammenfassung Idea/Summario Idea/Resumen | | |
| <p>أشباب يقدم نفسه تحت اسم "جون كروتر"</p> <p>John Kutter</p> <p>حركة S.O.M</p> <p>طوبى لمن يخلص مع البشير</p> <p>Plan Plan/Plan/Plano/Plan</p> <p>وخطط</p> <p>أحد أعضاء الجبهة الإسلامية في السودان</p> <p>2. أرحمهم بلقبه باسم "شوق"</p> <p>CATR</p> <p>أ. د. محمد عبد الله محمد</p> | | |

والمراد من ذلك أن جميع قضاة مصر في تلك الفترة قد تم تعيينهم من قبل الحكومة المصرية...
 ١٤- والتمسح بذلك...
 ١٥- والتمسح بذلك...
 ١٦- والتمسح بذلك...
 ١٧- والتمسح بذلك...
 ١٨- والتمسح بذلك...
 ١٩- والتمسح بذلك...
 ٢٠- والتمسح بذلك...
 ٢١- والتمسح بذلك...
 ٢٢- والتمسح بذلك...
 ٢٣- والتمسح بذلك...
 ٢٤- والتمسح بذلك...
 ٢٥- والتمسح بذلك...
 ٢٦- والتمسح بذلك...
 ٢٧- والتمسح بذلك...
 ٢٨- والتمسح بذلك...
 ٢٩- والتمسح بذلك...
 ٣٠- والتمسح بذلك...
 ٣١- والتمسح بذلك...
 ٣٢- والتمسح بذلك...
 ٣٣- والتمسح بذلك...
 ٣٤- والتمسح بذلك...
 ٣٥- والتمسح بذلك...
 ٣٦- والتمسح بذلك...
 ٣٧- والتمسح بذلك...
 ٣٨- والتمسح بذلك...
 ٣٩- والتمسح بذلك...
 ٤٠- والتمسح بذلك...
 ٤١- والتمسح بذلك...
 ٤٢- والتمسح بذلك...
 ٤٣- والتمسح بذلك...
 ٤٤- والتمسح بذلك...
 ٤٥- والتمسح بذلك...
 ٤٦- والتمسح بذلك...
 ٤٧- والتمسح بذلك...
 ٤٨- والتمسح بذلك...
 ٤٩- والتمسح بذلك...
 ٥٠- والتمسح بذلك...
 ٥١- والتمسح بذلك...
 ٥٢- والتمسح بذلك...
 ٥٣- والتمسح بذلك...
 ٥٤- والتمسح بذلك...
 ٥٥- والتمسح بذلك...
 ٥٦- والتمسح بذلك...
 ٥٧- والتمسح بذلك...
 ٥٨- والتمسح بذلك...
 ٥٩- والتمسح بذلك...
 ٦٠- والتمسح بذلك...
 ٦١- والتمسح بذلك...
 ٦٢- والتمسح بذلك...
 ٦٣- والتمسح بذلك...
 ٦٤- والتمسح بذلك...
 ٦٥- والتمسح بذلك...
 ٦٦- والتمسح بذلك...
 ٦٧- والتمسح بذلك...
 ٦٨- والتمسح بذلك...
 ٦٩- والتمسح بذلك...
 ٧٠- والتمسح بذلك...
 ٧١- والتمسح بذلك...
 ٧٢- والتمسح بذلك...
 ٧٣- والتمسح بذلك...
 ٧٤- والتمسح بذلك...
 ٧٥- والتمسح بذلك...
 ٧٦- والتمسح بذلك...
 ٧٧- والتمسح بذلك...
 ٧٨- والتمسح بذلك...
 ٧٩- والتمسح بذلك...
 ٨٠- والتمسح بذلك...
 ٨١- والتمسح بذلك...
 ٨٢- والتمسح بذلك...
 ٨٣- والتمسح بذلك...
 ٨٤- والتمسح بذلك...
 ٨٥- والتمسح بذلك...
 ٨٦- والتمسح بذلك...
 ٨٧- والتمسح بذلك...
 ٨٨- والتمسح بذلك...
 ٨٩- والتمسح بذلك...
 ٩٠- والتمسح بذلك...
 ٩١- والتمسح بذلك...
 ٩٢- والتمسح بذلك...
 ٩٣- والتمسح بذلك...
 ٩٤- والتمسح بذلك...
 ٩٥- والتمسح بذلك...
 ٩٦- والتمسح بذلك...
 ٩٧- والتمسح بذلك...
 ٩٨- والتمسح بذلك...
 ٩٩- والتمسح بذلك...
 ١٠٠- والتمسح بذلك...

تابع: تقرير المرشد السابق محمد مهدي عاكف
 عن أوضاع الإخوان في أمريكا

تصحيح من الإمام البنا إلى الإخوان

العمل مع الناس هو أول واجباتكم لجاهدوا أنفسكم وأعمالوها على تسليم الإسلام وأحكامه ولا تهملوا معها في ذلك بأي وجه من الوجوه: اتوا الخراف، وأقبلوا على الطاعة، ولبوا من الإنم، وتطهروا من العصيان، وصلوا قلوبكم ومشرككم بالله الذي له ملك السموات والأرض، قلوبكم الكسل والعجز، ووجهوا شياكم ومشرككم وعواطفكم إلى الفضيلة الطاهرة النقية، وخالقوا نزعات الطيش وميلات الهوى، واحرصوا على الوقت فلا تصرفوه في غير فائده، وحاسبوا أنفسكم فيه حاسباً عسيراً، واحلوا أن تمر بكم دقيقة واحدة لا تكون لأحدكم فيها عمل طيب وسعي مشروع.

والعمل مع يوتكم وأمركم - أيها الإخوان - أقدم واجباتكم، فالأمة هي مجموعة هذه الأسر، وإذا قويت دعائم الأسرة قوي بناء الأمة، وأطمأنت على الجيل الجديد كل الأطمأن، فلتألفوا مع أهلهم وأمركم وأصدقائكم وأقربائكم، واحملوهم جميعاً على طاعتكم، وأنصوهم في الحب والطف ومنطق وحجة بوجهة رأيكم، وصعدال طريقتكم، ولاندة عملكم حتى يكونوا معكم فيما أنتم بصدده من عمل مجيد نبيل، ووحديتكم - أيها الإخوان - ولربيتكم هو السلاح الأول، وهو أقوى الأسلحة في أيديكم، فاحرصوا على هذه الوحدة، وكونوا دائماً مع الجماعة، ولا تهازلوا عن أمر إخوانكم، ولا تفرق بينكم المشاغل الزائلة ولا الأوهام العائلة.

اخشوا الذكرة في كل محيط تعمل بكم: في العوانيت والشوارع، والبيوت والمساجد والمكاتب والمجالس الخاصة والخاصة، وفي القرى والريف والبلد والعواصم، وفي المصالح والمعامل، والجنول والمدارس، واجمعوا قلوب الناس جميعاً على كتاب الله ولدت لواء مسجده - على الله عليه وسلم - أقبل خلق الله أجمعين ورحمة الله للعالمين، فلولوه لواء الحمد وشروعه منهاج الرشد، وهذه أفضل الهدى، ومن استنزل بظلمك وسار تحت رايته، فاز في الدنيا بالانصر: (وَلْيَسِّرْ لِلَّهِ مَن يَصْرُ) (الحج: ٢٠)، ولما في الآخرة بالأجر: (يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ) (التحرير: ٨)، واجعلوا في كل شارع جماعة إخوانية، وفي كل قرية كتيبة قرآنية، وفي كل مدينة راية معنوية، وفي كل فج من الدجاج أخ يهتف بعبادكم ويتنادى بعبادكم، ويعطي كلمتكم، ويباع بيعتكم، ويجهز نفسه ليظل مكانه في الصف، وأن يوم الله الغريب.

انفوا الفرق الرياضية بلوانتها في شعبيكم، فالتوة شعاركم ولا قوة في جسم ضعيف ضئيل، ووجهوا عنايتكم إلى "الجوالة"، وليكن في كل شعبة من شعبيكم فرقة من شبابها، فهو الجهاد في سبيل الله، وهو ذروة سنام هذا الدين، وهو الدرب الذي يضاعف الله فيه الأجر ويجزل المنوبة.

كونوا الكتاب في جيوش الليل تنزل بالانصر على جيوش النهار: (وَمَا الْأَمْرُ إِلَّا مِنْ عِندَ اللَّهِ الْفَرِيزِ الْعَكِيمِ) (آل عمران: ١٢٦)، وأنصروا جناس النظام بآيات الكتاب الكريم، ولابوا الله والناس ليوم يذل لكم أعداءكم، ويبارك في أعمالكم، ويرزقكم التكبير والمعونة، والله الأخر من قبل ومن بعد.

انصروا من أموالكم وإيمانكم ومستقبلكم، فإلهم لا تفلون ما المولف غداً، ولا يصر لكم ذلك عن الثقة بمولاكم، والاعتماد على باركم، وألما هو على حد قول النبي الصالح: (وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَذْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ) (يوسف: ٢٧).

الله غايتهنا
القرآن دستورنا



الجهاد سبيلنا الشهادة أمنيته

شوال ١٣٤٧هـ / مارس ١٩٢٨م

رسالة الإخوان

دورية أسبوعية

بمصر

المركز الإعلامي للإخوان المسلمين

المحرر المسؤول: محمود أحمد

Chief Editor: Mahmoud Ahmad

هناك المراسلات والاتصال

P.O.Box: 16507,

London NW2 3ZE,

UK

Tel: 0044-20-8-450 2979

Fax: 0044-20-8-208 4283

E-Mail: riceditor@hotmail.com

مرشد الأمين للتصرف على
الإخوان المسلمين

ikhwanpress.com

العنوان البنكي:

Information Centre

Account No: 80779288

Sort Code: 20-96-55

Barclays Bank

Willesden & Notting Hill

Group

P.O.Box: p3750

London NW10 6AQ

الطبعة السنوية: ٥٠٣

الطبعة السنوية: ٢٠ جديها إستراتيجيا

وصية البنا بتشكيل الفرق الجهادية

من دورية (رسالة الإخوان)

بسم الله الرحمن الرحيم

الهدف العام

- أن يعرف معنى الجندية في الاسلام و يتمثلها واقفا في تعامله مع الجماعة .

الاهداف المرحلية

- أن يوضح مفهوم الجندية في الاسلام .
- أن يوضح الاخلاق اللازمة لجندى الدعوة .
- أن يوضح اهمية الجندية للجماعة .
- أن يلتزم بأداء الوسائل المعنية على التخلق باخلاق واجبات الجنود .
- أن يقوم نفسه في مدى التزامه باخلاق واجبات جندى الدعوة .

اهداف السلوكية الاجرائية

الهدف الاول : أن يوضح مفهوم الجندية في الاسلام .

- أن يذكر التعريف اللغوي و الاصطلاحى للجندية .
- أن يذكر الايات و الاحاديث الدالة على مفهوم الجندية .
- أن يعطى نماذج للجندية الصادقة في الاسلام على مر عصوره .

الهدف الثانى : أن يوضح الاخلاق اللازمة لجندى الدعوة .

- أن يحدد جوانب التزامات جندى الدعوة .
- أن يحدد المظاهر العملية للالتزام في كل جانب من جوانب الجندية .
- أن يعطى امثلة عملية على الالتزام في كل جانب من جوانب الجندية .

الهدف الثالث : أن يوضح اهمية الجندية للجماعة

- أن يحدد مقومات نجاح العمل الجماعى .
 - أن يوضح العلاقة بين الجندية و الطاعة و الاخوة و الثقة .
 - أن يحدد الامور التى تعينه على الالتزام بالجندية في جماعة .
- الهدف الرابع : أن يلتزم بأداء الوسائل المعنية على التخلق باخلاق واجبات الجنود .

- أن يعرف الوسائل العملية المعنية على اكتساب اخلاق الجنود .
 - أن يحدد الوسائل التى سيقوم بأدائها لاكتساب اخلاق الجنود .
 - أن يقوم نفسه في مدى التزامه بأداء الوسائل و مدى أثرها في اكتسابه اخلاق الجنود .
- الهدف الخامس : أن يقوم نفسه في مدى التزامه باخلاق واجبات جندى الدعوة .
- ١- أن يحدد جوانب الجندية التى سيعمل على تمتينها و علاجها في نفسه .
 - ٢- أن يوضح مدى ما وصل اليه من التنمية و العلاج في جوانب الجندية .
 - ٣- أن يوضح جوانب القصور في التزامه في كل جانب من الجوانب و الجهود التى يبذلها لتلافي القصور .

في واجبات الجنود من أوراق خطة التمكين

المجموعات الساخنة
هل نحتاجها في هذا الطرف الاستثنائي...؟؟

هي فرق للمهام الخاصة: بها قليل من الانضباط والقوى و الابداع.
يسيطر عليها مجلس الابداع والتميز والابتكار، بلا حدود أو قيود - لا تخطط بين موسى والفرق
واللجان وأعضاء المجالس.

لها ثلاثة خصائص:

- ١- أفرادها مرتبطون بمهمة مقدسة
- ٢- تسيطر قيمة المهمة على العلاقات الداخلية وتتحول لها جس يأخذ بالألأاب ويسبب التعب البدني والنفسي
- ٣- لا تعيش طويلا، مثل النجوم المتوهجة.

كيف تعمل ؟:

إنها تقلب النظم الإدارية وأما على عقب: فلا صرامة لهياكل ولا انتظام لمواعيد العمل ولا نتائج
مخططة ولا ثبات للأداء - تعمل كجرس إنذار : الحملان والمشاهير. لا تؤمن بالانقلاب أو السلطة -
تعمل دون تحكم لوى أو سطوى.

حتى متى؟: الدخول و إنهاء العمل ثم الخروج

من هم ؟:

التميز والتباهي بالقدرات، الثقة في النفس وليس التعالي (لأنهم أهل للمهمة)
"معالجة المشكلات التي لا يجرؤ الآخرون على الاقتراب منها"
نظرهم للآخرين : محاطين بالمناولين، وهو شعور دفاعي للوجود ولإتجال المهمة وعدم التنازل.

كيف نحيا؟:

لا تعلم المؤسسة بوجودها (يدعمها الرئيس أو مسئول ذو سلطة / إبراز مؤشرات نجاح كبير في
تغيير المؤسسة (ثلاث جدد في كلية التجارة وغيروا المناهج) / تتحدى القواعد والإجراءات جالبا
موسى تجد حلا لمشكلات قائمة .
تتعمد علاقاتها مع باقي الإدارات تقريبا، تعتبرها إما تابعة للمهمة (تقيم علاقات معها) أو ملائمة
لها (تتجاهلها).

موسى والإبداع:

لها أفكار مبدعة وغريبة / علاقاتها أقوى من العلاقات الشخصية والعواطف / لا تقبل الرأي السائد
بسهولة أو الأفكار المبتدئة / تتحرف في طرق متشعبة لتعالج الموقف من زاوية جديدة مختلفة -
أعمالهم مبدعة حتى من رؤسائهم أحيانا.
حرارة الأزمات تحل: تبللنول(مناقشة طويلة / لشرطة فيديو / منشج أكثر فاعلية / مليون زيارة)
ولذلك: لا تقلق من القلق- أنظر للامام وليس للخلف.

المجموعات القتالية الساخنة التي يُثار الجدل بشأنها

خلاصات (العقد ١٧٠ - يناير ٢٠٠٠)

جوعات الساخنة:

تنظم أقل وليس أكثر / ترخي قبضتك على أمورها / تريد من حرية للمساعدين في العمل / راجع أداء الفرد شهريا وليس أسبوعيا / قيم الأداء بإختصار و بسطة ... أو الغية / لا تضبط محركات العمل على سرعة واحدة فالسرعة ممكن تزيد في أي لحظة.

من بقود المجموعات الساخنة ؟ :

المديرون/ للرعاة (المرشدون) / المشعل المضى:

وهم: يتعاملوا مع التفاوض والفوضى- علاقتهم العامة و الدبلوماسية عالية - عندهم استشعار للخلاف بين الأعضاء قبل حدوثه.

قيادة مجموعة مؤسس جديدة: يعرفوا أنهم الأضعف (أمام المنافسين) / المهمة عندهم شيء عظيم (أخلاقي أو تحدي) - عندهم موعد صارم للمهمة.

الحماية من المعوقات:

من التدخل الخارجي / من التغيير الجوهرى في مناخ العمل / من فقد مصدر الدعم أو التمويل/ من الإرهاق:

والحماية من الإرهاق: بتحديثه / بالراحة والامتناع/ بالمكافآت (المعنوية) / بذكر الإنجازات / بجلسات علاج واستماع جماعية أو فردية - شجع المهاترات المفيدة - غير الأدوار.

مؤمن للفرد هي: فرصة لتحقيق الذات - التخلص من الظلم الإداري ومن الروتين - نظرة مستقبلية للتغييرات

سبلباتها: الإرهاق الذهني والبدني- صعوبة العودة للروتين - فشل بعض المشروعات - ضرر بعض العلاقات.

• المنظمات تكافئ الالتزام بالتفرد - وتعاقب على الاستقلالية وتحمل المخاطرة.

• مهام مؤسس " فرق المهام الخاصة " شاقة وصعبة ومتداخلة .

أمثلة:

• للدعاية والإعلام وتكوين الرسالة : خطبات إعلامية أكثر منها خطة زمنية (أماكن جديدة - وسائل جديدة)

• القانونية : وسائل إثبات التزوير: الكمبيوترات والديجيتال والمحمول - استخدام المزور كشاهد إثبات، أو صنعه.

• الاختراق متعدد المدخل للمنافسين للحصول على معلومات سرية.

المصدر: خلاصات - العدد ١٧٠، يناير ٢٠٠٠

تابع: المجموعات القتالية الساخنة التي يُثار الجدل بشأنها

خلاصات (العدد ١٧٠ - يناير ٢٠٠٠)

الفهرس

| | |
|-----------------------------------|-----|
| إهداء | 3 |
| ما تيسر من سيرتي مع الإخوان | 5 |
| ما قبل فتح مصر | 37 |
| فتح مصر | 61 |
| اثنا عشر عامًا ونيف | 89 |
| حان وقت التمكين | 127 |
| خطة التمكين | 167 |
| نحن جماعة جهادية | 223 |
| مشروع التنظيم | 239 |
| التنظيم الدولي للإخوان | 257 |
| الإخوان والأمريكان | 281 |
| دولة الخلافة الإخوانية | 315 |
| وثائق وصور | 335 |

أحدث إصدارات

الأستاذ

حمدي رزق

■ فتح مصر... وثائق التمكين الإخوانية.



فتح مصر

...وثائق التمكين الإخوانية

عبر علاقته الصحفية بقيادات جماعة الإخوان وأفرادها. يقدم لنا الكاتب الصحفي حمدي رزق كتابا يشرح فيه بالوثائق فكر التمكين لدى الجماعة التي حرصت على تفعيله منذ تولي محمد مرسي حكم مصر. بشكل أثبت للمتابعين للمشهد أن مشروع النهضة الذي تحدثوا عنه لم يكن سوى وهم مل الناس حديثهم عنه. فتكتشف عبر صفحات الكتاب ووثائقه أساليب الجماعة في التمكن من مفاصل مصر وأطرافها، وأسلوب تعاملها مع فصائل المجتمع المختلفة ونظرتهم للأخر والمبادئ التي تحكم علاقتهم به وكيف يضعون مصالح الجماعة على قمة أولوياتهم حتى لو تعارضت مع مصلحة الفرد. يفسر لنا الكثير مما يحدث على الساحة المصرية التي يتعامل الكثير من الحقائق التي لم تكن متاحة إلا لمن تعامل



للطلب والاستفسار اتصل على

16766

www.nahdetmisr.com
our page/nahdet misr group



دار نهضة مصر

للنشر